الثـورة الليبيـة..

مفاصل وتداعيات



عبـدالرزاق العـرادي

الثـورة الليبيـة..

مفاصل وتداعيات

الطبعة الأولى

1440 هـ - 2019 م

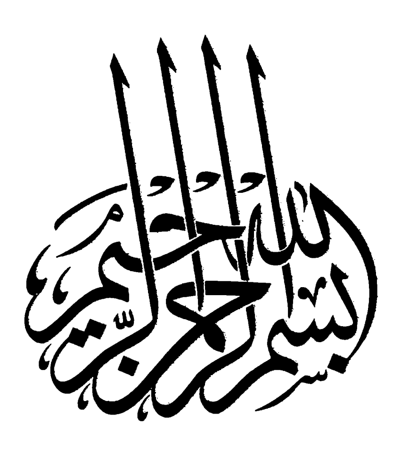
ISBN 978-9959-42-073-2

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 462/2018

عبـدالرزاق العــرادي

الثــورة الليبيــة..

مفاصل وتداعيات



الإهداء

إلى زملائي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الذين قضوا نحبهم وانتقلوا إلى الرفيق الأعلى..

الدكتور/ عبد الله موسى الميهوب أبوسيف

الدكتور/ حسن علي الدروعي

اللواء/ عمر محمد الحريري

الأستاذ/ عبد الباسط أبو بكر أبو نعامة

الأستاذ/ مصطفى الصالحين محمد الهوني

رحمهم الله وغفر لهم وأسكنهم فسيح جناته وتقبلهم في الصالحين.



شكر وعرفان

بدأت مسيرة هذا الكتاب بشهادات تحدثت مع أصحابها عن الأحداث التي عاشوها. . عن الأيام الأولى للثورة وعمَّا حصل في بعض المدن التي تناولتُها في الكتاب كنماذج لما حصل في باقي ليبيا، بدرجات متفاوتة.

كما استفدت بعد ذلك من المراجع المتوفرة عن الأحداث التي لم أكن شاهداً عليها أو لم أكن طرفاً فيها، والتي رأيت أهمية تضمينها في الكتاب لكونها جزءاً من تسلسله، ثم عرضتها على من حضرها لمراجعتها وإبداء الرأي بشأنها.

كما استفدت من أرشيف ووثائق المرحلة التي مدَّني بها بعض الأصدقاء والزملاء؛ إضافة إلى المصدر الأهم في هذا الكتاب، وهو شهادتي الشخصية على المرحلة التي عايشتُها من عمر ثورة فبراير وما تلاها من أحداث وتداعيات.

وهنا أنتهز الفرصة لأتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في هذا الجهد بتقديم الوثائق أو المراجعة أو التصحيح أو الإدلاء بشهادة عن قضية معينة.

وأخص بالذكر الأستاذ المحامي مصطفى المانع؛ الذي أدلى بشهادته وراجع ما كتبتُه عن الأيام الأولى للثورة، وما حدث في بنغازي، وأبدى ملحوظات قيمة واعتراضات على المسودة الأولى لعدم تضمنها لكل الروايات، وقد ذكرت ذلك في المقدمة واستدركته في ثنايا الكتاب.

وزميلي في المجلس الوطني الانتقالي الشيخ أحمد الدايخ؛ الذي راجع ما كتبتُه عن أحداث البيضاء، وكذلك الأستاذ محمود سويسي ومحمد غميم والمبروك الهريش؛ الذين قاموا كل من جانبه بمراجعة ما كتبته عن أحداث الثورة في مصراتة، وساهم معهم في ذلك الأستاذ محمد صوان؛ الذي دعمني وحثَّني على توثيق هذه المرحلة في هذا الكتاب وفي الكتابين اللذيْن سبقاه.

والأستاذ خالد المشري؛ الذي اعتمدت على شهادته في كتابة ما حصل في الزاوية؛ إضافة إلى مراجع أخرى تمكنت من الوصول إليها، وقد أرسلت ما كتبت عن الزاوية لأشخاص آخرين ولكنهم لم يتمكنوا من إرسال ملحوظاتهم، فلهم العذر.

ثم إنني لا أنسى الشاب الإعلامي محمد القرج؛ الذي تولى مهمة إرسال ما كتبته عن الزنتان إلى مركز التوثيق التاريخي بالزنتان؛ الذي أبدى ملحوظات هامة أخذتُها بعين الاعتبار.

وكذلك زميلي بالمجلس الانتقالي الأستاذ سالم قنان؛ الذي مدَّني بوثائق مهمة عن أحداث الثورة في نالوت، هذا المنفذ المهم الذي مثَّل شريان الحياة للثورة في شهورها الأولى.

وأما ما حدث في طرابلس فكتبته من قبلُ في مقال وضمنت الردود في مقال آخر، ومن ثمّ فما كتبت إنما يعكس روايات شباب الثورة الذين شاركوا في تحرير طرابلس، ولو أن هناك روايات أخرى تتفق وتختلف مع هذه الرواية، وهكذا هو كتابة التاريخ.

كما لا يفوتني أن أثني على زملائي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت الأستاذ أحمد عبد ربه العبار والدكتور الأمين بلحاج والأستاذ عبد الرزاق مختار لِمَدِّي بوثائق مهمة. وكذلك الدكتور علي الصَّلابي على

مراجعته لما كتبت عن مفاوضات القاهرة، والأستاذ عبد الحكيم المملوك الذي كان مرجعي في الحصول على أي كتاب طلبته منه.

وكذلك الأستاذ مصطفى الساقزلي الذي تولى مراجعة ما كتبته عن جريمة اغتيال الفريق عبد الفتاح يونس، وصحح بعض الفقرات فيه وأضاف شهادته، وقد سبق وأن راجع هذا المحور أيضاً الأستاذ مصطفى المانع.

وكل التحية للأستاذ عبد القادر الأجطل؛ الذي مدَّني بمعلومات قيمة عن الإعلام في أثناء فترة الثورة، ولأمين عام منظمة آثال الذي أمدني بمعلومات عنها. وكل الامتنان للأستاذ الفاضل إسماعيل القريتلي الذي راجع ما سطرت في «التجمُّع الوطني» وأضاف فيه، وللأستاذ رفعت حداقة الذي أرسل لي وثائق عن الجمعية الليبية للإغاثة، وللدكتور محمد عميش الذي مدَّني بالوثائق الخاصة بائتلاف (17 فبراير) بطرابلس.

ولست أنسى تلك الجلسة التي جمعتني بالأستاذ أشرف الشح؛ إذ قدم لي فيها معلومات مهمة عن قانون انتخابات المؤتمر الوطني العام، ثم قمت بتوثيقها بشهادات من أناس ذكرهم الشح في شهادته؛ منهم الأستاذ عبد الرحمن الشاطر والدكتور فيصل الكريكشي، فلهما وللأستاذ أشرف الشح منِّي جزيل الشكر والامتنان.

إلى كل هؤلاء أقول: شكراً لكم و«جزاكم الله خيراً»، وكذلك لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا الكتاب جزيل الشكر والعرفان؛ سواء منهم من ذكرت اسمه أو من خانتني الذاكرة فنسيت اسمه دون قصد.

قال رسول الله ﷺ: «من صُنِعَ إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء»، وقال ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

في الختام لا بدَّ لي من أن أتقدَّم بالشكر لكل من الأستاذ محمد عبد الله ولد الحبيب الذي تولى مراجعة المسودة الأخيرة، والأستاذ

إخليهن محمد الأمين الذي قرأت عليه الكتاب كلمة كلمة وتولى التعليق والتعقيب والتصحيح طيلة خمسة أيام قضاها معي في إسطنبول، كما قرأت الكتاب بالكامل على الأستاذ مصطفى المانع وأبدى عدداً من الملاحظات عليه.

هؤلاء هم عائلتي الكبيرة، وعائلة هذا الكتاب.. أما عائلة العرادي الذين تكبَّدوا مشقة كبيرة، ودفعوا الضريبة الأكبر لانخراطي في الشأن العام، فلهم منِّي شكر لا ينفد، وقد منحت الحديث عنهم مساحة في آخر الكتاب، وجزاؤهم عند الله.



المقدمة[1]

اقتناص فرصة:

وقف القذافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك عام (2009)، بعد (40) عاماً من توليه السلطة، لأكثر من ساعة ونصف يهاجم مجلس الأمن وحق النقض، ثم قام بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة والرمي بكتابه «إسراطين» في وجه رئيس الجلسة الدكتور علي عبد السلام التريكي رحمه الله.

بعد الانتهاء من كلمته، سأل القذافي الأستاذَ أبو زيد عمر دورة، مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة ورئيس جهاز الأمن الخارجي السابق، عن رأيه في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية، فقال له أبو زيد: «هذا ليس خطاباً، هذا إعلان حرب، وتي روحك»، أي جهز نفسك لتبِعاته[2].

كان نظام القذافي مشاكساً للنظام العالمي، ويسعى على الدوام لخرقه، وخاض العديد من المغامرات الدموية في الداخل والخارج، وساهم في محاولات تغيير أنظمة حكم في عدة دول، نجح في بعضها وفشل في البعض الآخر، كما أنه خاض حروباً عدة ودعم حركات تمرد

(1) يمكن للقارئ الكريم أن يبدأ الكتاب من فصله الأخير «خاتمة الكتاب.. من هو عبد الرزاق العرادي؟» للتعرف على المؤلف قبل قرأت كتابه.

(2) ذكر لي هذه القصة الدكتور فضيل الأمين، وكان قد زار أبو زيد في السجن وذلك ضمن مساعيه في مجال الحوار والمصالحة.

في عدد من دول العالم. قام بعمليات خطف وتغييب واغتيال شخصيات في أكثر من دولة، وأسقط طائرات بعضها مدنية.

حاول المجتمع الدولي ترويض القذافي، بعد أنْ سلم طواعية برنامجه النووي وكشف عن الشركات والأشخاص الذين تعاونوا معه في السوق السوداء؛ لشراء المعرفة والتقنية لصناعة القنبلة النووية، وقام بتعويض ضحايا تفجير طائرة لوكربي، فنال بعضاً من رضى المجتمع الدولي.

ولما حانت الفرصة للتخلص منه، لم يتوانَ المجتمع الدولي من قنصها والعمل على إسقاطه، وساعده في ذلك أركان النظام السابق الذين انشقُّوا عنه وحرضوا ضده، فوقفوا من على كرسي النظام في المحافل الدولية ضد القذافي الذي تصدى لشعبه بالحديد والنار.

لا يختلف اثنان في أن نظام حكم القذافي، بعد ما يقارب الأربعة عقود، كان آيلاً للسقوط والانهيار، وكان أمامه خياران لا ثالث لهما؛ إما أن يُحِدثَ تغييراً من داخله، كأن يستحدث نظاماً قائماً على وثيقة دستورية، يحدد فيه ملامح النظام الحاكم، وكيفية تولي قيادة البلاد من بعده، أو أنّ حدثاً ما، سيُسقط هذا النظام في لحظة من اللحظات. لا أعتقد أن أي عاقل لا يعي أن نظام القذافي كان على وشك الانهيار، وأن مراحل شيخوخته ظاهرة للعيان، وأنه ما لم يستدرك فإن نظامه سيسقط.

لم يكن معلوماً كيف سيكون ذلك السقوط، بالنظر إلى القبضة الأمنية التي كان يعول عليها، وإلى سحقه لكل أشكال المعارضة. ما حدث في فبراير كان يتوقعه أقرب المقربين إلى القذافي، وقد حاول بعضهم إحداث تغييرات في بنية النظام وطريقة تعامله مع ملف حقوق الإنسان وبالذات ملف مذبحة بوسليم، إلا أن الوقت لم يسعفه.

هل ثورة فبراير عمل مخطط؟

لم تكن ثورة فبراير عند انطلاقتها جهد مجموعة منظمة، خططت ودبرت وأدارت وقدرت المراحل التي تمرُّ بها الأحداث، بل يمكن القول إن الثورة طيلة شهورها لم تحظ بعقل مركزي ينظر إلى الأمور نظرة كلية، ويضع السيناريوهات المحتملة ثم يرتب آليات وطرق مواجهتها.

وإنما انطلقت ثورة فبراير ـ مثل كل ثورات الربيع العربي ـ عفوياً ومن دون سابق تحضير.

لقد كانت ثورة فبراير انفجاراً فجائياً للبركان الخامد الذي وَلَّدَهُ الظلم والاستبداد؛ لم يكن مخططاً لها، ولم تكن لها أي أهداف أو مبادئ غير إسقاط القذافي ونظام حكمه الذي واجه شعبه بالحديد والنار، لكن هذا الحدث فتح الباب على مصراعيه أمام أبناء الشعب الليبي لبناء دولة مدنية حديثة، لا استبداد ولا حكم فرد فيها؛ سواء كان هذا الفرد عسكرياً أو متستراً بالدين، دولة يكون فيها الليبيون جميعاً متساوين أمام القانون.

لو قدر أن الذين أسقطوا النظام، والذين تولّوا المرحلة من بعدهم، اقتنصوا هذه الفرصة[1] لكنا الآن في وضع مختلف.

والفرصة التي خلقتها الثورة ما زالت قائمة، رغم كل العوائق والمثبطات.

لقد كانت كلفة التخلص من الاستبداد مرتفعة ولكنها أقل بكثير من

---

(1) قدمتُ وزميلي عبد المجيد غيث سيف النصر مشروع مصالحة وطنية قائماً على طي صفحة الماضي، والاقتداء بقول المصطفى ﷺ «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، وقرئ هذا المشروع في جلسة للمجلس الوطني الانتقالي، ولكن المناخ المتشنج المحيط جعل السانحة تذهب أدراج الرياح. انظر الملحق رقم (11).

كلفة بقائه. لقد دفعت ليبيا ضريبة التخلص من الاستبداد وما زالت تدفع كلفة منع رجوعه؛ ما جعلها رغم الألم والمعاناة، أفضل حالاً من كل الدول العربية التي تعاني من الاستبداد مجتمعة، تلك الدول ذات الزينة والأبراج الشاهقة، ولكن لا قيمة للبشر فيها، يعبدون المستبد من دون الله وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

أسقط الليبيون الدولة العميقة وأجهزة القمع، من كتائب وأجهزة أمنية؛ الذين لا همَّ لهم إلا حماية المستبد ونظام حكمه والإبقاء على تسلطه على البلاد والعباد، فلم يعد هناك أدوات للمستبد إلا أن يُسْتَغفل الشعب مرة أخرى.

الليبيون، كل الليبيين اليوم أمام فرصة تاريخية لبناء دولة حديثة يسود فيها القانون وتحكمها المؤسسات، يُبنى فيها الإنسان قبل الجماد؛ الإنسان المتعلم المثقف الواعي الذي يتفانى من أجل وطنه، يعيش فيه بكرامة وحرية ويتمتع بجميع حقوقه المكفولة بالقانون والمنحوتة في الدستور.

مسار الثورة وكتابة تاريخها:

وما يقال عن العمل الثوري يقال عن كتابة تاريخ الثورة. وعند النظر إلى الصورة الآن بأثر رجعي نجد أن أربع مجموعات كان لها تأثيرها في مسار الثورة في بداياتها، وأنه لم يجرِ تنسيق كامل بين جهود هذه المجموعات ورؤاها، ولا كان هناك بالأحرى تخطيط مركزي مشترك للعمل بأي نوع من أنواع العمل المشترك، ولربما كان هناك استثناء في العمل العسكري.

لا بدَّ من التنبيه إلى أننا عندما نقول مجموعة، فلا يعني هذا بالضرورة أننا نتحدث عن كتلة واحدة تصدر عن رأي وترتب أمورها بدقة، وإنما نقصد أنها وجدت، أو وجد بعض أفرادها في حيز جغرافي واحد، أو كان

بينهم نوع من التواصل والتوافق في الرؤية، عدا مسار التدخُّل الأجنبي الذي كان بين دول..

وباعتبار مدينة بنغاري مهد الثورة، والعاصمة المؤقتة للبلاد طيلة مراحل الثورة ـ قُبيل تحرير العاصمة ـ ونظراً لموقعها الجغرافي في الشرق الليبي، ولمركزها وثقلها التاريخي؛ فإن ما جرى فيها كان أثره بالغاً في مسار الثورة لاحقاً.

ولا غرابة أننا حين نتحدث عن البدايات الأولى التي رسمت مسار الثورة نجد أن بنغازي كانت هي مركز الداخل الثوري يومها، ولذلك فإن اثنتين من الكتل الأربع التي نتحدث عنها الآن كان مقرها في بنغازي، وكانت الكتلتان الأخريان تتواصلان معهما، وتتأثران بعملهما.

وهذه الكتل الأربع هي:

ـ كتلة الثوّار من الشباب والمحامين والنشطاء والشخصيات السياسية والثقافية والحقوقية (أطلقوا على أنفسهم «إئتلاف 17 فبراير»)؛ التي كان مقرها ساحة المحكمة ببنغازي، وكانت التجمُّع الرئيس للجماهير.

ـ مجموعة السياسيين والأكاديميين التي كانت مجتمعة بالجامعة الدولية للعلوم الطبية (أطلقوا على أنفسهم «مجموعة الدعم والمشورة»)، وقد أخذت على عاتقها التفكير بعيداً عن الحدث وصانعيه، وذلك يعود حسب وجهة نظرهم إلى أن «الظروف بالمحكمة لا تسمح بالتفكير والتخطيط ودراسة الأمور بطريقة تُسَهِّلُ الوصول إلى مقترحات عملية وواقعية»[1].

ـ كتلة الدبلوماسيين الليبيين المنتشرة في الغرب والعالم العربي، والتي

---

(1) http:\\ar.limu.edu.ly\index.php\blog\2017-17.html.

كان ثقلها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وفي جولاتها المكوكية في العديد من الدول الأوربية والعربية.

- كتلة الدول الخارجية، والمنظمات الإقليمية، مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والدول الأوروبية الرئيسة.

ولا شك أنه أصبح واضحاً الآن أغلب الأدوار التي قامت بها كل مجموعة، أو على الأقل الاتجاه العام لجهودها، ونوعية التأثير الذي قد تتركه في الأحداث، كما سأتحدث عن بعض المثالب التي تصيب عادة البدايات في مكانها من الكتاب.

فقد تولى المعتصمون صناعة حدث الثورة بمعناها الجماهيري والمقاوم، كما كوّنوا بذرة المواجهة مع كتائب القذافي. وقد وصف بعض المجتمعين في الجامعة الدولية للعلوم الطبية ببنغازي، ما قام به المعتصمون في ساحة المحكمة بالدور «البطولي الذي يقوم به الشباب بشجاعة منقطعة النظير وهذه التضحيات الجسام وتلقيهم للرصاص بصدور عارية، يدعمه دور حماسي وخطاب تحفيزي ودعم رائع يقوم به المعتصمون بساحة المحكمة»[1].

وكان المجتمعون بالجامعة الدولية للعلوم الطبية، بعيداً عن صانعي الحدث، منشغلين بمآلات الفراغ السياسي الذي بدأت معالمه تلوح في الأفق مع خروج المدن الليبية الواحدة تلو الأخرى من عباءة النظام. وقد قادهم تفكيرهم إلى اختيار وزير العدل المنشقّ مصطفى عبد الجليل لرئاسة المجلس الوطني الانتقالي الذي ارتؤوا تشكيله ليكون واجهة الثورة.

---

(1) http:\\ar.limu.edu.ly\index.php\blog\2017-17.html.

وتولت مجموعة الدبلوماسيين الليبيين الاتصالات الدولية التي رفعت الغطاء عن النظام، ومهدت لإسقاط شرعيته في المجتمع الدولي، وإقناع الدول بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثِّل وحيد للشعب الليبي، ولا شك أن الثقل في هذا العمل وقع على كواهل البعثة الليبية في الأمم المتحدة التي كان يرأسها الأستاذ عبد الرحمن شلقم.

وبعد أن تصدى القذافي لشعبه بالحمم جاءت المجموعة الخارجية التي حسمت موازين القوة لصالح الثورة بعد (19 مارس 2011)، وكان التدخُّل الذي دشَّنته فرنسا، هو الذي غير ميزان القوة لصالح الثوّار، وحسم المعركة عسكرياً.

مسار توثيق الأحداث:

وما يهمني في الفقرات السابقة بالذات ليس ما جرى فعلاً، فلذلك مكانه من الكتاب، إنما ما يهم في هذا المقام هو مسار توثيق الأحداث وكيف تم.

لقد انتدب صحفيون من الدول التي شاركت في التدخُّل الخارجي، ونزلوا إلى ليبيا، والتقوا الثوّار والسكان، وصاغوا روايات من زاوية نظرهم للحدث، وكيف جرى، وركزوا بطبيعة الحال على توثيق التجربة التي كانت دولهم جزءاً منها؛ لأنهم يكتبون لقارئ مهتم أساساً ما تفعله دولته. ومن الكتب التي تمثِّل هذا الاتجاه كتاب بيرنارد هنري ليفي «يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي» وكتاب أليكس كراوفورد «سقوط طاغية وقيام أمة ـ قبعة القذافي»، وكتاب جان كريستوف نوتان «حقيقة حربنا في ليبيا»، وكتاب بيتر كول وبراين مكوينن وآخرين: «الثورة الليبية وتداعياتها»، وكتاب ألسن بارجتر «ليبيا.. صعود وهبوط القذافي»، وكتاب كريستوفر تشفيز «إسقاط القذافي»، وكتاب إثان كورن «إخراج

العقيد: التاريخ المخفي للثورة الليبية»، وكتاب فردريك وهاري «الشواطئ المحترقة.. داخل المعركة من أجل ليبيا الجديدة».

كما تصدى الدكتور المؤرخ محمد المفتي، وآخرون لتوثيق تجربة مجموعة الجامعة الدولية للعلوم الطبية، والحراك الذي كان يعتمل في مجموعات السياسيين يومها، أصدر عنها المفتي كتابه «ذاكرة النار»، كما تناولها آخرون مثل محمد عقيلة العمامي في كتابه «سقوط باستيل بنغازي، مقالات عن ثورة (17 فبراير)»، وإدريس المسماري رحمه الله في كتابه «سيرة فبراير».

وكتب الأستاذ عبد الرحمن شلقم عن تجربة الحراك الدبلوماسي باستفاضة؛ فوثَّق أداء المجموعة التي قادت الملف الدولي، وساهمت بنصيب وافر في جلب الاعتراف الدولي بالثورة، والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثِّلاً وحيداً للشعب الليبي، وذلك في كتابه «نهاية القذافي».

وتناول آخرون جوانب مختلفة من تاريخ الثورة، لا نطيل بسرد أسماء كتبهم، فليس ذلك من صلب عملنا.

لكن الرواية التي غابت ولم تُروَ، والعمل الذي لم يوثق هو ما حدث في ساحة المحكمة، والدور البطولي الذي قام به مفجروا الثورة وصانعوها؛ المحامون وشباب مدينة بنغازي ونساؤها ونشطاؤها.

لا أفشي سراً إذا قلت إن ما دعاني لكتابة هذه الفقرة هو أني في أثناء إعداد الكتاب، خاصة في الحديث عن الفترة التي كنت فيها بطرابلس قبيل التحاقي بالمجلس الوطني الانتقالي، وهي الفترة التي لم أكن شاهداً عليها، احتجت إلى الرجوع إلى مصادر أخرى لبناء الرواية الأساسية. وحين أرسلت مسودات من بعض الفصول إلى الأستاذ مصطفى المانع، وكان من ضمن المحامين في ساحة المحكمة ومن الذين قاموا بالدور البطولي ومثَّلوا رأس

الحربة في الثورة، وقرأها؛ استشاط غضباً وقال لي «منوّر يا باشمهندس»، ورأى، وهذا من حقه، أن القصة مبتورة، وتغفل الكثير من الأحداث المهمة، وكان جوابي له صادماً؛ «إن التاريخ هو ما يكتب لا ما يقع».

فهذه الأحداث المؤسسة والأعمال التي لا يختلف اثنان في درجة بطوليتها، وتنظيمها وعمق أثرها في مسار الأحداث، تلاشت ونسيت وتبخرت؛ لأن توثيقها اعتمد على تقارير صحفية، وبعض المقابلات القليلة، ولكن الأحداث الأقل أهمية، والتي كانت مجرد قطف لثمار تلك التضحيات والبطولات، كتب لها الخلود وفرضت نفسها على الباحثين، وعلى المهتمين بالتاريخ؛ لأنها وثقت في كتب مقروءة. حدث هذا في السنة السابعة بعد الثورة، فماذا سيكون بعد سبعة عقود؟

دون سابق قصد أو تخطيط كنت أوثق موقفي من الأحداث ومفاصلها وقت حدوثها في مقالات، ثم نصحني صديق أن أجمع تلك المقالات، فكان كتابي الأول «خمس شداد.. من أجل الحرية ولها» ثم جاء بعده كتاب «ليبيا: صراع الحرية والاستبداد». وها أنا أصدر اليوم ـ بفضل الله ـ كتابي الثالث «الثورة الليبية.. مفاصل وتداعيات».

وما يميز هذا الكتاب عن غيره من الكتابات التي تناولت الثورة الليبية وتداعياتها، هو:

ـ أنه اقترب من توثيق تاريخ الكتلة الأساسية التي صنعت الحدث منذ البداية، واستمرت في صناعته حتى النهاية، وتمَّ تجاهل روايتها للأحداث في الكتابات السابقة، فلم تذكر حتى أسماءها في أغلب الأحيان وتمت الإشارة لها في أحايين قليلة بخجلٍ لا يتناسب مع طبيعة دورها وحجم تضحيتها في الثورة.

ـ عرض كل الروايات بكل موضوعية والمقارنة بينها. وكما قلت فإن

الثورة شارك في صنعها أربع كتل، ولهذا فإنني لا أريد هنا أن أكرر ما انتقدته على غيري، وأن يدفعني سكوتهم عن دور كتلة المحامين والشباب إلى تجاهل دورهم أو عدم ذكر روايتهم للأحداث.

ـ من جانب آخر فقد عرضت في هذا الكتاب وجهة نظري ورؤيتي وتفسيري لبعض المواقف وللأحداث باعتباري من المشاركين في صنع تلك الأحداث وقد واكبتُ جلَّها.

ـ الرد على بعض الافتراءات والأكاذيب التي راجت حديثاً وتمَّ بثها في كتب أو في مقالات أو في مقابلات تلفزيونية... وتوضيح الحقيقة التاريخية بشأن تلك القضايا التي التبس أمرها واختلط فيها الصدق بالكذب، وطالها الفجور في الخصومة.

وفي الأخير، هذه شهادتي وهذه روايتي للأحداث من النافذة التي شاهدتُها منها، أو نقلتها عن مصادر أشرت إليها أو من أشخاص سمعتها منهم، أو كانت إجابة مكتوبة على أسئلتي أو استفساراتي.

كما أنني أرسلت ما كتبت عن الأحداث ـ التي لم أكن شاهداً عليها ـ ورأيت أنها ضرورية، إلى من حضرها ليراجعها، وأثنيت على مجهوداتهم وشكرتهم في مفتتح الكتاب.

كتبت ما كتبت شهادة لله ثم للتاريخ، حرصاً على توثيق الماضي؛ الذي كنت شاهداً عليه، بسلامةٍ من أجل مستقبل سليم.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88].

عبد الرزاق العرادي

طرابلس، 23 أكتوبر 2018



سلوك الاستبداد ومصارعه عبر التاريخ

لعل أمة من الأمم لم تعانِ من الاستبداد السياسي مثل ما عانى منه المسلمون؛ منذ الانقلاب الأموي على الشورى في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وتحوُّل الحكم الإسلامي من نموذج الخلافة المُؤَسَّسِ على الاختيار والمحاسبة إلى نموذج الملك العضوض المؤسس على القهر والتحكم.

وما تعانيه الأمة الإسلامية اليوم من التمزق والتخلف والجهل والفساد والتراجع الحضاري، وكل المآسي والرزايا، إنما يرجع سببه الأساس إلى تحكم الأنظمة الاستبدادية في الأمة وفي مصائر الشعوب المسلمة.

فالسمة الأساسية لهذه الأنظمة هي الظلم ومحاربة كل نشاط ينفع الناس ويمكث في الأرض، وتكريس التخلف والجهل، وإلهاء الشعوب عن قضاياها الكبرى بالأهواء وتوافه الأمور. وقديماً قال فيلسوف علم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون: «إن الظلم مؤذن بخراب العمران»[1]. فلا غرابة إذن أن تكون الدول الإسلامية هي أكثر دول العالم تخلفاً وفساداً وتدنياً في مجال التنمية بمختلف فروعها، وأن تكون شعوبها هي الأكثر جهلاً وفقراً وبعدًا عن التمدُّن.

وفي حديث له على قناة «السي إن إن» الأمريكية عن التغطية الإعلامية

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص155.

لفاجعة اغتيال الكاتب الصحفي السعودي جمال خاشقجي رَحِمَهُ اللهُ، ذكر توماس فريدمان أن الدول العربية تعاني من ثلاثة أنواع من التخلف؛ الأول هو التخلف في مجال التعليم، والثاني التخلف في مجال الحقوق والحريات العام، والتخلف الثالث في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودخولها للبرلمان.

وشَبَّهَ الكواكبي «المستبدَّ في نسبته إلى رعيته بالوصيّ الخائن القوي، يتصرّف في أموال الأيتام وأنفسهم كما يهوى ما داموا ضعافاً قاصرين؛ فكما أنّه ليس من صالح الوصيّ أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبدّ أن تتنوّر الرعية بالعلم»[1].

ولهذا فإن فرائص المستبدِّ لا ترتعد من شيء كما ترتعد «من علوم الحياة، مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصّل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تُكبر النفوس، وتوسّع العقول، وتعرّف الإنسان ما هي حقوقه وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النّوال، وكيف الحفظ»[2].

ولقد فتح فضاء الإنترنت آفاقاً جديدة لهلاك الطغاة فزاد المستبدُّ ارتعاداً من وسائل التواصل الاجتماعي، بالرغم من امتداد استبداده إليها عبر ذبابه الإلكتروني، ولكن هذا الفضاء غيّر قواعد اللعبة إلى الأبد وخرج الناس من صندقة الاستبداد إلى رحاب الحرية، فلا يخشى المستبدُّ من شيء خشيته من الحرية، وإن كل محاولاته للتحكم في هذا الفضاء سيجعلها الله هباء منثوراً، فالمستبد مهما فعل لا يفلح، وعاقبة أمره على الدوام الخسران المبين في الدنيا والآخرة.

---

(1) الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص44.

(2) المصدر السابق، ص45.

سلوك المستبدين:

الاستبداد نزعة فطرية متأصلة في الإنسان؛ دافعها هو غريزة حب التملُّك والسيطرة. ولكن هذه النزعة لا تجد طريقها للتجسيد في واقع الحياة إلا عندما تغفل الأمة عن محاسبة الحكام، فما «من حكومة عادلة تأمن المسؤولية أو المؤاخذة بسبب غفلة الأمة أو التمكُّن من إغفالها إلا وتسارع إلى التلبُّس بصفة الاستبداد»[1] كما يقول الكواكبي.

وقد عانت البشرية على مرِّ العصور والأزمان من بطش المستبدين وجبروتهم. وقد نَصَّبَ كبار الطغاة والجبابرة عبر التاريخ أنفسهم آلهة يعبدون من دون الله. وخلَّد لنا القرآن الكريم نماذج من هؤلاء، وكيف كانت نهايتهم، ومن ذلك فرعون ـ النموذج الأبرز في هذه الحالة ـ الذي قال للناس «أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى»، والذي «عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ»، ولا يداني فرعون في جبروته وعلوِّه في الأرض إلا نمرود الذي ادعى صفات الإلهية، وحَاجَّ نبي الله إبراهيم عليه السلام في رَبِّهِ، وقال له بصريح العبارة ـ كما جاء في الآية الكريمة ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾، وذكروا أنه دعا برجُلَين فقتل أحدهما وأطلق الآخر.

إنه سلوك المستبدين. . سلوك واحد ونهج متقارب ـ العلو في الأرض وادِّعاء صفات الإلهية ـ يتبعه المستبدون على مَرِّ الأزمان، وإنما يختلف بعضهم عن بعض في درجة الطغيان وفي أساليب القمع والاستبداد التي تتخذ أشكالاً متنوعة، وتتطور فنونها تبعاً لتطور العمران البشري.

ويحكي لنا التاريخ قصة نيرون قيصر الروم الذي أمر بحرق «روما ليستمتع بمرآها، ولبثت النار تضطرم في المدينة وتأتي على من فيها ستة

---

(1) المصدر السابق، ص25.

أيام كاملة، ثم ألقى تبعة إحراقها على عاتق المسيحيين، فأُشعلت فيهم النيران بعد أن طُليت أجسامهم بالقار، وأقيمت حفلة ألعاب في بستان هذا الطاغية، وكان هؤلاء الضحايا هم المصابيح التي تضيء البستان!»[1].

كما يروي لنا التاريخ قصة الحجاج بن يوسف الثقفي والي الأمويين على العراق، وبطشه بأهلها واضطهاده للعلماء وأفاضل الأمة. وقد حاصر الحجاجُ عبدَ الله بن الزبير في الكعبة ورماها بالمنجنيق، وأذل أهل الحرمين. قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء: «وكان ظلوماً، جباراً... خبيثاً، سفَّاكاً للدماء»[2].

مصارع المستبدين:

سنن الله في الحياة تعلمنا أن الظلم لا يدوم، وأن المستبد ـ مهما شَيَّدَ من حصون، ومهما أحاط نفسه بالحرس والجنود ـ لا بدَّ وأن يأتي اليوم الذي يشهد الناس فيه مصرعه، هذا يوم يبلغ المستبد أقصى قوته ويبلغ المظلوم أدنى ضعفه، وفي لمحة بصرٍ يصبح القوي ضعيفاً والضعيف قوياً، وهذه آية من آيات الله وسنة من سننه سبحانه لا تتبدل ولا تتغير.

قد يكون هذا المصرع على هيئة آية خارقة من آيات الله سبحانه، مثلما وقع لفرعون الذي ابتلعه البحر هو وجنده، وأورث الله المستضعفين من بني إسرائيل الذين كان يذلهم ويسومهم العذاب أرضَه ودياره، ومثل نمرود الذي أهلكه الله ببعوض صغير سلَّطه عليه فقتله.

وقد يكون هذا المصرع على شكل ثورة عنيفة أو انفجار اجتماعي

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: إلى الأستاذ نبيل النجار المحامي، مقال منشور في العدد 1005 من مجلة الرسالة التي كان يصدرها أحمد حسن الزيات.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص379.

مدمِّر أو انقلاب يدبِّره الأقربون وأهل ثقة المستبد، أو رصاصة طائشة بدعوة مظلوم مكلوم فَاقِدٌ للأمل تصيب المستبد في مَقْتَل. . . ومكْرُ الله بالمستبدين والطغاة لا تحصى صورُه ولا أشكاله، فالله قادر في كل وقت وحين أن يأتيهم من حيث لا يحتسبون.

ويكفي لمعرفة مصير المستبدين أن نتذكر هنا كيف كانت نهاية نيرون، وكيف كانت نهاية الحجاج بن يوسف وهولاكو وجانكيز خان، وهتلر، وغيرهم من كبار المستبدين والطغاة في تاريخ البشرية: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوٓا۟ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: 52].

ولم تكن نهاية طغاة هذا العصر، مثل دكتاتور تونس زين العابدين بن علي، وطاغوت العراق صدام حسين، وطاغية ليبيا معمر القذافي، وجبار اليمن علي عبد الله صالح، وفرعون مصر حسني مبارك إلا من هذا القبيل.

إن الظلم لا يدوم، والفساد لا يستمر، ولا بدَّ للمستبد من نهاية. وباستقراء التاريخ وجدنا أن هذه النهاية غالباً ما تكون نهاية تتناسب مع حجم جرائم المستبد ومظالمه. قد تكون هذه النهاية قتلاً مريعاً أو موتاً مأساوياً يلاقيه المستبد، وقد تكون رمياً في السجون على شاكلة ما كان يفعله المستبد بالناس، وقد تكون نوعاً من أنواع التشريد والطرد إلى المنفى؛ ليعيش المستبد حياة الغربة والوحشة ويتجرع من الكأس نفسها التي كان يسقي منها شعبه ومعارضيه.

قصة الطغيان في القرآن الكريم:

لقد أحسن الشيخ محمد الحسن الددو[1] وصفه لقصة الطغيان في

(1) قناة الجزيرة، برنامج المقابلة، نقلاً عن موقع بصائر.

القرآن في تفاصيل قصة موسى عليه السلام وفرعون؛ إذ وجد أن هذه القصة تقوم على خمسة أركان:

الركن الأول: الملك الجبار الذي يرى أنه يملك الأرض ومن عليها، وما عليها ويمثِّله فرعون. والركن الثاني: الوزير المنافق المتسلق المتملق الذي يخيل للملك أنه قادر على تلبية كل رغباته وأوامره، ويمثِّله هامان. والركن الثالث: رجل المال والأعمال الذي يسخّر كل ثروته لبقاء الظلم والطغيان وبقاء ما كان على ما كان، ويمثِّله قارون. والركن الرابع: رجل الدين الذي يسخّر علمه لتسويغ القرارات الجائرة والظلم ولا ينكر أي منكر، ويمثِّله السحرة قبل إيمانهم. والركن الخامس: رجل الإعلام الذي لا يغطي من الوقائع إلا ما يخدم الطغيان، ويضرب الصفح عمَّا سوى ذلك، ويمثِّله الحاشرون؛ فإنهم قالوا للناس ﴿هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ۝٣٩ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الشعراء: 39 ـ 40]. أما إذا كانوا مغلوبين فلا يغطونها.

وهذه هي أركان الاستبداد والطغيان، وهي تتكرر دائماً وتحكمها سنة إلهية كونية، وهي قول الله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص: 5].

توفر هذه الأركان في نظام القذافي:

لقد كانت هذه الأركان متوفرة في نظام القذافي، فكان هو الطاغية المتجبر، وأعانه وزراء سوء من أعضاء لجانه الثورية بنفاقهم وتملّقهم وتلبيتهم لكل أوامره، بسفك الدماء والتغييب والتعذيب، وكذلك تلبية رغباته التي شاعت، ويعرفها القاصي والداني.

ومثلت ثروات الليبيين؛ التي حرموا منها دورَ قارون، فسخرها لبقاء ظلمه وطغيانه وبقاء ما كان على ما كان.

وأما رجال الدين الذين سخرهم لتسويغ ظلمه فهم كثر، بل لقد قام

ابنه بأمرٍ منه باستيراد الفكر؛ الذي يكرس طاعة الحاكم مهما كانت أفعاله، ويسوغ له الظلم والقهر، ويلزم الناس بطاعته والخضوع له في كل الأحوال؛ «وإن أخذ مالَك وجلد ظهرَك بظلم»، وإن زنى على الهواء مباشرة، كما قال أحد شيوخهم»[1].

وأما إعلاميو الاستبداد فهم معلومون معروفون بتلونهم وخبرتهم في القفز من قارب إلى قارب، وقودُهم المال؛ فإن أعطوا منه رضوا وإن حرموا انقلبوا على وجوههم. فاسدون مفسدون، إلا من رحم الله.

نزع الله الملك من القذافي، ومسته سنة الله الكونية وتخلصنا من استبداده، لكننا لم نتخلص من آثاره. المحاولات الآن على قدم وساق وعلى أشدها، من بقايا حكمه من أجل تنصيب مستبدين جدد بدعم خارجي للتسلط على رقاب الليبيين.

وإن كان القذافي مستبداً فقط، دون أن يكون عميلاً؛ فإن المستبدين الجدد؛ الذين يحاولون سرقة أحلام الليبيين، يخدمون أجندات لا علاقة لها بالوطن، فهم إذاً أسوأ، ومع ذلك فإن سنن هلاك المستبدين هي هي.



---

(1) https://www.youtube.com/watch?v=leVDUDOZPCs

إرهاصات الثورة

لا شك أن موجة الربيع العربي لم تكن إلا تجلياً من تجليات سنن الله في أخذ الظالمين. فقد كانت الأمور قد وصلت في العديد من دول العالم العربي - وفي مقدمتها ليبيا - قبيل انطلاقة موجة الربيع العربي[1] إلى الطريق المسدود، بحكم ثقل وطأة الاستبداد السياسي وانتشار الظلم الفاحش، واستشراء الفساد والفقر والبؤس، وغياب الحريات مع عدم وجود أي أفق للتغيير أو الإصلاح السياسي؛ ما جعل الانفجار متوقعاً في أية لحظة.

لقد نتج عن هذا الانسداد السياسي وسحب الظلم والقهر الكثيفة التي كانت تُظَلِّلُ العالم العربي قبيل موجة الربيع، العديدُ من البراكين الخامدة التي شكلت إرهاصات للثورة في الدول التي اجتاحتها موجات الربيع.

ومن هذه الإرهاصات والبراكين الخامدة، في ليبيا خصوصاً، والتي أدت إلى ثورة فبراير (2011م): تراكمات الظلم، وفشل مشروع ليبيا الغد، والذي مثل في لحظةٍ ما أملَ الإصلاح الوحيد المتاح، وكذلك تغول الأبناء والصراع بينهم، وبالذات بين سيف والمعتصم، وما بين اللجان الثورية وأركان النظام الداعمة لمشروع ليبيا الغد من جهة أخرى، وكذلك تنامي الوعي لدى الشباب الليبي نتيجة ثورة الإنترنت، وما حصل في الجارتين الشقيقتين؛ تونس ومصر.

---

(1) سمي اصطلاحاً بالربيع العربي، وإلا فإن الأمازيغ في ليبيا كان لهم دور بارز في الربيع الليبي.

تساءل الأستاذ عبد الرحمن شلقم في كتابه «أشخاص حول القذافي» عن القوة الساحرة التي يمتلكها الطاغية ليحوّل الأشخاص إلى أشباح؟! ثم ما لبث أن أجاب على هذا التساؤل فقال: «هناك حبال سرية يربطها الديكتاتور في رقاب أتباعه، وهم أول ضحاياه، يرش في عيونهم داء الظلام، وينفث فيهم ترياق الغيبوبة؛ التي لا يفيقون منها أبداً»[1].. قالها في أشخاص، صدقت في بعضهم فلم يفيقوا من الغيبوبة بعد، وقائدهم بين يدي الله، بينما هناك أشخاص طوروا مواقفهم وطووا صفحات الماضي وفتحوا صفحة ليبيا، وأحسب أن منهم الأستاذ محمد الزوي؛ الذي قال فيه الأستاذ شلقم هذا الكلام.

تراكمات الظلم والوصول إلى مرحلة الانفجار:

لقد فرض القذافي على ليبيا التخلف والجهل، وانتشرت الأمراض الاجتماعية، وتفكّك المجتمع، وانتشر الظلم والفساد، وظل يتراكم مع مر السنين والعقود، ولم يكن من المستبعد على أي متابع لسير الطواغيت وسلوكهم أن يتنبأ بمصيره. كان من الواضح أن نظام القذافي آيل للسقوط، لكن متى؟ وكيف؟ لم تكن بالوضوح ذاته، لم يكن واضحاً أيضاً ما إذا كان من الممكن أن يسعف النظام نفسه قبل الانفجار.

كان هناك خلل في نظام الحكم، وغياب للوثيقة الدستورية التي تشكل مرجعاً للحكم في حال غياب رأسه. تاريخ مظلم من القتل لمعارضيه في الداخل والخارج، وتاريخ من المغامرات في تشاد وأوغندا والسودان وتونس والمغرب ومصر، عمليات إرهابية ضد طائرات مدنية، فوضى في مؤسسات الدولة كلها، وقصص كثيرة. وصف الدكتور محمد المفتي في

---

(1) عبد الرحمن شلقم، أشخاص حول القذافي، ص30 ـ 31.

كتابه ذاكرة النار، شيئاً منها فقال: «لقد تمخضت حركة القذافي عن بشاعات يخجل المرء أن يحكيها: من الإعدامات في الساحات العامة إلى إسقاط طائرة لوكربي، وطائرة بنغازي فوق طرابلس.. ومن الكتاب الأخضر إلى مهزلة المؤتمرات الشعبية والكومونات.. وتتويجه من قبل أفارقة، ومنح نفسه لقب ملك الملوك..»[1].

تمثِّل هذه الجمل عناوين بارزة لفساد القذافي وجرائمه في ليبيا التي استمرت أربعين عاماً. ولعل من أبرز هذه العناوين قَمْعَ القذافي وتنكيله وتجهيله للشعب الليبي، فمنذ وصوله للحكم عبر انقلاب عسكري في الأول من سبتمبر سنة (1969م) عمل الرجل على إحكام قبضته على ليبيا من خلال الإعدامات والاغتيالات والملاحقات والاختطاف، فبعد شهرين من وصوله للحكم «استبعد واعتقل الضباط الذين تحركوا وأسقطوا النظام الملكي (قضية موسى أحمد)... ثم أقصى أعضاء مجلس قيادة الثورة بتجريدهم من أي سلطة حين أعلن النقاط الخمس في زوارة في أبريل (1973)»[2]، وهذا ما دفع مجموعة من الضباط يقودها الرائد عمر المحيشي إلى محاولة الانقلاب عليه في أغسطس (1975).

تلك المحاولة التي انتهت بإعدام (21) ضابطاً ليبياً، وملاحقة قائدها المحيشي بعد نجاحه في الإفلات من قبضة العقيد والخروج من ليبيا، حتى تمَّ القبض عليه بعد تسليم الحسن الثاني له سنة (1983)، فذُبح ذبح الخروف، وفق رواية عبد الرحمن شلقم[3].

لقد أشاع القذافي الرعب والخوف في المجتمع الليبي من خلال أذرع

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص13.

(2) المرجع السابق، ص9.

(3) شلقم، أشخاص حول القذافي، ص217 ـ 218.

اللجان الثورية؛ التي تولت الإعدامات الجماعية في الساحات العامة، ومطاردة الهاربين خارج ليبيا، فنكلوا بالحركة الطلابية واعتقلوا قياداتها أكثر من مرة، وتوج ذلك بأحداث جامعتي طرابلس وبنغازي في (7 أبريل عام 1976) التي قُتل فيها العديد من الطلاب، وفُقد فيها آخرون، وتناثر التعليم والوعي الطلابي ونشاطه في مهب الرياح، وقد جعل القذافي من هذه الأحداث ذكرى سنوية دموية يتم الاحتفال بها ويهنئ أعضاء اللجان الثورية بعضهم بعضاً كما لو أنها أحد العيدين.

في الذكرى الأولى لهذه الأحداث، «قامت اللجان الثورية بإعدام كل من عمر دبوب ومحمد الطاهر بن سعود شنقاً في أحد ميادين مدينة بنغازي، وإمعاناً في القهر تُركا معلقَين لعدة ساعات، كما عرضت مشاهد الشنق البشعة على شاشات التلفزيون في المساء»[1].

وأخذت، ما أطلق عليه بـ «حفلات الإعدام»، تتكرر، ومنها ما حدث في أبريل (1983م)؛ إذ أحضر الشهيد رشيد كعبار وقبل أن يشنق رفع يديه صائحاً «الله أكبر الله أكبر» وهنا قام أحد مجرمي اللجان الثورية[2] بضربه وإرغامه على إنزال يديه ومن ثم إعدامه، كما تمَّ إعدام الشهيد حافظ المدني الفقهي[3].

ويتحدث الكاتب المفتي عن جو الرعب والخوف الذي زرعه القذافي في المجتمع الليبي من خلال القمع الوحشي فيقول: «وأدخل [القذافي]

(1) محمد علي، دور اللجان الثورية في تصفية الحركة الطلابية في الداخل، على الرابط الآتي:

http://www.libya-watanona.com/letters/v2009a/v29may9g.htm

(2) الشخص اسمه فرج المحبرش.

(3) http://almanaramedia.blogspot.com/2011/04/blog-post_634.html

الليبيين في نفق من الفاقة والمذلة طيلة عقد الثمانينات بتأميم التجارة والعقارات. . وتواصلت حملات الاعتقال الواسعة، فبلغت ذروتها إبان التسعينيات، بحملة المطاردة والقتل والتنكيل ضد الجماعة الإسلامية المقاتلة؛ فضلاً عن حوادث الاغتيالات والاختطاف التي لاحقت المعارضين في المهجر. وتدريجياً وعلى خط موازٍ، عكف الطاغية على خلق قوى تابعة له شخصياً بدءاً من أجهزة المخابرات المتعددة، إلى تأسيس منظومة اللجان الثورية، وأخيراً بتأسيس كتائب له ولأبنائه ذات ولاء قبلي متخلف»[1].

ويضيف المفتي: «ومنذ هزيمة تشاد بدأ الطاغية يجهز[2] الكتائب الأمنية كجيوش خاصة تتبعه وتتبع أولاده مباشرة، جنّدها من أبناء قبيلته والقبائل المتآخية معها. وخلق أجهزة مخابرات متعددة، وقوات الدعم المركزي؛ فضلاً عن الشرطة العادية. إلى جانب هؤلاء أسَّس «اللجان الثورية» بمثابة مليشيات خاصة ومسلحة تتجسس وتعتقل وتحقق وتختطف المناوئين وتصفّي خصوم القذافي بالقتل والتنكيل. . »[3].

نهج دموي وقصص بشعة:

وكان من أبشع أعمال القذافي في قمع الشعب الليبي مجزرة سجن «بوسليم» بضواحي العاصمة الليبية طرابلس في (29 يونيو 1996)؛ التي تمَّ فيها تصفية أكثر من (1200) معتقل معظمهم من سجناء الرأي، في مذبحة

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص13.

(2) ذكر لي الأستاذ يوسف المنقوش رئيس أركان الجيش الليبي السابق في مراسلة بيننا حينما سألته عن وزراء الدفاع ورؤساء الأركان السابقين؛ أن القذافي حل الجيش وأحل محله ما يسمى باللجنة العامة المؤقتة للدفاع.

(3) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص21.

جماعية، وذلك بعد اعتراضهم على الأوضاع والمعاملة السيئة التي يتعرضون لها داخل السجن؛ من ضيق المكان ـ فقد كان يحشر (20) سجيناً في زنزانة لا يزيد طولها عن (6) أمتار وفق رواية السجين السابق محمد بوسدرة ـ وقلة الطعام وعدم وجود رعاية صحية وعدم السماح لذويهم بزيارتهم، بالإضافة إلى تعرضهم الدائم للتعذيب البدني والنفسي. فدهمتهم قوات خاصة في منتصف الليل وأطلقت عليهم النار بدعوى تمردهم داخل السجن الذي يعد الأكثر تحصيناً وحراسة في ليبيا، وقد تكتم النظام الليبي على هذه المذبحة البشعة، ولم يعترف بها إلا في العام (2009).

وكشف محمد عيسى القطعاني، وهو سجين سابق اطلع على ملف التحقيق، تفاصيل لم يسمع بها الليبيون من قبل، تتعلق باستخدام القذافي أساليب بشعة للتخلص من الجثث. ومن بين هذه الأساليب قيام المشرفين على عملية القتل الجماعي بوضع الجثث في حفرة كبيرة داخل باحة السجن يوم الحادثة، وقد طلبوا من سائق البلدوزر الأصفر المرور فوق الجثث لعدة مرات حتى تستوعب الحفرة أكبر عدد منها.

ونقل القطعاني، عن السائق الذي اعتقل لاحقاً، قوله إنه كان يدوس على الجثث بالبلدوزر، ويستمع إلى أصوات تحطم عظام السجناء. وبعد ذلك قام المشرفون على العملية بسكب مواد كيميائية أقرب إلى ماء النار على الجثث، ووضعوا طبقة خرسانة على القبر الجماعي[1].

وفي (8 يونيو 2008) حصلت ثلاث وثلاثون عائلة على حكم قضائي من محكمة بنغازي يقضي بضرورة الكشف عن مصير أبنائهم، وعلى إثر هذا الحكم تمَّ تشكيل «رابطة عائلات شهداء بوسليم» التي باتت تتظاهر في

(1) الجزيرة نت، مجزرة سجن بوسليم.. لغز مستمر وجراح لم تندمل، 10 أكتوبر 2016م.

بنغازي يومياً وتوزع البيانات للمطالبة بمعرفة مصير أبنائها[1].

الكتاب الأخضر:

وهذا النهج الدموي والقمع الوحشي الذي مارسه العقيد القذافي ضد شعبه، قد عبر عنه الرجل وسعى لإعطائه معنى فلسفياً في خطبه وفي كتابه الغريب المسمى «الكتاب الأخضر»؛ الذي جعل منه شريعة للمجتمع الليبي، وصرف عليه الملايين لترجمته للعديد من اللغات، وكتبت حوله الشروح والحواشي، وعقدت لنقاشه الندوات والمؤتمرات، ويُدَرَّسُ إلزامياً في المدارس وفي الجامعات، وتستمد منه القوانين والنظم، بل وتنتشر مقتطفات منه في الشوارع وعلى المحال التجارية في اللوحات الإعلانية[2].

يقول القذافي في خطاب له سنة (1989): «إن الثورة ليست بالضرورة أن تكون بيضاء دائماً، ممكن أن تكون حمراء ضد أعدائها، والمعارضة لا بدَّ أن تسحق، قلت لكم: إن الأديان سحقت معارضيها، والله يسحق معارضيه الذين خلقهم، وكل واحد يسحق معارضيه»[3].

ولم يكتف القذافي بقمع الشعب الليبي وسحقه، واختزال عقله وفكره وشخصيته الثقافية والحضارية في شخصه وفي «كتابه الأخضر»، بل عمل على تبديد أمواله في إشباع رغباته ورغبات أبنائه، وبددها في أشياء غريبة،

---

(1) تقرير مجزرة سجن بوسليم، موقع الجزيرة نت، ووثائقي الجزيرة الوثائقية: بوسليم.. المجزرة المنسية، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=M-1n0tvT16A

(2) تقرير الجزيرة نت، الكتاب الأخضر.. شاهد غائب على عقود القمع بليبيا.

(3) خطاب القذافي في ذكرى جلاء إيطاليا 7/ 10/ 1989، ضمن مقال للكاتب الفلسطيني غازي التوبة، «اجتراء القذافي على مقدسات الأمة» منشور على الجزيرة نت.

في الوقت الذي كانت تعيش فيه بعض الأسر الليبية عيشة البؤس والفقر المدقع والحرمان.

وإمعاناً منه في الإجرام وفي إذلال الشعب الليبي قام القذافي بممارسات ذكرها كثيرون، ولا يمكن بحال أن تسطر في هذا الكتاب، ولا أستطيع أن أدخل تفاصيلها فيه، ولكن أشير إلى مصادرها.

فلقد كتب الأستاذ عبد الرحمن شلقم قصصاً تشيب لها الولدان، وذكر رئيس مراسم القذافي السيد نوري المسماري أيضاً قصصاً لا تقل بشاعة عن قصص شلقم، بل أسوأ لكونه مرافق القذافي وصندوقه الأسود.

كما ذكرت بعض وسائل الإعلام الأجنبية جوانب من هذه التفاصيل؛ إذ بثّت «بي بي سي» تقريراً بعنوان: «حريم القذافي. . جرائم جنسية لدكتاتور»، وتحدثت الكاتبة الفرنسية والصحفية العاملة بصحيفة لوموند «أنيك جوكان» في كتابها (الطرائد. . جرائم القذافي الجنسية) تفصيلياً عن فضائح العقيد الأخلاقية، وأوردت العديد من الشهادات والكثير من المعطيات التي توثق تورط العقيد في الكثير من الجرائم الأخلاقية. وأما عن جرائم أبنائه فحدِّث ولا حرج، وما زال عالم الإنترنت يزخر بهذه الفضائح.

هكذا. . عبث معمر القذافي بليبيا وبشعبها. ويوجز لنا شلقم المأساة التي أَوْصَلَ إليها القذافي ليبيا في كلمات، فيقول: «بدأت ليبيا تصغر، ومعمر يكبر، حتى تلاشت ليبيا، مكاناً وزماناً ومفهوماً، بعدما بلغ أبناء القذافي أشدهم، دخلت البلاد مرحلة أخرى، أرادوا مصادرة كل شيء؛ الثروة والناس»[1].

---

(1) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص21.

مشروع ليبيا الغد

يهدف مشروع ليبيا الغد لإخراج ليبيا من العزلة الدولية التي فُرضت عليها نتيجة سياسات وممارسات القذافي الداخلية والخارجية، وقام نجل القذافي سيف؛ الذي قاد هذا المشروع من أجل ما سمَّوه بـ «الآلة الإعلامية للنظام» بإجراء عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، بتحديد سقف هذا الإصلاح بثلاثة خطوط حمراء، ذكرها في خطابه الذي ألقاه ليلة الثلاثاء (21 أغسطس 2007م) في مدينة بنغازي، وكان من بين هذه الخطوط والده.

ومع ذلك انتقد سيف في هذا الخطاب النظام الذي يقوده والده فقال: «حدث خلل في تطبيق سلطة الشعب؛ الأمر الذي ترتبت عليه هيمنة القبائل الكبيرة على المناصب الحكومية على حساب القبائل والتجمُّعات الصغيرة، ومن ثمّ أصبح من الضروري أن نتوصل إلى حل بدستور أو صيغة نتفق عليها»[1].

هذا الإصلاح المأمول مثل بارقة أمل للشعب الذي سئم من بطش القذافي وأبنائه ولم يعد في مقدوره الاحتمال أكثر! أربعون سنة من القمع والتنكيل والفساد والإذلال والتجويع، تكفي.

لقد علق الشعب الليبي أمله على هذا الإصلاح الموعود ورأى فيه فرصة للخروج من النفق، بأن يقوم النظام من داخله بخطوات للإصلاح، حتى ولو كانت قليلة.

المفاصل الرئيسة لمشروع ليبيا الغد:

لا يخفى على مطّلع بالشأن الليبي، أن الغرض الأساس من مشروع

(1) https://www.albayan.ae/across-the-uae/2007-08-22-1.782883

ليبيا الغد هو توريث الحكم لسيف، عبر تقديمه للعالم وللشعب الليبي بأنه المصلح والمنقذ، إلا أن الإصلاح السياسي سيكون ضرباً من الخيال، ولكن الذي لا شك فيه أن النظام كان يعلَم أنه لا مفر من عمل شيء ما لتخفيف الضغط ومنع الانفجار.

لجأ سيف في بداية الأمر إلى ملف حقوق الإنسان، ووعد بتقديم منتهكي هذه الحقوق إلى المحاكمة، وبالفعل حصلت انفراجة كبيرة في هذا الملف، ثم توجه سيف إلى ملف الإعلام وضرب صفحاً عن الإعلام القائم، وأنشأ شركة الغد للخدمات الإعلامية التي كانت تصدر صحيفتي قورينا وأويا، وكان يترأس هذه الشركة الإعلامي سليمان دوغة.

ثم سعى سيف لتقديم رؤية للإصلاح السياسي فقام بتشكيل لجنة لصياغة دستور للبلاد. ولكن سيف في حقيقة الأمر لم يكن مهتماً بهذه المواضيع، كما أكَّد الدكتور يوسف الصواني بأنه «كان دائماً مشغولاً بأمور أخرى، ولم يكن يردّ علينا ولو مرة واحدة. سيف لم يكن يرغب في التفاصيل ولا في المشكلات ولا في التحديات»[1].

تركز مشروع ليبيا الغد على ثلاثة مفاصل رئيسة:

- مشروع الدستور الذي بُذلت فيه جهود كبيرة، وتوصلت في نهاية أمرها إلى مسودة نهائية للمشروع، ولكنها لم ترَ النور.

- مشروع (رؤية 2025) من أجل بناء ليبيا؛ الذي بُذل فيه هو الآخر الكثير من الجهود والتحضير، ولكن لم تكن هناك جدية في جعله واقعاً معيشاً على الأرض.

---

(1) Alison Pargeter, "Libya the rise and fall of Qaddafi", Page 205

ـ المشروع الثالث: هو مشروع المصالحة والحوار؛ الذي بُذلت فيه جهود كانت بالغة الأثر، ولكنها تبددت مع الرياح.

الحوار والمصالحة:

قدم النظام وثيقة لتكون الأرضية لإجراء الحوار مع السجناء السياسيين وبالتحديد مع الجماعة الإسلامية المقاتلة التي استخدمت السلاح ضد النظام، وكانت هذه الوثيقة مستفزة، ورفضها الدكتور علي الصَّلابي، وقدم ورقة بديلة من إحدى عشرة صفحة.

وافق سيف وعبد الله السنوسي والتهامي خالد من جهة النظام، وعبد الحكيم بلحاج وسامي الساعدي ومفتاح الدوادي ﷺ وعبد الوهاب قايد، من جهة الجماعة الإسلامية المقاتلة، على هذه الوثيقة لتكون أرضية للحوار. وكان من ثمرات هذه الوثيقة خروج المراجعات؛ التي قام النظام على أساسها بإطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة.

وكان من نتائج هذا الحوار؛ نجاح الدكتور علي الصَّلابي في التخفيف على أقارب ضحايا بوسليم؛ إذ كانت الأحكام الشرعية معطلة في حقهم، فتمَّ استصدار شهادات وفاة، فاعتدت الأرملة وقسم الميراث وقبلت الدية.

كما تمكن الليبيون الفارّون من بطش النظام من حصولهم على الرعاية القنصلية وتسهيل عودة من يريد العودة، ممن كانوا مدرجين في قائمة ترقب الوصول، والحصول على مستندات سفر، والرجوع إلى أرض الوطن لمن أراد، واستخراج كتيبات العائلة.

مشروع الدستور:

وقام بالفعل سيف الإسلام القذافي كذلك بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور

يوسف الصواني وعضوية الدكتور علي الصَّلابي والدكتور زاهي المغيربي والدكتور محمود جبريل والدكتور إبراهيم أبو خزام والدكتورة آمال العبيدي وعدد من الخبراء من كندا وبريطانيا وأمريكا وسويسرا لغرض صياغة مسودة للدستور.

قامت هذه اللجنة بصياغة مسودة لمشروع الدستور سميت بـ «الميثاق الوطني للدولة الليبية» وجاءت في (164) مادة مع ديباجة، موزعة في سبعة فصول هي: أحكام عامة، الحقوق والحريات العامة، تنظيم سلطة الشعب، الهيئة القضائية، الأسس الاقتصادية والمالية، أحكام متنوعة، أحكام ختامية وانتقالية.

نصت هذه المسودة في المادة الثالثة على أن نظام الحكم في ليبيا جماهيري ويحظر تعطيل سلطة الشعب، وفصّلت في مواد أخرى شكل الحكم وكيفية تنظيم سلطة الشعب على المستوى المحلي والوطني والمناصب المختلفة، وكيفية اختيار من يشغل هذه المناصب.

في المقابل حققت المسودة على صعيد الحقوق والحريات العامة تقدُّماً نوعياً غير مسبوق بالرغم من أنها لم تعترف بالاختلاف الثقافي في المجتمع الليبي ولم تحقق أي تقدم لحقوق مكونات الشعب الليبي، كما نصت في باب الهيئة القضائية على استقلالية القضاء وحظر المحاكم الاستثنائية.

ثم شكلت لجنة أخرى تسمى «لجنة مراجعة وتنقيح وتطوير مشروع الميثاق الوطني بالمحكمة العليا» برئاسة رئيس المحكمة العليا الدكتور عبد الرحمن أبو توتة، وعضوية مجموعة من القانونيين وبعض الأعضاء من اللجنة الأولى. فقامت هذه اللجنة بمراجعة المسودة الأولى وقلّصت عدد المواد إلى (152) مادة.

شكلت لجنة إعداد الدستور ولجنة مراجعته وتنقيحه تلبية لمطلب النخب بضرورة وضع دستور للبلاد يضمن الحقوق والحريات، «لقد تشكلت لجان مختلفة لإعداد مسودة دستور استجابة لهذا المطلب أو امتصاصاً له، ولكن لم يكن ذلك جاداً، وكان القذافي يستخف بالدستور، وكثيراً ما ألمح إلى الحالة السورية بعد وفاة حافظ الأسد؛ إذ تمَّ استبدال ما يتعلق بشرط السن بالنسبة للرئيس وذلك لتمكين «الأسد الابن» من خلافة والده في عملية أو مسرحية لم تأخذ حتى ربع ساعة...»[1].

وبالفعل وبالنظر إلى أن التكليف بصياغة مسودة دستور لم تأت من الجهة التشريعية في ذلك الوقت وهي «مؤتمر الشعب العام»؛ فإن هاتين اللجنتين عندما أنهتا أعمالهما، قدمتا مشروع الدستور إلى الجهة التي كلفتهما وهي مؤسسة القذافي؛ التي كان يرأسها ابن القذافي سيف، فلما وصل مشروع الدستور إلى القذافي أجهضه، وذلك لأنه غير مقتنع بالدساتير لأنها تقيّده وتحد من أنفاسه.

«رؤية ليبيا 2025»:

جاءت الخطة التي أطلق عليها (رؤية ليبيا 2025) من ضمن مجموعة المبادرات التي تبناها مشروع ليبيا الغد، والتي سعى إليها النظام لتلافي الانفجار الذي قد يحدث في أي لحظة ويجب عليه نزع فتلته، من خلال القيام بمحاولات للإصلاح.

أشرف على (رؤية ليبيا 2025) الاستشرافية، بالاستعانة بأحد بيوت الخبرة الدولية، مجلسُ التخطيط الوطني برئاسة الدكتور محمود جبريل؛ الذي حسب قول الأستاذ عبد الرحمن شلقم: «أشرف شخصياً ولشهور

(1) عبد الرزاق الداهش، من البوعزيزي إلى باب العزيزية، ص25.

طويلة، ومع فريق ضخم من مختلف التخصصات على إعداد ورقة حملت عنوان «ليبيا 2025»، تتضمن برنامجاً للتطوير على مدى الخمس عشرة سنة القادمة في جميع المجالات، وفق برنامج زمني محدد، وميزانيات مقدرة بدقة، وقد جرى تعديلها عشرات المرات، وفي النهاية عرضت على معمر القذافي؛ الذي قام بتمزيقها وألقائها في سلة المهملات، وقال: (لديكم الكتاب الأخضر، طبِّقوه، سيقودكم إلى التقدُّم والازدهار، إلى الفردوس الأرضي)»[1].

صراع الأبناء ونزع المُلك:

أصبح أبناء القذافي مراكز قوة، وضيعوا فرصة الإصلاح التي لاحت في الأفق، ولقد عبر عن حالة الانسداد هذه عبد الرحمن شلقم في كتابه «نهاية القذافي»، ونقل عن الدكتور البغدادي المحمودي، رئيس اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء) قوله: «إن المشكلة لم تعد ـ القائد ـ المشكلة الحقيقية هي الأولاد؛ الذين يعتبرون أن ليبيا لهم وحدهم، وأن الليبيين لا حقَّ لهم في أي نسبة من هذه الثروة»[2].

لقد كان أبناء القذافي هم القطرة التي أترعت الكأس حتى فاضت، لقد كان ببطشهم، وإنفاقهم الملايين من أموال الشعب الليبي في الليالي الحمراء في أوروبا، ومواصلتهم نهج أبيهم في البطش والفساد واحتقار الشعب الليبي، وما أشيع عن سعي القذافي لتوريث الحكم لابنه سيف؛ ما هيَّأ البيئة الخصبة التي تولدت عنها العاصفة والانفجار.

نزع الله الملك من القذافي ونظامه، واليوم نقول لسيف ولمن ضيعوا

(1) ـ عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص25.

(2) المصدر السابق، ص23.

الفرصة على أنفسهم ثم جاؤوا يطلبونها «الصيف ضيعت اللبن»[1]، **عندما قرر القذافي التصدي للمتظاهرين من أبناء شعبه بالحديد والنار، انحاز سيف لأبيه وتخلى عن مشروعه؛ ليبيا الغد.**

ذكر الدكتور محمد عبد المطلب الهوني، مستشار سيف في كتابه «مكر السياسة وسخرية الأقدار» أن هناك من انقلب على سيف، وذكر بالتحديد الإسلاميين، ووصفهم بأنهم انقلبوا على سيف الإسلام بعد خروجهم من السجن، ورغم أن هذه المغالطة تصح في حقه لكونه جزءاً من مشروع سيف وأحد مستشاريه، فلا يمكن بحال أن تصح في حق سجين؛ لا همَّ له إلا الحصول على حريته، وهو صاحب رأي سجن لأجله. غير أن هذه المغالطة، بالرغم من أنها تستحق الرد، إلا أن الحقيقة الصارخة أن سيف القذافي هو من انقلب على مشروعه. ولقد عبر محمود جبريل عن صدمته من عقلية سيف وتصرفاته وعدم جديته فيما يعلنه من توجهاتٍ سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية[2].

كما أن القذافي نفسه هو الذي أجهض مشروع الدستور على هزالته، وأطلق رصاصة الرحمة على مشروع ليبيا الغد، فأوقف صحيفتي «أويا» و«قورينا»، وحجب بعض المواقع الإلكترونية الليبية إلى جانب يوتيوب، وطوى صفحة الإصلاح في انتظار مصيره الذي كتبه الله له.

تنامي الوعي في أوساط الشباب الليبي:

وكما يقول الشيخ عبد الرحمن الكواكبي: «الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية»[3]؛ فإن ثورة ليبيا جاءت

(1) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، ص6152.

(2) شلقم، نهاية القذافي، ص26.

(3) الكواكبي، طبائع الاستبداد، ص149.

كتعبير طبيعي عن شعور الشعب الليبي بمرارة الظلم وبقسوة ووطأة الاستبداد وآلام مخالبه.

لقد ترهل النظام الليبي وبدأت هيبته تسقط من أعين الناس بعد ما يزيد على أربعين سنة من الحكم، وبعد أن بلغ الشيخوخة والمدى في الاستبداد والظلم والفساد، فلم يعدْ له من حل إلا أن يرحل.. إن الشباب الليبي الذي بلغ مرحلة متقدمة من النضج والوعي، وكسرت أحداث عديدة حاجز الخوف لديه، ما عاد بإمكانه أن يقبل استمرار القذافي وأبنائه في حكم ليبيا.

وكما يقول عبد الرحمن شلقم فإن: «شباب ليبيا الذين كانوا في أعمار أبناء معمر القذافي، شرعوا في تأسيس ليبيا أخرى في عقولهم، ووضعوا القواعد لمكان جديد، وعدادات لزمان آخر. لقد غيرت الفضائيات المرئية معايير المكان، وأبدعت وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية زماناً جديداً، رأى الشباب الليبي دنيا أخرى تأتي من السماء..»[1].

شعر الشباب بألم الاستبداد، وأتاح فضاء الإنترنت لهم أن يتذوقوا طعم الحرية، وقد ساهمت أربعة عوامل رئيسة في صنع هذا الوعي لدى الشباب والشعب الليبي:

أولها: أحداث القنصلية الإيطالية:

ففي (17 فبراير 2006) خرجت مظاهرات في بنغازي - كانت السلطات الليبية وراء تنظيمها وتحريكها - احتجاجاً على ارتداء وزير الإصلاح الإيطالي (كارديرولي) قميصاً يحمل الرسوم الدنماركية المسيئة للرسول ﷺ، وتوجهت المظاهرة إلى القنصلية الإيطالية التي أضرم المتظاهرون فيها النيران.

بيد أن النظام الذي كان هو المحرك الأساس لهذه الاحتجاجات، سرعان ما أمر قوات أمنه بإطلاق النار على المتظاهرين؛ ما أدى إلى مقتل (10) أشخاص على الأقل، وجرح العشرات؛ الأمر الذي دفع الشباب إلى الهتاف في تلك اللحظات بإسقاط النظام، وتقطيع وإحراق صور العقيد الموجودة في ساحات بنغازي، وتمت مهاجمة المقرات الأمنية وحرقها.

لقد مثلت هذه الأحداث دوراً بارزاً في صناعة الوعي الليبي، وكانت إحدى شرارات الثورة، فبعد هذه الأحداث استمرت مجموعة من الشباب «تتخاطب عبر «الفيسبوك» وتتشاكى وتستنهض الهمم لإحياء ذكرى مقتل الشباب أمام القنصلية الإيطالية»[1]. ويشاء الله تعالى أن تكون الذكرى الخامسة لهذه الأحداث هي بداية انطلاقة ثورة السابع عشر من فبراير.

وقد عبر المعتصمون يوم 17 فبراير 2011م أمام محكمة شمال بنغازي عن هذه الذكرى بهذه الأهزوجة؛ «جيبوا طيارة... جيبوا طيارة... جيبوا حتى دبابات... أيام السفارة... أيام السفارة الشعب الليبي قلبه مات»؛ كناية على أن الشعب قد ولد من جديد بعد فبراير.

وثانيها: الإصلاحات التي قام بها سيف الإسلام القذافي:

ففي إطار سعيه لوراثة أبيه في السلطة حاول الرجل أن يقوم ببعض الإصلاحات، حتى يضفي ذلك على ما ينويه من المضي في مشروعه الجديد في وراثة أبيه، مستوى من الشرعية والمصداقية.. فأتاح لليبيين مستوى من الحرية، وأجرى مصالحة مع المعارضين، وخرج الكثير منهم من السجن. ولقد استثمرت النخب هذا الجو الجديد، فدخلت القيادات السياسية الواعية التي كانت مطاردة في الخارج وممنوعة من دخول ليبيا،

وأتاح جو الحرية النسبية للناس الكلام والتجمُّع والفرصة للحديث عن الحقوق والحريات والإصلاح، وقد أحدث هذا نقلة نوعية في وعي الشباب الليبي، ولو أنها قوبلت بمساعٍ جديّة في الإصلاح من خلال وثيقة دستورية تكفل الحد الأدنى من الحرياتِ، ولم تجهض «رؤية ليبيا 2025»؛ لما كان الذي كان، ولكن الله لا يصلح عمل المفسدين، فكان الذي كان.

وثالثها: الإعلام الجديد:

لقد كان لوسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، وتويتر. . .) دور بارز في صناعة الوعي لدى الشباب الليبي، ووفرت له منبراً حراً للتخاطب ـ بعيداً عن أعين الرقيب ـ ولانتقاد الأوضاع السياسية والاجتماعية المزرية في العالم العربي وتشكيل الوعي في العديد من القضايا، ورسم صورة للدولة الحلم التي يطمح لها الشباب الليبي. ولم يكن هذا الشباب إلا جزءاً من دائرة الجوار؛ فقد سرت إليه عدوى وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً بعد ما أشيع عن دورها في إشعال ثورتي تونس ومصر.

فقد كانت هناك مجموعة من الناشطين الشباب، تدعو للتحرك عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل أحياء الذكرى الخامسة لشهداء أحداث القنصلية الإيطالية في بنغازي، وكان ذلك يصادف السابع عشر من شهر فبراير، وكانت دعوة التظاهر مقتصرة على المطالبة بالإصلاح ودستور للبلاد، ولم يكن في مخيلة الداعين لهذه التظاهرة أن تتطور ويعلو سقفها للمطالبة بسقوط النظام إلا بعد ما سالت الدماء.

ورابعها: احتجاجات «رابطة عائلات شهداء بوسليم»:

وقد استمرت قرابة سنتين ونصف في ميادين بنغازي، يرفع فيها الأهالي صور أبنائهم ويتحدثون عن القصاص. . لقد كان لهذه الاحتجاجات الدور الكبير في كسر حاجز الخوف لدى الليبيين،

وتشجيعهم على التظاهر والمطالبة بالحقوق، بل وجعلت الكثير منهم يرفض قضية التوريث، ويحلم بوجود ليبيا من دون معمر وأبنائه.

لقد كان اعتقال المحامي الشاب «فتحي تربل» رئيس الرابطة التي حملت قضية شهداء مذبحة «سجن بوسليم» الشرارة التي حركت الشعب الليبي للثورة على العقيد معمر القذافي؛ فبعد اعتقال تربل في (15 فبراير 2011) خرجت مظاهرة غاضبة ليلاً، قبل الموعد المحدد في السابع عشر من فبراير، تهتف «نوضي نوضي يا بنغازي جاك اليوم فيه تراجي»، وتطالب بإطلاق سراح تربل.

خرجت المظاهرات فتم إطلاق النار عليها من قبل عناصر الأمن المركزي، فتغيرت الهتافات في ظرف يومين من المطالبة بالإفراج عن تربل، إلى المطالبة بالحريات العامة، ثم إلى شعار الربيع: «الشعب يريد إسقاط النظام».

ويمكن القول هنا إن عائلات شهداء «سجن بوسليم» وكتلة المحامين التي كانت تؤازرهم وترفع قضيتهم، والتي كان لها الدور البارز في كل الاحتجاجات، وفي مقدمتهم المحامون: فتحي تربل، وعبد الحفيظ غوقة، ومصطفى المانع، والأستاذة انتصار العقيلي، والمهدي كشبور، وخالد السايح، والشهيدة سلوى بوقعيقيص[1] والشهيد عبد السلام المسماري[2]،

(1) مصطفى المانع في شهادته ذكر لي «أن أيقونة بنغازي بل ليبيا؛ الشهيدة المحامية سلوى بوقعيقيص كانت رائدة العمل الحقوقي وأظهرت شجاعة وجرأة فاقت فيها كثير من الرجال. وليس مستغرباً أن تتفرغ الشهيدة بعد أن انتصرت الثورة للبحث عن مصالحة حقيقة بين أبناء الشعب الليبي الواحد، فكانت نائبة لرئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الدكتور فضيل الأمين، وطافت معظم مناطق ليبيا من أجل هذه المصالحة، لكنها اغتيلت غدراً يوم 26 يونيو 2014م. رحمها الله».

(2) ذكر المانع أيضاً: «كان الشهيد عبد السلام المسماري من أنشط المحامين وأكثرهم =

وغيرهم من المحامين والناشطين، هم الذين شكلوا النواة الأولى لثورة (17 فبراير). وإن كانت الثورة جاءت عفوية من غير ترتيب مسبق، إلا أن تراكمات النضال بشتى صوره، واحتجاجات رابطة سجناء بوسليم ودعوات التظاهر في الفيسبوك . . . كلٌّ ذلك ساهم في تأجيج نار الثورة بعد أن نضجت وتهيأت لها الظروف.

انقسام الكتلة الحاكمة:

مَثَّلَ الانقسام بين رجال النظام وتحوُّلهم إلى فريقين متصارعين، بداية شيخوخة النظام الدكتاتوري الحاكم في ليبيا وترهله؛ ما أضعف قبضته الحديدية.

فقد كان نظام العقيد قبل قيام الثورة منقسماً إلى فريقين متصارعين ـ وفق ما ورد في شهادة المحامي مصطفى المانع ـ: فريق جيل اللجان الثورية الذي واكب انقلاب (1969)، وجيل التوريث بقيادة سيف الإسلام القذافي، ولكل منهما مصادر قوته ومؤسساته التي لا يمكن للآخر الوصول إليها، ولكل منهما داعموه في الداخل وفي الخارج، كما أن لكل منهما رؤيته ومواقفه السياسية الخاصة به. فعلى سبيل المثال كان سيف يسعى إلى التحاور والمصالحة مع المعارضين في الخارج ويحرص على استيعابهم والاستفادة من طاقاتهم، وكان تيار اللجان الثورية يعارض ذلك بشدة، وينظر إلى المعارضين في الخارج على أنهم خونة يجب تصفيتهم ولا ينبغي التعامل معهم بحال.

لقد أوجد هذا الانقسام وضعف التماسك بين الكتلة الحاكمة فرصةً

= إقداماً وتبنياً للعمل الحقوقي وكان أديباً وشاعراً وهو الذي أعد بيان انتصار ثورة 17 فبراير، اغتيل رحمه الله غدراً بعد خروجه من صلاة الجمعة وكان صائماً في شهر رمضان الموافق 26 يوليو 2013م. ومن أشهر أقواله: «لا بد من ليبيا وإن طال النضال»».

مهمة لثورة فبراير، وكان أثره بارزاً من خلال التحاق عدد مُهِمٍّ من رجال النظام في وقت مبكر بالثورة، نذكر من هؤلاء على سبيل المثال: وزير العدل مصطفى عبد الجليل الذي قدم استقالته في خامس أيام الثورة (21 فبراير)، ووزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس الذي أعلن استقالته من جميع مناصبه في الدولة والتحق بالثوّار في اليوم نفسه، وتولى رئاسة أركان «جيش التحرير الليبي»، ومندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم الذي ألقى خطاباً مؤثراً أمام مجلس الأمن يوم (25) فبراير عبر فيه عن انحيازه للثوّار، والدكتور محمود جبريل الذي كان الأمين السابق لمجلس التخطيط الوطني، والدكتور علي العيساوي وزير الاقتصاد والتجارة السابق وسفير ليبيا بالهند، وغيرهم كثير.

الهزات الارتدادية لثورتي تونس ومصر:

كان من المتوقع أن يحدث انفجار البركان الليبي قبل أي بلد عربي آخر، ولهذا لم تكن ثورة ليبيا مفاجئة لأحد، بل كان المفاجئ هو أن تنطلق الثورة التونسية والثورة المصرية قبل ثورة ليبيا، فشروط الثورة متوفرة بالكامل في ليبيا أكثر من توفرها في أي بلد عربي آخر.

«فهناك قمع وفقر وفساد وبطالة في البلدين، لكنهما، أي تونس ومصر، تختلفان عن ليبيا التي تمتلك الإمكانات الكبيرة، وعدد سكانها أقل بكثير من سكان تونس ومصر، وكان يجب أن تكون أفضل دولة عربية في كل شيء بما في ذلك دول الخليج العربي، لكن الأوضاع على الأرض في ليبيا أسوأ مما هي عليه في تونس ومصر، وأغلب الأقطار العربية»[1].

وما إن انطلقت شرارة الثورة التونسية وأُذِّنَ في الناس أن ابن علي قد

---

(1) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص24.

هرب حتى جُنَّ جنون القذافي؛ لأنه كان يدرك يقيناً أن تلك الثورة ستكون لها هزات ارتدادية على ليبيا حتماً.

فتوجه «بحديث إلى الشعب التونسي عبر قناة نسمة التونسية الخاصة، وبَّخَهمْ فيه على الجحود للرئيس زين العابدين بن علي، وطلب من التونسيين أن يعتذروا للرئيس، وأن يطالبوه بالعودة العاجلة إلى قصر قرطاج ليبقى رئيساً مدى حياته، فَهُمْ، أي التونسيين، لن يجدوا زعيماً يطال رئيسهم الذي أرغموه على الفرار»[1].

كان معمر يتحدث في الحقيقة إلى الداخل الليبي وليس إلى الشعب التونسي؛ الذي لم يصغِ إلى رئيسه ومن باب أولى القذافي. الشعب التونسي لن يستمع للقذافي وهو الذي كان مادة دسمة للسخرية في القنوات التونسية كلما اهتزت العلاقة بين ليبيا وتونس، فهو في خطابه هذا يقول لهم: «لا تحاولوا أن تستوردوا بركان تونس، فالشعب التونسي قد خسر قائداً وزعيماً لن يجد له مثيلاً»[2].

لكن الشعب الليبي كان متحفِّزاً، وقد أذكت فيه انتفاضة التونسيين ومن بعدها انتفاضة المصريين شرارة الثورة، فما عاد بإمكان تهديدات القذافي أن توقف الزحف الذي يوشك أن ينطلق..

بعد أيام من هروب ابن علي في (14 يناير 2011) اندلعت شرارة الثورة المصرية في (25) يناير، وبعد أقل من شهر أعلن مبارك تنحِّيه عن السلطة في (11) فبراير. وقد أشعلت الثورة المصرية في ليبيا نارين:

«**الأولى**: نار القرار الشبابي بتعبئة المشاعر، وشحذ حرارة البركان

(1) المصدر السابق، ص28.

(2) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص28.

الثوري، فتخلقت الحمم في جوفه، وبدأ العد التنازلي العفوي، سرى في كل ليبيا فيضُ الإرادة، واقتربت لحظة الصفر.

الثانية: نار الخوف الرهيب؛ التي بدأت حرارتها تعتمل في مفاصل معمر القذافي وأركانه من السياسيين، وقادة الأجهزة الأمنية، والتشكيلات العسكرية، فبسقوط نظام زين العابدين من تونس، سقط الجدار الغربي من حصن معمر القذافي، وباشتعال الثورة في مصر، بدأ الجدار الشرقي للحصن يترنح، فأحس معمر القذافي، أن سقف الحصن يقترب من رأسه، واشتعل الرأس رعباً، والتفَّت الأعضاء حول نفسها، وبدأ في تسخين آلات القتل»[1].



(1) المصدر السابق، ص31.

دور الإعلام والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الثورة

فتح التغيير الذي حصل في السابع عشر من شهر فبراير (2011م) الشهية للشعب الليبي لإشباع رغباته المكبوتة في التعبير عن آرائه. فمحاولة وأد الفِكَر محاولة فاشلة في النهاية، وإن حجب حرية التفكير ضارٌّ دائماً، فهو من جهة يمنع التطور ويحرم الناس من الفِكَر الجديدة التي قد تحتوي على نسبة من الحقيقة[1]. وكما يقول «جون ستيورات ميل» عن أهمية حرية التعبير وضرورتها، وهو من أوائل من نادى بهذا الحق: «إذا كان كل البشر يمتلكون رأياً واحداً، وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأياً مخالفاً؛ فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات بني البشر إذا توفرت له القوة»[2].

انطلقت الطاقات المصندقة من عقالها الذي فرض عليها طيلة ما يزيد عن أربعة عقود، تمارس الإعلام الحر وحقها في تأسيس الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

الصحافة والإعلام بعد الثورة:

لم تختلف الصحافة في ليبيا إبان حكم القذافي عن حال باقي

(1) عبد الله المطيري، «عن الحرية»، 21 فبراير 2008م.

(2) نقلاً عن: عبد الغفور ديدا، الحرية أولاً، ص16.

المؤسسات؛ فلم يكن هناك تشريع كافٍ، وانحصر عمل الصحافة في نقل أخبار النظام والترويج له، ولم يسمح لها بالتعبير إلا في نطاق محدد. كان في الغالب على رأس أشهر المؤسسات رؤساء تحرير على اتصال مباشر بالقذافي، وهم من يمارسون الرقابة وتوجيه الكتابة في الاتجاه المرسوم سلفاً.

جرت محاولات لتطوير الصحافة وإعادة النظر في قانون المطبوعات المعطل إدارياً، إلا أن هذه المحاولات كانت تنتهي بالفشل؛ لأنها تجاوزت مرجعية الكتاب الأخضر(1).

بدأت إرهاصات الثورة وبدأت معها حرية الصحافة والإعلام إلى الدرجة التي انقلبت إلى العكس بالنظر إلى انعدام وجود مؤسسات إعلامية وتشريعات تهذب من نقلها من المنع إلى الانفلات.

مثلت وسائل الإعلام إحدى الأدوات الفعالة في ثورة فبراير؛ مثلها في ذلك مثل الثورة التونسية والمصرية، وخصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي التي كانت المنبر الحر الذي أُطْلِقَ منه الشباب الليبي دعواته للتغيير السياسي، وخاض فيه ثورة افتراضية قبل أن يخوضها ثورة على أرض الواقع.

وعلى الرغم من الرقابة التي كان يفرضها نظام القذافي على وسائل الإعلام والحجب الكثيفة التي كانت تحوْل بين الناس وبين حرية التعبير؛ فإن الشباب الليبي تمكن من خرق هذه الحجب، وارتياد منصات إعلامية يصعب رقابتها، لم تكن هذه المنصات سوى مواقع التواصل الاجتماعي.

لقد لعبت هذه المواقع وخصوصاً منها صفحات ومجموعات الفيسبوك

(1) عبد الرزاق الداهش، من البوعزيزي إلى باب العزيزية، ص25 ـ 28.

التي كان يديرها الشباب الليبي دوراً مهماً في التحضير للثورة والتحريض على النظام، وفي مواكبة أحداث الثورة ـ بعد انطلاقتها ـ ونشر تطوراتها لحظة بلحظة، وفضح جرائم النظام ضد الشعب الليبي.

لقد تحوَّلت هذه الوسائل من وسائط للتواصل الاجتماعي وبناء العلاقات والصداقات إلى وسائط لبناء الوعي وشحذ الهمم وبث روح النضال السياسي، وكشف فضائح الاستبداد وسوءاته، وميدان لإبداع الفِكَر النضالي؛ إضافة لكونها وفرت إطاراً للتنسيق بين الناشطين السياسيين في طرق الكفاح وأساليبه ضد الاستبداد ومواقيت انطلاق الاحتجاجات وأماكنها.

«ومن أشهر المجموعات التي شكلت خطراً على نظام القذافي «مجموعة الليبو»، وهي مجموعة أسَّسها الدكتور علي حمودة المعروف على الإنترنت بـ «ولد الشيخ»، واستطاعت إرسال الصور والأخبار والتقارير من داخل البلاد إلى مواقع المعارضة بالخارج»[1].

كما أن صفحات: («انتفاضة 17 فبراير 2011، لنجعله يوماً للغضب في ليبيا»، «ثورة المختار ـ ليبيا 17/ 2/ 2011 »، «كلنا مع الذبابة التي هبلت القذافي») كانت هي الأخرى من أبرز المنابر الإعلامية على صفحات التواصل الاجتماعي التي واكبت الثورة الليبية ونشرت أخبارها وتطورات أحداثها باستمرار، وفضحت جرائم النظام.

وكانت هناك صفحات ساخرة كان لها هي الأخرى دورها، وجمهورها الذي يتابعها وتؤثر به، ومن أبرزها: صفحة «معاً لتعيين القذافي

---

(1) الجزيرة نت: الإنترنت أطاح بالقذافي قبل الثورة.

المشرف على كوكب كوميديا في قناة سبيستون»، وصفحة «الآلة العجيبة التي يستعملها القذافي للتخلص من الذباب»[1].

وقد «حرص شباب انتفاضة (17 فبراير) على نقل وتغطية تفاصيل الاحتجاجات والمظاهرات كلها، وإدراجها على مواقعهم داخل الفيسبوك الذي حظي بنسبة زيارة عالية. وعلى مدى أيام الاحتجاجات استطاع أولئك الشباب أن يكسروا جدار الصمت الذي حاولت السلطات الليبية أن تقيمه حول مجريات الأمور في البلاد لمنع نقل صورة حقيقية عمَّا تقترفه قوات الأمن ومَن جَلَبتهم من المرتزقة في حق المتظاهرين.

وأمام ما تفرضه السلطات من قيود على التغطية الصحفية للمظاهرات، أصبح موقع «شباب انتفاضة (17 فبراير)» نافذة ومصدراً لعدد من وسائل الإعلام، إلى جانب عدد هائل من زوار الشبكة العنكبوتية»[2].

وكما لعبت صفحات الفيسبوك دوراً مهماً في ثورة فبراير؛ فقد كانت هناك منابر إعلامية أخرى كان لها دورها المهم في بث روح النضال ونشر المعلومة، ومن هذه المنابر صحيفة «ليبيا اليوم» ومدونة «المنارة للإعلام» ومدونة «يوميات هرمنا» لنور الدين السيد الثلثي؛ التي لعبت دوراً بارزاً في مواكبة الثورة وتوثيق وقائعها.

وقد وجدنا مؤرخاً مثل الدكتور محمد المفتي يعتمد على هذه المدونة، ويجعلها ضمن مصادره التي ينقل عنها في كتابه عن ثورة فبراير «ذاكرة النار».

ولاحظ بعض الدارسين أن وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً

---

(1) موقع بالعربية CNN: الفيسبوك: الذبابة اللي هبلت القذافي والواد المجنون بتاع ليبيا.

(2) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص204.

منها الفيسبوك نقلت «نشطاء الإنترنت ممن اعتادوا على قضاء معظم أوقاتهم خلف شاشات الكمبيوتر وفي غرف الشات والدردشة والفيسبوك، إلى موج بشري هادر في الشوارع والطرقات والميادين يهتفون بأعلى صوتهم ويردِّدون بصوت واحد (الشعب يريد إسقاط النظام)»[1].

قناة الجزيرة: المنبر الذي هز عروش الطغاة:

حظيت ثورة فبراير ـ مثل غيرها من الثورات العربية ـ بتغطية إعلامية واسعة وكثيفة لأحداثها وتفاعلاتها، من طرف قناة الجزيرة القطرية. وقد جعلت هذه التغطية الإعلامية من ثورة فبراير مركزاً للحدث وشكلت رأياً عاماً؛ ليبيّاً وعربياً ودولياً، مناصراً للثوّار الليبيين، ومناهضاً لنظام العقيد معمر القذافي.

وقد تميزت قناة الجزيرة بتغطيتها للحدث الثوري من خلال التفرغ شبه التام لهذا الحدث وتناوله «بصورة مكثفة وعبر ساعات بث طويلة ومتواصلة، ومن خلال كم هائل من الأخبار والتقارير والمقابلات والاستضافات، والبث الحي المباشر، وهي التغطية التي أزعجت النظام»[2] الذي كان منذ البداية حانقاً على كل وسائل الإعلام المهنية وغير راغب فيها وخصوصاً على قناة الجزيرة.

لقد فضحت الجزيرة «اعتداءات المرتزقة والقوات الموالية للقذافي على الشعب الليبي، وواكبت القصف العنيف للمدن والأحياء، وتابعت

(1) مصعب حسام الدين لطفي قتولي، رسالة ماجستير من جامعة نابلس بفلسطين بعنوان: دور وسائل التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في التغيير السياسي: مصر نموذجاً.

(2) محمد عارف محمد عبد الله، رسالة ماجستير من جامعة نابلس بفلسطين تحت عنوان: دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي: الثورة المصرية نموذجاً.

أخبار الاستقالات لكثير من المسؤولين الليبيين وتأسيس المجلس الوطني الانتقالي وتشكيل هيئاته، وهو ما أفقد النظام الليبي أي محاولة للتأثير في الرأي العام العربي أو الدولي»[1].

وقد دفعت الجزيرة ثمناً لجهدها الإعلامي الكبير في ليبيا؛ إذ استشهد أحد صحفييها وهو المصور القطري علي حسن الجابر رحمه الله؛ الذي قتل يوم (12 مارس 2011) في بنغازي، وجرح زميله ناصر الهدار بعد استهداف فريقهم الصحفي من قبل قوات النظام الليبي وإطلاق نيران كثيفة عليه[2].

كما تمَّ اعتقال فريق الجزيرة في مدينة الزاوية الليبية، ويتكوَّن هذا الفريق من أربعة أفراد، هم: الصحفي الموريتاني أحمد فال ولد الدين الذي كتب بعد إطلاق سراحه عن رحلته داخل سجون القذافي رواية بعنوان: «في ضيافة كتائب القذافي»، والصحفي التونسي لطفي المسعودي، والمصور عمار الحمدان (نرويجي الجنسية)، والمصور الليبي كامل التلوع (يحمل أيضاً الجنسية البريطانية)، وقد دام اعتقالهم حوالي شهر دون معرفة أي خبر عن مصيرهم.

ولم يكن الدور الإعلامي الكبير الذي قامت به الجزيرة في ليبيا مزعجاً للنظام الليبي وحده، بل إن القوات الغربية في ليبيا بعد تدخلها العسكري بقرار من الأمم المتحدة، كان لديها تخوف من فضح قناة الجزيرة لأي مجازر قد ترتكبها ضد المدنيين، وقد أشار لهذا التخوف جان كريستوف نوتان في كتابه «حقيقة حربنا في ليبيا» الذي ترجمه إلى العربية خالد محمد جهيمة، بقوله: «يقود هذا الاختلاف في التصور بين أزمتين، يفصل بينهما ما يقرب من عشر سنوات، إلى التساؤل عن دور وسائل الإعلام في

---

(1) إيهاب بسيوسو: ثورة 17 فبراير والمشهد الإعلامي، مع بعض التصرف اليسير.

(2) الجزيرة نت: استشهاد مصور الجزيرة علي الجابر.

الصراع الليبي. هل يخاف نيكولا ساركوزي، ودافيد كاميرون من حدوث سربنيتشا جديدة؟ حسناً! هكذا يقول مزدروهم، لكنهم يضيفون أن لا شيء يشير إلى وجود خطر في ليبيا. ويضع مؤازرو هذه الأطروحة نصب أعينهم، مفكراً، هو برنارد هنري ليفي، وقناة تلفزيونية، هي الجزيرة، المهتمين بقلب الحقائق»[1]. وطبعاً كلمة «قلب الحقائق» هنا هي في حقيقتها إنما تعني نقل الحقائق!!

ثم يضيف نوتان في فقرة أخرى: «كانت الجزيرة أول وسيلة إعلامية سخِرت من استخدام أسلحة ثقيلة ضد المدنيين، في تحقيق تلفزيوني بتاريخ (21) فبراير. كما كررت القناة مرات عدة، **ساحبة وراءها وسائل إعلام عديدة** لا تملك مراسلين على عين المكان، أن الطيران استهدف العاصمة نفسها»[2].

قناة الثورة: ليبيا الأحرار:

من رحم ثورة فبراير ولدت عدة قنوات إعلامية، لتواكب أحداث الثورة، وتشكل سنداً إعلامياً للثوّار، ومن هذه القنوات:

- قناة ليبيا الحرة التي أسَّسها الصحفي محمد نبوس في بنغازي.
- قناة أحفاد عمر المختار في الزنتان.
- قناة ليبيا أولاً التي أسَّسها رجلا الأعمال الليبيان حسن طاطاناكي وحازم الكاديكي في مارس (2011)، وانطلق بثها من القاهرة في أبريل (2011).
- قناة ليبيا الأحرار التي انطلقت من الدوحة، بعد أقل من شهرين على

---

(1) جان كريستوف نوتان، حقيقة حربنا في ليبيا، ص73 ـ 74.

(2) المصدر السابق، ص75.

انطلاقة الثورة، وكانت لسان حال المجلس الوطني الانتقالي، وقد تولى إدارتها في المرحلة الأولى الصحفي الليبي محمود شمام رئيس التحرير السابق لمجلة نيوزويك.

وقد تصدت هذه القنوات للرد على التصريحات التي يطلقها القذافي وأبناؤه وتفنيد الشائعات التي تبثها المؤسسات الإعلامية التابعة له؛ إضافة لدورها الأصلي في مواكبة أحداث الثورة، وتزويد العالم بأخبار ليبيا وصور وقائع ثورتها، وفضح ممارسات النظام الإجرامية.

عمليات اغتيال الإعلاميين:

ونظراً للدور المهم الذي لعبه الإعلام في الثورة الليبية؛ فقد تعرض الصحفيون والمؤسسات الإعلامية لعمليات استهداف واسعة من قبل نظام القذافي والقوى المعادية للثورة؛ الذين كانوا يدركون جيداً خطورة الإعلام ودوره الكبير في بث الوعي ونشر الحقائق وصناعة الرأي العام، فتمَّت تصفية العديد من مشاهير الإعلاميين والعاملين في الحقل الثقافي عامة.

وكان من أول هذه العمليات الإجرامية، عملية اغتيال مهندس الاتصالات رامي شعيب الكالح يوم (8 مارس 2011) رمياً بالرصاص. وكان الكالح قد انضم للثورة في بدايتها، وشارك في نصرتها بأغنية شهيرة باللغة الإنجليزية، وحصلت هذه الأغنية بعد اغتيال صاحبها على الرتبة الرابعة والأربعين في مسابقة دولية بالدانمارك لأفضل مئة أغنية في العالم.

وقد ذكرنا فيما سبق اغتيال مصور الجزيرة علي حسن الجابر وتعرض زملائه من أفراد طاقم الجزيرة الإعلامي في ليبيا للاعتقال، كما تمَّ اغتيال مؤسس أول قناة إعلامية في الثورة محمد نبوس يوم (19 مارس 2011)، رمياً بالرصاص على يد أحد قناصة الكتائب، عندما كان يحاول التقاط صور من الدمار الذي أحدثته الكتائب في بنغازي. وفي (20 مارس 2011) تمَّ قتل

رسام الثورة قيس الهلالي، صاحب الرسومات الشهيرة والمنتشرة في أنحاء بنغازي، حينما كان يمر قرب نقطة تفتيش مجهولة الهوية رحمهم الله جميعاً.

وهذه مجرد نماذج، تدل على حجم التضحية التي قام بها الإعلاميون والمثقفون في الثورة الليبية، وعلى حجم الاستهداف والمضايقات التي كانوا يتعرضون لها في سبيل أداء رسالتهم الإعلامية ونقل وقائع الثورة للناس عارية من التشويه ومن التعتيم الإعلامي الذي يريده نظام القذافي لها.

فكان لا بدَّ أن يدفعوا ثمن كشف الحقيقة وفضح مجازر القذافي وكتائبه وكشفها للعلن، وهذا الثمن ليس خاصاً بالإعلاميين فحسب، بل إن عمليات الاغتيالات والتصفية الجسدية ستكون ثمناً لكل من يقول الحقيقة أو يظهر التضامن مع الثورة.

الإعلام الليبي ما بعد سقوط القذافي:

وقد شهد الإعلام الليبي بعد سقوط العقيد معمر القذافي، وتنفس الناس الصعداء، طفرة في وسائله وتطوراً نوعياً. فعلى مستوى وجود المؤسسات شهدت ليبيا تعددية إعلامية غير مسبوقة في تاريخها «في مختلف الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية؛ إذ شهدت صدور مئات الصحف والمواقع الإلكترونية وعشرات القنوات المسموعة والمرئية الفضائية والأرضية؛ دون حسيب أو رقيب ودون إذن أو ترخيص»[1].

وعلى مستوى القوانين فقد تمَّ فتح الباب أمام هذه المؤسسات الإعلامية لتؤدي مهمتها ولتتحدث للجماهير بكل حرية، وذلك وفق ما نصت عليه المادة (14) من الإعلان الدستوري الصادر نهاية (2011)؛ التي تقول: «تضمن الدولة حرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي،

---

(1) الدكتور محمد علي الأصفر: الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام في ليبيا.

وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمُّع والتظاهر والاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون».

إلا أن بعض الباحثين يرى أنه رغم هذه الحريات التي نصَّ عليها الإعلان الدستوري، ورغم هذه الطفرة في وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة، إلا أن هذا الإعلام لم يخرج من قبضة الرقابة؛ فقد خرج من رقابة العقيد القذافي وقبضته الأمنية، إلى أشكالٍ «جديدة من الرقابة، تمارسها الميليشيات والفصائل المسلّحة والمجموعات الإسلامية المتطرّفة. ولذلك، أصبح الصحفيون اليوم يفرضون على أنفسهم صِيَغاً جديدةً من الرقابة الذاتية»[1].

ويذهب الكاتب والصحفي التونسي رشيد خشانة إلى أن «الصراع الدائر بين الجيش[2] والميليشيات المتشددة استدرج أجهزة الإعلام إلى بؤر الصراع المشتعلة هنا وهناك، وبخاصة المحطات التليفزيونية التي انتشرت مثل الفطريات في جميع أنحاء البلد. وازداد الأمر تعقيداً مع «امتلاك» كل منطقة بل وكل حزب قناته (أو قنواته الخاصة)»[3].

وهذا ما جعل المؤسسات الإعلامية تتحوَّل إلى أداة من أدوات الصراع وتدير المعارك بين المليشيات والفصائل المختلفة، ومن ثمّ أصبح

---

(1) فاطمة العيساوي: الإعلام الانتقالي في ليبيا هل تحرّر أخيراً؟

(2) المقصود بالجيش هنا قوات حفتر التي تكونت ككتيبة تحت مسمى «الجيش الوطني» وهي ليست الجيش التابع للقائد الأعلى للجيش الليبي ابتداء من المجلس الوطني الانتقالي ومروراً بالمؤتمر الوطني العام وانتهاء بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق.

(3) رشيد خشانة: الإعلام الليبي في المرحلة الانتقالية: عُبورٌ محفوفٌ بالمخاطر والألغام (جزء2).

الصحفيون والمؤسسات الإعلامية في مرمى النيران، بل وأصبحوا بالفعل سلاحاً وذخيرة وجزءاً من القتال، وهذا عرّض الإعلاميين للخطر، فلم يكد «يمرُّ أسبوع في ليبيا إلا ويوجدُ حادث يطال إعلاميين بالقتل أو الخطف، ووسائل إعلام بالغلق أو القصف»، كما «تعرّضت مقار العديد من الوسائل الإعلامية الليبية في مناسبات مختلفة للقصف. . . في بنغازي (شرق) وسرت وطرابلس (غرب)، فيما تعرض مراسلون صحفيون لعمليات إطلاق نيران في أثناء تغطيتهم لأحداث ميدانية»[1].

ويؤكِّد الدكتور محمد علي الأصفر في دراسته عن «الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام في ليبيا» على أن الفضائيات الليبية ظهرت في معظمها منحازة لطرف على حساب طرف آخر، كما أنها ساهمت في تأجيج الصراع وكانت سبباً في الاقتتال الداخلي، ولم تلتزم بالمعايير المهنية وخالفت التشريعات القانونية والأخلاقية[2].

لقد تجاوزت الصحافة الليبية العوائق القانونية والعملية التي كان يضعها في طريقها العقيد القذافي، إلا أن الحرية الكبيرة التي أتاحتها الثورة، جعلت الحقل الصحفي يعيش فوضى عارمة ويشهد انتشاراً محموماً لوسائل الإعلام بكل أنواعه. وبسبب هذه الفوضى أضحت وسائل الإعلام سلاحاً فتاكاً و«أداة من أدوات الأزمة، لا وسيلة من وسائل الحل ونشر الوعي ودعم التنمية»[3].

---

(1) رشيد خشانة: الإعلام الليبي في المرحلة الانتقالية: عُبور محفوفٌ بالمخاطر والألغام (جزء2).

(2) الدكتور محمد علي الأصفر: الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام في ليبيا.

(3) المصدر السابق.

صحيفة فبراير وليبيا اليوم:

عقب سنين عجاف صودر فيها الرأي وغرد فيها صوت واحد يمجد النظام ويتغنى بمنجزاته وينافح عنه ويمدحه بالحق والباطل، كانت ثورة (17 فبراير 2011) حدثاً مفصلياً جعل ما بعدها يختلف تماماً عما كان قبلها في هذه القضية بالتحديد «حرية الصحافة» و«حرية التعبير».

من أوائل الصحف التي صدرت صحيفة «**ليبيا 17 فبراير**» والتي أسِّست في (23 فبراير 2011) تصدر عن المركز الإعلامي (17 فبراير ـ بنغازي ـ ليبيا)، وهي صحيفة إخبارية سياسية واجتماعية، كانت تسعى مع غيرها من الصحف لفتح آفاق أوسع للقارئ؛ إذ كانت توزع في ميدان المحكمة الذي اتخذه أنصار الثورة ومؤيدوها مكاناً يتجمعون فيه، واكتسب عقب ذلك رمزيته التي شابهت إلى حدٍّ ما رمزية ميدان التحرير وسط مدينة القاهرة في ثورة يناير المصرية.

واصلت الصحيفة الصدور بالاسم نفسه إلى أن أصدرت وزارة الثقافة والمجتمع المدني صحيفة حملت الاسم ذاته، «**صحيفة فبراير**» في (16 مارس 2012) وهو ما دفع رئيس تحرير الصحيفة الأصلية أسامة الزروق للاستنكار متهماً الوزير عبد الرحمن هابيل بالاستيلاء على اسم الصحيفة وشعارها دون وجه حق، وهذا يشير من البداية إلى غياب المظلة التشريعية أو المؤسسة الجامعة التي تنظم هذه الإصدارات وأسماءها.

قبل الثورة اضطر الليبيون إلى الهجرة إلى الخارج بحثاً عن متنفس يمنحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بعد أن أغلق المجال العام في ليبيا لعقود عدة، وهنالك وفي أحد هذه المهاجر الاضطرارية انطلقت **صحيفة ليبيا اليوم الإلكترونية** عام (2004) وسعت منذ انطلاقتها إلى أن تكون منبراً يتسع لكل الليبيين من الداخل والخارج، وحققت بحسب المتابعين شيئاً من النجاح في تحقيق هذا الهدف.

عادت «ليبيا اليوم» إلى ليبيا منذ الأيام الأولى لثورة فبراير، فسعى بعض طاقم «ليبيا اليوم» الصحفي إلى إصدار نسخة ورقية للصحيفة من بنغازي، صدر العدد الأول من صحيفة ليبيا اليوم الورقية في بنغازي يوم الاثنين الموافق (28) من شهر مارس (2011)، وطبع من ذلك العدد خمسة آلاف نسخة وزعت جميعها مجاناً على مدن بنغازي والمرج والبيضاء ودرنة وطبرق، واستمر توزيعها مجاناً لعدة شهور من عام (2011).

استمرت صحيفة ليبيا اليوم الورقية في الصدور أسبوعياً، ثم صدر منها عددان أسبوعياً لعدة شهور، غير أن نقص الإمكانات المادية أعادها للصدور أسبوعياً من جديد حتى توقفت. خلال فترة صدورها ورقياً التزمت خطاً تحريرياً واضحاً يعتمد على المهنية والتوازن والمصداقية ولم تتحوَّل إلى منبر للتحريض ولا بوق للفتنة.

كانت الصحيفة مواكبة للثورة ومتابعة لمراحلها المتتالية، واستكتبت عدداً من المثقفين الليبيين، ونشرت مقالات لمثقفين وأكاديميين آخرين، ونشرت التقارير العديدة في المجالات المختلفة، وكذلك نشرت تحليلات سياسية للأوضاع في ليبيا، ونزل صحفيوها إلى الناس واستطلعوا آراءهم ونقلوا واقعهم[1].

تأسيس الأحزاب:

من المهم إزالة اللبس حول نشأة الأحزاب بعد الثورة، وذلك أنها مرت بثلاث مراحل. ففي المرحلة الأولى كانت النشأة بعد (17 فبراير) مباشرة وقد كانت بالفعل دون أي سند قانوني. ثم جاءت النشأة الثانية

---

(1) الفقرة التي تحدث عن صحيفة ليبيا اليوم، هي نقل (بتصرف) لإفادة الأستاذ عبد القادر الأجطل؛ الذي رأس تحرير الصحيفة.

بقرار من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالسماح للقوائم السياسية بالمشاركة في الانتخابات على هيئة كيانات سياسية. ثم بعد ذلك جاءت النشأة الثالثة وذلك بعد صدور قانون الانتخابات رقم (29) لسنة (2012)، وتشكيل لجنة الأحزاب التي تولت منح التراخيص للأحزاب لتمارس أعمالها وفق القانون.

الأحزاب التي أسِّست في النشأة الأولى:

على أثر قيام ثورة السابع عشر من فبراير انفك عقال النشطاء السياسيين، وبدؤوا في تشكيل أحزاب سياسية بعد إزاحة مقولة «من تحزب خان» وتمَّ إسقاط مجسمات الكتاب الأخضر في طبرق ونالوت، وانهارت هذه المجسمات وتهاوت بانهيار صاحب هذه المقولة والكتاب ونظام حكمه.

تأسست العديد من الأحزاب بحكم الأمر الواقع «دي فاكتو» فلم يكن هناك قانون ينظمها ولكن النشطاء السياسيين سارعوا إلى تأسيس أحزاب واختيار أسماء وشعارات لها دون الرجوع إلى أي جهة رسمية تعتمد هذه الأسماء والشعارات، وتصدر لها تصاريح لمزاولة نشاطها السياسي، ومن هذه الأحزاب:

1 ـ حزب التضامن.

2 ـ حزب الأمة.

3 ـ حزب المؤتمر الوطني.

4 ـ التجمُّع الليبي الديمقراطي.

5 ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية.

6 ـ حزب الوفاق.

7 ـ حزب الاستقلال المحافظ.

8 ـ الحزب الديمقراطي الوسطي.

9 ـ حزب ليبيا الوطن.

10 ـ الحزب الليبي الديمقراطي الحر.

11 ـ حزب التواصل.

12 ـ الحزب الوطني الليبي.

وقد عقدت هذه الأحزاب أول ملتقى لها في مدينة طرابلس تحت عنوان «ملتقى الأحزاب الوطنية» وذلك في الفترة ما بين (7 إلى 11 يناير 2012)، وأعلنت تمسكها بالإعلان الدستوري، وأكدت على دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في انتظام الشعب في ممارسة حقوقه الدستورية والديمقراطية، ورفضت تجاهل دور الأحزاب وضرورة التشاور معها ومع مؤسسات المجتمع المدني في شأن ما يصدره المجلس الوطني الانتقالي من قوانين تخص المرحلة الانتقالية القادمة.

التجمُّع الوطني:

فتحت ثورة السابع عشر من فبراير أبواب الأمل والحق في التعبير، وبدأ الفاعلون الليبيون في طرح الفِكَر والمبادرات لتأسيس كيانات سياسية تعبر عن آمالهم وطموحاتهم وفِكَرهم من أجل ممارسة هذا الحق الذي نصَّ عليه بيان انتصار الثورة والإعلان الدستوري فيما بعد.

بدأت فكرة «التجمُّع الوطني»، قبل الثورة؛ ففي أغسطس (2010م) التقيت بالفندق الكبير بطرابلس الدكتور علي الصَّلابي والأستاذ إسماعيل القريتلي وتوصلنا إلى قناعة مشتركة بأن طريق الإصلاح مسدود، وأن مشروع ليبيا الغد بقيادة سيف ابن القذافي تواجهه صعوبات جمة ورفض عميق من شخصيات قوية في النظام ومكتب الاتصال، إلى جانب استغلال

عديدين ممن التفوا حوله ممن لهم أغراض شخصية، الهدف منها هو التكسب وزيادة النفوذ في الدولة. ثم اتفقنا أن نلتقي في الدوحة؛ حيث مقر إقامة الدكتور الصَّلابي والأستاذ القريتلي؛ للتوسع في نقاش الموضوع.

أصبح لدينا قناعة أن مشروع الغد تحوَّل عن دوره الإصلاحي الذي أمله الكثير منه، ليصبح مشروعاً لتزيين وجه النظام، ورضي فيه سيف بدور الوريث المحتمل، رغم أن تنافساً بين الإخوة كانت ملامحه ظاهرة للمتابعين.

التقينا مجدداً في الدوحة[1] في أكتوبر (2010)، وأعدنا تقييم الأوضاع في ليبيا وخرجنا بالنتيجة ذاتها التي وصلنا إليها في أغسطس في لقاء طرابلس، وتباحثنا حول ملامح العمل الوطني الذي يمكن له أن يحرك سلمياً مياه السياسة التي عادت للركود بعد النكوص الذي حدث لمشروع الغد، خاصة بعد وأد المحاولة الدستورية وإعادة تقييد حرية الصحافة والإعلام من جديد.

اتفقنا أن نوسع دائرة التقييم للأوضاع في ليبيا، ووضعنا قائمة بالمواضيع التي من المهم أن ننجز بشأنها دراسات علمية منهجية، ورشحنا عدداً من الأسماء من الباحثين للاتصال بهم لإنجاز تلك الدراسات، على أن نلتقي بداية سنة (2011) إما في طرابلس أو الدوحة بحسب الظروف. إلا أن الأحداث كانت أسرع منا، واشتعلت المنطقة بثورات الربيع التي بدأت شرارتها في تونس.

كانت رؤية الدكتور الصَّلابي أن السنن الكونية تؤكد أن نظام القذافي

(1) كان الدكتور علي الصَّلابي مقيماً بالدوحة، وكان الأستاذ إسماعيل القريتلي يعمل بالجزيرة نت، وكنت أتردَّد على الدوحة منذ 2006 لعملي نائباً لرئيس الشركة الوطنية للخدمات البترولية الليبية القطرية.

آيل للسقوط، وأنه لا بدَّ من البدء في تأسيس عمل وطني مستقل[1] يحمل قيم الإسلام ويجمع حوله كل الطاقات الوطنية التي تؤمن بهذه القيم، وقدم الدكتور الصَّلابي ورقة عن المشروع الوطني، شارك في إعدادها القريتلي والدكتور علي أبو سدرة بناءً على الفِكَر التي تدارسناها في طرابلس، وفي الدوحة قبل الربيع.

انخرطنا في أعمال أخرى بعد اندلاع الثورات، ومنذ أيامها الأولى في تونس ثم مصر، كنت أتواصل مع إسماعيل القريتلي لوضعه في صورة الأحداث في ليبيا، حتى اندلعت الاحتجاجات في الشرق الليبي ليستمر التواصل بيننا، إلى أن التقينا مجدداً لنبحث المشروع الوطني الإصلاحي.

رغم معرفتنا الجيدة بالأوضاع في ليبيا، إلا أننا لم نكن نتوقع أن يخرج الناس بهذا الشكل؛ ربما بسبب انقطاع الليبيين عن الممارسة السياسية لعقود طويلة وعدم وجود منظمات سياسية وأهلية في البلاد، ولكن قدر الله أن يخرج الناس وتقابلهم قوات القذافي بالحديد والنار، وقررنا المشاركة في الثورة من أول يوم.

في أبريل (2011م) بعد خروجي من طرابلس تواصلت مع الدكتور علي الصَّلابي وإسماعيل، وجددنا عزمنا على المضي في هذه الخطوة، خاصة بعد أن مارس البعض ممن تصدر المشهد الإقصاء[2] من بداية الثورة، وأوجدوا المجلس الوطني الانتقالي بعيداً عن ساحة المحكمة، مركز الثورة.

قررنا أن نعقد اجتماعاً في مدينة إسطنبول، وكان ذلك في أبريل

---

(1) رغم أننا في ذلك الوقت كنَّا ننتمي فكرياً للمدرسة الوسطية إلا أننا لم نكن جزءاً من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين.

(2) كتبت في حينها مقالاً بعنوان: خطيئة الإقصاء، وضمنتُه في كتابي «خمس شداد من أجل الحرية ولها».

(2011م)، لتفعيل فكرة مشروع التجمُّع الوطني؛ إذ تمَّت دعوة ما يقارب خمسة عشر شخصية ممن ينتمون إلى التيار الإسلامي، ومن المقربين منه؛ لتدارس الفكرة، وكيف يمكننا أن نعمل معاً لاستمرار دعم الثورة.

في لقاء إسطنبول تركز النقاش على كيفية العمل من أجل الثورة من خلال الإعلام وحشد الجهود واستثمار العلاقات؛ لكي تنتصر الثورة ويتم إسقاط القذافي أو رحيله عبر دعم أي مبادرة تحقق هذا الهدف، والعمل على إنضاج فكرة التجمُّع الوطني للعمل معاً بعد نحاج الثورة.

وجاء في تعريف التجمُّع أنه «مظلة وطنية تنسق الجهود لضمان تحقيق ثورة (17 فبراير) لأهدافها»، وأن رؤيته بنيت على أنه «قوة وطنية رائدة تمكّن الشعب الليبي من تقرير مصيره بإرادته الحرة المستقلة».

وحدَّد التجمُّع الوطني رسالته في «المساهمة في تعبئة الشعب لدعم مشروع التحرير اعتماداً على الإرادة والسواعد الوطنية، والحفاظ على مكاسب الثورة وضمان حمايتها من الانحراف والالتفاف، والعمل على تحقيق تطلعات الشعب الليبي نحو الحرية والديمقراطية وفق ثوابتنا الإسلامية الحضارية، وبناء الدولة المدنية الحديثة».

وبالفعل وجه التجمُّع جهوده لدعم جهود التحرر في ليبيا ونجحت هذه الجهود، إلا أنها لم تفلح في توحيد الفرقاء، ودخلت في التنافس مع الطرف الذي مارس الإقصاء قبل وقته، وبمجرد تحرير طرابلس انتهى التجمُّع ولم يبقَ إلا مجهودات الدكتور علي الصَّلابي ومحاولاته المتكررة التي لم تنجح في تجميع التيار الذي لا يمكن أن يجتمع.

وبالفعل حين جاءت فرصة العمل السياسي وبدأ تشكيل الأحزاب فشل التجمُّع الوطني في توحيد جهود التيار الإسلامي لاختلاف المرجعيات الإيديولوجية، وخرج الإخوان منه وبدؤوا في تأسيس حزب مستقل مع

آخرين، هو حزب العدالة والبناء، كما خرج العديد من القيادات في الجماعة الليبية المقاتلة وأسسوا حزب الأمة الوسط، وقررت بقية المجموعة تأسيس حزب سمي لاحقاً بحزب الوطن.

الكيانات السياسية في النشأة الثانية:

صدر قانون الأحزاب في مايو (2012) وتشكلت لجنة شؤون الأحزاب بعد عشرة أيام من صدور القانون، إلا أنها لم تتمكن قبل موعد انتخابات المؤتمر الوطني العام، من إصدار أي تصاريح إلا لأربعة أحزاب سياسية، رخص لها بممارسة العمل السياسي، وذلك يرجع إلى الصعوبات التي اشترطها القانون.

في ظل هذه المعضلة وأمام الضغط لإجراء الانتخابات في موعدها، اضطرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالتعاون مع المجلس الوطني الانتقالي إلى إصدار ضوابط تنظيمية تسمح بتسجيل الكيانات السياسية.

تقدم أكثر من (300) كياناً سياسياً بطلبات تسجيل لكي يتمكنوا من خوض الانتخابات، والدخول إلى المؤتمر الوطني العام، إلا أن أغلبهم لم يتمكن من الفوز بأي مقعد من مقاعد البرلمان الـ (80).

الأحزاب السياسية طبقاً للقانون:

أصدر المجلس الوطني العام القانون رقم (29) لسنة (2012م) بشأن تنظيم الأحزاب السياسية استناداً على الإعلان الدستوري الذي نصَّ في مادته الرابعة على أن «تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التَّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة».

ويقدم الحزب السياسي الذي يرغب في الحصول على تصريح لمزاولة

العمل السياسي بطلب تسجيله مرفقاً بالمستندات المطلوبة إلى لجنة شؤون الأحزاب التابعة لإدارة القانون بوزارة العدل، والتي تنظر في الطلب وتصدر قرارها بالتصريح للحزب بعد تسجيله.

وقد قامت لجنة شؤون الأحزاب بإصدار (30) قراراً صرح فيها لـ (29) حزباً بممارسة العمل السياسي، كما ورد في موقع الوزارة بشبكة الإنترنت. وكان من أبرز هذه الأحزاب التي صدر لها تصاريح بمزاولة العمل السياسي: حزب العدالة والبناء الذي يرأسه الأستاذ محمد حسن صوان، وحزب الجبهة الوطنية الذي كان على رأسه الأستاذ محمد عبد الله الضراط، ثم تولى الأستاذ عبد الله الرفادي رئاسته، وحزب القمة برئاسة الدكتور عبد الله ناكر، والحزب الوطني الليبي برئاسة الأستاذ بشير الرابطي، والحزب الاجتماعي الوطني الديمقراطي الذي يرأسه الأستاذ الشريف الوافي محمد.

والغريب أن تحالف القوى الوطنية ـ حتى تاريخ تقديم هذا الكتاب للنشر ـ لم يصدر له تصريح لمزاولة العمل السياسي، طبقاً لما جاء في القرارات الصادرة عن لجنة شؤون الأحزاب[1].

مؤسسات المجتمع المدني:

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً في ثورة فبراير لا يقل شأناً عن دور وسائل الإعلام إن لم يكن أهم منه وأكثر تأثيراً، وقد أصدرت (213) شخصية ممثِّلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بياناً، يوم (14 فبراير 2011)، قبيل

(1) موقع وزارة العدل، لجنة شؤون الأحزاب؛ «قرارات لجنة شؤون الأحزاب بشأن التصريح لعدد 30 حزب بممارسة نشاطاتها السياسية».

انطلاق الثورة بثلاثة أيام، طالبت فيه بتنحّي معمر القذافي، مؤكِّدة على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام.

ومع هذا فإن هذه المؤسسات ظلت هي الأخرى تعاني من الارتباك وضعف الخبرة وعدم الفاعلية؛ نتيجة لجملة من العوامل، لعل أبرزها ما كانت تعانيه ليبيا في حكم نظام القذافي من التحكم وتكميم الأفواه ومصادرة الحريات.

«فقد كان القذافي يرى أن هذه المؤسسات ستكون الوعاء لمن يتبنَّون أطروحات مناوئة لما تضمنه الكتاب الأخضر؛ الذي يقدم في الكثير من الأحيان وكأنه «البقرة المقدسة»، ولكن أهم من ذلك تخوفه من تحوُّل تلك المؤسسات إلى أحزاب متنكرة تستهدف الوصول للسلطة»[1].

وبعد سقوط القذافي شهدت ليبيا طفرة في الجمعيات التي تحمل تراخيص رسمية، وتفيد بعض التقارير التي أنجزت عن ليبيا «بأن عدد الجمعيات يتراوح بين (1800 و1900) جمعية». لكن الكثير من هذه المؤسسات ظلت تعاني من ضعف الفاعلية، ومن عدم وضوح الرؤية والفهم السليم لدور المجتمع المدني؛ إذ إن ««جمعية الشفافية» داخل ليبيا تعتقد بأن الجمعيات الناشطة فعلياً وعلى أرض الواقع لا تتجاوز حدود المئتين، في حين أن البقية موجودة فقط على الورق»[2].

منظمة اتحاد ثوّار ليبيا (آثال):

كانت ثورة فبراير استجابة طبيعية لعجز النظام عن تنفيذ برامج

---

(1) عبد الرزاق الداهش، من البوعزيزي إلى باب العزيزية، ص29.

(2) صلاح الدين الجورشي: المجتمع المدني في ليبيا... غياب يعزّزه الانقسام.

إصلاحية يمكن أن تسير بالبلاد إلى الأمام وأن تحل المشكلات المتراكمة، وكان لا بدَّ بعد أن اشتعلت الثورة، من روافد داعمة لمسار الثورة والحفاظ عليها ودفعها لتحقيق أهدافها، ولذلك انطلق تأسيس منظمات المجتمع المدني مبكراً.

تم تأسيس منظمة آثال وهي اختصار لـ «اتحاد ثوّار ليبيا» يوم (13 مارس 2011م) أي بعد انطلاق الثورة بأقل من شهر، وتمَّ الإعلان عن ميلاد هذه المنظمة بعد العديد من الاجتماعات التي حضرها عدد من الشخصيات الوطنية، وتمَّ عقد مؤتمرها التأسيسي بمدينة بنغازي في صالة الفردوس.

لم تكن تلك المنظمة تمثِّل أي تنظيم[1] كما أشيع عنها، وإنما كانت تعمل في اتجاه دعم الثورة والانتصار لأهدافها.

تركزت أهداف المنظمة في دعم ثورة فبراير والتمسك بأهدافها ومتابعة مراحل التحوُّل إلى الدولة، والسعي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والتأكيد على ضرورة وجود دستور يمثِّل كل الليبيين ويبني المجتمع الصالح ويحقق التقدُّم والنمو للبلاد.

انطلقت المنظمة في عملها وشاركت في الحشد الإعلامي لصالح الثورة وفي مؤازرة المجلس الوطني الانتقالي، والعمل على تصحيح مساره وعرض المقترحات بصورة دائمة ومستمرة لمساعدته في أداء مهامه، وقامت بالتصدي للمحاولات المتكررة لمصادرة الثورة وفرض وصاية عليها من البعض، وكانت المنظمة من المحركين الأساسيين للمظاهرات التي كانت تدعم الثورة وأهدافها.

قامت المنظمة أيضاً بتنظيم اللقاءات للنخب الثقافية عل هيئة

---

(1) كما أكَّدها لي أمينها العام ومديرها التنفيذي.

محاضرات وملتقيات لحشد الجماهير لصالح الثورة، وكان من ضيوفها: الدكتور عبد القادر إقدورة، والكاتب إدريس الطيب، والدكتور إبراهيم اقويدر، والسنوسي بسيكري، كما نظمت جلسات خاصة نخبوية كان من ضيوفها: الدكتور محمد المقريف، والسيد عبد الحفيظ غوقة، والسيد الصديق الكبير، والسيد علي الحبري.

وساهمت آثال أيضاً في صياغة الإعلان الدستوري، وفي الحث على ضرورة إجراء انتخابات، وقامت بالدعاية لذلك عبر جلسات المجلس الوطني الانتقالي؛ التي خصصت لمناقشة الانتخابات، ومن خلال توضيح الأمر لمؤتمر أصدقاء ليبيا بإسطنبول؛ الذي دعم مطالب الانتخابات في ليبيا.

عقدت مؤتمرها الأول لتحقيق أهداف الثورة بفندق تيبستي يوم، (28 سبتمبر 2011م) الذي أصدر وثيقة لبيان أهداف الثورة. وبعد انتصار الثورة استمر جهد المنظمة في العمل على الوصول الآمن إلى تحقيق بناء الدولة، وقامت بالتواصل ومتابعة أعمال المؤتمر الوطني العام، وتمَّ تقديم العديد من المقترحات التي تبنَّى المؤتمر بعضها.

رفعت آثال قضية بالدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ضد انتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وكانت المنظمة ترى أن يتمَّ تعيين أعضاء الهيئة بدلاً من انتخابهم، وقد حكمت المحكمة لصالح المنظمة، ولكن المؤتمر الوطني العام عاد وبإصرار فأصدر تعديلاً دستورياً آخر حصَّنه من الطعن فيه أمام المحاكم.

وأدارت آثال حوارات بشأن الحكم المحلي، وضرورة إقرار قانون لحكم محلي لا مركزي، وكذلك لإصلاح منظومة العدالة والقضاء، وتقديم مقترح لإصلاح ديوان المحاسبة. وشارك في هذه الجهود مجموعة من النخب والمختصين، وتمَّ إصدار جملة من المطبوعات بالخصوص.

ولعبت المنظمة دور الوسيط بين كل من تحالف القوى الوطني وحزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء للشهداء، وذلك للاتفاق على إدارة المرحلة التي تلي انتهاء فترة المؤتمر الوطني العام، وتمَّ إعداد اتفاق وجداول زمنية لتنفيذ هذا الاتفاق، ولكن لم يكتب له النجاح.

«كانت المنظمة تقف على مسافة واحدة من جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية، ولم تكن تمثِّل لا الإخوان المسلمين ولا أي اتجاه إسلامي آخر، ولم تعادِ أي تيار كان، بل عملت في البداية على التواصل مع مكونات الأزمة كلها، وتواصلت مع التيارات ذات التوجه المتطرف بقصد استدراجها للعملية الديمقراطية المنظمة» بحسب إفادة أمينها العام.

ائتلاف (17 فبراير) ـ طرابلس:

من المهم أن أشير قبل الحديث عن ائتلاف (17 فبراير) إلى أن الائتلاف الأول الذي حمل هذا الاسم تأسس في مدينة بنغازي، على يد مجموعة من الشخصيات من بينها المرحوم عبد السلام المسماري، وقد تلقفت المدن الليبية كلها هذا الاسم، وأسست ائتلافات لم تكن تربطها صلة تنظيمية أو إدارية بالائتلاف الرائد في بنغازي، أو على الأقل هذا حال الائتلاف الذي كنت جزءاً منه في طرابلس، وهو موضوع حديثي.

بعد انطلاق ثورة (17 فبراير) تشكلت مجموعة من الفعاليات والتنسيقيات من أجل رفد جهود الثورة والدفع بها إلى الأمام، ولعل من أبرز تلك الفعاليات «ائتلاف (17 فبراير) ـ طرابلس» الذي أصدر بيانه التأسيسي يوم (27) مارس في طرابلس، وأكَّد على دعمه للمجلس الوطني الانتقالي، ودعا «المدن الليبية جميعها للانضواء تحت لواء المجلس باعتباره الممثِّل الشرعي الوحيد للشعب الليبي».

وقد أسَّس هذا الائتلاف مجموعةٌ من أبناء طرابلس، ويهدف أساساً

إلى تكثيف الجهود وتنظيم العمل الثوري داخل العاصمة؛ التي يركز نظام القذافي عليها ويحيطها بجملة من التحصينات الدفاعية من أجل منع سقوطها بيد الثوّار، وذلك لأن سقوطها يعتبر سقوطاً للنظام وكسراً لشوكته، باعتبارها عاصمة البلاد وهي رمز القوة والحكم فيها.

أَعلن ائتلاف (17 فبراير) ـ طرابلس منذ انطلاقته الأولى أن الانضمام له مفتوح أمام «الليبيين والليبيات أجمع في طرابلس»، وأنه تنظيم «مؤقت ينتهي بنجاح الثورة واستقرار الأمن بطرابلس، وتمكن أهلها من إيجاد بديل أصدق تمثّلاً وأوسع مشاركة مما هو متاح الآن».

وقد ضم هذا الائتلاف مجموعة من التنظيمات والكتل، مثل: «لجنة المبادرة الوطنية، انتفاضة 17 فبراير، حركة شباب العاصمة، منظمة وفاء للإغاثة، حركة شباب الحرية، حركة جيل الأحرار، حركة حرائر طرابلس، طرابلس شباب الثورة».

إضافة لمجموعة من التكتلات الشبابية التي لا تحمل أسماء تنظيمات من مناطق: «فشلوم، الظهرة، بن عاشور، السياحية، وحي الأندلس، قرقارش، سوق الجمعة، تاجوراء، الهضبة، أبو مليانة، سيدي خليفة، طريق السور، وسط المدينة، ميزران، بلخير».

وقد انبثق من هذا الائتلاف مؤتمر طرابلس الوطني الذي يضم أكثر من (200) شخصية مهمة من سكان طرابلس، وقد قام المؤتمر بتزكية الترشيحات الخاصة بمجلس طرابلس المحلي.

سهل الائتلاف مهمة التواصل بين المجلس المحلي بطرابلس والمجلس الوطني الانتقالي؛ إذ قام رئيس المجلس المحلي الحاج عبد الرزاق أبو حجر بزيارة المستشار مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس

الوطني الانتقالي في مدينة بنغازي، وتمَّ في وقت لاحق من هذه الزيارة ترشيح أعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن العاصمة طرابلس.

وقد كان يشرف على الائتلاف هيئة تنسيقية يرأسها الدكتور محمد سالم عميش كمنسِّق عام، وبعد أن اضطر إلى مغادرة طرابلس تولى أمحمد غولة قيادة الائتلاف. تمَّ اختيار الهيئة التنسيقية ومنسِّقها العام بالتشارو بين مختلف القوى المنضوية تحت الائتلاف، ونظراً للوضع الأمني الصعب الذي كانت تمرُّ به البلاد في تلك المرحلة؛ فقد تمَّ التكتُّم على أسماء أعضاء هذه الهيئة والمنسِّق العام، كما تمَّ بناء هياكل الائتلاف بمرونة تتماشى مع طبيعة الظرفية، وتراعي القدرة على التعامل معها بفاعلية وسهولة.

وقد أعدَّ الائتلاف خطة عمل شملت من حيث الزمن: مرحلة الثورة وما بعد سقوط القذافي، ومن حيث المجالات: الضبط التنظيمي والعمل السياسي والعمل الإعلامي والأمن العام والعمل الإغاثي.. وكان من أبرز الأهداف التي تضمنتها هذه الخطة: ضبط حركة الثوّار في إطار طرابلس وخارجها، والسيطرة على أهم مؤسسات ومرافق الدولة، والتأكيد على الارتباط بالمجلس الوطني الانتقالي كممثِّل وحيد للشعب الليبي، واستيعاب التشكيلات والكيانات السياسية والميدانية الأخرى، كما حرص الائتلاف على استيعاب أكبر شريحة من شخصيات الدولة والصالحين من أتباع النظام، وقام الائتلاف بالسيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون، وحماية الشخصيات المهمة والمرافق الحيوية.

وعقب تحرير ليبيا أصدر الائتلاف يوم (24) أكتوبر بياناً دعا فيه إلى «حماية الإعلان الدستوري والعمل به واحترامه، والبدء الفوري في مشروع المصالحة الوطنية، ونبذ الفتنة، وإنهاء عهد الموالاة والاستقواء بالقبيلة».

وأكَّد هذا البيان أيضاً على ضرورة تكاتف الجهود لبناء جيش وطني «موحد، وسن القوانين التي تمنع التسلح العشوائي أو القبلي».

الجمعية الليبية للإغاثة الإنسانية:

تعدُّ تجربة الجمعية الليبية للإغاثة الإنسانية من أنجح التجارب في العمل الخيري بعد الثورة، وهي أول جمعية ليبية تمَّ تأسيسها بعد الثورة باسم «الجمعية الليبية للإغاثة الإنسانية»؛ إذ بدأت العمل فعلياً يوم (27 فبراير 2011).

كانت هذه الجمعية برئاسة رجل الأعمال رفعت حداقة، وضمت في عضويتها عدداً من رجال الأعمال والأطباء ونشطاء المجتمع المدني، منهم: محمود فرج الشيخي، وأشرف منصور نافو، ونوري جاد الله العبيدي. ومن الأطباء: أحمد حسن القويضي، وأنيس حسن القويضي، وخالد علي الهاشمي، وعبد الرحمن عبد الهادي شماطة، والأستاذ علي أحمد الفيتوري، الناشط في منظمات المجتمع المدني. ثم توسع مجلس أمنائها ليصل أعضاؤه إلى عشرين عضواً، كما انتسب لعضويتها المئات من الشباب.

أهم انجازات الجمعية:

- تزويد المستشفيات بسيارات الإسعاف، والأدوية، والمعدات الطبية.

- المساهمة، بالتعاون مع مفوضية الكشافة ببنغازي في إسعاف الجرحى.

- كفالة عدد كبير من الأسر المحتاجة في المناطق المحررة وتزويدها بسلَّات غذائية شهرياً.

- المساهمة في تأسيس ائتلاف للجمعيات الخيرية.

- تركيب منظومة اتصالات، مكَّنت الليبيين المقيمين بالخارج من

التواصل مع أهلهم بالداخل والاطمئنان عليهم بعد أن قطع النظام شبكة الاتصال الدولية.

ومن أهم الدول التي وصلت منها مساعدات للجمعية: قطر، الإمارات، تركيا، مصر، المجر، السودان.

لعب الشباب دوراً مميزاً في هذه الجمعية، بعد أن غادر العمال الأجانب بعد اندلاع الثورة خوفاً على سلامتهم، فقام الشباب الليبي بأعمال التحميل والنقل وبالخدمات كلها تطوعاً.

تم حلُّ الجمعية بعد إعلان التحرير مباشرة، وعاد الجميع إلى سابق أعمالهم قبل الثورة، ولقد أشاد المجلس الوطني الانتقالي ووزارة الشباب والرياضة والمستشفيات العامة في مدينة بنغازي، وكذلك بلدية بنغازي بالمجهودات التي قامت بها هذه الجمعية، كما شهد العديد من الدول التي شاركت في أعمال الإغاثة بحسن أداء هذه الجمعية، على عكس مؤسسات المجتمع المدني الليبي؛ التي كانت غالبيتها تعاني من تشوُّه الميلاد؛ إذ إنها ولدت وتشكلت «في سياق صراع دموي مفتوح، وفي ظل أوضاع غير مستقرة»[1]، وقد أثر ذلك بصورة كبيرة على الدور التنموي المفروض أن تقوم به.



(1) صلاح الدين الجورشي: المجتمع المدني في ليبيا... غياب يعزّزه الانقسام.

وقائع الثورة

هذه الإرهاصات وغيرها من العوامل العديدة ولَّدت الانفجار ودفعت الشعب إلى الخروج عن الصمت والمطالبة برحيل النظام الحاكم، غير أنه ـ كما ذكرنا ـ فإن الملف الحقوقي المتعلق بمذبحة سجن بوسليم، ومظاهرات عائلات ضحاياه في منتصف فبراير (2011)، واعتقال المحامي الأستاذ فتحي تربل، ثم قمع المظاهرات التي خرجت يوم (15) فبراير المطالبة بإطلاق سراحه؛ كانت هي الأحداث التي أشعلت شرارة الثورة، ودفعت المتظاهرين إلى رفع سقف مطالبهم من الدعوة لمنح الحريات إلى الدعوة إلى رحيل النظام.

بنغازي.. الشرارة الأولى للثورة:

في منتصف شهر فبراير (2011) كانت مدينة بنغازي على ميعاد مع الحدث الذي سَيُشَكِّلُ بدايةً لتغير وجه ليبيا، وسيمثِّل انعطافة كبرى في تاريخها المعاصر. كان الاحتقان في ليبيا قد بلغ ذروته بعد يأس الناس من الإصلاح، وتعثر برنامج ليبيا الغد الذي كان يمثِّل الأمل الوحيد في التغيير السلمي، وكذلك من عدم تجاوب النظام مع مطالبهم المعلنة وغير المعلنة، وكانت أصداء ثورتي تونس ومصر قد وصلت إلى ليبيا، فكسرت حاجز الخوف لدى الشعب، وحَفَّزَت الشباب الليبي على المضي في طريق الثورة.

يوم من أيام الله، يتكرر مع كل مستبد يأذن الله بنزع ملكه، رأى فيه هؤلاء الشباب أن الظالم يتهاوى أمام لحظة من لحظات القدر. . لحظة

تاريخية يختل فيها ميزان القوة، فيمتلك المظلوم فجأة وبصورة عجيبة قوة عظيمة، فلا تخيفه ترسانة الظالم ولا أجهزته الأمنية والعسكرية، ويرى أمامه كيف أن قوى المستبد وجبروته وسلطانه وهيبته تذهب أدراج الرياح. «بدأ زجاج السلطة يتهشَّم في بلد يسيطر عليه الهاجس الأمني، وبدأت تظهر لأول مرة صورة رجل البوليس الخائف والمندحر، فبعد أن كان بمقدور رجل بوليس واحد إيقاف سكان مدينة بحالها على الأقدام، صار بإمكان مواطن إيقاف مركز شرطة بكامله»[1].

كانت هناك مجموعة من الشباب.. «تدعو للتحرُّك عبر الفيسبوك.. لإحياء ذكرى (17 فبراير).. ذكرى شهداء أحداث القنصلية الإيطالية في بنغازي.. وللتظاهر والدعوة للإصلاح والدستور»[2].

كما أصدرت مجموعة من الشخصيات يوم (14 فبراير 2011) بياناً طالبت فيه بتنحِّي معمر القذافي، مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام[3].

لكن النظام استبق الأحداث باعتقاله للمحامي الأستاذ **فتحي تربل** رئيس «رابطة عائلات شهداء سجن بوسليم»، هذه الرابطة التي مثلت رأس الحربة في الاحتجاجات بحكم خبرتها في النضال؛ التي راكمتها خلال سنتين من التظاهر في ميدان بنغازي، واعتقال بعض النشطاء وبعض المدونين الذين دعوا على صفحات الفيسبوك للتظاهر يوم (17 فبراير).

---

(1) عبد الرزاق الداهش، من البوعزيزي إلى باب العزيزية، وهو يتحدث عن البوليس التونسي ص12.

(2) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص29.

(3) موقع الجزيرة نت: تسلسل زمني لأحداث ثورة فبراير.

اعتُقل تربل يوم (15) فبراير، فخرجت في اليوم نفسه مظاهرة تطالب بإطلاق سراحه، لكن النظام الذي كان قد أضمر الشَّرَّ لشعبه، قمع هذه المظاهرة بقوة وأطلقت قوات أمنه عليها الرصاص الحي، فسقط (14) جريحاً ولم يقتل أحد، وفق الرواية التي أوردها الدكتور محمد المفتي[1]. وذكر الصحفي محمد ثابت أن عدد الجرحى في هذه المظاهرة بلغ (38) جريحاً، بينهم (10) ضباط شرطة وُصفت جراحهم بالطفيفة[2].

وقدرت وكالة «أسوشيّيتد برس» عدد المشاركين في هذه المظاهرة بحدود (2000) شخص، وقدرها آخرون بالآلاف، بل ذهب تقرير موقع الوسط إلى أنه «مع حلول المساء، كانت بنغازي منتفضة بالكامل، وتمكنت بعض الفضائيات من نقل مشاهد من المواجهات، كما أجرت قناتا العربية والجزيرة مكالمة هاتفية مع الكاتب **إدريس المسماري**، قبل أن يُعتقل في الليلة نفسها، كما اعتُقل الكثير من النشطاء، مثل **محمد أقميع**... ونُقلوا إلى طرابلس»[3]، وردَّد بعض المتظاهرين شعارات من قبيل «**نوضي نوضي يا بنغازي، جاك اليوم اللي فيه تراجي**».

في اليوم الموالي كان الجَوُّ متوتراً بحكم أحداث يوم أمس.. التلاميذ لم يذهبوا إلى مدارسهم، والكثير من الشباب لم يذهبوا إلى أعمالهم.. كانت اللجان الثورية وقوات المخابرات في شوارع بنغازي تتجهز لسحق أي متظاهر ينزل إلى الشارع.

يعتبر كثيرون أن المحامي فتحي تربل هو مفجر ثورة ليبيا، كما وصفه

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص32.

(2) محمد ثابت، القذافي وثورة أحفاد عمر المختار، ص50.

(3) موقع الوسط صوت ليبيا الدولي:

http://alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=4485

خالد المهير في أحد تقاريره للجزيرة نت فقال: «منحت جائزة «لودفيك تريو» الدولية هذا العام لمفجر الثورة في ليبيا الناشط الحقوقي **فتحي تربل** الذي أشعل شرارة الثورة ضد نظام العقيد الراحل معمر القذافي يوم (15) فبراير/ شباط الماضي». ووصفه آخرون بأنه «بوعزيزي ليبيا»، وما فعله الشاب عادل الحاسي في بنغازي يوم (17 فبراير) حين وقف بمفرده في ميدان عمر المختار وهتف بأعلى صوته: **الشعب يريد إسقاط النظام**، كان عملاً بطولياً مع أنه لم تحدث أي اشتباكات تذكر بعد هذا الهتاف العادل، ولم يسقط أي شهيد.

كانت بداية تجمعات الناس يوم (15) فبراير نتيجة اعتقال تربل، ثم يوم (16) فبراير أمام مديرية الأمن، ولكن في يوم (17 فبراير) بدأت الأعداد تتزايد في الشوارع، وارتفع سقف الهتافات، وأخذ المتظاهرون من بعد منتصف النهار يردِّدون: **الشعب يريد إسقاط النظام**[1]، ووقعت اشتباكات مع الشرطة.

في وقت لاحق اعتقل بعض الشخصيات التي تحدثت إلى وسائل الإعلام عن الوضع في بنغازي، شملت الكاتب إدريس المسماري، ومحمد اسحيم، وبعض أقرباء ضحايا سجن بوسليم، بينهم سالم العلواني، وأبو بكر العلواني[2].

تسارعت وتيرة الأحداث في بنغازي، فكان يوم (17) فبراير، هو اليوم الذي وصلت فيه الثورة إلى طريق اللاعودة، وخصوصاً بعد ما تواردت

---

(1) محمد ثابت، القذافي وثورة أحفاد عمر المختار، ص51.

(2) موقع الجزيرة نت: ليبيا تطلق معتقلين ومواجهات ببنغازي، تخللت هذه الرواية بعض التصحيحات التي أدلى بها الأستاذ المحامي مصطفى المانع لي.

الأنباء إلى أهل بنغازي بسقوط شَهِيْدٍ يوم (16) فبراير في مدينة البيضاء التي خرج أهلها لمؤازرة أهل بنغازي.

احتشد المحامون صبيحة يوم (17) فبراير في وقفة أمام مقر محكمة شمال بنغازي، يتقدمهم عبد الحفيظ غوقة، ومصطفى المانع، وانتصار العقيلي، والمهدي كشبور، وخالد السائح، وأيمن المسماري والشهيدين سلوى بوقعيقيص وعبد السلام المسماري والقاضيين كمال حذيفة وجمال بنور وآخرون... احتجاجاً على ما وقع بالأمس من قمع للمتظاهرين، وكانوا يردِّدون بعض الشعارات من بينها «**يا ابلادي قانونك وين.. ألي في البيضاء مقتولين**» وفق ما ذكر مصطفى المانع في شهادته.

بعد منتصف النهار كان المتظاهرون قد رفعوا سقف مطالبهم، مردِّدين شعار: «**الشعب يريد إسقاط النظام**»، وكما ذكر مصطفى المانع كان جميع من وقف أمام المحكمة صبيحة ذلك اليوم، لديهم قناعة بأن الثورة قد بدأت، ولكنهم كانوا على وعي تام بضرورة التدرج في رفع سقف المطالب حتى لا يخسروا الميدان، ولذلك لم يرفعوا شعار المطالبة برحيل النظام إلا عند الساعة الثالثة زوالاً. تضاعفت أعداد المتظاهرين في المساء حتى وصلت عدة آلاف متظاهر.

ولقد جاءت جموع من الشباب عبر جسر جليانه في هذا اليوم ليلتحقوا بالمتظاهرين في الميدان، فاعترضتهم قوات الأمن وأصحاب القبعات الصفراء وأطلقوا عليهم النار، فاستشهد عدد منهم. وكان هذا أول مؤشر على أن النظام ماض في خيار مواجهة الثورة بالقتل والتدمير.

لقد مَثَّلَ يوم (17) فبراير نقطة فارقة في مسار الاحتجاجات الشعبية التي تحوَّلت منذ هذا اليوم إلى ثورة عارمة، ليس في مدينة بنغازي فحسب بل في العديد من المدن الليبية الأخرى. فقد كان هذا اليوم دموياً؛ سقط

فيه (65) قتيلاً و(400) جريح على أقل تقدير، منهم (20) قتيلاً في مدينة بنغازي وحدها[1]، بعد ما أطلقت قوات الأمن وأعضاء اللجان الثورية الرصاص الحي بكثافة على المتظاهرين.

تحوَّلت ساحة المحكمة التي كان يعتصم فيها المحامون إلى مستشفى ميداني لعلاج الجرحى وإجراء العمليات للمحتاجين منهم. وكان الذي يشرف على هذا العمل المهم الدكتور الشهيد سهيل الأطرش، والدكتور حسام الماجري.

ولما انفضت المظاهرة ورجع الجميع إلى بيوتهم، بقي حوالي (30) شخصاً ـ بحسب رواية المحامية انتصار العقيلي والمحامي مصطفى المانع ـ في الميدان ليلة يوم (17) فبراير في البرد القارس والجو المرعب، وذلك من أجل المحافظة على الميدان والإبقاء على الثورة مشتعلة. من بينهم: مصطفى المانع، والمهدي كشبور، وأشرف الدرسي، وقد دهمتهم في فجر تلك الليلة قوات من الأمن واعتقلت أغلبهم[2].

«لم يتخيل معمر القذافي ولا أجهزته الأمنية، أو أقرب المقربين إليه أن هناك جيشاً وطنياً عرمرماً، يتخلق في أحشاء الوطن، دون أن يراه، أو يسمع ضربات أقدامه على الأرض. هو جيش الشباب الليبي الذي لا يخضع إلى تراتبية الرتب وهرمية الأوامر، ولا يقبض مرتباً من حكومته.. جيش ينتظم في كتيبة الوطن ويأتمر بأوامره»[3].

كان اليوم الموالي (18) فبراير يوم جمعة، خرج فيه المتظاهرون عقب صلاة الجمعة في مظاهرة ضخمة، وأحرقوا جميع المراكز الثورية ومقر

---

(1) محمد ثابت، القذافي وثورة أحفاد عمر المختار، ص54.

(2) ذاكرة الحرية ـ قناة النبأ.

(3) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص43.

إذاعة بنغازي، وسيطروا على ثلاث دبابات للجيش، بينما يواصل الآلاف اعتصامهم أمام محكمة شمال بنغازي مطالبين بإسقاط النظام[1]. سقط في هذا اليوم في بنغازي (21) قتيلاً و(45) جريحاً[2]، وكانت الجنازات قد تحوَّلت إلى وقود للتظاهر؛ فمع تشييع كل شهيد تنطلق مظاهرة أضخم من التي سقط فيها.

ولهذا قرر المعتصمون احضار جثامين الشهداء[3] للصلاة عليهم بعد صلاة الجمعة في الميدان، مما زاد من رمزيته. وخطب في ذلك اليوم الشيخ محمد التائب وكانت خطبته عن الثبات وعن سنن الله في المستبدين، وعن ضرورة التمسك بالطابع السلمي والمدني للثورة.

وبحسب شهادة المحامية الأستاذة انتصار العقيلي تمَّ إنزال علم القذافي في هذا اليوم، وتمَّ وضع سجادة مكانه أولاً، قبل أن يهتدوا إلى علم الاستقلال، وهذا من أكبر الأدلة على أن الثورة لم تكن عملاً خُطط له. وقد كان ذلك اليوم يوماً استثنائياً في تاريخ بنغازي؛ فقد خرج أهالي بنغازي؛ شباباً ونساء وشيوخاً وأطفالاً، ورُفعت صور ضحايا حكم القذافي، منذ (1969) حتى آخر شهيد.

وقد كوَّن الثوّار عدة لجان لإدارة الثورة واتخاذ القرارات اللازمة؛

---

(1) محمد ثابت، القذافي وثورة أحفاد عمر المختار، ص58.

(2) هذه الأرقام المذكورة هنا يصعب التأكد منها إلا من خلال عمل استقصائي أو مقارنة روايات مختلف الأطراف عنها؛ فهي أرقام تقديرية. لكل أحد فيها روايته ويتحمل مسؤوليتها، بحسب ما شاهد من الأحداث وما تواتر له من الروايات. ولهذا وجدنا الروايات تختلف في الغالب عند ذكر الأرقام.

(3) صباح يوم الجمعة 18 فبراير 2011م، أوفد المعتصمون كلاً من المحامي خالد السائح والمحامي محمد الحوتي لإقناع ذوي الشهداء للسماح بأداء صلاة الجنازة عليهم في ميدان المحكمة وقد كان.

كان من أبرز هذه اللجان: لجنة الدعم المعنوي، ولجنة الإغاثة، والفريق الإعلامي. وكان من أبرز أعضاء هذه اللجان: عبد السلام المسماري، سلوى بوقعيقيص، عبد الله شامية، عبد الحفيظ غوقة، كمال حذيفة، المهدي كشبور، مصطفى المانع، فتحي تربل، خالد السايح، خالد زيو، أمل بوقعيقيص، فيصل الصافي، زاهي لمغيربي، فتحي البعجة، غيث الفاخري، علي المانع، إدريس لاغا، أحمد بن حريس، مفتاح أكويدير، محمد الجروشي، خالد العمامي، جمال بن نور، انتصار العقيلي، سلوى الدغيلي، نيفين الباح، محمد شكري، هناء القلال، محمد العبيدي، طارق الفائر، طارق الفاتح... وآخرون.

وتحوَّل أهل بنغازي إلى كتلة واحدة من المشاعر والمطالب والمطامح، والتلاحم والتوافق. وكان تجار بنغازي وأهلها كلهم على مستوى عال من النبل والتضحية والالتفاف حول ثورتهم لحمايتها؛ فقد كان التجار يأتون بالبضائع من محلاتهم التجارية إلى الميدان، وكان الأهالي يتبرعون كل بحسب وسعه وطاقته؛ فمنهم صاحب الدينار والدينارين والثلاثة...

حاول رأس النظام أن يلعب لعبته الأخيرة لينقذ نفسه من الغرق، فأرسل ابنه الساعدي إلى بنغازي، فقال الساعدي في حديث إذاعي «إنه جاء ومعه دبشه ليستقر في بنغازي، وأن والده كلفه بإحداث نهضة اقتصادية غير مسبوقة في بنغازي»[1]. لكن صوت الثورة كان يعلو على كل الأصوات، فلم يعبأ أحد لكلام الساعدي، وارتفعت في وجهه شعارات الاستهزاء.

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص59.

وقد أصدر جهاز الأمن الداخلي في هذا اليوم مذكرة للتعامل مع المحامين الذين قادوا الثورة، بتوقيع نائب رئيس الجهاز العميد **السنوسي سليمان الوزري**، وقد لخصتْ هذه المذكرة الأحداث منذ «بدايات الثورة في بنغازي، تمَّ فيها سرد أسماء المحامين الذين بدؤوا الثورة، ومكان تواجدهم، وأسلوب عملهم، واللجان التي شكلوها، والتمويل الذي يحصلون عليه، كما تمَّت فيه الإشارة إلى حادثة رفع علم الاستقلال أمام المحكمة في بنغازي، وإلى تنصيب جهاز «تووي» للاتصال بالإنترنت عن طريق الأقمار الصناعية». وتضمنت المذكرة أسماء (24) من المحامين، وخلصت إلى الأمر بمداهمة «هذه المجموعة بعدد أربعمئة فرد من الدعم الأمني وعدد من القوى الثورية»[1].

المحامون الذين وردت أسماؤهم في هذه الوثيقة:

1 ـ محمد الجروشي/ محرض في الميدان.

2 ـ أحمد بن حريز.

3 ـ بكار عبد الجليل زينوبة/ محامٍ.

4 ـ طارق عبد الجليل زينوبة/ محامٍ.

5 ـ صلاح علي المقصبي/ محامٍ.

6 ـ خالد السايح/ نقيب المحامين الجديد.

7 ـ صلاح عبد السلام بوشحمة المجبري/ محامٍ.

8 ـ سلوى سعد بوقعيقيس (بوقعيقيص)/ محامية.

9 ـ انتصار العقيلي/ محامية.

10 ـ علي فتحي بوليرة/ محامٍ.

---

(1) النشرة الليبية: وثيقة من جهاز الأمن الداخلي يوم 18 فبراير بتوقيع السنوسي الوزري.

11 ـ مفتاح قويدير (أكويدير)/ محامٍ.

12 ـ عبد الحفيظ عبد القادر غوقة/ محامٍ.

13 ـ طارق أغليو/ محامٍ.

14 ـ عبد السلام المسماري/ محامٍ.

15 ـ مصطفى المانع/ محامٍ.

16 ـ أحمد الورفلي/ محامٍ.

17 ـ خالد زيو/ محامٍ.

18 ـ أيمن المسماري/ محامٍ.

19 ـ المهدي كشبور/ محامٍ.

20 ـ الصديق الفارسي/ محامٍ.

21 ـ صالح العلام/ دكتور بجامعة قاريونس.

22 ـ محمد جرير الجازوي/ قاضٍ شرعي بمحكمة الشمال.

23 ـ محمد حذيفة الهوني/ قاضٍ.

24 ـ فتحي عثمان تربل/ محامٍ.

أغلق الثوّار يوم (19) فبراير مداخل «جزيرة دوران البركة»، كما نجحوا في اختراق سور معسكر البركة من المدخل الخلفي، ولكن حصار المعسكر أسفر عن مقتل (13 شخصاً، في معركة تواصلت من الظهر إلى المغرب[1].

زاد من رعب النظام المبادرة التي قام بها **المهدي زيو** يوم (20) فبراير؛ التي كانت حاسمة في سقوط كتيبة الفضيل بوعمر؛ فقد قام (زيو) بوضع عبوات غاز داخل سيارته، وأثناء تشييع جثامين الشهداء الذين قتلوا

يوم (19) فبراير، وبينما كانت جنازة الشهداء تمرُّ قرب القاعدة العسكرية المعروفة باسم (الكتيبة)؛ أسرعت سيارة المهدي باتجاه البوابة المزدوجة لمجمع القاعدة، وانفجرت عند الحاجز الثاني، فأحدثت فجوة في الدفاعات، وهو ما مثَّل تحوُّلاً في مسار المعركة، ومكَّن الثوّار من الاستيلاء على (الكتيبة)[1]، وتحرير بنغازي كليّاً وطرد قوات النظام منها، وذلك «بعد سقوط (480) قتيلاً في بنغازي، و(74) في البيضاء، و(17) في درنة، و(11) في طبرق»[2].

كما كان للمهندس عبد الخالق صابري دورٌ بارز في سقوط الكتيبة؛ فقد كان هو المسؤول عن قطع تيار الكهرباء عنها ليلة سقوطها، وفق رواية انتصار العقيلي.

البيضاء.. الدم يشعل لهيب الثورة:

لئن كانت شرارة الثورة قد انطلقت من بنغازي؛ فإن احتجاجات البيضاء مثلت دفعاً قوياً للثورة وسَرَّعتْ بوتيرة أحداثها، كما شكلت ثورة البيضاء ظهيراً قوياً لثورة بنغازي، كان ذلك يوم (16) فبراير، عندما تجمهر مجموعة من الشباب في المساء، حوالي (30) شاباً بحسب رواية الكاتب أحمد يوسف عقلية[3]، أو (13) شاباً حسب مقطع فيديو موثّق في مدينة البيضاء، كما قال العميد فرج البرعصي[4]، كانوا يردِّدون «سلمية، سلمية...»، فهاجمتهم سيارة للشرطة، وسرعان ما استولوا عليها

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص84، وموقع الجزيرة نت: المهدي زيو.. الوجه المشرق لثورة ليبيا.

(2) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص40.

(3) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص41.

(4) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص37.

فأحرقوها، وجاء ذلك متزامناً مع نهاية مباراة ودية في كرة القدم بين فريقي «الأخضر الليبي والمريخ السوداني»، فخرج الناس من الملعب والتحقوا بالمتظاهرين، وانطلقت التظاهرة متجهة إلى وسط المدينة، وكان المتظاهرون يردِّدون «**البيضاء معاش تخافي.. يسقط، يسقط القذافي**».

وقد حاصر المتظاهرون مقر الأمن الداخلي في المدينة، وأحرقوا سيارة للشرطة، فأطلق عليهم الأمن الرصاص الحي، فقتل شخصان: **خالد الناجي خنفر، وسعد حمد اليمني**، وقد تردَّد الكاتب أحمد يوسف عقلية في أيهما قتل أولاً[1]، بينما لم تَتَرَدَّدْ رواية العميد فرج البرعصي في أن خنفراً كان هو أول من قتل في هذا اليوم[2]، بل كان هو أول شهيد يرتقي في ثورة فبراير على الإطلاق، حسب قوله.

كان اليوم الموالي (17) فبراير يوماً دامياً في البيضاء؛ فقد خرج في ذلك اليوم حوالي (20) ألف متظاهر ـ وفق تقديرات التقارير الأمنية ـ لتشييع من قتلوا بالأمس، وقد طالب المتظاهرون وعلى رأسهم الشيخ إدريس الفضيل البرعصي بالثأر وإسقاط النظام، وتحركوا باتجاه مقر الأمن الداخلي، فأطلقوا المعتقلين، وأحرقوا المقر[3].

في حدود الساعة الخامسة مساء دخلت المدينة كتيبة تابعة لخميس القذافي مكونة من (600) جندي، منهم (200) جندي بالزي المدني، كانت مهمتهم الدخول وسط المتظاهرين بأسلحة بيضاء، وقد قامت هذه الكتيبة بمجزرة في المتظاهرين، راح ضحيتها (12) قتيلاً وأكثر من (70)

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص41.

(2) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص37.

(3) المصدر السابق، ص38.

جريحاً، وفق رواية العميد فرج البرعصي[1]، وتذهب روايتا المفتي ومحمد ثابت إلى أن عدد القتلى بلغ (35)، وبلغ عدد الجرحى حوالي (200)[2].

وقد دفعت هذه المجزرة بالعقيد فرج البرعصي ـ الذي كان النظام قد أوكل إليه إدارة أمن البيضاء بعد انطلاق الاحتجاجات الشعبية ـ إلى الالتحاق بالثورة هو وقوات الأمن التابعة له، فكان هو أول مسؤول ينشقّ عن النظام منذ بدء الثورة وفق بعض الشهادات. وقد مثل هذا الانضمام دعماً كبيراً لثورة البيضاء، وعجَّل بتحريرها بعد طرد قوات خميس منها، كما شجَّع كتيبة حسين الجويفي على التمرُّد على قائدها والانضمام إلى الثوّار، وتغيير آمر الكتيبة باللواء محمود الدغاوي.

وفي يوم (19) فبراير «تمت السيطرة بالكامل على جميع مدن درنة وطبرق والمرج؛ إذ إن مدينة البيضاء سقطت في اليوم الأول، وتمَّ تجميع الثوّار من جميع المناطق بالآلاف، ومعهم (13) شاحنة بالجرار معبأة بالأسلحة والذخائر، متجهين إلى بنغازي لنجدة الثوّار فيها؛ إذ كانوا لا يملكون السلاح»[3].

مصراتة.. والصمود الأسطوري:

اتسعت رقعة الاحتجاجات في أنحاء البلاد لتصل إلى كبريات المدن في الغرب الليبي، ومن ضمنها مدينة مصراتة (حوالي 200 كلم من العاصمة طرابلس) التي التحقت بالثورة يوم الجمعة (18) فبراير؛ نصرة للأهل واقتناعاً بضرورة إسقاط القذافي ونظامه.

---

(1) المصدر السابق، ص39.

(2) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص54، محمد ثابت، القذافي وثورة أحفاد عمر المختار، ص55.

(3) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص39 و40.

في خلال فترة المواجهات في الشرق الليبي يومي (16 و17) وقبلها بأسبوع قام نظام القذافي في مصراتة ببعض الأمور التي استفزت الشارع مثل تسيير مظاهرات مسلَّحة، وإرسال رسائل وعيد وتهديد، وحفلات ليلية، واستجلاب بعض السفهاء وإطلاق يدِهم داخل المدينة.

وجدت المدينة نفسها أمام حتمية الصدام والمواجهة، فقام العديد من الرجال الوطنيين الشجعان بالتواصل مع الأهالي والشباب من أجل الإعداد والتجهيز للخروج والمواجهة مع عصابات القذافي، ولعل من أبرز هذه الشخصيات الشيخ محمد مختار بن عثمان؛ الذي استشهد بعد الثورة بسنتين (يرجح أن أحد أعضاء التنظيمات الإرهابية متورط باغتياله لحظةَ خروجه من المسجد).

وقد شهدت المدينة مواجهات عنيفة بين المحتجِّين وقوات الأمن الليبي وبمساندة السفهاء، وذلك يوم (19 فبراير 2011م) قتل فيها (3) أفراد من بينهم **خالد بوشحمة**، وهو أول شهيد في مصراتة، كما جرح فيها عدة أشخاص.

في اليوم الموالي (20) فبراير كانت جنازة الشهيد هي موكب النصر، فلقد تجمع الأهالي بأعداد كبيرة، واتفق الجميع بأنه لا مكان لنظام يقتل الناس داخل المدينة.

اتجهت الجموع نحو مركز المدينة والتحمت مع باقي الأحرار، وكانت لحظة المواجهة ـ وهم عزل ـ مع كتائب القذافي، فسقط شهداء وجرحى، ولكن ذلك لم يثنِ الجموع عن التقدُّم نحو الحرية والعمل على إسقاط النظام، وقد انسحبت قوات النظام على وقع ضغط زحف الجماهير، فتقدمت الجموع وطمست كل المعالم المرتبطة بالنظام

وأحرقتها، ومن ضمنها «المثابة الأم، مقر اللجان الثورية، ومقر الأمن الداخلي والخارجي»[1].

بعد تحرير المدينة من نظام القذافي يوم (19 و20) فبراير استمرت المظاهرات الحاشدة يومياً في المدينة، ولم تحدث في خلال هذه الأيام مواجهة مع قوات النظام التي انشغلت بإخماد الثورة في الزاوية وطرابلس.

أجمع أهل مصراتة أمرهم على أن تكون قاعة الشعب الكبيرة، بوسط شارع طرابلس، مكاناً دائماً لاعتصاماتهم ومظاهراتهم المطالبة برحيل القذافي، ومن أبرز ما تميزت به المدينة تحوُّلها إلى العمل لمواجهة نظام القذافي بالكامل؛ فمن لا يحمل السلاح يعمل في الجوانب الأخرى، مثل الإغاثة وتقديم الخدمات وإعداد الطعام وجلب السلاح والذخائر وجمع الأموال والتبرعات.

ولم يكن هناك خيار أمام السكان إلا القتال؛ لأن المدينة محاصرة من جميع الجهات، فقوات القذافي تُحكم السيطرة بتمركزها في زليتن غرباً وبني وليد جنوباً وتاورغاء شرقاً والبحر من ورائهم.

وقد تمَّ التنسيق بين ثوّار المدينة في إدارة شؤونها، وتسليم الأمر لِلَجنة تسييرية، وتشكيل مجلس عسكري لإدارة الحرب وتوزيع السلاح وتدريب المقاتلين.

في خلال هذه الفترة تشكلت أول مؤسسة مجتمع مدني هي ائتلاف (17 فبراير) ـ مصراتة؛ الذي قام بدور كبير طيلة فترة الثورة على المستويات العسكرية والإعلامية والسياسية والإغاثية كلها، وكان الشيخ محمد بن عثمان أحد مؤسسيها.

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص78 و79.

مع بداية شهر مارس بدأت الاقتحامات المسلحة من جنود القذافي، وكان شارع طرابلس ـ اسمه الرسمي رمضان السويحلي ـ هو المكان الرئيس الذي دارت فيه أكبر المعارك وأشرس المواجهات مع كتائب القذافي بحكم موقعه، فهو يمتد من مدخل مركز المدينة ناحية الجهة الغربية إلى وسطها، فكتائب القذافي دخلت أول الأمر بعدد كبير من المدرعات والدبابات والجنود، ووصلت إلى قلب المدينة، وهناك واجهتها مقاومة عنيفة، انسحبت على إثرها الكتائب؛ لتغير من تكتيكها. فاقتحمت المدينة بواسطة النيران الكثيفة والمدفعية الثقيلة والدبابات، ليتسرب القناصة لأسطح أعلى المباني في شارع طرابلس.

الثوّار بدورهم حاولوا التعامل مع هذه الوضعية الخطيرة على الأرض، متوكِّلين على الله ومعتمدين بعد ذلك على قرار الحظر الجوي الصادر عن مجلس الأمن؛ الذي منع طيران القذافي من القصف، فقاموا بفصل أجزاء معينة من الشارع بواسطة الحاويات، ليسدوا الطريق أمام أي دعم قادم للقناصة، واستخدموا أيضاً تكتيك القناصة نفسه، عندما كمنوا لهم في أبنية مرتفعة بعد تطهيرها من بعضهم.

كان العقيد سالم جحا «من أوائل الضباط الذين التحقوا بالثورة وانشقوا على نظام القذافي وذلك في الثاني والعشرين من فبراير عام 2011، اختير قائداً لثوار مصراته وشارك في كافة المعارك التي اندلعت منذ ذلك التاريخ وحتى تحرير مدينة سرت في العشرين من أكتوبر 2011 حيث قتل القذافي»[1].

وقاد العقيد سالم جحا معركة ضد اجتياح قوات القذافي من

(1) شاهد على العصر ـ الجزء الأول، قناة الجزيرة، بتاريخ 22 مارس 2012م.

محوريين، فكمنوا لهذه القوات حتى دخلوا بدباباتهم إلى وسط المدينة قاموا بالتصدي لهم، فدمروا أكثر من 23 من دباباتهم وأجبروهم على الخروج من المدينة[1].

لكن الكتائب لم تقف مكتوفة الأيدي، واستخدمت أنواعاً جديدة من المدرعات، في محاولة لفتح الشوارع التي أغلقها الثوّار، غير أن الثوّار تمكنوا من اصطياد هذه المدرعات وغيرها من الآليات[2]، كما تمكنوا في (24) مارس من قتل (30) من القناصة الموجودين على أسطح المباني، والتضييق على الباقين بعد نسف السلالم.

ولعبت قوات التحالف الدولي من جانبها دوراً مهماً في القضاء على الآليات والمدرعات المصفحة المتمركزة داخل المدينة والمخفية في وسط بعض المباني.

ومن أهم ما قام به الثوّار منذ بداية المواجهات مع كتائب القذافي منعها من السيطرة على الميناء، وبذلك حافظوا على شريان حياة المدينة، وتفرغت مجموعة من المتطوعين لشراء وجمع السلاح من المنطقة الشرقية وإرساله عبر الجرافات[3].

قتلت قوات القذافي (109) من شباب وأهالي مصراتة وأصابت أكثر من (1,300) ـ منهم (81) في حالة خطيرة ـ من خلال هجومها على الثوّار في مصراتة منذ يوم (25) مارس[4].

وبعد معارك عنيفة خاضها الثوّار في مصراتة ضد قوات القذافي التي

---

(1) شاهد على العصر ـ الجزء الثاني، قناة الجزيرة، بتاريخ 30 مارس 2012م.

(2) موقع العربية: http://www.alarabiya.net/articles/2011/04/14/145371.html

(3) يطلق الليبيون تسمية «الجرافات» على سفن الصيد الصغيرة.

(4) موقع الجزيرة نت: تقدم الثوّار بمصراتة وتواصل الغارات.

حاصرت المدينة قرابة شهرين، تمكن الثوّار يوم (23) أبريل من تحرير المدينة وتطهيرها كليّاً من قوات القذافي؛ التي قررت الانسحاب من مصراتة بعد تكبدها خسائر كبيرة وعجزها عن مواصلة القتال ضد الثوّار.

وقد أقرت قوات القذافي بالهزيمة، وقال نائب وزير الخارجية الليبي خالد كعيم: إن الجيش سينسحب من مصراتة المحاصرة وسيترك أمرها للمواطنين وللقبائل القاطنة حولها.

وعقب انسحاب قوات القذافي أقام الثوّار في مصراتة عشرات نقاط للتفتيش، وشدَّدوا الرقابة على دخول الآليات إليها بعد اكتشافهم متعاونين مع كتائب القذافي تسللوا بأسلحتهم. فلقد بلغ عدد المقاتلين في المحاور الثلاثة الجنوبي والشرقي والغربي حوالي (27) ألف وفقاً للإحصائيات المثبتة بكشوفات المجلس العسكري بالمدينة.

ومع بسط السيطرة على المدينة وتحريرها من كتائب القذافي توجه الثوّار في مجموعات نحو مدينة زليتن غرباً ومدينة سرت شرقاً وشاركوا في تحرير المدينتين.

وهنا نذكر يوماً من أيام التضحية والبطولة، وهو يوم اقتحام مدينة زليتن للعبور إلى العاصمة؛ إذ سقط في هذا اليوم حوالي (40) شهيداً ليمهِّدوا الطريق للثوّار وليسهلوا تقدُّمهم نحو العاصمة.

وتقدِّر مصادر صحفية ودولية عدد ضحايا مصراتة بالمئات، إلى جانب الآلاف من النازحين[1]، وحسب الإحصائية المثبتة في سجلات المدينة يقدر من قتل فيها بـ (2,580) شخصاً، نحسبهم عند الله من الشهداء، أما الجرحى فقدروا بعدد (10,800) شخصاً.

---

(1) موقع الجزيرة نت: دحر الكتائب بمصراتة وغارات للناتو.

وفي العشرين من شهر أكتوبر (2011) استطاعت إحدى كتائب مدينة مصراتة إلقاء القبض على العقيد معمر أبو منيار القذافي في أحد أودية مدينة سرت وتمَّ إحضاره إلى مصراتة، ولكنه فارق الحياة قبل دخوله المدينة، لتنتهي مع موته حقبة مظلمة، وتطوى فترة حزينة ومسيرة مؤلمة، فقدت فيها ليبيا الكثير من أبنائها وقدمت فيها الغالي والنفيس.

الزنتان.. ومعركة الكشّاف:

تعدُّ الزنتان وهي إحدى مدن الغرب الليبي (حوالي 160 كلم من طرابلس) من أوائل المدن الليبية التي التحقت بالثورة؛ فقد انطلقت فيها المظاهرات يوم (16) فبراير، أي بعد يوم واحد من انطلاقها في بنغازي مهد الثورة، وقد تميزت احتجاجات الزنتان بأنها بدأت قوية ومرتفعة السقف منذ يومها الأول؛ فقد رفع المتظاهرون في ذلك اليوم شعارات تدعو إلى إسقاط النظام، كما أحرقوا مقرَّ اللجان الثورية ومركز الشرطة ومقر الأمن الداخلي[1]. ومما يذكر في هذا اليوم أن رجال الأمن (النظام) تسلَّلوا إلى داخل المدينة في جنح الليل على حين غفلة من أهلها وقاموا بأسر شباب عزل، وكان هذا التسلل آخر عهد النظام في المدينة؛ فمنذ ذلك اليوم لم يتجرأ النظام على دخولها[2].

استمرت وتيرة احتجاجات الزنتان قوية ومشتعلة، ترفع شعاراً واحداً هو إسقاط النظام، لم تحدث مصادمات داخل المدينة، وتمت السيطرة عليها كليّاً يوم (18) فبراير، بعد حرق المتظاهرين لمعظم المباني

---

(1) موقع الجزيرة نت: قتلى جدد واتساع مظاهرات ليبيا.

(2) مركز التوثيق التاريخي بالزنتان.

الحكومية فيها، وذلك لأن أنصار النظام لم يُبدوا أي مقاومة؛ فبعضهم التزم الصمت وانضم آخرون إلى ركب الثورة[1].

لقد أدرك أهالي الزنتان منذ يومهم الأول «أن السلطة لا تعرف الحلول السلمية ولا تستجيب لطلبات الناس، فامتشقوا السلاح وخاضوا المعارك مع كتائب أمن القذافي، تساندها قوات من المرتزقة»[2] فطردوها من المدينة، وكانوا يردِّدون «من بنغازي للزنتان تريس تقاتل في الميدان» وتريس تعني: الرجال. بينما يختلف مركز التوثيق التاريخي بالزنتان مع هذه الرواية التي ذكرها الدكتور محمود الناكوع في كتابه، فيرى المركز أن السلاح لم يستخدَم للهجوم ولكن للدفاع عن النفس من بطش الكتائب التي بدأت الهجوم وإطلاق النار.

وبعد ما يقرب من نصف شهر من الهدوء في مدينة الزنتان بعد المواجهات الأولى مع كتائب القذافي ومرتزقته، بدأت الكتائب تتجمع من جديد حول الزنتان من أجل استعادة السيطرة عليها، بيد أن الثوّار تصدّوا لها ببسالة وتمكنوا من صدها و«القبض على عدد من القوات المرتزقة التي شاركت في الهجوم على المدينة».

لكن ذلك لم يمنع الكتائب من المحاولات المتكررة لاقتحام المدينة، وكان أبرز تلك المحاولات «معركة غابة الكشّاف» التي كانت في منتصف مارس (2011) واستمرتٍ عدة أيام، خاض من خلالها الثوّار مواجهات عنيفة في غابة الكشّاف ضد كتائب القذافي؛ التي كانت تستخدم الدبابات وراجمات الصواريخ في قصف المدينة. وقد سقط في هذه المواجهات يوم (20) مارس (10) شهداء على الأقل و(26) جريحاً، كما تمَّ تدمير العديد

(1) مركز التوثيق التاريخي بالزنتان.

(2) محمود محمد الناكوع، حلم الثورة.. وحلم الدولة، ص289.

من المنازل في المدنية ومئذنة أحد المساجد، دمرتها كتائب القذافي التي كانت تحاصر الزنتان بأكثر من (40) دبابة.

وقد تسببت هذه المعارك في تدهور الوضع الإنساني في مدينة الزنتان، ونزوح عدد كبير من السكان خارج المدينة بسبب القصف العنيف الذي يتعرضون له، وقد تمكن الثوّار يوم (22) مارس من بسط سيطرتهم الكاملة على غابة الكشّاف الواقعة شرق المدينة بعد كسر شوكة كتائب القذافي وقوات المرتزقة المساندة لها، كما نجحوا في صد محاولة دخول قوات النظام من الجهة الشمالية؛ ما أدى إلى سقوط سبعة قتلى وعدد من الجرحى[1].

عاودت كتائب القذافي مهاجمة المدينة من جديد يوم (28) مارس، ولكن هذه المرة من خلال قصفها بصواريخ غراد، ومحاولة دخولها من جهتيها الشمالية والشرقية. وعلى الرغم من تمكن الكتائب من السيطرة على غابة الكشّاف، ومن تطويق المدينة، وضرب الحصار عليها، وتجويع أهلها من خلال قطع المواد الغذائية والمياه والكهرباء عنهم؛ إلا أن ذلك لم يفتَّ في عضد الثوّار، بل إنهم تصدوا ببسالة للكتائب ومنعوها من دخول المدينة[2].

لقد مثَّل أهالي الزنتان حالة فريدة من النضال الثوري، كما يصفها ابن الزنتان المناضل الدكتور محمود محمد الناكوع، تجسدت فيها «وحدة الموقف ووحدة الهدف. . . الموقف هو الالتحام بالثورة العارمة، والهدف هو تغيير النظام السياسي تغيراً جذرياً»[3]، وقد مثلت هذه الوحدة في الموقف

---

(1) موقع الجزيرة نت: حشد عسكري للهجوم على ثوّار ليبيا، قصف على مصراتة واشتباكات بأجدابيا، تدمير سلاح الجو الليبي، انفجارات بطرابلس وقصف لمصراتة، صمود في الزنتان ومعارك بأجدابيا.

(2) موقع الجزيرة نت: ثوّار ليبيا يتقدمون نحو سرت، غارات وتراجع الثوّار لرأس لانوف.

(3) محمود محمد الناكوع، حلم الثورة.. وحلم الدولة، ص289.

والهدف العامل الحاسم في إصرار الثوّار رغم الهجمات العنيفة التي قامت بها قوات الكتائب والمرتزقة المساندة لها على المدينة، واستخدمت فيها الدبابات وراجمات الصواريخ، وصواريخ غراد وقذائف الهاون.

نالوت... الأحفاد امتداد للأجداد:

مدينة نالوت تسمى «لالوت»، كانت مركز محافظة «جبل نفوسة»، تقع على بعد (276) كيلومتر جنوب غرب العاصمة طرابلس، وهي مدينة جميلة وسط جبال شاهقة وسهول مترامية ووديان سحيقة، والنخل متناثر من حولها في هذه الوديان[1].

كانت أول مدينة أمازيغية ثارت ضد حكم نظام القذافي، وهي من المدن الاستراتيجية للثورة في المنطقة الغربية؛ إذ كانت «شريان الثورة» عبر منفذ ذهيبة ـ وازن، وهو المنفذ الوحيد في جبل نفوسة وسط سلسلة جبال المرابح، وهي سلسلة ممتدة بين الأراضي الليبية والتونسية. تمركز الثوّار وسط جبال المرابح ومنعوا كتائب القذافي من الوصول إلى هذا المنفذ، ودارت حوله عدة معارك لمنع سيطرتهم عليه.

بعد أن اشتعل فتيل الثورة في تونس ومصر، وقبل أن تستعر في الشرق الليبي، قام القذافي ولجانه الثورية بعدة محاولات لمنع وصولها إلى ليبيا، ومن ذلك دعوة الشباب إلى اقتحام المباني السكنية التي كانت قيد الإنشاء في العديد من المدن الليبية، وحيث لم تكن هناك مبان في نالوت قيد الإنشاء صدرت قرارات بفتح باب القروض العقارية بكل أنواعها لغرض البناء والصيانة، وكذلك إلغاء الفوائد ورفع القروض من (40) ألفاً إلى (60) ألفاً لإغراء الشباب ومنعهم من التظاهر ضد النظام.

---

(1) محمد سالم بن ذله، نالوت الجهاد ص10.

في (12 فبراير 2011م) توجه شابان؛ هما أنور المطماطي ويونير بطار، إلى مصرف الادخار، وهو المصرف الذي كان يمنح القروض، وقاما بحرق مدخله، ولكن الأجهزة الأمنية سرعان ما قامت باعتقالهما. وفي اليوم ذاته، قام المعارض الليبي سالم قنان بتوجيه رسالة إلى أبناء جبل نفوسة جاء فيها: «إن الحرية شيء مقدس وغال ويحتاج إلى كفاح وجهد ونضال وعرق وتضحية حتى نعيش أحراراً فوق الأرض وتحت السماء، لا نخاف إلا الله».

بدأت إرهاصات الثورة في مدينة نالوت بصورة متسارعة؛ إذ قام خيري الطالب بحرق صندوق القمامة احتجاجاً على احتجاز جواز سفره لأكثر من ست سنوات، وكان ذلك أمام أعين الأجهزة الأمنية، لكنها لم تتعرض له؛ ما يرجح أن تعليمات الشهيد عبد الفتاح يونس، بعدم التعرض للمواطنين وعدم قمعهم أو اعتقالهم، كان لها أثر في عدم اعتقال الطالب.

شجعت مبادرة الطالب الشباب في المدينة على القيام بالعديد من الأعمال الاحتجاجية، ومن ذلك: قفل الطرق، وحرق القمامة والإطارات، والكتابة على الجدران، وإطلاق الإطارات المشتعلة نحو الدوريات الأمنية، وحرق صور القذافي، كما فعل الشابان؛ رضاء الخمائسي ومحمد مزيد.

وفي يوم (19 فبراير 2011م) انطلقت مجموعة من المتظاهرين إلى مقر فريق العمل الثوري ومثابة اللجان الثورية وقاموا بحرقهما، وأحرقوا صور القذافي كلها في المدينة، وقاموا بالسيطرة على مقر البحث الجنائي ومقر الأمن الداخلي، وأحرقوا مقر الأمن الخارجي. بذلك خرجت مدينة نالوت عن سيطرة نظام القذافي، وقام الشباب بتنظيم أنفسهم لحماية المدينة، وتوزعوا في نقاط للحراسة، وأوجدوا دوريات لحفظ الأمن.

في اليوم التالي (20) فبراير وصلت قوة عسكرية بقيادة العقيد طاهر

أمبية لإرجاع المدينة إلى سيطرة نظام القذافي، ولكنها سرعان ما انسحبت بناءً على مفاوضات دارت داخل المدينة، نتج عنها ضمان سلامة انسحابها. واستمرت التظاهرات وتمَّ الاستيلاء على باقي المؤسسات الأمنية.

وفي يوم (21) فبراير اتجه الأهالي إلى وسط المدينة، وأسقطوا مجسم الكتاب الأخضر معلنين إنهاء نظام القذافي في المدينة إلى غير رجعة.

استمرت المعارك ما بين ثوّار مدينة نالوت وكتائب القذافي خارج المدينة؛ إذ تموقع الثوّار عند غابة «تالة» لحماية البوابة الشرقية للمدينة؛ التي كانت مهددة بالمحاولات المتكررة من قبل كتائب القذافي. وتمَّ قفل الطريق بالسواتر الترابية والحجارة الكبيرة، ووضعوا على امتداد الطريق براميل مملوءة بوقود الديزل لسكبها وسط الطريق في حال حاولت كتائب القذافي الصعود إلى المدينة.

كما حاول النظام التسلل إلى تكوت والغزايا للسيطرة على المنفذ الحدودي لقطع شريان الثورة، وقطع الإمدادات. وجرت عدة معارك، كان أولها في (16 أبريل 2011م)؛ إذ استشهد علي سالم الحربي رحمه الله.

التحقت مدينة نالوت بالمجلس الوطني الانتقالي، وأصدرت بيانها المؤيد للمجلس في (27 فبراير 2011م)، ونظم الثوّار أنفسهم فكوَّنوا مجلساً محلياً لإدارة شؤون المدينة، وشكلوا مجلساً عسكرياً، وغرفة عمليات لتنظيم العمل العسكري والأمني والتنسيق بين الجبهات وضمان خطوط الإمداد. كما توالى انضمام العديد من المنشقين إلى ركب الثورة، نذكر منهم: العقيد ركن يحيى علي القطعي، والعقيد محمد قنان، والملازم الشهيد جهاد يوسف عسكر[1].

---

(1) جل المعلومات الواردة عن نالوت من كتاب محمد سالم بن ذله، نالوت الجهاد، وكذلك مقابلته بعنوان «معركة الشليوني» مع ناصر السويس وسالم المشايخ.

رَوَتْ نالوت الأرض الليبية بفلذات أكبادها، فنالت شرف التصدي للمستعمر الإيطالي والفرنسي من خلال جهاد خليفة بن عسكر، وقاومت نظام القذافي؛ فقدمت عمرو النامي، واستشهد على أبواب «باب العزيزية» الأخوان خالد ويحيى علي معمر، اللذان يعرفهما الكاتب شخصياً، رحمهما الله، وحين جاءت لحظة التخلص من القذافي لم تبخل نالوت بأبنائها من أجل هذا الوطن، وإسقاط الاستبداد إلى غير رجعة.

الزاوية.. تنتفض انتصاراً لبنغازي:

تطابقت الروايات على أن بداية الحراك الثوري في الزاوية ـ التي تبعد حوالي (47) كلم من طرابلس ـ كان يوم (18) فبراير، وأنه جاء تضامناً مع أهالي بنغازي، وردَّد فيه المتظاهرون شعارات من قبيل: **بالروح بالدم نفديك يا بنغازي/ يا بنغازي موش بروحك. . نحن ضمادين جروحك.** وبحسب رواية الأستاذ خالد المشري؛ فإن أول حراك في الزاوية كان مظاهرة ليلية نظمتها مجموعة من الشباب، وأحرقوا فيها الإطارات، وقاموا بإزالة صور القذافي، وأحرقوا منزلاً له في الزاوية، ونادوا بإسقاط نظامه.

وفي يوم (20) فبراير خرجت الزاوية عن بكرة أبيها، واعتصم المتظاهرون وسط ميدان المدينة الذي امتلأ بالمتظاهرين؛ فانسحبت قوات القذافي من المدينة، وأصبحت الزاوية بأيدي الثوّار؛ فانتشروا على مداخلها لحمايتها من قوات القذافي، وقاموا بإنزال علم القذافي ورفع علم الاستقَلال، وأوجدوا لجنة لتسيير أعمال المدينة كان من بين أعضائها: **خالد المشري، وعبد الدائم الغرابلي، ومحمود جدُّور.**

واصل الثوّار اعتصامهم داخل ميدان الزاوية بعد سيطرتهم عليها، وفي يوم (24) هاجمتهم (3) كتائب من قوات القذافي (كتيبة المهدي العربي، وكتيبة خميس، وكتيبة سحبان) بمجموعة من السيارات والدبابات بصورة

فُجَائِيّة، وفتحت عليهم النار، فسقط في الحين (8) قتلى في الميدان، ثم ارتفع العدد لاحقاً إلى (13) قتيلاً وقرابة (30) جريحاً ـ وفق شهادة خالد هلال بشاشة ـ أو (16) شهيداً وحوالي (40) جريحاً ـ وفق رواية محمد ثابت ـ وتمَّ دفن الشهداء في ميدان الزاوية.

وقد مثل هذا اليوم منعطفاً في مسار الثورة في الزاوية؛ التي تحوَّلت من عمل احتجاجي سلمي إلى ثورة مسلحة، تصدى خلالها الثوّار ـ الذين لم يكن بحوزتهم من السلاح سوى بنادق الصيد ـ ببسالة لقوات القذافي، على الرغم مما لديها من رشاشات وأسلحة ثقيلة، فطردوهم من المدينة وأسروا بعضهم واستولوا على بعض أسلحتهم. وفي المساء اقتحم الثوّار كتيبة القوات الخاصة وكتيبة علي بن أبي طالب، واستولوا على بعض الأسلحة، من بينها عدد من بنادق كلاشينكوف الآلية، ومضادات للطيران، وثلاثة دبابات، استلمها العسكريون الموجودون في الميدان، وقد قتل في اقتحام الكتيبة الخاصة عبد الرحمن مصطفى أبو خذير، ومروان عبد الله كريمة.

وفي هذا اليوم انضم للثوّار العقيد حسين دربوك، وعدد من الشرطة والعسكريين، وقد أعطى انضمامهم للثورة دفعاً قوياً من خلال تنظيم عملها وتركيز جهودها على كسب قلب المدينة، والسيطرة على الميدان بدل تشتيت الجهد وخوض المعارك في كل الجبهات، وتولى دربوك تنسيق الثورة قبل أن يقتل على يد قناص من قوات القذافي يوم (4) إبريل[1].

---

(1) المعلومات ملخصة من شهادة خالد المشري، وهي مسجلة عندي. وشهادات عبد الدائم الغرابلي، والدكتور خالد هلال بشاشة، وصلاح المقطوف، وقد أورد هذه الشهادات كلها محمد المفتي في كتابه ذاكرة النار في الصفحات: ما بين 67 ـ 72 و116 ـ 118؛ إضافة لما دونه الصحفي محمد ثابت في كتابه ثورة أحفاد عمر المختار، ص62.

وفي اليوم الموالي (25) فبراير أعادت قوات القذافي الكرة من جديد بمهاجمتها للمدينة، وبحسب موقع الجزيرة نت؛ فقد أدى هجومها في هذا اليوم إلى «سقوط نحو مئة قتيل؛ إذ جرى تبادل لإطلاق النار في شوارع المدينة، كما تمَّ إشعال النيران في عدة مبانٍ بينها مقر للشرطة»[1].

وفي يوم (26) فبراير حاولت قوات القذافي اقتحام الميدان بست دبابات، وقد تصدى لها الثوّار، فدمروا جميع الدبابات وقتلوا كل من فيها. وخاض الثوّار في اليوم الموالي (27) فبراير قتالاً عنيفاً مع الكتائب الأمنية؛ ما أسفر عن مقتل (50) شخصاً وجرح آخرين.

واستخدمت قوات المرتزقة المدفعية الثقيلة للإغارة على ميدان الشهداء ببلدية الزاوية واقتادت (20) مدنياً إلى مكان مجهول، كما أطلق جنود من قوات القذافي نيران أسلحتهم على جموع المتظاهرين في الميدان؛ ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا بينهم نساء وأطفال[2].

واستمرت المعارك بين ثوّار الزاوية وقوات القذافي، وفي يوم (4) مارس قصفت كتائب القذافي المدينة بأسلحة فتاكة مثل مضادات الطائرات ومضادات الدبابات وقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة، فأحدثت مجزرة كبيرة راح ضحيتها ما لا يقل عن (50) قتيلاً وما بين (200 و300) جريح[3]. وفي اليوم الموالي (5) مارس تمكن الثوّار من قتل عبد الكبير قائد فرقة القناصة[4]، ومن دحر قوات القذافي، وقتل (8) جنود وأسر (3)

---

(1) موقع الجزيرة نت: الزاوية تصد هجوماً لقوات القذافي، ومحمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص106.

(2) موقع الجزيرة نت: القذافي يستعد لمعركة حاسمة.

(3) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص145.

(4) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص117.

آخرين، وإعطاب (4) دبابات وأكثر من (4) سيارات عسكرية، في حين قتل من الثوّار في هذا اليوم نحو (30) وجرح قرابة (40)[1].

ولكن قوات القذافي عادت في اليوم الموالي وشنت على المدينة هجوماً برياً وجوياً وصف بأنه الهجوم الأعنف على المدينة منذ انطلاق ثورتها، وقد تصدى لهم الثوّار بأسلحتهم الخفيفة، فأحرقوا «أربع دبابات واستولوا على اثنتين، كما قتلوا (12) من قوات القذافي بينهم مرتزقة وأفارقة، وأسروا ثلاثة، بينما قتل من الثوّار اثنان وجرح آخرون»[2]. وتمكن الثوّار يوم (9) مارس من قتل ضابطين برتبة لواء وعقيد من قوات القذافي، بينما وصل عدد القتلى ذلك اليوم في صفوف الثوّار إلى أزيد من أربعين، وتوقفت مصفاة النفط في المدينة عن العمل[3].

تواصلت معارك الكر والفر بين الثوّار وقوات القذافي، وكان التحدي الأكبر الذي يواجهه الثوّار هو نفاد الذخيرة، مع شدة الحصار المضروب على المدينة، ونفاد العديد من مواد الغذاء الضرورية؛ إلا أنهم تكيفوا مع الظروف القاسية وصمدوا بآلياتهم القتالية الخفيفة والمحدودة في وجه قوات القذافي؛ التي كانت تقاتل باستماتة من أجل السيطرة على مدينة الزاوية، وكانت أعنف المعارك التي خاضها الثوّار ضد قوات القذافي هي معركة يوم (4) أبريل التي قتل فيها العقيد حسين دربوك منسِّق الثورة، إضافة إلى عدد من الثوّار[4]، وقد كان لمقتل دربوك أثر بالغ على الثوّار، ومع ذلك استمروا في خوض معارك الكر والفر، حتى تحقق لهم تحرير

---

(1) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص150.

(2) المصدر السابق، ص154.

(3) المصدر السابق، ص164.

(4) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص186.

مدينة الزاوية كليّاً، وتطهيرها من قوات القذافي يوم (14 أغسطس 2011) بعد معارك عنيفة.

طرابلس تلتحق بركب الثورة:

اتسعت دائرة الاحتجاجات داخل الأراضي الليبية بصورة متسارعة، وتعاظم زخمها، حتى غطت معظم المدن، ووصلت إلى العاصمة طرابلس التي انطلق فيها حراك التظاهر في العشرين من فبراير؛ وكانت البداية بوقفة اعتصام للمحامين وبعض القضاة وبعض المواطنين، وكنتُ ممن شارك في هذه الوقفة، داخل مجمع المحاكم بشارع السيدي، ردَّدوا خلاله بعض الشعارات: «**لا للإبادة**» «**نعم للعدالة**»، «**لا لسفك الدماء**»، «**ليبيا فوق الجميع**».

ومما أذكر أن محامية من اللجان الثورية أخذت تصيح داخل المجموعة المعتصمة بحياة القذافي والموت للخونة، كما أن بعض رجال الاستخبارات العسكرية جاؤوا من المبنى المجاور لمجمع المحاكم، وهو مبنى الاستخبارات العسكرية، كانوا مدنيين يحملون هراوات، وهنا طلب الأستاذ عبد الله بانون من غير العاملين بسلك القانون المغادرةَ، وقال: «الدولة لن تستطيع فعل شيء للمحامين والقضاة، ولكنها قد تعتقلكم لكونكم من غير العاملين في مجال القانون».

في اليوم نفسه كانت طرابلس، بل ليبيا كلها على موعد مع فتوى الشيخ الدكتور الصادق الغرياني؛ الذي قال في مداخلة له من إحدى المزارع بإحدى ضواحي مدينة طرابلس: «إن ما يجري الآن في ليبيا لا يمكن أن يطاق ولا يمكن أن يحتمل، وشيء لا يمكن السُّكوت عليه؛ آلة حربية ثقيلة تواجه مدنيين صدورهم عارية، يرفعون أيديهم فوق رؤوسهم، مسالمين، والنظام يضربهم بسلاح مضاد للطائرات..»، ثم أفتى

الشيخ الصادق بضرورة النزول إلى الشارع ومشاركة المحتجِّين، معتبراً أن ذلك فرض عين؛ فقال: «لا يمكن إيقاف هذه الدماء إلا بخروج الناس جميعاً كباراً وصغاراً، شيوخاً وولداناً، نساء ورجالاً».

وتلبية لهذه الفتوى خرجت مظاهرة كبيرة في طرابلس مندِّدة بما حدث في بنغازي وفي غيرها من المدن الليبية، وقد أحرق المتظاهرون في هذا اليوم إطارات السيارات وتجمعوا في ميدان الشهداء (المعروف سابقاً بالساحة الخضراء) من عدة مناطق، قبل أن تطَوِّقَهم أرتالٌ من قوات الأمن والمرتزقة[1]؛ لتقوم بعملية قمع واسعة ضدهم، وتمَّ إطلاق النار عليهم، وسقط عدد من الشهداء والجرحى.

وسُمِعَتْ أصوات استغاثة وصراخ للنساء في سوق الجمعة بعد إنزال مرتزقة اللجان الثورية والحرس الثوري بالمنطقة؛ يطلقون نيران رشاشاتهم على أي تجمعات للمواطنين الليبيين العزل، كما تمَّ إطلاق النار على المتظاهرين في شارع الجمهورية.

وفي المساء نفسه تمَّ إطلاق نيران كثيفة داخل كتيبة باب العزيزية بطرابلس، نتج عنها مقتل عدد من أتباع القذافي، ومنهم المهندس سعيد راشد وابنه حمزة رحمهما الله، اللذان اختلفت الروايات بشأنهما ما بين قائل إن قتلهما كان خطأً، وقائل إنه كان قصداً، وقد سيطرت الجماهير على معظم شوارع طرابلس.

في يوم الجمعة (25) فبراير، خرج عدد كبير من المتظاهرين في طرابلس عقب صلاة الجمعة من المساجد في مظاهرة ضخمة، وقال **المنتصر بالله** ـ في اتصال مع الجزيرة ـ: إن عدة آلاف من المتظاهرين

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص79 و85.

خرجوا بعد صلاة الجمعة من مسجد مراد آغا بمنطقة تاجوراء، وانضم إليهم آلاف آخرون من المناطق كلها، وعند وصولهم جسر سوق الجمعة في طريقهم إلى قلب العاصمة طرابلس أطلقت عليهم النار، وسقط (12) شهيداً والعديد من الجرحى.

ونقلت الجزيرة نت عن شاهد عيان من طرابلس أن الآلاف توجهوا نحو ميدان الشهداء في قلب العاصمة الليبية طرابلس، وقال الصحفي **وليد محمد**: إن متظاهرين خرجوا في مظاهرات من خمسة مساجد بطرابلس، لكنهم فوجئوا بسيارات تطلق عليهم الرصاص الحي.

أُعلن التمرُّد في طرابلس على القذافي وانضم المئات من المحتجِّين وتحركوا باتجاه ميدان الشهداء أهم ميدان في العاصمة طرابلس. وفقد نظام القذافي السيطرة مؤقتاً على العاصمة، و«لم يعد يسيطر إلا على معسكر باب العزيزية؛ إذ يختبئ مع أبنائه»[1].

وقد قتل في هذه المظاهرة «(15) شخصاً على الأقل في عمليات قنص نفذتها الكتائب الأمنية ضد المتظاهرين. وقد أظهرت تسجيلات على موقع يوتيوب كتائب أمنية تطلق الرصاص على المتظاهرين في منطقة فشلوم وسوق الجمعة، ثم تنقلهم بعد قتلهم إلى مكان مجهول»[2].

وقد دفعت هذه التطورات نظام القذافي إلى إحكام القبضة الأمنية على العاصمة طرابلس، باستدعائه لقوات كبيرة من الكتائب والدعم المركزي، وقد رأيت بأم عيني عند بوابة غوط الرمان مساء تلك الليلة أرتالاً تدخل طرابلس، واستطاع النظام قفل العاصمة من جميع مداخلها، وأحكم

(1) موقع الجزيرة نت: آلاف المحتجِّين يتجهون لقلب طرابلس.

(2) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص107.

السيطرة عليها، وقام بتسليح أنصاره وتسيير دوريات في المدينة ومحيطها، في محاولة لصد أي محاولة تظاهر محتملة.

تظل هذه الأرقام تقديرية، لكنها تشير إلى أن النظام فقد السيطرة في خلال الأيام الأولى على العاصمة طرابلس، ولكنه استطاع إخماد ثورتها باستخدام السلاح والقوة المفرطة؛ ما جعل الثوّار يغيرون من استراتيجيتهم من السلمية، إلى «لا يفل الحديد إلا الحديد» وبدأ الإعداد لجولة أخرى يكون فيها السلاح للأسف هو الفيصل، وقد كان.

بيان انتصار الثورة:

بعد تحرير مدينة بنغازي (مهد الثورة) كليّاً وطرد قوات النظام منها، أعلن ائتلاف (17 فبراير) انتصار الثورة، وقام المحامي عبد السلام المسماري رحمه الله بتلاوة بيان انتصار الثورة.

تمَّت صياغة بيان الانتصار يوم (22) فبراير، وقد شارك في صياغة هذا البيان الدكتور محمد المفتي، والدكتور فتحي البعجة، وعبد السلام المسماري، وسلوى بوقعيقيص، والدكتور زاهي المغيربي، وصالح الغزال الذي كَتَبَ البيانَ بخط يده قبل طباعته، وفق رواية المفتي[1]، بينما يؤكِّد المحامي مصطفى المانع أن من صاغ بيان انتصار الثورة هما الدكتور فتحي البعجة، والمرحوم عبد السلام المسماري، وبحسب انتصار العقيلي فإنها هي من قامت بتبييض هذا البيان[2].

وقد نصَّ البيان على نقاط أساسية، تمثِّل ملامح دولة ليبيا المستقبل التي يطمح الثوّار لإقامتها، والتي من أجلها تفجَّرت الثورة، أو بحسب نصِّ

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص91.

(2) ذاكرة الحرية ـ قناة النبأ، عند الدقيقة 26 و24 ثانية.

البيان نفسه فإن «هذا الإعلان يعبر عن روح ثورة (17 فبراير) الساعية لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس الشرعية والقانون والمؤسسات المستلهمة من نضال الشعب الليبي البطل عبر تاريخه وما يقره بإرادته الحرة».

النقاط التي نصَّ عليها البيان:

1 ـ بناء دولة ليبيا الموحدة الحرة المدنية كاملة السيادة.

2 ـ وضع دستور يستمد شرعيته من إرادة الشعب وثورة (17 فبراير)، مستنداً على احترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات العامة، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وبناء المؤسسات الوطنية على أسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.

3 ـ التأكيد على وحدة الشعب الليبي والتراب الوطني وتماسك نسيجه الاجتماعي.

4 ـ احترام كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية أسوة بأعضاء المجتمع الدولي.

5 ـ حماية وصون أرواح وممتلكات كل الموجودين على أرض ليبيا من مواطنين وأجانب.

وأضاف البيان في فقرته الختامية: «وإذ نعلن هذا البيان إعلاناً لانتصار ثورة (17 فبراير) الشبابية وقطعاً للطريق على الانتهازيين والانقلابيين؛ فإننا نتطلع إلى قرب تحرر عاصمتنا من ربقة الطغيان».



تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت والمكتب التنفيذي

بعد خروج أجزاء واسعة من البلاد من قبضة النظام ودخولها تحت سيطرة الثوّار وعلى رأسها مدينة بنغازي التي انطلقت منها شرارة الثورة؛ أصبح الشرق الليبي عرضة للفراغ السياسي.

وبعيداً عن ساحة المحكمة وحراك الشارع الذي يعج بالمتظاهرين، ارتأى التجمُّع الذي كان يعقد اجتماعاته في الجامعة الدولية للعلوم الطبية؛ أن شرائح المجتمع في هذه الثورة لها أدوار مختلفة، ومن ثمّ حددوا دورهم في «التفكير في ما سيحدث، ووضع السيناريوهات المختلفة، وما قد ينتج عن كل منها»، فخرجت فكرة تأسيس «مجلس وطني انتقالي»، ليكون الممثِّل الشرعي الوحيد للشعب الليبي والواجهة السياسية لثورته، وقد اختاروا وزير العدل المنشق عن النظام المستشار مصطفى محمد عبد الجليل رئيساً لهذا المجلس.

واتخذ المجلس من مدينة بنغازي مقراً مؤقتاً له، على أن يتمَّ نقل مقره لاحقاً إلى مدينة طرابلس بعد أن يتمَّ تحريرها[1].

المجلس الوطني.. الفكرة والتأسيس:

لقد حَوَّلَ نظام القذافي ثورة الشعب الليبي منذ يومها الأول إلى ثورة

(1) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص109.

مسلحة، وذلك من خلال التصدي لها بالعنف والقتل والتخويف؛ ما اضطر الثوّار إلى حمل السلاح لحماية أنفسهم من القتل الجماعي الذي يعمل النظام على تنفيذه ضدهم، وقد دفع هذا التحوُّل في مسار الثورة، مختلف الأطراف الفاعلة فيها إلى التواصل والتنسيق فيما بينهم من أجل حماية الثورة والعمل على إنجاحها.

وبعد مرور أيام على انطلاق الثورة، حصلت لدى العديد من الفاعلين فيها قناعة بضرورة تأسيس كيان جامع يقود الثورة، ويكون بديلاً عن نظام القذافي في إدارة شؤون البلاد بعد انهيار مؤسسات الدولة في العديد من المدن المحررة، وكان الذي عبر عن هذه الفكرة ـ حسب ما جاء في شهادة محمد عقيلة العمامي ـ هو الدكتور محمد سعد، لكن المُبَادِرَ بها كان الأستاذ عمران بورويس الذي اقترح المستشار مصطفى عبد الجليل لرئاسة هذا الكيان، وهو الذي أقنع القيادات الفاعلة في الثورة بالفكرة من خلال اتصاله بهم عبر الهاتف ومناقشة الموضوع معهم[1].

ووفق شهادة العمامي اجتمع مجموعة من السياسيين يوم (26 فبراير 2011) بصالة الاجتماعات بالجامعة الدولية للعلوم الطبية، مع السيد المستشار مصطفى عبد الجليل الذي حضر عند منتصف النهار، برفقة عدد من قادة الثورة في درنة وطبرق والبيضاء بعد اتصال عمران بورويس بهم، «وحضر الأستاذ عبد الحفيظ غوقة، وعدد من رفاقه، منهم: الأستاذ مصطفى المانع، والدكتور عاشور شوايل؛ الذي نبه الحاضرين على ضرورة تعديل وثيقة إعلان التأسيس؛ للتأكيد على أن طرابلس هي عاصمة ليبيا الأبدية. وتمَّ الاتفاق على أن يتولى المستشار مصطفى عبد الجليل

(1) محمد عقيلة العمامي، مقال بعنوان: عيد عليه مهابة وجلالة.

رئاسة المجلس الانتقالي، ويكون الأستاذ عبد الحفيظ غوقة الناطق الرسمي للمجلس»[1].

وقد أمضت المجالس المحلية في المناطق المحررة في (5 مارس 2011) هذا المقترح، مع تعديل طفيف عليه، وهو جعل عبد الحفيظ غوقة نائباً لرئيس المجلس الوطني الانتقالي، إضافة إلى منصبه الذي اقترحه له المجتمعون بالجامعة الدولية (الناطق الرسمي باسم المجلس).

ولم تكن رئاسة مصطفى عبد الجليل للمجلس الوطني محل إجماع من طرف جميع الثوّار، بل إن المحامي مصطفى المانع يذكر في شهادته أن بعض القادة الميدانيين في ثورة بنغازي قد عبروا عن اعتراضهم عليه حين علموا بأمر انتخابه من طرف المجتمعين في الجامعة الدولية للعلوم الطبية بعيداً عن المتظاهرين في ساحة المحكمة، بل اتصل به بعضهم بالهاتف يبدي له اعتراضه عليه، ولكن ما إن ظهر عبد الجليل على شاشة الجزيرة وأعلن عن ميلاد حكومة، وهو يعني بذلك ميلاد المجلس؛ حتى سلم الجميع بهذا الخيار خاصة بعد أن بدأت تتابع المدن في تأييدها للمجلس؛ ما جعل المحامين بالمحكمة يصرون على أن يكون الأستاذ عبد الحفيظ غوقة نائباً لرئيس المجلس الوطني الانتقالي. ومع مرور الزمن التفَّ الثوّار حول المجلس في المناطق المحررة كلها بعد تعيين غوقة نائباً لرئيسه.

ومن الفِكَر التي نوقشت في اللقاء التأسيسي للمجلس ضرورة وجود شخصية عسكرية مقنعة للمجتمع الدولي داخل الثورة، ووفق شهادة المحامي مصطفى المانع، والكاتب الصحفي محمد عقيلة العمامي؛ فقد وقع الاختيار على اللواء عبد الفتاح يونس، وتمَّ تكليف مصطفى عبد الجليل بالاتصال به وإقناعه بالفكرة.

---

(1) محمد عقيلة العمامي، مقال بعنوان: عيد عليه مهابة وجلالة. بتصرف يسير.

ويذكر مصطفى المانع في شهادته أنه نَبَّهَهُمْ إلى أن قبول عبد الفتاح يونس يحتاج تواصلاً مع القادة الميدانيين للثورة؛ لكونه أحد رجال النظام البارزين، ولا بدَّ من العمل على إقناع القادة الميدانيين به، وإلا فإن ذلك قد يتسبب في خلافات كبيرة داخل الثوّار.

ارتضى الجميع هذا الخيار، وولد من رحم هذا الاجتماع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت والذي يسعى ـ بحسب ما جاء في إعلان تأسيسه[1] ـ إلى جملة من الأهداف، وهي:

1 ـ ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

2 ـ تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

3 ـ تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

4 ـ الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.

5 ـ الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد؛ يطرح للاستفتاء الشعبي، على أن يستمد الدستور الجديد شرعيته من إرادة الشعب وثورة (17 فبراير)، وعلى احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وبناء المؤسسات الوطنية على أسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية، والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.

6 ـ تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.

(1) انظر إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي ـ ملحق رقم (1).

7 ـ تسيير وتوجيه السياسة الخارجية، وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها[(1)].

مراحل تشكل المجلس الوطني الانتقالي:

مرَّ المجلس الوطني الانتقالي بخمس مراحل؛ إذ اتسمت المرحلة الأولى ساعة تأسيسه بجمع كل السلطات التنفيذية والتشريعية في يد المجلس الوطني الانتقالي؛ فجمع سلطة الرئيس وسلطة الحكومة والسلطة التشريعية، وكان عدد أعضائه (11) عضواً، منهم أعضاء تنفيذيون.

وورد في إعلان تأسيس المجلس أن عدد أعضائه (30) عضواً يمثِّلون مختلف المدن الليبية المحررة بالإضافة للشؤون الخارجيَة والشؤون السياسية والشؤون القانونية والشباب والنساء والسجناء السياسيين والشؤون العسكرية، وذكر عبد الجليل أن المجلس تحفظ في بداية تأسيسه على ذكر أسماء أعضائه كاملة لأسباب أمنية، ولكن الحقيقة أن الكثيرين منهم لم يلتحقوا أصلاً بالمجلس، بل لم يتمَّ تسميتهم.

ومن الأعضاء الذين تمَّ الإعلان عنهم:

1 ـ رئيس المجلس الوطني المستشار مصطفى عبد الجليل (وزير العدل المنشق).

2 ـ نائب الرئيس والمتحدث الرسمي باسم المجلس عبد الحفيظ غوقة (الرئيس السابق لنقابة محامين مدينة بنغازي).

3 ـ مسؤول الشؤون الخارجية محمود جبريل (الأمين السابق لمجلس التخطيط الوطني).

---

(1) موقع النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني بليبيا:
http://security-legislation.ly/ar/node/31802

4 ـ نائب مسؤول الشؤون الخارجية علي العيساوي (سفير ليبيا المنشق في الهند)[1].

5 ـ المكلف بالشؤون العسكرية عمر محمد الحريري (وهو من الضباط الوحدويين الأحرار الذين نفذوا انقلاب (1969) قبل أن يُسجن).

6 ـ مسؤول الشؤون السياسية الدكتور فتحي البعجة (أستاذ العلوم السياسية).

7 ـ مسؤول السجناء السياسيين أحمد الزبير السنوسي (أمضى نحو 30 عاماً في سجون القذافي).

8 ـ مسؤولة الشؤون القانونية وشؤون المرأة الدكتورة سلوى فوزي الدغيلي (أستاذة جامعية).

9 ـ مسؤول الشؤون الاقتصادية أحمد العبار.

10 ـ مسؤول الشباب المحامي فتحي تربل (رئيس رابطة عائلات شهداء بوسليم سابقاً).

11 ـ ممثِّل ليبيا لدى الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم (سفير ليبيا المنشق لدى الأمم المتحدة)[2].

ثم جاءت المرحلة الثانية؛ إذ قرر المجلس الوطني الانتقالي فصل المكتب التنفيذي عن المجلس التشريعي، مع الاحتفاظ بصلاحيات الرئيس وصلاحيات القائد الأعلى للجيش الليبي.

---

(1) وكان من أوائل الذين أعلنوا انشقاقهم، بل أول من أعلن انشقاقه بحسب شهادة خالد المشري.

(2) محمد ثابت، القذافي. . ثورة أحفاد عمر المختار، ص147، ومحمد المفتي، ذاكرة النار، ص161.

وفي هذه المرحلة كان الانضمام للمجلس الوطني الانتقالي من المناطق الليبية المختلفة ممن يستطيع الوصول إلى مدينة بنغازي، دون أن يكون هناك أية إجراءات ترشيح من المجالس المحلية، وبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي حتى نهاية هذه المرحلة في (30 أبريل 2011م)، تسعة عشر عضواً.

قرر المجلس الوطني الانتقالي ضرورة اعتماد المجالس المحلية أولاً قبل أن يتمَّ قبول الأعضاء المرشحين من هذه المناطق لعضوية المجلس، وذلك حسب العدد المخصص لها، واستمرت هذه المرحلة الثالثة إلى تحرير طرابلس. وبحسب علمي فإن أعضاء المجلس الوطني الانتقالي لم يتجاوزوا الـ (33) عضواً إلا أن الكتيب الخاص بأعضاء المجلس أورد أن العدد (45) عضواً. وكنت ممن انضم إلى المجلس في هذه المرحلة.

كانت هذه المرحلة من أقوى المراحل؛ إذ تمَّ الانتهاء من صياغة وإصدار الإعلان الدستوري، وتحررت العاصمة تحت مظلته، بالرغم من وجود إخفاقات، ولعل أبرزها استمرار إفلات المسؤولين عن اغتيال الفريق عبد الفتاح يونس من العقاب.

كما أن المراحل الثلاثة الأولى تمثَّل فيها أهم نجاحات المجلس الوطني الانتقالي بحصوله على اعتراف العالم بأنه الممثِّل الشرعي الوحيد للشعب الليبي؛ إذ قام بجهود كبيرة للحصول على اعترافات العديد من الدول، وقد قامت كل من فرنسا وقطر بالاعتراف بهذا المجلس بعد أيام قليلة من الإعلان عنه، بل إن فرنسا تبادلت معه السفراء، ثم توالت بعد ذلك اعترافات الدول ـ وإن كان بعضها جاء متأخراً ـ فحصل المجلس على الاعتراف من إيطاليا وألمانيا وروسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وتركيا والمالديف، واعترف به من الدول العربية:

الأردن والكويت والإمارات ومصر والمغرب والجزائر والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، كما حصل المجلس في الجانب الإفريقي على الاعتراف من طرف غامبيا والاتحاد الإفريقي.

واستمرت المرحلة الرابعة ما بين تحرير العاصمة وإعلان تحرير ليبيا، ووصل عدد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي (53) عضواً، ثم جاءت المرحلة الأخيرة من عمر المجلس والتي امتدت من إعلان التحرير إلى حين تسليم السلطة إلى الجسم المنتخب «المؤتمر الوطني العام»، وقد أصبح عدد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي (107) أعضاء، ويبين الملحق الخاص بأعضاء المجلس الوطني الانتقالي أسماء الأعضاء في كل مرحلة من مراحل المجلس الخمس[1].

انضمامي إلى المجلس الوطني الانتقالي:

من القضايا التي أثارت لغطاً في وسائل الإعلام وتحدث عنها الدكتور محمود جبريل قصة انضمامي إلى المجلس الوطني الانتقالي.

مما لا شك فيه أن المجموعة التي كانت تجتمع في الجامعة الدولية للعلوم الطبية قد أحسنت صنعاً بالمسارعة إلى تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، ولكنها كانت تمثِّل طيفاً فكرياً له مواقفه المعلنة ممن يحملون فِكَراً يختلف معهم، ومن ثمّ كانوا للأسف أول من مارس الإقصاء.

كتبتُ في حينها مقالاً بعنوان «خطيئة الإقصاء» ونشرته في صحيفة «ليبيا اليوم» في أبريل (2011)، جاء فيه: «إن عملية إقصاء أي مكون من مكونات هذا المجتمع، والذي يحمل هم وتطلعات وآمال شعبه، هو في

(1) انظر أعضاء المجلس الوطني الانتقالي في المراحل الخمسة التي مر بها المجلس - ملحق رقم (2).

الحقيقة عملية لا أخلاقية ومعيبة. ومع أن الإقصاء كان سمة واضحة في عملية تكوين المجلس الوطني الانتقالي، إلا أن اختيار رمز[1] يقدره الشعب ويحترمه ليرأس هذه المرحلة هو الذي جعل هذا المكون يُغلّب المصلحة الوطنية العليا على الانشغال بتجاذبات تُؤخر الحسم وتُعطل التخلص من الطاغية. ومع كل ذلك استمر الإقصائيون في ممارسة هذا الخلق، وأصروا على تفويت فرصة ذهبية للتوافق السياسي للشعب الليبي، وشغلوا الساحة الوطنية بجدال جانبي كان من المفترض تجنبه، وهو الأمر الذي لم يعد يحتمل»[2].

شعر الدكتور محمود جبريل بهذا الخلل، وقام عبر الدكتور العارف النايض بالحديث معي حول ترشيحي إلى عضوية المجلس الوطني الانتقالي، وكان حسب ما ذكره الدكتور محمود جبريل بناءً على حديث دار بينه وبين الدكتور علي الصَّلابي؛ إذ ذكر الدكتور جبريل في مقابلة تلفزيونية له أن «علي الصَّلابي هو من قام بطرح اسم عبد الرزاق العرادي لعضوية المجلس الانتقالي، وكان له ما يريد».

وقمت بالردِّ في حينها بأن هذه المعلومة كانت جديدة بالنسبة لي، ولم أسمع بها إلا حين ذكرها الدكتور جبريل في مقابلته، فالذي أعلمه عن موقف الدكتور علي الصَّلابي أنه قد عارض دخولي إلى المجلس الوطني الانتقالي معارضة شديدة، وكان له رأي آخر، وخالفته لاعتقادي أنه من الممكن أن أخدم بلدي من خلال وجودي بالمجلس.

الذي حصل أن الدكتور العارف النايض تحدث معي، وقال أن

---

(1) أقصد المستشار مصطفى عبد الجليل. وقد كتبت هذا الكلام حينها لاعتقادي بذلك، لكن مواقفه اللاحقة غيرت رأيي فيه، رغم احترامي لشخصه، ودوره في ذلك الوقت.

(2) خطيئة الإقصاء، صحيفة ليبيا اليوم 14 أبريل 2011م.

الدكتور جبريل اقترح اسمي للانضمام إلى المجلس الوطني الانتقالي، فقلت له أمهلني يومين للتفكير في الأمر، ثم بعد يومين أخبرته بالموافقة.

توقف الموضوع عند هذا الحد، ولم يحصل أي تقدم في هذا الاتجاه؛ والحق يقال: إنه لو لم يقدح الدكتور محمود جبريل (عن طريق الدكتور العارف النايض) في ذهني هذا الأمر لما فكرت فيه. وبعد هذا الحديث التقيت بالمستشار مصطفى عبد الجليل مرتين ولم يحدثني في هذا الأمر، وقد زرت مدينة بنغازي في شهر أبريل بصحبة الدكتور الأمين بلحاج وذكرت للشيخ مصطفى اقتراح الدكتور جبريل فبيَّن لي أن الترشيح للمجلس الوطني الانتقالي لا بدَّ أن يكون من قبل المجلس المحلي بطرابلس، بعد اعتماده، وليس من قبل أي شخص آخر.

بالفعل تواصلت بالمجلس المحلي بطرابلس، وكان يعمل في ذلك الوقت تحت الأرض، ومن ثم تمَّ اعتماد المجلس المحلي طرابلس، وقام هذا المجلس برئاسة الحاج عبد الرزاق أبوحجر بترشيح ستة أعضاء هم: الدكتور الأمين بلحاج، والدكتور محمد الحريزي، والأستاذ الصدِّيق الكبير، والأستاذ عبد الرازق مختار، والأستاذ محمد طرنيش رحمه الله والذي استبدل لاحقاً، بعد وفاته، بالدكتور عبد الرحيم الكيب، بالإضافة للعبد لله. وكان ممن تمَّ ترشيحهم أيضاً ثم اعتذروا: الحاج عبد الرزاق أبو حجر، والأستاذ بشير الرابطي بعد أن قدِما إلى بنغازي للالتحاق، ولكن اشتراط البقاء في بنغازي لم يكن مناسباً لهما.

المجلس الوطني.. النجاحات والإخفاقات:

بالنظر إلى الأهداف التي أعلن عنها المجلس الوطني الانتقالي، وإلى المدة الوجيزة التي أمضاها في إدارة شؤون البلاد، والتي لم تتجاوز سنة وخمسة شهور، ومقارنتها بما تحقق على أرض الواقع؛ يمكن القول إن

المجلس الوطني الانتقالي بما فيه المكتب التنفيذي؛ رغم ضعف الخبرة السياسية لجلّ أعضائه؛ حقق إلى حدٍّ ما نجاحات معتبرة، من أبرزها:

1 ـ تحرير ليبيا وإنهاء حكم القذافي في (20 أكتوبر 2011): أي: بعد ثمانية أشهر من الثورة، وقد كان المجلس حاسماً في المضي بالثورة إلى الأمام، وذلك بعد رفضه القاطع للمفاوضات مع القذافي[1]، دون خروج القذافي وأبنائه من المشهد بالكامل، كما كان رفضه القاطع لنشر قوات أجنبية على أراضي ليبيا؛ رغم الوضعية الصعبة التي مرت بها الثورة بعد استخدام القذافي الأسلحة بأنواعها جميعاً في مواجهة الثوّار، من المواقف المهمة التي اتخذها المجلس[2].

استطاع كل من الدكتور محمود جبريل، والأستاذ علي زيدان، والدكتور علي العيساوي إقناعَ فرنسا بالتدخُّل واستخدام القوة ضد قوات القذافي[3]، كما كان لرئيس البعثة الليبية بالأمم المتحدة ووزير خارجية النظام السابق الأستاذ عبد الرحمن شلقم دور كبير في إقناع مجلس الأمن بالتدخُّل والتصدي لطائرات القذافي. وفي الحالتين أصرَّ جبريل وشلقم على رفض نشر القوات الأجنبية على الأراضي الليبية.

2 ـ إصدار الإعلان الدستوري: فقد أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت يوم (3 أغسطس 2011م) إعلاناً دستورياً ليكون «أساساً للحكم في البلاد»، وقد جاء هذا الإعلان مكوّناً من (37) مادة، أكدت على ضمان الحقوق وحماية الحريات الفردية والجماعية.

3 ـ تشكيل حكومة انتقالية: فقد تمَّ يوم (22 نوفمبر 2011) أي بعد

---

(1) الجزيرة نت: المعارضة ترفض تنحّياً مشروطاً للقذافي، بتاريخ 08/ 03/ 2011.

(2) الجزيرة نت: وطنيٌّ ليبيا إلى العلن وعينُه على سرت، بتاريخ 05/ 03/ 2011.

(3) ثورة فبراير في الصحف الفرنسية، إعداد وترجمة خالد محمد جهيمة، ص237.

شهر من تحرير ليبيا، تشكيل حكومة انتقالية برئاسة الأكاديمي الدكتور عبد الرحيم الكيب، وتضم هذه الحكومة الدكتور مصطفى أبوشاقور غيث، وعمر عبد الله عبد الكريم نائبين لرئيسها؛ إضافة إلى (24) حقيبة وزارية[1]. ويعدّ تشكيل هذه الحكومة تحقيقاً للنقطة السادسة من الأهداف التي تمَّ الإعلان عنها في البيان التأسيسي للمجلس.

4 ـ تنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام (البرلمان) في (7 يوليو 2012) بنزاهة وشفافية بشهادة الجميع، وقد شارك في هذه الانتخابات ـ التي انبثقت عنها أول سلطة تشريعية منتخبة في ليبيا منذ تأسيس الدولة الليبية الحالية[2] ـ مختلف القوى السياسية والوطنية في البلد.

5 ـ قيام المجلس الوطني الانتقالي المؤقت لأول مرة بتسليم السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب، في الثامن من شهر أغسطس (2012) أي بعد شهر من انتخابه، وقد جاء في وثيقة التسليم: «يسلم المجلس الوطني الانتقالي المؤقت السلطات الدستورية في قيادة البلاد إلى المؤتمر الوطني العام، ويعتبر منذ هذه اللحظة التاريخية هو الممثِّل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، والمؤتمن على استقلال ليبيا وأمنها ووحدة أراضيها». وتابع نصّ الوثيقة: «ولا بدَّ من القول إن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت لم يدفع لقوات التحالف درهماً واحداً نظير أعمالها، كما لم يحمّل الشعب الليبي أي التزامات مستقبلية نظير ذلك العمل الجبار الذي قام به المجتمع الدولي»[3].

6 ـ وقبل ذلك وبعده، **إدارة البلاد في مرحلة استثنائية من تاريخها**

---

(1) إعلان تشكيل الحكومة على اليوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=22Wf8KooTrg

(2) الجزيرة نت: المؤتمر الوطني العام في ليبيا، بتاريخ 02/ 07/ 2012.

(3) الجزيرة نت: المؤتمر الوطني يتولى قيادة ليبيا، بتاريخ 09/ 08/ 2012.

المعاصر، وفي ظل وضع متأزم وانهيار كامل لمؤسسات الدولة، بما فيها الجيش والشرطة وأجهزة الأمن، وتوقُّف جلّ الخدمات[1].

وإلى جانب هذه الإنجازات والنجاحات المهمة، وقعت هناك أخطاء، وحصلت إخفاقات، ومن أبرز الأخطاء التي ارتكبها المجلس وكان لها تأثيرها على أدائه:

1 ـ التصارع على المناصب والحرص على عضوية المجلس وعلى الظهور الإعلامي، وفق ما ذكره خالد المشري في شهادته، وعبد الرحمن شلقم؛ الذي انتقد بحدَّة المجلس على رفضه لقرارات القمة الإفريقية دون أن يقرأها أو يعرف محتواها، واتّهم أعضاء المجلس بأنهم «تتغشاهم حالة من التسابق على المناصب، لقد وجدوا أنفسهم بكل بساطة ودون توقع في أماكن جعلتهم يجالسون ساسة العالم ويَظهرون على وسائل الإعلام، فحسبوا أن الأمور أسهل مما كانوا يعتقدون، وصار همّ كل منهم الوصول إلى هذا الموقع أو ذاك من مواقع الحكم بعد نهاية معمر القذافي»[2]. ولا يخفى ما في كلام شلقم هذا من مبالغة، ولكنه يتضمن بعض الحقيقة، فهناك من استغل عضويته في المجلس، وهو لا يملك الكفاءة اللازمة لتقلد هذه المناصب التي تولاها نتيجة عضويته في المجلس، أو منحت له دون وجه حق، وكان المتفق عليه هو عدم الترشح لأي منصب، وأن يرجع كل عضو إلى سابق عمله.

2 ـ عدم النزول عند رأي أهل الاختصاص، وعدم احترام جهدهم، ومثال ذلك مقترح مشروع قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تقدم بها مجموعة من الخبراء القانونيين والسياسيين والنشطاء من خلال لجنة

---

(1) عبد الرزاق العرادي، خمس شداد.. من أجل الحرية ولها، ص80.

(2) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص507.

شكلها المجلس برئاسة الدكتور ميلاد منصور يونس، وذلك بناءً على خبراتهم الفنية، وأقرها المجلس في غياب الدكتور فتحي البعجة؛ الذي اتّهم الإخوان ـ بعد علمه بإقرار هذا القانون ـ بأنهم كانوا وراء تمريره لمصالح ذاتية، وبهدف الهيمنة والاستحواذ على الدولة ومؤسساتها؛ ما جعل المجلس يعيد النظر في هذا القانون، ليس بناءً على خبرة ولا بالرجوع إلى قانونيين، وإنما انطلاقاً من وجهة نظر لا خبرة لها بالقانون. وقد أدى هذا «القانون الذي ولد مشوَّهاً إلى خروج المؤتمر الوطني العام مشوَّهاً أيضاً»[1]. وسأتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل في مكانه من هذا الكتاب.

3 ـ تراجع المجلس الوطني الانتقالي عن المضي قدماً في إصدار **«الميثاق التأسيسي للمرحلة الانتقالية»**[2]؛ الذي كان ينصُّ على استمرار المجلس حتى إصدار الدستور؛ إذ أخفق المجلس في تولي مهمة صياغة دستور للبلاد، وتركَها لهيئة منتخبة من خلال تعديل معيب.

4 ـ رفضه مناقشة فكرة تأسيس الحرس الوطني، ومن ثمّ أضاع المجلس الوطني الانتقالي فرصة ذهبية لوضع المحاربين تحت الأمر العسكري وحصر السلاح في معسكرات الدولة.

5 ـ إخفاقه في إجراء مصالحة وطنية تخرج البلاد من أتون الصراع والتجاذبات.

6 ـ إخفاقه، بصحبة المكتب التنفيذي، في معرفة ملابسات اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس، وفي القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة.

---

(1) عبد الرزاق العرادي، خمس شداد. . من أجل الحرية ولها، ص218 و219.

(2) انظر الميثاق الوطني للمرحلة التأسيسة ـ ملحق رقم (3).

صحيح أن جلَّ أعضاء المجلس الوطني الانتقالي هواة وليست لهم ممارسة سياسية سابقة، وهذا يصح في حق جلِّ الليبيين ـ عدا القذافي الذي إنفرد وحده بممارسة السياسة ـ لعدم وجود تجربة سياسية في البلاد أصلاً في خلال العقود الأربعة التي قضاها القذافي في السلطة؛ ما جعل خبرتهم السياسية ضعيفة، ولا شك أن ذلك كان له تأثيره على أداء المجلس الوطني؛ إضافة إلى عامل الزمن، فلا ننسى أن مدة إدارة المجلس الوطني للبلاد لم تتجاوز سنة وخمسة شهور، وهي فترة وجيزة وغير كافية لإنجاز كل الأهداف التي أعلن عنها المجلس، وخصوصاً أن بعضها يحتاج لوقت طويل، وإلى حوار وطني معمَّق، مثل قضية الدستور والمصالحة الوطنية. . . ولكن هذا لا يسوِّغ عدم سعي المجلس لتحقيق «اتفاق الفصائل المختلفة على قواسم مشتركة؛ أهمها التداول السلمي للسلطة، وحماية المكتسبات اليومية، أي التوافق السياسي والوطني، مثلما حدث بين فصائل المعارضة التونسية قبيل سقوط النظام السابق. . .»[1].

وقد نتج عن التفريط في المصالحة وبناء قواسم مشتركة بين مختلف فصائل الثورة بكل تشكيلاتها الإيديولوجية والسياسية والإثنية «ظهور سياسة الإقصاء، وإنكار شرعية الاختلاف، والتعدد الاجتماعي والسياسي»[2].

كما أنني أعتبر أن فشل المجلس الوطني الانتقالي في تبني فكرة جمع الكتائب تحت سلطة عسكرية واحدة، كما فعلت جلّ التجارب الناجحة للبلدان التي شهدت حروباً أهلية ساهمت في ظهور مليشيات. وسوف أتطرق إلى تفاصيل هذا الفشل والمقترح الذي قدِّم بالخصوص.



(1) علي عبد اللطيف احميدة، ليبيا التي لا نعرفها، ص24.

(2) المصدر السابق، ص25.

التدخُّل الأممي ومواقف المجتمع الدولي

واجه العقيد معمر القذافي ثورة الشعب الليبي بالقمع الشديد منذ أيامها الأولى. وقد تصاعدت وتيرة هذا القمع بقوة، حتى اسْتُخْدِمَتْ فيه الأسلحة المختلفة بما فيها الدبابات والطائرات والمدفعية الثقيلة، وتحوَّل من قمع يستهدف تفريق المحتجِّين إلى حرب إبادة تستهدف الشعب الليبي المنتفض لكرامته وحريته.

وقد استفزت هذه الوحشية التي تعامل بها القذافي مع المحتجِّين ضد نظامه المجتمعَ الدولي، فبدأت حكومات وهيئات دولية تتحرك تباعاً لإصدار بيانات ومواقف منددة بالقمع الذي يتعرض له الشعب الليبي على يد العقيد معمر القذافي، وبدأت هذه المواقف والبيانات في أول أمرها خجولة وضعيفة، ولكنها سرعان ما تحوَّلت إلى مواقف قوية وصريحة أعطت دفعاً معنوياً قوياً للثوّار.

كانت أول دولة يصدر عنها تصريح منتقد للأعمال الوحشية التي يقوم بها القذافي لمواجهة ثورة فبراير هي بريطانيا؛ التي وصف وزير خارجيتها «وليام هيغ» ـ يوم (20) فبراير ـ قمعَ المتظاهرين الليبيين بأنه «مروع وغير مقبول»، وأكَّد إدانة بلاده له، ودعا السلطات الليبية إلى «وقف استخدام القوة ولجم الجيش في مواجهة المتظاهرين». وأعلنت بريطانيا في اليوم نفسه عن إلغائها تراخيص لتصدير الأسلحة إلى ليبيا[1].

---

(1) الجزيرة نت: مواقف دولية خجولة إزاء أحداث ليبيا.

ولم يختلف موقف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ـ في بداية الأمر ـ كثيراً عن موقف بريطانيا، وإن جاء متأخراً عنه قليلاً؛ فقد عبر الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية «لورون ووكياز» ـ يوم (21) فبراير ـ عن قلقه من الأحداث الجارية في ليبيا، ووصف ما يحدث بأنه أمر لا يمكن قبوله.

وطالب الوزير الفرنسي ليبيا بالالتزام بالمعاهدات الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية، والامتناع عن استخدام القوة غير المتكافئة مع المحتجِّين، وأكَّد أن أوروبا لديها مسؤولية حيال هذا الأمر.

بينما كان أول تعليق للولايات المتحدة الأمريكية على أحداث ثورة فبراير هو تصريح المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة «سوزان رايس» لمحطة «إن بي سي الإخبارية الأميركية» الذي قالت فيه إن بلادها ترفض رفضاً قاطعاً استخدام العنف ضد المحتجِّين المسالمين، وإنها تشجع حكومات المنطقة للاعتراف برغبة شعوبها في التغيير والإصلاح[1].

وقد كان أول موقف يصدر عن دولة عربية بهذا الشأن، هو موقف قطر؛ التي قال مصدر مسؤول في خارجيتها ـ يوم (21) فبراير ـ إن قطر تتابع بقلق بالغ الأحداث الجارية في ليبيا. وأكَّد أن قطر في الوقت الذي تعبر فيه عن الحزن والأسى لسقوط ضحايا؛ فإنها تعبر عن إدانتها واستيائها لاستخدام القوة، وتطالب السلطات الليبية بالتوقف عن ذلك، والعمل على حقن الدماء. كما أعربت قطر عن استنكارها لصمت المجتمع الدولي على ما يجري في ليبيا من أحداث دامية[2].

ولم يختلف موقف جامعة الدول العربية كثيراً عن هذه المواقف؛ فقد

(1) الجزيرة نت: إدانة غربية خجولة للقمع الليبي.

(2) الجزيرة نت: قطر تدين مواجهة مدنيّي ليبيا بالقوة.

أصدرت ـ يوم (21) فبراير ـ بياناً دعت فيه إلى الوقف الفوري لكافة أعمال العنف وعدم استخدام القوة ضد المظاهرات السلمية في الدول العربية التي تشهد مظاهرات احتجاجية للمطالبة بإصلاحات سياسية[1].

لكن هذا التردُّد في المواقف من قمع ثورة فبراير لم يدم طويلاً؛ فقد تحوَّلت في ظرف أيام ـ مع تصاعد أشكال القمع الذي يتعرض له الشعب الليبي ـ مواقف العديد من الدول الغربية والعربية إلى مواقف قوية وصريحة في مطالبتها برحيل النظام الليبي، وقد كانت فرنسا أول دولة تعبر عن هذا المطلب، في تصريح لرئيسها نيكولا ساركوزي؛ الذي يواجه تهمة تلقِّيه لأموال من القذافي لدعم حملته الانتخابية[2]، وفي مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي عبد الله غل ـ يوم (25) فبراير ـ قال فيه ساركوزي: «السيد القذافي يجب أن يرحل»، كما طالب بفرض عقوبات على النظام الليبي، وأكَّد أنه سيدرس مسألة التدخُّل العسكري في ليبيا[3].

وقد تناغمت الولايات المتحدة الأمريكية مع الموقف الفرنسي الداعي إلى رحيل القذافي، وذلك في اتصال هاتفي للرئيس الأمريكي باراك أوباما ـ يوم (26) فبراير ـ مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، قال فيه إن على الزعيم الليبي معمر القذافي أن يتنحى الآن.

وأوضح البيت الأبيض في بيان بشأن هذا الاتصال الهاتفي «قال الرئيس إنه حينما لا تكون لدى زعيم من وسائل البقاء إلا استخدام العنف

---

(1) الجزيرة نت: الجامعة العربية تدعو للإصلاح والهدوء.

(2) القضاء الفرنسي يتهم ساركوزي بتلقي أموال من القذافي ويضعه تحت الرقابة القضائية https://www.noonpresse.com

(3) الجزيرة نت: ساركوزي يدعو القذافي للرحيل.

الشامل ضد شعبه فقط؛ فإنه قد فقد الشرعية في أن يحكم، وينبغي أن يفعل الشيء الصواب للبلاد من خلال المغادرة الآن».

وأشار البيت الأبيض إلى أن ميركل أكدت تأييدها لمطلب الشعب الليبي بالحصول على حقوقه، وأيدت وجوب محاسبة حكومة القذافي[1].

وقد أكدت أمريكا موقفها الداعي لتنحِّي القذافي في تصريح لوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في خطاب لها أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، قالت فيه: «إن القذافي لم تعدْ له شرعية، وإن رسالة الشعب الليبي كانت واضحة بأن على القذافي أن يرحل الآن ودون تأخير»[2].

كما أن رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني ـ حليف القذافي المقرب ـ الذي سبق وأن صرَّح في بداية الثورة وتحديداً يوم (20) فبراير بأنه لا يريد «إزعاج» الزعيم الليبي معمر القذافي بشأن حركة الاحتجاجات[3]، وجد نفسه مضطراً للتراجع عن هذا الموقف، والتناغم مع المواقف الدولية المطالبة برحيل القذافي؛ إذ صرح في تجمع سياسي في روما ـ يوم (26) فبراير ـ أن معمر القذافي قد يكون فقد السيطرة على الوضع في ليبيا، وأضاف: «يمكننا إذا ما اتفقنا جميعاً، وضع حد لحمام الدم، ودعم الشعب الليبي»[4].

«كان (برلسكوني) هو الأقرب إلى (القذافي) الذي يوصف بأنه صديق العائلة، قد حسم أمره بعد معلومات قيل إنه تلقاها من السفير الليبي في

---

(1) الجزيرة نت: أوباما: على القذافي التنحِّي الآن.

(2) الجزيرة نت: كلينتون تطالب القذافي بالرحيل فوراً.

(3) الجزيرة نت: مواقف دولية خجولة إزاء أحداث ليبيا.

(4) الجزيرة نت: برلسكوني: القذافي فقد السيطرة.

روما، تفيد بأن نظام القذافي قد فقد السيطرة على ثمانين أو تسعين بالمئة من البلاد»[1].

كما انضمت روسيا يوم (1) مارس إلى المواقف الداعية إلى رحيل القذافي، وقالت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء: إن مصدراً في الكرملين لَمَّحَ إلى ضرورة تنحِّي العقيد معمر القذافي، ووصفه بأنه «جثة سياسية متحركة لا مكان لها في العالم المتحضر»[2].

وقد وجدت هذه المواقف الدولية من نظام العقيد معمر القذافي، صدى لها في جملة من القرارات اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كان من أهمها:

- القرار رقم (1970) بتاريخ (26 فبراير 2011)، وهو أول قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن الأوضاع في ليبيا، وقد شمل هذا القرار عدة إجراءات منها حظر «توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى ليبيا»، ومنها حظر السفر على القذافي وأبنائه وبعض الشخصيات السياسية والعسكرية المقربة منه، من ضمنها مدير المخابرات العسكرية العقيد عبد الله السنوسي، وتجميد أرصدة القذافي وأبنائه في البنوك[3].

- والقرار رقم (1973) بتاريخ (18 مارس 2011)، وقد تضمن هذا القرار عدة إجراءات منها: حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، باستثناء رحلات الإمدادات الإنسانية. ومنها: مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية - بما في ذلك الرحلات التجارية - بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها. ومنها: دعوة كل الدول الأعضاء

(1) عبد الرزاق الداهش، من البوعزيزي إلى باب العزيزية، ص97.

(2) الجزيرة نت: دعوة روسية لتنحِّي القذافي.

(3) موقع الأمم المتحدة: القرار رقم 1970.

إلى «اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية» لحماية المدنيين والمناطق السكنية التي تواجه تهديداً في ليبيا بما في ذلك بنغازي، كما اشتمل هذا القرار على حظر السفر وتجميد الأصول المالية لشخصيات مقربة من النظام لم يشملها القرار السابق (1970)، والمطالبة بتجميد أصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، ومصرف ليبيا المركزي بسبب صلاتهما بالعقيد القذافي[1].

القذافي وفَّر الفرصة للتدخل الدولي:

كان نظام القذافي مشاكساً وذا مغامرات دموية، خارج الدولة الليبية؛ إذ ساهم في تغيير أنظمة حكم في إفريقيا، وحاول تغيير الأنظمة في عدد من الدول العربية كمصر وتونس والمغرب والسعودية، وخاض حروباً ضد تشاد وفي أوغندا، وقام بعمليات اغتيال في أكثر من دولة، وأتهم بإسقاط طائرات بعضها مدنية، وساهم فيما أطلق عليه دعم حركات التحرر في العديد من الدول[2].

حاول المجتمع الدولي ترويض القذافي، ونجح في ذلك في سنة (2003م)، فسلَّم لهم طواعية البرنامج النووي، وكشف الشركات والأشخاص؛ الذين تعاونوا معه في السوق السوداء، لشراء المعرفة والتقنية لصناعة القنبلة النووية، وقام بتعويض ضحايا تفجير طائرة لوكربي، فنال بعضاً من رضا المجتمع الدولي[3].

إلا أنه حين حانت الفرصة للتخلص منه قاموا باقتناصها، وساعدهم في ذلك أقطاب النظام السابق الذين انشقُّوا عنه وحرضوا ضده، فوقفوا من

(1) الجزيرة نت: القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا.

(2) عبد الرزاق العرادي، ليبيا: التغيير والتغيير المأمول، عين ليبيا 17 فبراير 2018م.

(3) عبد الرزاق العرادي، المصدر السابق.

على كرسي النظام في المحافل الدولية ضد القذافي الذي تصدى لشعبه بالحديد والنار[1].

التدخُّل الأممي:

التدخُّل الأجنبي جاء بناءً على قرارات أممية حددت شكل التدخُّل، ونصت على عدم وجود أي قوات على الأرض، وسمَّى الكاتب كريستوفر تشيفز في كتابه «إسقاط القذافي» هذا التدخُّل بـ «البصمة الخفيفة» أي لا وجود عسكري ولا قوات احتلال، ولا قوات حفظ السلام، ولا مدربين ولا مستشارين على الأرض بعد انتهاء مهمة إسقاط القذافي[2].

شارك في التحالف الدولي (19) دولة، منها أربع دول عربية هي قطر والأردن والكويت والإمارات. وبخلاف التدخُّل في كوسوفو وأفغانستان والعراق؛ فإن التدخُّل في ليبيا جاء بناءً على قرار من مجلس الأمن قضى بحماية المدنيين، وتمَّ في هذه الحملة العسكرية الدولية ضرب (6) آلاف هدف في ليبيا، وهي للأسف مقدرات للشعب الليبي ضيَّعها القذافي بتعنُّته وتمسُّكه بالسلطة ولو على جماجم شعبه، كان معظمها على الساحل الليبي، وشارك فيها (8) آلاف شخص و(21) حاملة طيران و(250) طائرة حربية، قامت بـ (26) ألف طلعة جوية[3].

وقد أُسّس هذا القرار للتدخل العسكري في ليبيا؛ الذي قامت به قوات التحالف وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ضد القذافي يوم (19 مارس 2011)، وكانت أولى ضرباتها ضد الرتل العسكري الكبير الذي كان متوجهاً إلى بنغازي لقمع الثورة في مهدها.

---

(1) عبد الرزاق العرادي، ليبيا: التغيير والتغيير المأمول، عين ليبيا 17 فبراير 2018م.

(2) Christopher S. Chivvis, Toppling Qaddafi, Foreword page

(3) Christopher S. Chivvis, Toppling Qaddafi, Page 3-4

أثار قرار مجلس الأمن القاضي بالتدخُّل لحماية المدنيين جدلاً واسعاً في تفسيره؛ إلا أن رئيس المجلس الوطني الانتقالي المستشار مصطفى عبد الجليل رحَّب به؛ إذ قال: «إن المجلس يرحب بأي عمل يهدف لحماية المدنيين» وطالب بتوجيه ضربات استباقية لكتائب القذافي[1].

وقد مثل هذا التدخُّل عاملاً حاسماً في مسار الثورة التي أنهكها عدم وجود غطاء جوي يحمي ظهرها من مهاجمة طيران القذافي لها.

والحقيقة أنه لولا هذا التدخُّل لما سقط القذافي، أو لربما أخذ وقتاً أطول وزهقت أرواح أكثر، ولكن هذا التدخُّل في الوقت ذاته ضيع سيادة البلاد وجعلها ساحة لتدخل كل من هبَّ ودبَّ، فلا التدخُّل أتم مهمته وساهم في إعادة البناء، ولا الذين ساهموا في إسقاط القذافي نجحوا في بنائها، ولا الذين رفضوا التدخُّل تملكوا الشجاعة للاعتراف بمسؤولية الاستبداد عن هذا التدخُّل.



(1) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص194.

الهجوم على بنغازي والتدخُّل الدولي

بعد مضي قرابة شهر من الهدوء في مدينة بنغازي التي تمَّ تحريرها بالكامل وطرد قوات القذافي منها يوم (20) فبراير، وبعد معارك عنيفة بين قوات القذافي والثوّار في المدن الشرقية؛ تمكنت قوات القذافي من بسط سيطرتها على أجدابيا، وتقدمت نحو مدينة بنغازي، محاولة استعادة السيطرة عليها.

عند اقتراب قوات القذافي من بنغازي، أي عندما صارت تبعد عنها حوالي (50) كلم، تلقت إنذاراً من القوات الدولية ـ التي كانت قد استصدرت قراراً من الأمم المتحدة يمنحها حق التدخُّل في ليبيا لحماية المدنيين من قصف طيران القذافي ـ وجاء في هذا الإنذار: «يجب على القذافي وضع نهاية لتقدم قواته نحو بنغازي، وسحبها من أجدابيا ومصراتة والزاوية، وإعادة خدمات الماء والكهرباء والغاز إلى المناطق كلها، وتمكين الشعب الليبي من تلقي المساعدات الإنسانية، وإلا فإن المجتمع الدولي سيحمّله نتائج ذلك، وسيفرض القرار الأممي بالوسائل العسكرية»[1].

لم يلق هذا الإنذار أي اهتمام من طرف قوات القذافي، وأصرَّ على فتح الباب أمام التدخُّل الأجنبي من أجل سلطان زائل. ومع طلوع فجر يوم (19) مارس شنَّت عدة كتائب هجوماً عنيفاً بالمدفعية الثقيلة وقاذفات الصواريخ وصواريخ غراد على مدينة بنغازي؛ محاولةً اقتحامها من

(1) جان كريستوف نوتان، حقيقة حربنا في ليبيا، ترجمة: خالد محمد جهيمة، ص213.

الغرب، وبدأت تطلق النار عشوائياً لبثِّ الرعب بين السكان[1]؛ ما أدى إلى سقوط «عدد كبير من الضحايا غصَّت بهم المستشفيات، كما أخذت الكتائب تطلق النار عشوائياً على منازل السكان؛ ما دفع الآلاف منهم إلى النزوح إلى شرقي البلاد»[2].

وقد تصدى لهم الثوّار ـ الذين فاجأهم الهجوم المباغت؛ رغم تردُّد الأنباء عن اقتراب قوات القذافي من بنغازي وعن عزمها على مهاجمة المدينة ـ وخاضوا معهم مواجهات عنيفة في الشوارع تمكن الثوّار من خلالها من إعطاب (12) آلية وأسر عدد من قوات القذافي، وإيقاف تقدمهم وإجبارهم على الانسحاب[3]. وقد سقطت طائرة مقاتلة تابعة للثوّار، كانت تقصف كتائب القذافي خارج بنغازي، أسقطتها المضادات الأرضية لقواته، وكان يقودها الطيار فخري الصَّلابي رحمه الله.

و«ساد الهدوء المدينة بعد أن أعلن الثوّار نجاحهم في صد هجوم الكتائب، وتكبيدها خسائر بشرية ومادية مهمة، منها تدمير عدة دبابات والاستيلاء على عدد آخر. ثم أخذ الثوّار يتجولون في الشوارع بـ (12) دبابة استولوا عليها»[4].

لكن خطر قوات القذافي لم ينتهِ؛ فقد كانت قوات كبيرة تتجمع خارج بنغازي قرب منطقة جروثة. وقد كانت القوات الدولية وبالخصوص منها القوات الفرنسية متحفِّزة للتدخل في ليبيا لنجدة الثوّار.

في هذه الأثناء كان العقيد قد أرسل برقيات استعطاف لأوباما

(1) الجزيرة نت: كتائب القذافي إلى بنغازي خارقة الهدنة.
(2) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص196.
(3) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص221 و222.
(4) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص196.

وساركوزي، ظناً منه أن الاستعطاف يجدي، بعد ما ارتكب من مذابح وفظاعات ضد شعبه. كتب القذافي: «إلى ابننا مبارك حسين أوباما. . إنني أجبك حتى لو قامت حرب بين بلدَينا. إننا نواجه حرباً مع القاعدة. ماذا كنت ستفعل لو أخذوا مدنكم؟!». وكتب إلى ساركوزي: «ليبيا ليست لكم، قرار مجلس الأمن باطل»[1].

وكان رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل هو الآخر قد انتقد تأخر تدخل الدول التي أعلنت استعدادها لتطبيق القرار الأممي (1973)، مؤكداً أن «قوات القذافي تحاول دخول مدينة بنغازي، وأصبحت تقصف الأحياء السكنية بطريقة تنذر بوقوع مجازر في صفوف المدنيين»[2].

في المساء وتحديداً عند الساعة (16:45) بدأت طائرات الرافال والميراج الفرنسية تحلق في سماء بنغازي، في أول تدخل عسكري لها في ليبيا، بعد صدور القرار الأممي (1973)، وقد تركز قصفها على قوات القذافي المحيطة بمدينة بنغازي، فدمرت مجموعة من الدبابات، وأجبرت القوات على الانسحاب كلياً من المدينة ومن محيطها.

وقال متحدث باسم الجيش الفرنسي في مؤتمر صحفي: إن عملية إيقاف تقدم القوات التابعة للزعيم الليبي معمر القذافي إلى بنغازي تضمنت مشاركة نحو (20) طائرة غطت مساحة (100) كيلومتر في (150) كيلومتراً حول مدينة بنغازي. وأعلنت وزارة الدفاع الفرنسية أن أول طلقة أطلقتها طائرة فرنسية في إطار تفويض الأمم المتحدة بالتدخُّل في ليبيا، دمرت مركبة تابعة لقوات القذافي قرب بنغازي[3].

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص228.

(2) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص195.

(3) موقع dw: فرنسا تؤكد أن طائراتها دمرت أول أهدافها قرب بنغازي.

وقد شاركت في هذه العملية السفن الحربية الأميركية والبريطانية؛ التي أطلقت (110) من صواريخ توماهوك العابرة للقارات.

وقال الأدميرال الأميركي وليام غورتني للصحافة: إن هذه الصواريخ أصابت «أكثر من عشرين هدفاً من الأنظمة المضادة للطيران، وغيرها من المنشآت الدفاعية» على الساحل الليبي[1].

وقد شارك في هذه العمليات التي أطلق عليها (فجر الأوديسا) كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا وقطر[2].

وجاء رد فعل القذافي على التدخُّل الدولي الذي أبطل مفعول قواته الجوية، ودمر دفاعاته المضادة للطيران، في كلمة مقتضبة عبر الهاتف بثها التلفزيون الليبي، قال فيها: «سنهاجم كل هدف مدني أو عسكري في البحر الأبيض المتوسط». وهدد القذافي في كلمته الدول الثلاث (فرنسا وأمريكا وبريطانيا) التي شاركت في العملية؛ مؤكداً أن مصالحها ستتعرض للخطر[3].

قبل هذا التاريخ بأسابيع كان القذافي وابنه سيف قد نفَّذا تهديدهما الذي ألقياه في خطابات منفصلة بعد انطلاق التظاهرات السلمية في مختلف مناطق ليبيا، بعسكرة المجتمع الليبي؛ الذي استخدم فيه سيف تعبيره المشهور «الشعب الليبي مسلح، وإذا لم تتوقف الأحداث ستحرق ليبيا ولن يكون فيها بترول، ولا غاز، ولا قروض ولا مصارف»[4].

---

(1) موقع أفرانس 24: الغرب يقصف ليبيا والقذافي يعلن المتوسط «ميدان حرب».

(2) محمد ثابت، ثورة أحفاد عمر المختار، ص197.

(3) موقع أفرانس 24: الغرب يقصف ليبيا والقذافي يعلن المتوسط «ميدان حرب».

(4) جريدة الشرق الأوسط، 22 فبراير 2011، النص الكامل لخطاب سيف الإسلام القذافي.

وهي المضامين نفسها التي ردَّدها القذافي في خطابيه، وكان آخرهما الخطاب الذي ألقاه من الشرفة في ميدان التحرير، وهو المشهور بخطاب «زنقة، زنقة، بيت بيت..» إذ قال القذافي: إن أنصاره سيزحفون على المتظاهرين وسيلاحقونهم في الأزقة والبيوت، ولن تكون هناك رحمة[1].

نفذ القذافي تهديده بفتح مخازن السلاح، وإطلاق سراح السجناء الجنائيين، وتعبئة كل من قَبِلَ حمل السلاح ضد الثوّار.

لقد استجلب القذافي وابنُه سيف آلةَ القتل الأجنبية، بخطاباتهما، وبالوقائع التي خلقتها آلة النظام الأمنية على الأرض الليبية؛ فقد قتلت الطائرات والسفن الأجنبية الليبيين الذين انخرطوا في الدفاع عن كرسي القذافي، وقتلت كتائب القذافي ليبيين آخرين، ودمرت الحرب مقدرات للشعب الليبي بُنيت من ثرواته.

فعل القذافي وأبناؤه كل ذلك من أجل الحفاظ على عرش لم يستطيعوا في النهاية الحفاظ عليه، وورث الليبيون الدمار، وتركة الحرب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية.



(1) الشرق الأوسط، القذافي يصف المتظاهرين بالجرذان، 23 فبراير 2011.

المبادرات ومفاوضات القاهرة

بعد شهور قليلة من اندلاع ثورة فبراير، وعلى أثر الهزائم العسكرية التي مُني بها القذافي ونظامه بتحرر الشرق كاملاً، ودرة تاجه بنغازي، والضغوط الدولية العسكرية والسياسية والقانونية التي كان يرزح تحتها، والأهم من كل ذلك؛ تحدي الثوّار وصمودهم في وجهه رغم كل ما ارتكبه من فظائع ومجازر؛ رضخ القذافي لفكرة المفاوضات والمبادرات السياسية، وفتح باب الاتصالات للجلوس، بعد أن كان رافضاً لاقتناعه بأن مجرد موافقته على الجلوس ومناقشة أي مبادرة كان يعدُّ اعترافاً بما حصل، وهي الحقيقة الساطعة كالشمس التي ظل يحاول تجنب النظر إليها.

المبادرة المصرية:

لعل من أهم هذه المبادرات وأكثرها جدية كانت المبادرة السياسية المصرية، والتي تمَّت بعد أن تواصلت استخبارات القذافي مع الاستخبارات المصرية؛ لتنسيق اللقاء الأول في القاهرة، والذي عمل الدكتور علي الصَّلابي بصورة مباشرة على ترتيبه، وشاركتُ فيه بعد طلب منه؛ إذ كنت مستشارًا له قبل الثورة.

بدأتُ التفكير في أهمية المبادرات في هذا الوقت وجدوى الفِكَر التي تناولها الدكتور على الصَّلابي حول إيجاد وسيلة أو مبادرة تنهي حكم القذافي، وتوقف القتل. وعرضتُ الفكرة على الشيخ الدكتور الصادق الغرياني قبل مغادرتي لطرابلس في أبريل (2011)، وقد وافق بشرط رحيل

القذافي وأبنائه، وتواصلت مع الأستاذ الدكتور عقيل حسين عقيل ـ الذي عمل على إخراجي عبر منفذ رأس جدير الحدودي، بعد أن كنت على قائمة الممنوعين من السفر، عبر تواصله مع رئيس الاستخبارات العسكرية العميد عبد الله السنوسي[1] في ذلك الوقت ـ وأبلغتُه بالمبادرة التي يفكر بها الدكتور علي الصَّلابي، والتي ستكون سبباً في نهاية نظام القذافي وخروجه هو وعائلته بعيداً عن ليبيا، وقد رحب بالفكرة.

خرجت من طرابلس ومنها إلى تونس واتصلت بالدكتور علي الصَّلابي؛ إذ كان هدفي إعلامه برأي كل من الشيخ الصادق والدكتور عقيل حول فكرة المبادرة، ثم الرجوع إلى طرابلس؛ إلا أنه أصرَّ على مجيئي إلى الدوحة، وعدم التفكير في الرجوع إلى طرابلس مرة أخرى، وأنه يحتاجني للمساعدة في العديد من المشاريع. ونزلت عند رأيه وذهبت إلى الدوحة ومنها إلى بنغازي؛ إذ انضممت إلى المجلس الوطني الانتقالي، كما سبق وذكرتُ تفاصيل ذلك في مكان آخر من الكتاب.

تواصل الدكتور علي الصَّلابي مع الأشقاء المصريين؛ الذين كانت جهودهم في ذلك الوقت، تحت قيادة الوزير مراد موافي صادقة، وقد قبل الدكتور علي الصَّلابي دعوتهم للتفاوض بعد موافقة المستشار مصطفى عبد الجليل وعدد من قادة الثوّار الميدانيين والسياسيين، وذلك حقناً لدماء الليبيين وحفاظاً على مقدراتهم.

كان قبول الدكتور علي الصَّلابي لهذه المفاوضات مشروطاً بشرط

---

(1) يرجح شيوخ قبيلة المقارحة؛ التي ينحدر منها عبد الله السنوسي، أن أصولها ترجع إلى منطقة عرادة، ومن هذا المنطلق فقد كانت وما زالت تربطنا بهذه القبيلة روابط اجتماعية قوية، والحق يقال إن عبد الله السنوسي منع جهازَي الأمن الداخلي والخارجي من إزعاج الأسرة بزيارتهم وأسئلتهم المتكررة أثناء لجوئي السياسي في أمريكا وكندا.

مفاده أن يبلِّغوا نظام القذافي أن الصَّلابي هو من سيحدد الأسماء التي لديها مصداقية، وذلك بالتنسيق مع بعض الثوّار، وقد قبل النظام بذلك، فحدد لهم أربعة أسماء كان من بينها الدكتور عقيل حسين عقيل.

في البداية رفض الدكتور عقيل، وأصررتُ عليه، ثم اتفقنا على تأجيل المكالمة لليوم القادم لإبلاغي بقراره. في خلال ذلك اليوم، بحسب ما يروي الدكتور عقيل، جاءه عبد الله السنوسي، وأبلغه من جانبه بأنهم وافقوا على اللقاء في مصر، بشرط حضوره مع أسماء معينة مقترحة منها: مصطفى الخروبي، والمهندس جاد الله عزوز الطلحي الذي كان سيحضر لولا أن القذافي رفض مشاركته وحضوره، فتم استبداله بالأستاذ أبوزيد دوردة.

اتصلتُ بالدكتور عقيل، فأبلغني بما جرى بينه وبين السنوسي، واشترط موافقة المستشار مصطفى عبد الجليل؛ الذي كان قد أبدى للدكتور الصَّلابي موافقته من أجل حقن الدماء، وبذلك اكتملت الترتيبات المبدئية للقاء الرسمي الأول الذي سيتم في القاهرة في العاشر من مايو (2011)، بين الدكتور علي الصَّلابي الذي كان على تواصل على مدار الساعة مع بعض قادة الثوّار وبعض المحامين والقضاة والساسة الجدد من جهة، وبين نظام القذافي ممثَّلاً برئيس جهاز الأمن الخارجي أبوزيد دودرة وبالدكتور عقيل القريب منّا من جهة أخرى.

حرص المصريون على إيصال رسالة مفادها أنهم مع الثورة قناعة وعملاً، وأن ليبيا هي عمق مصر الاستراتيجي، ولذلك لا يمكن لهم أن يكونوا مجرد متفرجين على دماء الليبيين وهي تسفك، لكنهم لم يكونوا قادرين أو راغبين على الإعلان عن موقفهم صراحةً، رغم فتحهم الحدود لإدخال ما يجب للثوّار، والسماح بدخول المضطرين والجرحى إلى مصر، وتقديم المساعدات. وعلى الجانب الآخر؛ فقد أبدوا بالقول والفعل حرصهم على

نجاح اللقاء والمفاوضات والخروج بحل سياسي يحقن الدماء[1].

قبل اللقاء بيوم واحد، اجتمعنا مع الدكتور عقيل بصورة غير رسمية تمهيداً لمفاوضات اليوم القادم، وكان الاتفاق أن يتحدث من جانبنا الدكتور علي، وبالتأكيد سيتحدث الأستاذ أبوزيد عن جانب النظام، كما ناقشنا استراتيجية المصريين في هذه المفاوضات، وكيف يمكن أخذها في الحسبان، وفي الوقت ذاته نحقق تقدُّماً في اتجاه إنهاء حكم القذافي من خلال هذه المبادرة.

طلب المصريون أن يكون اللقاء الأول لبناء الثقة، ويجب أن لا نتحدث عن القذافي، وذلك انطلاقاً من قناعتهم أن مجيئنا كان للتفاوض من أجل ليبيا ولحل المشكلة ككل، وليس من أجل حل مشكلة شخص القذافي. ورغم عدم قناعتنا؛ إلا أننا وافقنا على تأجيل الحديث عن القذافي وأبنائه إلى الجلسة الثانية.

اجتمعنا صباحاً في الجلسة التفاوضية الأولى بالمقر الرئيس لإدارة الاستخبارات المصرية، وبدأنا الجلسة التفاوضية التي أدارها بحرفية عالية **اللواء خالد عرابي**، وهو شخصية ذكية ولطيفة وقد توفي رحمه الله بعد الجلسة الثانية بفترة قصيرة أثناء أدائه مناسك العمرة. استمرت الجلسة الأولى ساعات طويلة، حتى وصلنا إلى النتيجة التي كنَّا قد تناقشنا بها مساء اليوم السابق مع الدكتور عقيل. وكان الاتفاق على التالي:

التوصل لصيغة مشتركة لإدارة شؤون البلاد في خلال المرحلة الانتقالية بأداة يتفق على تشكيلها وتسميتها من الجانبين، على أن يتمَّ التوافق على أسماء المرشحين لعضويتها، وتقوم هذه الأداة بتنفيذ ما يلي:

---

(1) قام الاستاذ أشرف شيحة بمجهودات تذكر فتشكر، وبمساعي حثيثة من أجل إنجاح المفاوضات، ووقف نزيف الدم بين الأشقاء الليبيين فله الشكر والإحترام والتقدير.

1 ـ تطبيق وقف لإطلاق النار، يتضمن تجميع السلاح من أيدي المدنيين وتسليمه إلى مكانه الصحيح (مخازن ومعسكرات القوات المسلحة).

2 ـ استئناف قوات الأمن العام والشرطة الليبية القيام بمهام ومسؤولية حفظ الأمن، وتطبيق التشريعات النافذة في أنحاء البلاد كلها.

3 ـ العمل على وقف كافة التدخُّلات السياسية والعسكرية الأجنبية في الشؤون الليبية، مع التشديد على أن يتمَّ ذلك بالتزامن مع الإجراءات السابقة.

4 ـ عودة جميع وحدات القوات المسلحة في المناطق الليبية كلها دون استثناء إلى معسكراتها، والاضطلاع بالمهام والواجبات الموكلة إليها.

5 ـ بدء حوار وطني حول الخطوط العريضة لشكل النظام السياسي، وشكل الحكم، والإطار الدستوري، والحكم المحلي، وهياكل إدارة الدولة، على أن يتمَّ عرض ما يتفق عليه على الشعب لإقراره باعتباره صاحب القرار.

6 ـ تتولى أداة المرحلة الانتقالية تشكيل لجنة لصياغة مشروع الدستور الليبي بما يحقق طموحات المواطنين، ويعرض مشروع الدستور الجديد للاستفتاء العام بوجود إشراف يتفق عليه.

7 ـ الإعداد للإجراءات التي ينصُّ عليها الدستور الجديد حال إصداره.

يناقش الجانبان هذه المبادرة وإبداء أية ملحوظات عليها تمهيداً لبلورة الاتفاق النهائي خلال فترة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم، وعقد لقاء آخر بالقاهرة للتوقيع عليه.

وبطبيعة الحال شكرنا إخواننا المصريين على كرم ضيافتهم لهذا اللقاء، وكما نصَّ الاتفاق؛ فقد تعهدنا مثلما تعهد الطرف المقابل، بإيصال المبادرة لقيادة الطرفين لإبداء الملحوظات عليها تمهيداً للاجتماع المقبل الذي تمَّ بعد خمسة عشر يوماً من هذا الاجتماع.

لم يكن الاجتماع الثاني الذي وقع في 25 مايو هادئاً كسابقه؛ فقد أكَّدنا وأعلنَّا في هذه الجلسة نهاية القذافي ونظامه، وحمَّلنا القذافي مسؤولية قدوم الناتو بمحاولته إبادة سكان مدينة بنغازي، وأكَّدنا أنه لا نقاش ولا اتفاق إلا على رحيل القذافي وأبنائه؛ ما استفزَّ أبوزيد؛ الذي تكلم بانفعال، ثم ختم كلامه قائلاً: جهزوا لي الطائرة، وهاجم الدكتور علي الصَّلابي شخصياً، وتوترت الأجواء، وكادت الجلسة أن تنتهي دون نتيجة لولا دفع الإخوة المصريين لنا لإعادتنا للحوار الصعب مع تعنّت الأستاذ أبوزيد دوردة.

حينها، اقترح الدكتور عقيل عن طريق رئيس الجلسة أن نقدّم أولاً تأكيد النقاط التي اتفقنا عليها في المفاوضات السابقة وتفصيلاتنا لها، ثم ننتقل إلى الملحوظات الإضافية ليتم صياغتها في فقرة مشتركة، وإن وقع الاختلاف، يتحمل كل طرف مسؤولية نقل ملحوظات الطرف الآخر إلى ذوي العلاقة، سواء إلى رئيس المجلس الانتقالي المستشار مصطفى عبد الجليل أو إلى القذافي، وبذلك نكون قد سرنا خطوة باتجاه النقاط المشتركة.

استعرضنا النقاط المتفق عليها، ثم وصلنا إلى البند الساخن (الملحوظات المشتركة)، فلم يحصل الاتفاق على هذه النقاط التفصيلية المقدمة من جانبنا، وقد كانت النقاط الإشكالية تحديداً:

1 ـ خروج القذافي وأبنائه، ورجال نظامه المتورطين في الدماء خلال الفترة الانتقالية.

2 ـ تحديد المدّة الزمنية للفترة الانتقالية.

3 ـ تشكيل مجلس رئاسي من خمسة أشخاص.

4 ـ تسند مهمة القائد الأعلى للجيش الليبي إلى المجلس الرئاسي.

5 ـ إعادة تشكيل قيادات الجيش.

6 ـ اعتماد الكتائب التي شُكّلت في المناطق التي لا تقع تحت سيطرة النظام كجزء من الجيش الليبي.

7 ـ إعادة تشكيل القيادات الأمنية[1].

ونظراً لفارق الاختلافات وبعد الهوة في هذه المرة؛ فقد تمَّ الاتفاق بالمحضر على أن يتمَّ عرض مضمون المناقشات والرؤى للقيادات لمناقشتها وإبداء الملحوظات بشأنها، تمهيداً لبلورة خطوات عملية لحل الأزمة، على أن يتمَّ الاجتماع مجدداً خلال أسبوعين في القاهرة.

وبالفعل؛ فقد أوصل الوفد الممثِّل للقذافي ملحوظاتنا إليه، وأكَّد الدكتور عقيل للدكتور علي وصولها إليه مباشرة، فكان ردّه عليها بالرفض؛ ما وأد هذه المبادرة في مهدها رغم اعتراف القذافي نفسه بأهميتها وتعاطيه معها، هو وأبرز شخصيات نظامه كالسنوسي ودوردة.

لا شك أن هذا الرفض كان خطأً قاتلاً، وفي اعتقادي أنه ولّد حنقاً وندماً عند بعض رجالات النظام، وهذا ما أكده الدكتور عقيل؛ الذي كان يعلم أن النظام بكبريائه سيضيع هذه الفرصة.

وأكده كذلك الأستاذ جاد الله عزوز الطلحي، رئيس وزراء القذافي السابق والمقرب منه، والذي وصف المبادرة للأستاذ نزار كعوان بأنها «جيدة وجريئة وفي وقتها، وكانت ستجنبنا كل الدماء التي سالت، لكن القذافي رفضها» كما أبلغني المهندس محمد خالد أن الأستاذ أبوزيد لم يكن سعيداً برفض القذافي لهذه المبادرة.

كان انطباعي عن الأستاذ أبوزيد عمر دوردة هو أنه لا ينتمي إلى فئة اللجان الثورية، وأنه شخصية مستقلة، وهو محسوب على المثقفين. وكنت

---

(1) انظر ملحق رقم (4).

أتوقع أنه يفهم فلسفة الثوّرات، وأنها عندما تكون في أوج هيجانها لا تبقي ولا تذر، وأن التعامل معها يحتاج إلى حكمة بالغة للخروج بأقل الخسائر وبالذات للوطن، لكنني فوجئت واستغربت تشبثه بالقذافي وإصراره على تمثيله كما لو أنه يسمعه، بل ربما يعتقد أن المصريين قد يسربون له ما دار في هذه الجلسات، وذلك لأن شخصيته في غرف الفندق قبل وبعد اللقاءات الرسمية كانت مختلفة في أثناء المفاوضات، بل كان هناك تقارب في الكثير من الفِكَر.

التفسير الذي أجده للأستاذ أبوزيد أن رفضه للتدخل الأجنبي وبالذات بقيادة الناتو، هو رفض يشترك فيه مع شخصيات من الجانب المقابل؛ منها الدكتور علي الصَّلابي الذي خرج على الملأ من خلال قناة الجزيرة ورفض التدخُّل الأجنبي، في بداياته، وحمَّل القذافي مسؤوليته، والدكتور علي عبد اللطيف احميدة الذي كان معارضاً لنظام القذافي ومؤيداً للثورة ولكنه كان رافضاً للتدخل، وقد قال: «أعلم بأن خيارات الشعب الليبي كانت محدودة في وجه النظام السابق الذي كان مندفعاً في ارتكاب المجازر وتدمير مدينة بنغازي، لكنني لم أقبل هذا التدخُّل، وما زلت أحاول فهم تداعياته على ليبيا وعلى المنطقة العربية كلها»[1].

مبادرة الاتحاد الإفريقي:

سبقت المبادرة المصرية عدد من المبادرات الأخرى، كان من بينها مبادرة الاتحاد الإفريقي؛ التي قدمها، في (11) أبريل وفد من الاتحاد الإفريقي ـ الذي ترتبط عدد من دوله بعلاقات قريبة من القذافي ـ ضم قادة كل من موريتانيا ومالي والكونغو الديمقراطية وأوغندا، برئاسة الرئيس الجنوب إفريقي جاكوب زوما، متضمناً أربعة بنود أساسية:

---

(1) علي حميدة، ليبيا التي لا نعرفها ص 41 ـ 42.

1 ـ الوقف الفوري لكافة أعمال العنف.

2 ـ تعاون السلطات الليبية لتيسير نقل المساعدات الإنسانية.

3 ـ حماية الرعايا الأجانب في ليبيا.

4 ـ بدء محادثات تشارك فيها الأطياف الليبية كلها، بما في ذلك المعارضة، للاتفاق على «فترة انتقالية شاملة» لاعتماد وتنفيذ «الإصلاحات السياسية الضرورية للقضاء على الأسباب التي أدت إلى الأزمة الراهنة».

لم تتطرق المبادرة إلى رحيل القذافي، وهو المطلب الأساس والرئيس للثوّار، فكانت ردة الفعل الطبيعية والمتوقعة، هي الرفض الرسمي لهذه المبادرة، على لسان المستشار مصطفى عبد الجليل؛ الذي وصفها بأنها «قد تجاوزها الزمن». وقد انتقد الأستاذ عبد الرحمن شلقم في كتابه «نهاية القذافي» رفض المجلس الوطني قرارات القمة الإفريقية؛ التي تتضمن هذه المبادرة دون أن يقرأها حسب ما ذكر شلقم. وبالفعل لم تقم اللجنة السياسية بعرض هذه المبادرة على المجلس الوطني الانتقالي.

قلتُ في مقال سابق: «إننا في المجلس الانتقالي، كنَّا «كومبارس» لا نعلم عن كواليس المشهد السياسي والعلاقات الدولية إلا النزر اليسير، وكان المتحكم الأول في المشهد الأستاذ عبد الرحمن شلقم[1]، والدكتور محمود جبريل، وكان المستشار مصطفى عبد الجليل مجرد واجهة لتنفيذ إملاءاتهما»[2]. وكان هذا مجرد استنتاج وتحليل لما رصدتُه من سلوك الأستاذ مصطفى في أثناء عملي في المجلس.

في وقت لاحق التقيتُ ببعض من رافق الرئيس الموريتاني محمد ولد

(1) واستمر ذلك إلى أن تحررت العاصمة الليبية طرابلس ثم ظهر لاعبين جدد.

(2) عبد الرزاق العرادي، ليبيا: التغيير والتغيير المنشود، عين ليبيا، 17 فبراير 2018.

عبد العزيز ووفد الاتحاد الإفريقي في زيارته الثانية لليبيا، وأخبرني أنه سأل الرئيس الموريتاني عن انطباعه عن الليبيين، فأجابه بما مضمونه إنهم غير منظمين، وإن المستشار مصطفى عبد الجليل كان يخرج ويتحدث بالهاتف في أثناء الجلسة كلما طرحت فكرة جديدة، ويعود بجواب بشأنها[1].

المبادرة التركية:

قبل هذه المبادرة بقليل، في الخامس من أبريل؛ توجه نائب وزير الخارجية الليبي عبد العاطي العبيدي إلى أنقرة؛ بحثاً عن وساطة في تركيا؛ التي لم يقطع معها شعرة معاوية علها تنتشل القذافي من أزمته، فالتقى هناك المسؤولين الأتراك رفيعي المستوى بحثاً عن مخرج للقذافي، إلا أن مصدراً كان قد كشف في أنقرة أن أولوية تركيا في ليبيا، في ذلك الوقت، هي «وقف الأعمال العدائية».

جاءت الجهود التركية في ليبيا في وقت المبادرة المصرية ذاتها، وتحديداً في مايو (2011)، لكنها جاءت حازمة وواضحة لصالح الثوّار، بما يتفق مع النظرة الدبلوماسية لوزير خارجية تركيا حينها، أحمد داود أوغلو، مهندس الخارجية التركية صاحب نظرية «تصفير المشكلات». ولذلك فقد سعى للحفاظ على شعرة معاوية مع القذافي حتى اللحظة الأخيرة، في موقف تشابه كثيراً من الموقف التركي في سوريا.

جاءت المبادرة التركية على مرحلتين: الأولى في سبعة أيام من قبول الطرفين، والثانية في خلال ستة أشهر، كانت كالآتي:

---

(1) وقد تأكدت من صحة رواية المسؤول عن انطباع الرئيس الموريتاني من مصدر آخر. وكان ولد عبد العزيز هو الذي رأس اللجنة التي شكلها الاتحاد الإفريقي لمتابعة المبادرة الإفريقية، وزار الوفد بنغازي في 11 أبريل 2011.

المرحلة الأولى:

تتكون من عشرة بنود:

1 ـ وقف إطلاق النار والهجوم على المدنيين.

2 ـ نشر مراقبين لوقف إطلاق النار من الأمم المتحدة.

3 ـ استمرار تطبيق قرار الأمم المتحدة (1973).

4 ـ انسحاب قوات القذافي من المدن التي أعيد احتلالها أو المحاصرة وتحديداً (أجدابيا والبريقة وراس الأنوف ومصراتة والزاوية وزوارة والزنتان والجبل الغربي).

5 ـ سحب كل أشكال القوات المسلحة من المدن الليبية بما في ذلك طرابلس.

6 ـ إطلاق سراح المختطفين والمعتقلين من قبل النظام.

7 ـ فتح كل الحدود لمرور المساعدات الإنسانية.

8 ـ تزويد كل المدن والمناطق بالمياه والكهرباء والغاز.

9 ـ تأمين حرية الرأي والتظاهر.

10 ـ رحيل القذافي والبدء في العملية السياسية.

المرحلة الثانية:

أولاً: المسار السياسي:

ـ انعقاد المؤتمر الوطني بتمثيل كل المدن والمناطق الليبية.

ـ يقوم المؤتمر بتشكيل الحكومة المؤقتة واللجنة الدستورية لصياغة دستور جديد.

ـ الاستفتاء على الدستور.

ـ تتَّسم الانتخابات بالحرية والنزاهة.

ثانياً: إلغاء الإجراءات المفروضة بناءً على قرار الأمم المتحدة رقم (1973).

ثالثاً: يعقد مؤتمر دولي لدعم الديمقراطية وإعادة البناء.

ولكن، ومثلما حصل مع كل المبادرات التي اقترحت رحيل القذافي؛ فقد رفضها النظام ولم يتعاطَ معها المجلس الوطني الانتقالي؛ ما يعني مزيداً من استمرار الصراع ونزيف الدماء.

مبادرة عبد الإله الخطيب:

أما رابع أبرز هذه المبادرات؛ فقد كانت المبادرة الأممية التي قدمها المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الإله الخطيب، نهاية يوليو/تموز (2011)، والذي بدأ بنقاش ما أسماه «أفكار عامة تضع نهاية للحرب»، مع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ومع النظام الليبي في طرابلس، ضمن الإطار العام لجهود الأمم المتحدة في ليبيا؛ التي تركز على حل الأزمة وإطلاق العملية السياسية على اتجاهين: وقف إطلاق النار، وإنشاء آلية لتسيير الأمور خلال الفترة الانتقالية، دون تحديد لمصير القذافي أو تقديم مبادرة محددة للنقاش.

استباقاً، أعلن أعضاء من المجلس الوطني الانتقالي رفضهم لأي مبادرة لا تتضمن خروج القذافي من السلطة، وهو موقف تكرر مع كل المبادرات، رغم ثوريته ومبدئيته العالية، إلا أنه لم يُصحب بتقديم مبادرات للحل من قبل المجلس الوطني الانتقالي، أو على الأقل بتفاعل حقيقي مع هذه المبادرات المطروحة، وعلى رأسها المبادرة المصرية.

مبادرة تشكيل المجلس الرئاسي:

بدوري؛ قمت بصياغة مبادرة، في (18 يوليو 2011) وتقدمت بها إلى المجلس الوطني الانتقالي؛ الذي رفضها كما رفض سابقتها، شعوراً

باستقوائه بالمجتمع الدولي، واقتناعاً أن القذافي يترنح وأنه لا بدَّ من إسقاطه، فلم يلقِ لهذه المبادرة أي بالٍ كما فعل بالمبادرات الأخرى كلها. واليوم، حين أستذكر تلك الأيام وأفكر فيها؛ لا أستطيع الجزم هل كان إسقاط القذافي بإحدى تلك المبادرات أفضل، أم بقوة السلاح؟ لا شك أنني أميل الآن إلى أن إسقاطه بمبادرة كان أفضل، ولكن هذا الرأي بأثر رجعي، إلا إذا أخذنا مشاركتي في المبادرة المصرية، وتقديم مبادرة أخرى لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي في الحسبان.

كانت المبادرة التي تقدمتُ بها تتكون من ثلاث مراحل رئيسة:

الأولى: تتضمن تشكيل مجلس رئاسي، لا يضم من بين أعضائه القذافي ولا أحد أبنائه ولا أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ولا المكتب التنفيذي، بالإضافة إلى قائمة أخرى يحددها المجلس الوطني الانتقالي، بضمانة من خمس منظمات دولية (الجامعة العربية، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي) تتعاون مع نظام القذافي والمجلس الانتقالي لتحديد عدد أعضاء المجلس وتسميتهم بالتوافق، بعد وقف لإطلاق النار.

ثم تبدأ **المرحلة الثانية**، بـ «الإعلانات الأربعة»:

1 ـ يعلن القذافي تنحِّيه عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة وكذلك تنحية أبنائه عن أية مناصب أو مسؤوليات، وتؤول هذه المسؤوليات إلى المجلس الرئاسي.

2 ـ يعلن مؤتمر الشعب العام حل نفسه وإسناد مهامه وصلاحياته للمجلس الرئاسي.

3 ـ تعلن اللجان الثورية عن حل نفسها وتسليم جميع ممتلكاتها للخزانة العامة.

4 ـ بمجرد صدور الإعلانات المذكورة أعلاه يعلن المجلس الوطني الانتقالي حل نفسه ونقل صلاحياته كلها للمجلس الرئاسي.

بعدها مباشرة، تنسحب الكتائب وكل القوات المسلحة من المدن وتعود إلى ثكناتها، مع دخول للمساعدات الإنسانية وفتح باب التعبير وإطلاق سراح المعتقلين، مترافقاً مع تثبيت لوقف إطلاق النار بمراقبة عربية وإسلامية، وإنهاء مهمة الناتو بوقف جميع عملياتها.

بعد أن تتوفر الأجواء المواتية بإتمام المرحلة الثانية، تبدأ **المرحلة الثالثة** بمزاولة المجلس الرئاسي لمهامه، متمثِّلة بـ:

1 ـ إصدار الإعلان الدستوري الذي يحكم المرحلة الانتقالية.

2 ـ إعادة هيكلة وبناء الجيش الليبي.

3 ـ إعادة هيكلة وبناء جميع الأجهزة الأمنية بما في ذلك جهاز الاستخبارات.

4 ـ البدء في حوار وطني، لتحديد ملامح المرحلة الانتقالية وطرق اختيار المؤتمر الوطني العام، وشكل العدالة الانتقالية.

5 ـ يتعهد المجلس الرئاسي، وبضمانات دولية، بحماية القذافي وأبنائه وأركان حكمه إلى أن يُسفر الحوار الوطني عن رؤية شاملة لشكل الحكم وشكل العدالة الانتقالية التي يرغب بها الشعب الليبي، كما أن القذافي وأبناءه وأركان حكمه لهم الحق في اللجوء إلى أماكن خارج البلاد في خلال هذه المدّة.

6 ـ يشكل المجلس الرئاسي حكومة مؤقتة، ويدعو إلى اختيار المؤتمر الوطني العام طبقاً لنتيجة الحوار الوطني.

7 ـ يطلق المجلس الرئاسي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مشاريع معالجة الحالة الليبية؛ كمشروع إعادة الإعمار،

وإعداد البلاد للانتخابات، ومشروع نزع السلاح، والمصالحة الوطنية، ومشاريع أخرى.

بهذه المرحلة، تبدأ البلاد بالعودة إلى الوضع الطبيعي تدريجياً، بعودة قوات الأمن لمراكزها، واستئناف العمل في المحاكم، وضبط السلاح وحصره؛ تمهيداً لإطلاق الحوار الوطني الذي يحدد ملامح المرحلة الانتقالية وكيفية اختيار الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور والاستفتاء عليه، مع بث روح التسامح بين أبناء الشعب الليبي. بعد الاستفتاء على الدستور، يتم الدعوة إلى انتخابات يشرف عليها القضاء المحلي، وتلغى الإجراءات المفروضة بناءً على قراري مجلس الأمن (1970 و1973)[1].

كان المجلس الوطني في ذلك الوقت يتلقى دعماً دولياً واعترافاً غير مسبوق، بينما كان يرى نظام القذافي يتهاوى تحت وطأة الضربات الجوية للناتو، مسهلة تقدم الثوّار؛ ما طرح السؤال حينها: لِمَ المبادرات؟ وهو سؤال كان مفهوماً في سياقه، لكنني أظن الآن أنه كان يعكس قصر نظر واستشراف من النخبة التي أوكل إليها أمر ليبيا؛ فقد كان استمرار القتال يعني توطيداً لحالة الفوضى وتعزيزاً للخلافات السياسية وتوسيعاً للثارات، وهو ما كان يمكن جميعاً تجنبه بالدخول في مسار موازٍ من المبادرات السياسية؛ التي لم يتعاطَ معها المجلس الوطني، سواء بتقديمها أو بالتفاعل مع المقدم منها، من داخله أو من خارجه، وهو خطأ أظنه كان فاتحة لسلسلة كبيرة من الخطايا والأخطاء من بعده.



(1) حظيت المبادرة بدعم بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي.

أم الجرائم

كان الفريق **عبد الفتاح يونس العبيدي** إبان انطلاق ثورة السابع عشر من فبراير يشغل ثلاثة مناصب حكومية رفيعة في آن واحد، هي: وزير الداخلية، وقائد القوات الخاصة المكونة من أربعة آلاف عسكري، ومسؤول المنطقة الشرقية.

وقد فضل **عبد الفتاح** في بداية الأمر، العمل من خلال النظام على حفظ كرامة المتظاهرين وعدم استخدام السلاح ضدهم، وهذا ما وعد به الثوّار الذين زاروه في مكتبه ومنهم مصطفى الساقزلي، وعرضوا عليه الانضمام للثورة، وتعهد لهم بعمل ما يلزم من أجل إيقاف سفك الدماء وتأمين حرية التظاهر[1].

وفي يوم (21) فبراير أعلن **عبد الفتاح** استقالته من جميع مناصبه الحكومية احتجاجاً على القمع العنيف الذي تعرض له الشعب الليبي، ومنذ ذلك اليوم أصبح ضمن قادة ثورة (17 فبراير)، وساهم **عبد الفتاح يونس** بعد انضمامه في إعادة تنظيم صفوف الثوّار، حتى عين قائداً لأركان الجيش وكان وقتها يسمى **«جيش التحرير الليبي»** في بداية الثورة، ويصل عدد المنخرطين فيه إلى (22) ألف من الثوّار، من ضمنها قوات الثوّار من مصراتة والزنتان ونالوت وباقي مناطق ليبيا، كما يضم وحدات القوات الخاصة (الصاعقة) وساهم الفريق عبد الفتاح أيضاً في دعم «فرض حظر

---

(1) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص60 ـ 64.

جوي فوق ليبيا. وساعدت انتقاداته لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في زيادة الحلف لوتيرة هجماته ضد كتائب القذافي»[1].

حاول البعض أن ينسب إليه تباطؤ تقدم الثورة باختلاق أدلة ضده واتهامه بالخيانة، ومن ذلك إثارة اللغط حول بعض الاتصالات وبعض الشكوك حول تشغيل رادار مطار بنينا وجملة من الأدلة الواهية التي تشكك في ولائه للثورة. حولت هذه الأدلة المزعومة إلى المجلس الوطني الانتقالي؛ الذي قرر عدم الخوض فيها وإحالتها إلى جهة الاختصاص، المكتب التنفيذي لغرض التحقق.

ولكن يد الغدر كانت أسبق من المحققين، فتمَّ اغتيال الفريق **عبد الفتاح يونس** ومرافقيه العقيد ناصر المذكور والعقيد محمد خميس رحمهم الله، يوم (28) يوليو في ظروف غامضة؛ إذ تعرضوا «لإطلاق النار بعد استدعائه من الجبهة في البريقة للمثول أمام لجنة قضاة، وقال مسؤول ملف النفط (وزير النفط) في المكتب التنفيذي الدكتور علي الترهوني: إن يونس قتل بيد الثوّار الذين كلفوا بجلبه من الجبهة»[2]، ثم وضح لاحقاً بأن الفريق ومرافقيه قتلوا على يد متشددين منتمين لكتيبة أبي عبيدة بن الجراح المتطرفة.

كنتُ ضمن أعضاء من المجلس الوطني الانتقالي في ذلك الوقت في إحدى قاعات فندق تبيستي بمدينة بنغازي؛ إذ عقد ملتقى للحوار الوطني بمبادرة من نشطاء سياسيين ومؤسسات المجتمع المدني، حين سرى الخبر المشؤوم داخل القاعة قبل أن ينتصف النهار بساعة تقريباً يوم الخميس (28 يوليو 2011م)، بأن الفريق عبد الفتاح يونس قد ألقي القبض عليه، وبعدها بدقائق أخذت الشائعات تنتشر، ولاحقاً أكدت على أن الفريق قد تمَّ اغتياله.

---

(1) الجزيرة نت: الفريق عبد الفتاح يونس العبيدي.

(2) المصدر السابق.

كان أول امتحان فعلي وحرج تعرض له المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بعد تأسيسه، هو إدارة ملف اغتيال الفريق عبد الفتاح يونس رحمه الله. بالرغم من أن هذه الجريمة لها أربعة أركان رئيسة، إلا أن الإعلام والشارع ركزا على ركن واحد، وتجاهلوا إلى حدٍّ كبير الأركانَ الثلاثة الأخرى، والتي لا تقل أهمية عن جريمة القتل ذاتها.

هذه الأركان هي ملف الأدلة المراد التحقيق فيها مع الفريق، ومجموع الأخطاء الإدارية التي أدت إلى وقوع الجريمة. وأما الركن الثالث فهو جلب الفريق من قبل أشخاص لم ترد أسماؤهم في مذكرة قاضي التحقيق المستشار جمعة الجازوي ـ رحمه الله ـ، والركن الرابع عملية الاغتيال ذاتها.

ملف الأدلة[1]:

في إحدى جلسات المجلس الوطني الانتقالي رفع المستشار مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس بيده اليمنى ملفاً يتضمن أوراقاً، قال إنه استلمه من جهة لم يسمِّها، وأردف أن به بعض الأدلة؛ التي قد تدين الفريق عبد الفتاح يونس بالخيانة، ودار نقاش في المجلس بشأن هذا الملف: هل يتم تناوله من قبل أعضاء المجلس، أم يحال إلى جهة الاختصاص؟ بعد التداول، قرر المجلس إحالة الملف، وإحالته إلى جهة الاختصاص، وهي المكتب التنفيذي لاتخاذ ما يراه مناسباً.

ما هي هذه الأدلة؟ ومن الذي أتى بها؟ وهل ترتقي التهمة إلى الخيانة؟ وما علاقة الجهة التي قدمت هذه الأدلة إلى رئيس المجلس بجريمة الاغتيال؟

---

(1) المقصود هنا بكلمة الأدلة، وأينما وردت في هذا الفصل، هو مجموعة الإدعاءات والمزاعم في حق الفريق عبد الفتاح يونس.

كل هذه الأسئلة لم يتطرق إليها الإعلام ولا الشارع، ولا أدري ما إذا كانت جهات التحقيق قد ركزت عليها، لنعلم حقيقة هذه الأدلة وحقيقة من تقدم بها وما هي علاقته بما حدث؟

شهادة الساقزلي حول موضوع الأدلة:

ومن المهم هنا أن أسجل شهادة المهندس مصطفى الساقزلي كما هي؛ إذ قال: «جاءني في معسكر (17 فبراير) في قسم التحقيق عبد الباسط هارون الشهيبي أحد قادة الأمن الوقائي، وكنت بصحبة العقيد حسن العلواني وهو عقيد في الشرطة، كان مكلفاً بإدارة قسم التحقيق بكتيبة (17 فبراير) من قبل مدير الأمن العقيد عاشور شوايل.

عبد الباسط هارون دخل علينا متحفِّزاً متحدثاً بصوت عال أن لديه أدلة على خيانة الفريق عبد الفتاح يونس، وأنه سيظهر في الإعلام لنشرها على الملأ وفضح عبد الفتاح الخائن!

استغربتُ من كلامه وسألته عن أدلته على هذا الادِّعاء فأبلغني ـ وفي حضور العقيد حسن العلواني ـ بأنهم في الأمن الوقائي فرغوا من التحقيق مع رامي العبيدي وهو ابن عم اللواء عبد الفتاح، وكان مكلفاً من قبل مصطفى عبد الجليل بإدارة بعض الملفات الاستخباراتية وأنه أبلغهم:

أن عبد الفتاح التقى مع عبد الرحمن الصيد في روما لقاء خاصاً، وسلم الصيد رسالة لعبد الفتاح من القذافي، وقرأ عبد الفتاح جزءاً من الرسالة على رامي، وفيها طلب القذافي منه الرجوع عن الانضمام للثورة والعودة لكنف النظام، ولم يقرأ عبد الفتاح الرسالة كاملة على رامي ـ كما أبلغهم رامي ـ.

وأخذ عبد الباسط يؤكِّد على أن هذه خيانة عظمى وأن عبد الفتاح خائن، وأخذ يعدد بعض التُّهم الأخرى كإصداره لجواز سفر لأخت رامي العبيدي وهي موجودة بلبنان، وأن لدى الأمن الوقائي معلومات عن رادار

في المطار لم يقفله عبد الفتاح وهو يتنصت لصالح القذافي، وأن عبد الفتاح لا يريد جبهة البريقة أن تتحرك خدمة للقذافي. . .

بعد أن أكمل هارون سرد الاتهامات طلبتُ منه التريث وعدم الخروج على الإعلام؛ لأن التُّهم التي ذكرها غير صحيحة وأن لدي ما يفندها، وسردت له ردودي عليها، فلقاء عبد الرحمن الصيد لم يكن خيانة، بل بمعرفة مصطفى عبد الجليل، وأن عبد الفتاح يونس رفض عرض القذافي، بل وطلب من الصيد أن يبلغ القذافي أنه من الأفضل له وللشعب الليبي أن يسلم السلطة ويخرج هو وأبناؤه من ليبيا حقناً للدماء وحفاظاً على ليبيا.

أما تعطيل الجبهة؛ فأبلغته أنني كنت في اجتماع بين اللجنة التسييرية لتجمع سرايا الثوّار؛ التي كنت أحد أعضائها والفريق عبد الفتاح الذي كان يرغب في تقدمنا ويحاول إقناعنا أن البريقة ليس بها قوات كبيرة من كتائب القذافي، وأنه بإمكاننا أخذها في حين كنَّا نرى أنه لا تزال هناك قوات كبيرة للقذافي، وأن المعركة تحتاج المزيد من التحشيد، وأننا بحاجة لمزيد من الذخائر، فكيف تتهم عبد الفتاح بتجميد الجبهة ورفض التقدُّم؟!

أما موضوع الرادار فكان ردِّي عليه أنه كلام غير منطقي، ولا يقبله العقل لا فنياً ولا عملياً، وإن قام عبد الفتاح بذلك فهل سيسكت عن ذلك الثوّار والعسكريون في مطار بنينة؟!

تطور الجدال بيني وبين عبد الباسط، ومع إصراره على الخروج للإعلام حتى «يفضح» خيانة عبد الفتاح، اضطررت للاتصال بمصطفى عبد الجليل، وأبلغته بنيَّات عبد الباسط وأنه في حال قام بالخروج على الإعلام؛ فإنه سيخلق فتنة لن يستفيد منها أحد إلا القذافي!

فطلب منِّي مصطفى عبد الجليل أن يتحدث لعبد الباسط على هاتفي، واتفقا على أن يلتقيا ويحضر عبد الباسط الملف و«الأدلة»!

عقب مكالمة مصطفى عبد الجليل حدثت مشادَّة كلامية تطورت إلى عراك كاد يتحوَّل إلى مشاجرة بالأيدي، لولا وجود العقيد حسن العلواني، على إثره طلبت من عبد الباسط الخروج من المعسكر حالاً لأنه صاحب فتنة»[1]. انتهت شهادة الساقزلي.

بعد اغتيال الفريق يونس، وفي جلسات استماع داخل المجلس، تكشف أن هذه الأدلة واهية، كما أوضح الساقزلي في شهادته، ولا ترقى لتشكيل شبهة جريمة على الإطلاق، بل لا تعدو أكثر من قرارات ميدانية تقديرية تحتمل الخطأ والصواب.

وبين شهادة عبد الباسط هارون وشهادة شخص آخر[2]، توافق واختلاف؛ ففي حين يتحدثان عمَّا سمي «ملف أدلة» نفسه؛ يقول الشاهد الآخر: إن الذي أتى بها اثنان من مشايخ بنغازي، بينما في شهادة الساقزلي فإن من بيده هذا الملف هو عبد الباسط هارون.

المخالفات الإدارية:

على إثر عملية الاغتيال، قام المجلس الوطني الانتقالي بتكليف لجنة تحقيق إداري تتكون من السيد مصطفى الهوني، والدكتورة سلوى الدغيلي،

---

(1) أرسلتُ هذا الفصل للمهندس مصطفى الساقزلي فراجعه وأضاف إليه شهادته.

(2) ذكر حافظ الجلالي، على صفحته على شبكة التواصل الاجتماعي فيسوبك بأنه أدلى بشهادته أمام قاضي التحقيق في قضية اغتيال عبد الفتاح يونس، وكان من ضمن ما ذكر أن اثنين من مشايخ بنغازي، لم يذكر اسميهما، جاءا بهذه الملفات إلى المستشار مصطفى عبد الجليل، اتصلتُ بالجلالي لمعرفة الشيخين اللذين ذكرهما في إفادته أمام قاضي التحقيق، فرد علي بأنه لا يريد ذكر اسمه في كتابي، واعتبرت الاتصال به كأن لم يكن، فلم أورد اسمه في متن الكتاب وذكرته هنا على الهامش ليتحمل كل صاحب كلمة مسؤوليتها وقد عرضها على العامة.

والدكتور حسن الصغير. عقدت اللجنة جلسات استماع مع المسؤولين الذين لهم علاقة بهذا الموضوع: وهم رئيس المجلس الوطني الانتقالي السيد المستشار مصطفى عبد الجليل، ونائب رئيس المكتب التنفيذي السيد الدكتور علي العيساوي، ومسؤول ملف العدل (وزير العدل) السيد محمد العلاقي، ومسؤول ملف الأوقاف (وزير الأوقاف) السيد سالم الشيخي، ومسؤول ملف الداخلية (وزير الداخلية) السيد أحمد الضراط، ومسؤول ملف الدفاع (وزير الدفاع) السيد جلال الدغيلي وخلصت إلى وقوع جملة من الأخطاء الإدارية، وقدمت اللجنة تقريرها للمجلس، واستمع المجلس إلى إفادة كل من نائب رئيس المكتب التنفيذي، ومسؤول الأوقاف بالمكتب التنفيذي، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي.

وخلصت اللجنة في التحقيق الإداري إلى أن قرار تشكيل اللجنة القضائية، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً، قد شابه القصور، وأنه صادر عن نائب رئيس المكتب التنفيدي، ولا يمكن نسبته إلى المكتب التنفيذي.

كما ذكر تقرير لجنة التحقيق الإداري أن المستشار مصطفى عبد الجليل قام باقتراح أسماء لجنة التحقيق مع الفريق عبد الفتاح يونس، ويتطابق هذا مع الشهادة الخطية التي تقدم بها الأستاذ عثمان المقيرحي، عضو المجلس الوطني الانتقالي، لقبيلة العبيدات؛ إذ أكدت لجنة التحقيق الإداري في تقريرها: «وهنا نشير [إلى أن] صراحة الإحالة للتحقق لا تنفي بالضرورة رغبة وعلم السيد رئيس المجلس الوطني الانتقالي بالتحقيق فيما سلف ذكره، ونستدل على ذلك باقتراحه لأسماء أعضاء لجنة التحقيق وبعلمه بصدور قرار تشكيل هذه اللجنة وعدم اعتراضه عليها».

كل ذلك يؤكِّد بصورة لا لبس فيها، أن أعضاء المجلس الوطني الانتقالي

لم يتدخلوا في ملف التحقيق مع الفريق عبد الفتاح يونس ﵀، واكتفوا بتحويل الأدلة المزعومة إلى جهة الاختصاص للتحقق وليس للتحقيق.

وهذا يفند أيضاً قطعياً ما قاله مصطفى عبد الجليل على قناة ليبيا (تي في) بتاريخ (13 يونيه 2013م) في برنامج مع دوغة بأنه عاود عرض الأمر على المجلس، وأن المجلس طلب منه تسمية قاضي التحقيق، فالمجلس الوطني الانتقالي، حسب تقرير لجنة التحقيق الإداري[1]، لم يتدخل في هذا الموضوع، ورفض النظر في الأدلة المزعومة، وقرر إحالتها إلى جهة الاختصاص، ولم يعاود النظر في هذا الموضوع من قريب ولا من بعيد إلا بعد عملية الاغتيال.

بعد صدور تقرير لجنة التحقيق الإداري، انقسم المجلس في نقاشه؛ هل يحمل المكتب التنفيذي برمته المسؤولية؟ أم يقتصر على تحميلها للعيساوي والشيخي؟ وخلص المجلس إلى إقالة المكتب التنفيذي برمته وتكليف رئيسه الدكتور محمود جبريل بإعادة تشكيل المكتب التنفيذي من جديد، وقد اعترض عدد من الوزراء على قرار إقالة المكتب التنفيذي، وكان على رأس المعترضين مسؤول ملف الإعلام الأستاذ محمود شمام، ومسؤول ملف العدل الأستاذ محمد العلاقي، وحسم المجلس أمره وقرر إقالة المكتب التنفيذي.

لم نستطع التوصل إلى هذا القرار إلا بعد تنازل بعض الأعضاء عن المطالبة بإقالة كل المكتب التنفيذي بما فيه رئيسه، وعوضاً عن ذلك تمَّ إعادة تكليف الدكتور محمود جبريل بإعادة تشكيل المكتب التنفيذي كحل وسط.

انشغل الإعلام والشارع بموضوع الأخطاء الإدارية، وانصرفوا عن

(1) تقرير لجنة التحقيق الإداري. انظر ملحق رقم (5).

الأسئلة المهمة والمتعلقة بالأدلة التي تقترب من كونها واهية، وكذلك انشغلوا عن الأسئلة المتعلقة بتنفيذ حيثيات مذكرة جلب الفريق، وما تبعها من أخطاء فادحة. وتمَّ التركيز فقط على الأخطاء الإدارية؛ التي إن تمَّ تفاديها، لن تحوْل دون حدوث الأخطاء القاتلة المتعلقة بمذكرة الجلب ذاتها، وما حصل فيها من تجاوزات محل شبهة واستفهام.

لا يفوتني هنا أن أقر بأنه من المؤسف أن أعضاء المجلس الوطني الانتقالي بما فيهم الكاتب، لم يستطيعوا توجيه اللوم للمستشار على قفله لهاتفه تلك الليلة وهو يُعد رأس الدولة التي كانت في حالة حرب، ولا عن تدخله في الملف ورغبته في التحقيق على عكس قرار المجلس بالإحالة لغرض التحقق، وكذلك الاستمرار في التدخُّل بعيداً عن المجلس، باقتراحه لأسماء أعضاء لجنة التحقيق وعلمه بتشكيلها وعدم الاعتراض عليها.

مذكرة جلب المغدور:

نصت المذكرة الصادرة عن رئيس لجنة التحقيق المستشار جمعة الجازوي[1] ﷺ، ـ تم اغتياله لاحقاً ـ على الأمر بالقبض على اللواء عبد الفتاح يونس وإيداعه التحفظ لحين مباشرة الاستدلال والتحقيق وكلف بجلبه السادة العقيد كمال الأخضر والعقيد علي الشيخي والعقيد عادل البرعصي، وقد اعتذر هؤلاء الضباط الثلاثة وقام شخص آخر، غير مكلف

(1) شكل المكتب التنفيذي لجنة التحقيق برئاسة المستشار جمعة حسن الجازوي الرئيس بمحكمة استئناف بنغازي والمستشار عمر عوض الجراري الرئيس بمحكمة استئناف والأستاذ أسامة علي الشاعري عضو النيابة العامة بنيابة الحِزم بقرار رقم 29 لسنة 2011م بشأن تشكيل لجنة قضائية، إلا أن لجنة التحقيق الإداري المشكلة من المجلس الوطني الانتقالي أشارت إلى أن قرار المكتب التنفيذي هذا لا يمكن نسبته إلى المكتب التنفيذي.

من قبل قاضي التحقيق، بل كلف من قبل رجب الجازوي شقيق القاضي حسب إفادة المستشار مصطفى عبد الجليل، بعملية الجلب وهذا الشخص يدعى مصطفى الربع[1].

انطلق الربع لجلب الفريق عبد الفتاح بصحبة عشرات السيارات المدججة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وذكر المستشار أن عدد السيارات كانت (40) سيارة، بينما ذكرت بوابة الوسط[2] التي يملكها محمود شمام، أن عددهم بحسب شهود عيان سجلوا شهادتهم في محاضر التحقيق ما يقرب من (300) شخص يستقلون نحو (100) سيارة دفع رباعي، مدججين بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، كان أغلبهم من كتيبة ليبيا الحرة، وكتيبة صلاح الدين، وكتيبة (17 فبراير)، لكن الأستاذ مصطفى الساقزلي، وكان في ذلك الوقت من قادة الكتيبة، نفى مشاركة كتيبة (17 فبراير)، وقال إن هذا محض افتراء متعمد، فلم تشترك كتيبة (17 فبراير) في عملية القبض، وإن قادة الكتيبة تربطهم علاقة وثيقة بالشهيد عبد الفتاح يونس، وهذا «يعرفه أهل الفريق تمام المعرفة» وأضاف الساقزلي، أنه وزملاءه من الكتيبة كانوا ممن وقف مع عائلة الفريق عبد الفتاح في الأيام الأولى.

اتصل عبد الفتاح يونس بوكيل وزارة الدفاع السيد فوزي بوكتف، وأخبره بأمر القبض عليه، فنفى علمه بذلك وطلب التحدث للربع، فقام الشهيد العقيد ناصر المذكور بإعطاء النقال لمصطفى الربع الذي رفض الحديث مع فوزي بوكتف، وقال للمذكور أنه لا يأتمر إلا بأمر المستشار مصطفى عبد الجليل، والدكتور علي العيساوي. وقال بوكتف إنه حاول التواصل معهما فكان النقال الخاص بمصطفى عبد الجليل مقفلاً، فذهب

---

(1) هو أحد القادة الميدانيين لكتيبة ليبيا الحرة والتي كان آمرها وسام بن حميد ـ رحمه الله ـ.

(2) بوابة الوسط، عبد الفتاح يونس: جنرال في ثورتين، 28 يوليو 2014.

إلى مكتب الدكتور العيساوي ولكنه لم يكن موجوداً بمكتبه، بالرغم من أنه اجتمع قبل قليل به في مكتبه[1].

بعد إصرار الربع؛ الذي لم يكن لديه أي تكليف رسمي، على تنفيذ مذكرة الجلب، قبض على الفريق عبد الفتاح يونس من غرفة العمليات بالقرب من أجدابيا ونقل إلى معسكر المخابرات بقاريونس في رتل كبير، ولما وصل إلى معسكر قاريونس، أفاد الربع أعضاء المجلس بوجود زحام أمام المعسكر، وقام بناءً على تعليمات من بعض الأفراد من الأمن الوقائي بنقل الفريق ومرافقيه إلى مسرح الجريمة بمقر كتيبة أبي عبيدة بن الجراح.

لماذا لم يقم المكلفون المذكورون، العقداء الثلاثة؛ الأخضر والشيخي والبرعصي، في مذكرة القاضي أنفسهم بعملية الجلب؟ من الذي كلف السيد مصطفى الربع، ومن معه بذلك؟ لماذا تمَّ نقل الفريق إلى كتيبة أبي عبيدة بن الجراح؟ من الذي قرر ذلك؟ ما علاقة أفراد الأمن الوقائي بقرار النقل؟ ولماذا تمَّ نقله إلى مقر كتيبة أبي عبيدة بن الجراح دون غيرها؟ هذه الأسئلة وغيرها كثير لم أسمع أي اهتمام بها من قبل الإعلام ولا من قبل الشارع، ولا أدري إذا كان لها نصيب في التحقيق.

عملية الاغتيال:

أصبح مسرح عملية الاغتيال جاهزاً ولا ينقصه إلا وصول الضحية، وصل المغدور بهم ومن ضمنهم الفريق عبد الفتاح يونس إلى مقر كتيبة أبي عبيدة بن الجراح؛ إذ تمَّ اغتياله والتمثيل بجثته وحرقه ومحاولة إخفائه في مكان بعيد عن مسرح الجريمة.

---

(1) أخبرني بهذه المعلومة الأستاذ مصطفى الساقزلي، وقمت بالاتصال بالسيد فوزي بوكتف وأكَّد لي ما ورد أعلاه.

عقد المجلس الوطني الانتقالي مساء يوم الاغتيال الخميس (28 يونيو 2011م) جلسة طارئة بفندق تبيستي ترأسها نائب رئيس المجلس الأستاذ عبد الحفيظ غوقة. استمع المجلس إلى رواية السيد مصطفى الربع الذي جلب الفريق من غرفة العمليات البريقة بأجدابيا؛ إذ روى الربع كيف أنه ذهب إلى غرفة العمليات، وتحدث عن تفاصيل نقله إلى معسكر قاريونس ومن ثم نقله إلى مصنع الأنابيب، مقر كتيبة أبي عبيدة بن الجراح.

ذكر أيضاً السيد مصطفى الربع أنه قام بتسلم الفريق إلى هذه الكتيبة وأوصاهم بحسن معاملته، ولما همَّ بالمغادرة سمع صوت الرصاص ينهمر على الفريق عبد الفتاح يونس وعلى مرافقيه رحمهم الله جميعاً.

أذكر أنني سألت الربع: هل شاهد عملية القتل؟ نفى وقال إن بصره كان في الاتجاه المعاكس هامّاً بالخروج من المعسكر. وعندما سألته: هل القاتل كان شخصاً واحداً أم أكثر، بناءً على الرصاص الذي سمعه؟ فقال إنه أكثر من شخص.

ولكن شهادة مصري، يُدعَى أحمد عبد الحميد وشهرته أحمد النجار، في فيديو موجود على الإنترنت[1]، ذكر بأن القاتل كان شخصاً واحداً، وقال: إن هذا القاتل ـ لم يذكر اسمه ـ قتل لاحقاً في سوريا، وأنه فعل ذلك بالمخالفة لآمر الكتيبة أحمد بوختالة[2].

الغريب في شهادة النجار أنه كان يرتاد هذه الكتيبة ويقيم بها وأنه كان شاهد عيان على مقتل الفريق عبد الفتاح يونس. وأنه كان يقوم، حسب ادعائه، بمساعدة الشعب الليبي، وأنه مرتبط بجمعيات سلفية مصرية؛ جمعية إغاثة

---

(1) http://www.youtube.com/watch?v=AT0xUF88810

(2) أدين أحمد بوختالة لاحقاً بالتخطيط لمقتل السفير الأمريكي، وحكم عليه بالسجن مدة 22 سنة في أمريكا.

اللهفان بشبرا، وهي جمعية تابعة لشخص يدعى الشيخ أسامة البطة، وجمعية أخرى باسم الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، وجمعيات سلفية إسكندرية.

أسئلة كثيرة يمكن أن تسأل عن هذا الركن، ولن أخوض فيها، وأتركها لجهات الاختصاص لتبحث عن إجابات لهذه الأسئلة، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 21].

انسحب الثوّار من الشوارع وأخْلوا معسكراتهم، واستغلت الخلايا النائمة هذه الجريمة، فقامت كتيبة النداء المشبوهة؛ التي كان من ضمن أعضائها محمود الورفلي المطلوب لمحكمة الجنايات الدولية، بالهجوم على سجن الكويفية وإطلاق سراح السجناء.

وضعنا أيدينا على قلوبنا خوفاً على الثورة، فقام المجلس الوطني الانتقالي بتشكيل لجنة طوارئ برئاسة الدكتور محمد الحريزي، وكُلفتُ بإدارة غرفة العمليات. واستطعنا في خلال يوم الجمعة إعادة الثوّار إلى الشوارع لبسط الأمن في مدينة بنغازي، وعاد الثوّار إلى معسكراتهم.

لقد كان لقبيلة العبيدات ولمشايخها موقف تاريخي بتفويت الفرصة على المتربِّصين بالثورة، فامتصُّوا غضب شبابهم وضغطوا على الجراح. ومما يذكر من هذه المواقف الشهمة والشجاعة لمشايخ قبيلة العبيدات وعلى رأسهم الشيخ علي الجبالي، دعمها للمجلس الوطني الانتقالي من خلال نشر لوحات طرقية في شوارع بنغازي، ومنها لوحة تظهر صورة الشهيد الفريق عبد الفتاح يونس وبها كلمات موجهة من قبيلة العبيدات: «قبيلة العبيدات تدعم المجلس الوطني الانتقالي، وتطلب منه سرعة القبض على الجناة والقصاص منهم في أسرع وقت ممكن إحقاقاً للحق وإنصافاً للشهيد ورفيقيه».

بعد فضل الله كان لهذه المواقف الأثر الكبير في تقدم الجبهة عشرة

كيلومترات يوم الجمعة وحدها، وقيام الثوّار يوم السبت بالقضاء على كتيبة النداء والقبض على عدد كبير من السجناء الفارين، وفرَّ الورفلي من الكتيبة.

بهذه الجريمة فقد المجلس جزءاً كبيراً من شعبيته، وأصبح العديد من أعضائه ينتظرون بفارغ الصبر تسليم السلطة إلى جسم منتخب، كانوا يتمنون سرعة التحقيق والكشف عن الجناة ومحاكمتهم، لكن الفرصة ضاعت؛ فرصة إرسال رسالة إلى الجميع بأن أهم أهداف الثورة هو بناء دولة القانون. المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي ومن جاء بعدهم فشلوا في هذا الامتحان.

العديد من الذين عرفوا الفريق عبد الفتاح واختلطوا به عن قرب، يؤكِّدون تبرئته من التُّهم الموجهة إليه، ويروي عبد الرحمن شلقم عن مصطفى الساقزلي قوله: «جمعتني بعبد الفتاح أخوة وزمالة في السلاح، وكانت علاقاتنا مبنية على الاحترام والود، وكنت أثق بوطنيته، ولم يساورني فيه الشك أبداً»[1].

وأضاف الساقزلي في شهادته: «كنت في حينها في مهمة خارجية إلى فرنسا مع وزير الداخلية المستشار أحمد الضراط؛ إذ كنَّا بصدد جلب دعم للشرطة في المناطق المحررة ودراسة كيفية إيجاد حلول لإدماج الثوّار مستقبلاً، عندما اتصل بي أحد الشباب من كتيبة (17 فبراير) وأبلغني بقيام مصطفى الربع ومجموعة من الكتائب باعتقال الفريق عبد الفتاح، وأن بنغازي تغلي ووضعها حرج وخطير. نزل عليّ الخبر كالصاعقة فأخبرت المستشار أحمد الضراط، وسفيرنا في باريس منصور سيف النصر؛ الذي كان مرافقاً لنا في أثناء الزيارة، واتفقت معهما على ضرورة إلغاء مهمتنا

(1) عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، ص65.

والعودة إلى بنغازي فوراً حتى نساهم في تهدئة الأمور وإخراج عبد الفتاح من سجنه.

مضت عدة ساعات جاءتنا بعدها مكالمة من ليبيا بأن عبد الفتاح يونس قد قتل، وأن مصطفى عبد الجليل بصدد الخروج وإعلان الخبر، وأن هناك جدلاً حول طريقة إعلان مقتله، فهناك من يريد تصويره على أنه خائن وقُتل، وهناك من يرى أن قتله جريمة ويجب ترقيته وتأبينه.

اتصلت بعبد الجليل وأعلمته أن معلومات وصلتني بأنك تتهم عبد الفتاح بالخيانة العظمى لتبرير مقتله، وحذرتُه من ذلك وقلت له: في حال حدث ذلك فإنني سأخرج على الملأ وأبيِّن للرأي العام الليبي والعالمي براءته من كل التُّهم التي نسبت له افتراء وزوراً!

فردَّ علي عبد الجليل، وقد فهم رسالتي وتهديدي بوضوح، وقال إنه لن يفعل ذلك، وإنما سيقوم بنعيه، وأن الوضع صعب ويتمنى أن تمرَّ الأمور بسلام.

بعد هذه المكالمة اتصلت بالدكتور محمود جبريل وأبلغته عن رغبتي والمستشار أحمد الضراط بالرجوع إلى بنغازي حالاً، فوعد بالاتصال بالفرنسيين لتوفير طائرة لعودتنا، وهذا ما تمَّ بالفعل؛ إذ وفرت لنا الرئاسة الفرنسية طائرة نقل عسكرية نوع (C130) لتقلَّنا إلى بنغازي».

لغز اغتيال الفريق:

في الحقيقة فإن مقتل الفريق **عبد الفتاح يونس** هو «**لغز**» الثورة الذي ما زال الناس حتى الآن عاجزين عن فك طلاسمه، فمن الذي قتل عبد الفتاح؟ هل «كان قاتله مجرد مجنون مسلح؟ أم ثائر ساخط؟ أم كان عميلاً مندسّاً للقذافي؟ أم من المتطرفين الذين شاع بينهم اعتقاد أن عبد الفتاح قام بدفعهم إلى المقدمة كي يبادوا بقنابل الناتو؟ أم كما ينسب

لقاتليه، أن قتله كان انتقاماً من إبادة الجهاديين في الجبل الأخضر غربي درنة في كرسة، حين كان وزيراً للداخلية»[1]، أم قتل نتيجة تنافس بين القيادات العسكرية؟.

وأيّاً يكن قاتل الفريق **عبد الفتاح يونس**، إلا أن الحادث كشف عن الضعف الأمني والإداري الكبير لدى المجلس الوطني الانتقالي ومكتبه التنفيذي، وعن ضعف قبضته على الثوّار الذين تحوَّلوا إلى فصائل كثيرة تتوالد، كل فصيل منها لديه سلاحه الخاص ومعسكره وغرفة عملياته وقيادته، وليست هناك قوة مركزية تتحكم في هذه الفصائل أو في حركة سلاحها، بل إن المجلس الوطني الانتقالي، كما سنذكر في فصل آخر، ارتكب لاحقاً خطيئة برفضه فكرة إنشاء كيان منظم يجمع الثوّار، حين قدم مقترح إنشاء «الحرس الوطني» الذي كان سيعالج هذا المشكل والذي مازلنا نعاني من تداعياته حتى الآن. إذ كيف يتم اغتيال القائد العسكري لجيش الثورة بهذه السهولة، وبطريقة غامضة؛ ولا أحد يعلم حقيقتها!؟

وهذا ما دفع الدكتور **محمد المفتي** إلى القول إن «الحكومة غائبة، وعاجزة عن إدارة الأزمة أولاً؛ لأنها غير موجودة على الأرض، ولأن جزءاً كبيراً من وقتهم ينقضي في السفر وفي الخارج»[2].



(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص472.

(2) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص498.

الإعلان الدستوري وأهم القوانين التي أصدرها المجلس

مثَّل الإعلان الدستوري والترسانة القانونية التي تلته ـ بعد تحرير ليبيا بالكامل من سيطرة نظام العقيد معمر القذافي وقتل العقيد ودحر قواته، بعد معارك عنيفة خاضها مع الثوّار في طرابلس ـ تأسيساً مقبولاً للتحوُّل الديمقراطي والانتقال من نظام الحكم الفردي الدكتاتوري ـ الذي حكم ليبيا طيلة العقود الماضية بالهوى والمزاج ـ إلى نظام الحكم الديمقراطي التعددي؛ الذي تتجسد فيه سيادة القانون ويُجَسِّدُ الإرادة الشعبية والمطلب الذي حملته ثورة (17 فبراير).

ظل المجلس الوطني الانتقالي يناقش ولعدة أشهر الوثيقة الدستورية اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية؛ إذ كان يطلق عليها في مراحلها الأولى «**الميثاق التأسيسي للمرحلة الانتقالية**»، وكانت تحتوي على (38) مادة. ومن أهم مواده المادة (30) التي حوت على خارطة طريق، ونصت على أنه «قبل التحرير يتم استكمال المجلس الوطني الانتقالي حسب العدد المحدد لكل مجلس محلي معتمد، ويبقى هو المجلس الذي يمثِّل أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسؤول عن إدارة البلاد حتى تولي السلطتين التشريعية والتنفيذية المنتخبتين مقاليد الدولة».

وجاء في هذه المادة: «يعين المجلس الوطني الانتقالي أعضاء الهيئة التأسيسية بالاقتراع السري من خارج أعضاء المجلس». وتشرف «الهيئة

التأسيسية على وضع دستور البلاد، وتعتمد مقترح الدستور في شكله النهائي، ثم تعرضه لاستفتاء الشعب الليبي عليه». ويصبح مشروع الدستور دستوراً دائماً للبلاد «إذا وافق الشعب الليبي على الدستور بالأغلبية المطلقة، تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره الدستور المعتمد للبلاد، ويصادق المجلس الوطني الانتقالي عليه». ثم استبدلت كلمتا الشعب الليبي بـ «المقترعين» في مسودات لاحقة.

من يصدر الدستور؟

بعد اغتيال الفريق عبد الفتاح يونس صار من غير الممكن استمرار المجلس الوطني الانتقالي في السلطة، وأصبحت شعبيته في تراجع، ورجح ذلك البديل الذي اختاره المجلس الوطني، بعد نقاش مستفيض لثلاثة خيارات[1]، وهو ترك السلطة لجسم منتخب يضع مشروع الدستور ويجري الانتخابات ويسلم السلطة في أقرب وقت ممكن.

البدائل الثلاثة التي ناقشها المجلس الوطني الانتقالي:

الأول: بقاء المجلس الوطني الانتقالي الحالي إلى أن يتمَّ إقرار الدستور، وإجراء الانتخابات وتسليم السلطة، وكان مع هذا البديل كل من الدكتور عبد الله الميهوب، والأستاذ عاشور بوراشد، والأستاذ عبد الرزاق مختار، ورابع أظنه الأستاذ عثمان المقيرحي.

---

(1) علمت من الدكتور فضيل الأمين أن هناك مقترحاً رابعاً أرسله إلى رئيس اللجنة السياسية الدكتور فتحي البعجة، لم يطرحه البعجة على المجلس. ويتضمن هذا المقترح أن يستمر المجلس الوطني الانتقالي إلى حين إجراء انتخابات المجالس المحلية (البلديات) وبدورها تقوم باختيار من يمثِّلها في المجلس الوطني الانتقالي دون الحاجة إلى إدخال البلاد في دوامة الانتخابات، وبالذات في المراحل الانتقالية والتي من شأنها أن تسعر الصراعات، خاصة وأن التغيير في ليبيا كان عنيفاً.

الثاني: يتم الإبقاء على أعضاء المجلس الحالي، عند حد الـ (50) عضواً، ويتم انتخاب (150) عضواً آخرين بانتخابات حرة مباشرة عبر دوائر انتخابية وتحت رعاية دولية. وللأمانة كنتُ مع هذا البديل.

الثالث: يتم انتخاب جسم بديل بالكامل.

وبعد مداولة أعضاء المجلس ومناقشتهم لهذه البدائل الثلاثة تمَّ ترجيح البديل الثالث، وهو انتخاب جسم جديد بديلاً للمجلس الوطني الانتقالي عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة. ولو نظرنا الآن لأفضل الخيارات المطروحة بأثر رجعي لوجدنا أن البديل الأول كان سيكون أفضل الخيارات.

جدل حول المادة (30):

من الواضح أنه بعد نقاش البدائل الثلاثة وقيام المجلس الوطني الانتقالي بتبني الخيار الثالث، وهو إبدال المجلس الوطني الانتقالي بجسم جديد منتخب؛ أن يبدأ النقاش بإعادة صياغة «**الميثاق التأسيسي للمرحلة الانتقالية**» وفق البديل الذي تمَّ الاتفاق عليه، وكان من بين مقترحات الصياغة التي قدمت، مقترحاً تقدمتُ به للمجلس للمادة (30). ثم قام المجلس بإحالة المقترح إلى اللجنة القانونية[1]، وبالفعل تمَّت مدارسته داخل اللجنة القانونية، وقد شاركتُ في اجتماعاتها بصفتي صاحب المقترح. قُدم المقترح من اللجنة القانونية للمجلس، وتمَّ إقراره وأصبح جزءاً من الإعلان الدستوري.

إصدار الإعلان الدستوري:

تمَّ إقرار الإعلان الدستوري في (3 أغسطس 2011) من قبل المجلس قبل سقوط نظام القذافي، ريثما يتم كتابة دستور للبلاد يصادق عليه الشعب

(1) مقترح تعديل المادة (30). انظر الملحق رقم (6).

في استفتاء عام، وجاء في ديباجة هذا الإعلان: «وإلى أن يتمَّ التصديق على الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام؛ فقد رأى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أن يصدر هذا الإعلان الدستوري، ليكون أساساً للحُكم في المرحلة الانتقالية». ويتكوَّن هذا الإعلان من (5) أبواب، تضم (37) مادة.

القضايا الأساسية التي ركَّز الإعلان الدستوري عليها:

القضية الأولى: هوية الدولة وشكلها: إذ نصَّ في مادته الأولى على اعتبار ليبيا دولة ديمقراطية، والشريعة الإسلامية هي المرجع الحاكم فيها، واللغة العربية هي اللغة الرسمية لها، مع ضمان الحقوق والحريات للجميع والاعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي، فـ «ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي».

كما نصَّ في المادة الرابعة على العمل «على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التَّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة».

القضية الثانية: الحقوق والحريات: وهذه القضية قد استحوذت على النصيب الأكبر من الاهتمام داخل الإعلان، فإضافة إلى كون الإعلان قد أفردها ببابين من أطول أبوابه الخمسة هما: الباب المعنون بـ «الحقوق والحريات العامة» وباب «الضمانات القضائية»؛ فقد تطرق لها في ديباجته، كما تطرق لها في مواد من الباب الأول «أحكام عامة»، وقد بلغت المواد التي نصت على كفالة الحقوق وضمان الحريات (18) من أصل (37) مادة هي عدد مواد هذا الإعلان.

وقد نصت هذه المواد الـ (18) على ضمان الحريات والحقوق في شتى المجالات؛ الدينية والسياسية والمدنية والاجتماعية والقضائية، وعلى حماية الخصوصية، وحماية الملكية وحق التصرف فيها.

ويكفي أن نمثِّل هنا ببعض الأمثلة من هذه الحقوق التي نصَّ عليها هذا الإعلان، فمثلاً نرى أنه فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية نصت المادة (6) على الآتي: «الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري».

وفيما يتعلق بكفالة الحقوق الاجتماعية جاء في المادة (5): «الأسرة هي الركن الأساس للمجتمع، وهي في حمى الدولة، وتحمي الدولةُ الزواجَ وتُشجع عليه، وتكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة».

وفيما يخصّ حقوق العمل والعيش الكريم، جاء في المادة (8): «تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة».

كما تضمنت هذه الحقوق الحفاظ على خصوصية المواطنين، وقد نصت على ذلك المواد (11، 12، 13)، وهي على التوالي: «للمساكن والعقارات الخاصة حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال التي ينصُّ عليها القانون وبالكيفية المبينة فيه، ورعاية حرمة الأموال العامة

والخاصة واجب على كل مواطن»، «لحياة المُواطنين الخاصة حُرمة يحميها القانون، ولا يجوز للدولة التجسس عليها إلا بإذن قضائي وفقاً لأحكام القانون»، «للمُراسلات والمُحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حُرمتها وسريتها، وهما مكفولتان، ولا تجوز مُصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمرٍ قضائي، ولمدة مُحددة، ووفقاً لأحكام القانون».

ولسنا هنا بصدد حصر مواد الإعلان؛ التي تضمنت النص على كفالة الحقوق وضمان الحريات، وإنما نكتفي بما أوردناه من أمثلة؛ لتوضيح حجم التغير الذي عرفه توجه البلاد العام، والنقلة النوعية التي أحدثتها الثورة فيما يتعلق بحقوق الفرد الليبي، وإعلاء القيم الإنسانية الكبرى.

والقضية الثالثة: نظام الحكم وصلاحيات المجلس: وقد حدد هذه الصلاحيات الباب الثالث: «نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية». وقد نصت المادة (17) ضمن هذا الباب على أن «المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع». وهنا ملحوظة مهمة وهي أن المجلس الوطني الانتقالي كان مجلساً تشريعياً، لديه سلطة تنفيذية، هي سلطات رئيس الدولة، بما فيها كونه القائد الأعلى للجيش، وهي بيد أعضائه مجتمعين، وليست لرئيسه. وقد تسبب هذا برأيي في خلل كبير في بناء جهاز الدولة، وقد قدمتُ مقترحَين لتعديل هذا الوضع، ومنح صلاحيات الرئيس لمجلس رئاسي، في أحد المقترحين، وللجنة رئاسية في المقترح الثاني، وذلك تحقيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات. وقد رفض المقترحان حينها.

وقد ورث المؤتمر الوطني العام والبرلمان هذه الوضعية المختلة عن المجلس الوطني الانتقالي، وظلت تداعياتها السلبية تلاحقهما.

كما جاء في نصِّ المادة (18): «يتكوَّن المجلس الوطني الانتقالي

المؤقت من ممثِّلين عن المجالس المحلية، ويُراعى في تحديد ممثِّلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثِّلها، وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية، ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس.

ينتخب المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رئيساً له ونائباً أولاً وثانياً، وإذا خلا أيٌّ من هذه المناصب يختار المجلس من يحل محله. ويكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية النسبية للحاضرين؛ فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية، اختير الذي يرجحه الرئيس». ومقصود المادة هو: إذا تساوى عدد الأصوات التي حصلها مرشحان أو أكثر، يكون صوت الرئيس مرجحاً.

أبرز التشريعات التي أصدرها المجلس الوطني الانتقالي:

إضافة لهذا الإعلان صدرت في هذه المرحلة جملة من القوانين التنظيمية المهمة، لعل من أبرزها:

ـ **القانون رقم (29)** الصادر سنة (2012) بشأن تنظيم الأحزاب السياسية: وقد تقدم بمقترح القانون تجمع ليبيا الديمقراطي برئاسة الدكتور يونس فنوش، وناقش المجلس مقترح القانون وأقره بتعديلات بسيطة، واعترض فنوش على بعض هذه التعديلات وبالذات إضافة كلمة ديني للفقرة الرابعة من المادة (8) والتي تنصّ على «عدم قيامه (أي الحزب) على أساس قبلي أو جِهَويّ أو عرقي أو لغوي» فأضاف المجلس الانتقالي كلمة ديني، ولم يعترض على إضافتها أحد من أعضاء المجلس.

استند هذا القانون على المادة الرابعة من الإعلان الدستوري التي تنصّ على أن «تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التَّعددية السِّياسية والحزبية. . .» ومن ثمّ شَرَّعَ للتعددية الحزبية ولِحَقِّ إنشاء

الأحزاب والانتساب لها. هذا الحق الذي ظل محجوباً ومجرماً طيلة عهد نظام العقيد معمر القذافي، صاحب العبارة الشهيرة «من تحزب خان». ويمثِّل قانون الأحزاب السياسية خطوة مهمة في بناء المؤسسات الديمقراطية وإنجاز التحوُّل الديمقراطي في ليبيا.

وقد نصَّ هذا القانون في مادته الثالثة على أنه «للمواطنين الليبيين حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفقاً لأحكام هذا القانون، ولا يجوز للمواطن أن يكون عضواً في أكثر من حزب في الوقت ذاته»، كما أشار هذا القانون إلى دور الأحزاب السياسية في نشر الوعي وفي بناء الديمقراطية والتأسيس للنهوض الحضاري للأمة؛ فقد ورد في المادة (4) من هذا القانون: «تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق التقدُّم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتعمل على توعية المواطنين وتمثيلهم سياسياً».

وتطرق القانون إلى دور الجيش في السياسة ـ وتمثِّل قضية الجيش وتدخله في السياسة أكبر القضايا التي يدور حولها الجدل وتؤرق النخبة المدنية والسياسية في العالم العربي الطامح للتحوُّل الديمقراطي ـ وقد كان هذا القانون حاسماً بشأن هذا الموضوع، ونصت المادة السادسة منه على أنه «يحظر على منتسبي الهيئات العسكرية والهيئات المدنية النظامية وأعضاء الهيئات القضائية الانتماء إلى أي حزب سياسي».

ـ **القانون رقم (4)** الصادر سنة (2012) بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام. ولقد أثار هذا القانون جدلاً واسعاً داخل المجلس وخارجه؛ إذ أقر المجلس الوطني القانون في البداية على أساس انتخاب (200) عضو على النظام الفردي، وبعد ضغوط من المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني أقر القانون على أساس انتخاب (136) عضواً على نظام القوائم

(تكتلات سياسية) و(64) على النظام الفردي، ثم أقر المجلس وأصدر القانون المعيب؛ الذي كان السبب في تعثر المسار السياسي في البلاد، بعد ضغط من تحالف القوى الوطنية؛ الذي ساهم في تغيير القانون وعانى من ويلاته ثم تبرأ منه!

رأيت للتاريخ أنه من المهم أن أخصص مساحة أوسع للحديث عن هذا القانون والجدل الذي حصل حوله ومآلات هذا القانون وآثاره على الحياة السياسية في البلاد، وذلك في الفصل الخاص بانتخابات المؤتمر الوطني العام، ومن ثمّ سيكون العرض هنا لأهم ملامح هذا القانون الذي جرت الانتخابات على أساسه.

يتكوَّن هذا القانون من (50) مادة. وقد نصَّ على أن يتمَّ انتخاب (120) من أعضاء المؤتمر الوطني العام على النظام الفردي، ويتم انتخاب (80) عن طريق نظام القوائم.

جاء في المادة (6) من هذا القانون: «يتم انتخاب (120) مئة وعشرين عضواً في المؤتمر الوطني على أساس نظام الأغلبية، على أن يكون النظام المتبع هو نظام الفائز الأول للدوائر الفردية، وسيكون الفائز في المقعد هو المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، وفي حالة وجود دوائر انتخابية ذات أكثر من مقعد واحد يتم اعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحوّل، وفي حالة تساوي عدد أصوات مرشحين أو أكثر يتم إجراء عملية القرعة بينهم».

وجاء في المادة (7): «يتم انتخاب (80) ثمانين عضواً للمؤتمر الوطني على أساس نظام التمثيل النسبي في قوائم انتخابية مغلقة، تقدمها الكيانات السياسية في الدوائر الانتخابية المتعددة المقاعد».

وتعبيراً عن حياد الإدارة وموقفها من الجميع على التساوي، ولضمان

شفافية الانتخابات ونزاهة العملية الديمقراطية؛ جاء نصُّ المادة (20) من هذا القانون: «تخضع الحملة الانتخابية للمبادئ الأساسية الآتية:

1 ـ حياد الإدارة ووسائل الإعلام الرسمية.

2 ـ شفافية الحملة الانتخابية من حيث مصادر تمويلها وطرق صرف الأموال المرصودة لها.

3 ـ المساواة بين المرشحين والكيانات السياسية.

4 ـ احترام الحرمة البدنية للمرشحين وكرامتهم.

5 ـ احترام الوحدة والسيادة الوطنية.

6 ـ احترام النظام العام والآداب».

هذا بالإضافة إلى عدد آخر من القوانين التي أصدرها المجلس؛ التي تساهم في تسهيل إدارة الدولة وتؤسس ـ من الناحية النظرية ـ جيداً للتحوُّل الديمقراطي ولدولة المواطنة والحقوق، لو تمَّ احترامها وتفعيلها. وهي في مجملها تعكس التحوُّل الذي عرفته ليبيا الثورة.



تحرير طرابلس

بعد مضي شهور على اندلاع ثورة فبراير، وتحوُّلها من ثورة سلمية إلى ثورة مسلحة في مواجهة نظام قمعي فاشي؛ بدأت تتقلص سيطرة العقيد معمر القذافي على ليبيا بعد تحرير كبريات المدن الليبية، حتى انحسرت هذه السيطرة في مناطق محدودة من أهمها العاصمة طرابلس؛ التي دارت فيها معارك عنيفة بين الثوّار وقوات القذافي التي كانت تقاتل باستماتة من حُشِرَ في الزاوية، وأصبحت المسألة بالنسبة له قضية حياة أو موت.

اللجنة شكلت واختفت:

في (25) يونيو؛ في بنغازي، دخل رئيس المكتب التنفيذي المنبثق عن المجلس الوطني الانتقالي الدكتور محمود جبريل، إلى اجتماع المجلس الوطني الانتقالي؛ ليجد على طاولة المجلس ورقة مختصرة بعنوان «خطة الحسم»[1]، مقدمة من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن طرابلس؛ الذين كنتُ من بينهم.

فمع الجمود العسكري على الجبهة الشرقية رغم جهود الثوّار وضربات حلف الأطلسي، ومع إنجاز المجلس الوطني الانتقالي لأهم وثائقه: «الميثاق التأسيسي للمرحلة الانتقالية» وهي الوثيقة التي أنجزت ولم تصدر وأصبحت فيما بعد الإعلان الدستوري؛ كان الهدف الاستراتيجي لخطة

(1) خطة الحسم. انظر ملحق رقم (7).

الحسم بحسب ما ابتدأت به هو «إحداث نقلة ذهنية لأعضاء المجلس لتصب الجهود باتجاه استكمال التحرير» بما يتطلب وضع خطة شاملة وموحدة للإشراف على الجبهات ضمن غرفة عمليات موحدة، تنسق تحرك الثوّار داخل العاصمة وتوفر لهم السلاح والذخائر والدعم اللوجستي، في خطة شاملة وموحدة وعاجلة، خصوصاً مع الإشارات الصريحة لبعض دول التحالف بوقف القتال متزامنة مع دفع الصين وروسيا وبعض الدول الإفريقية باتجاه الحل السياسي، واستغلال بعض الدول الصديقة والشقيقة لجبهات القتال ودفعها باتجاهات تخدم مصالحها، بينما تشبث نظام القذافي بالحكم، متسبباً بنزوح أعداد هائلة من الأسر من المدن الغربية إلى تونس، وبالمقابل تزايد عدد التشكيلات المسلحة التي تسعى لتحرير طرابلس دون خطوة موحدة، وتزايد عدد القيادات العسكرية والأمنية المؤيدة للثوّار داخل المدن المحاصرة منتظرة ساعة الصفر.

ورغم أن الخطة ارتكزت على البعد العسكري لتحرير العاصمة، والبعد الأمني لتأمينها؛ إلا أنها اشتملت وغطت الميادين المهمة والمفصلية الأخرى، ومن أهمها الميدان الإعلامي والسياسي والاجتماعي والإغاثي والطبي، تحت إشراف لجنة من المجلس تتابع هذه الخطة من خلال الإشراف على توفير السلاح والذخيرة والاحتياجات اللوجستية ضمن غرفة العمليات الموحدة التي تنسق العمل بين الجبهات، وتنسيق العمل بين الجيش الليبي والثوّار؛ بالتوازي مع لجنة أخرى، هي «لجنة شؤون العاصمة»، المعنية بتحرير العاصمة وتأمينها، ضمن خطتين: عسكرية وأمنية.

اطَّلع الدكتور جبريل على الخطة، وأبدى انزعاجاً غير مفهوم، وكأن الخطة جاءت بغير ما يرجو أو بعكس ما يتمنى، فطلب مجموعة من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن طرابلس للاجتماع في مكتب المستشار

مصطفى عبد الجليل، فحضرت أنا والأستاذ الصدّيق الكبير، محافظ مصرف ليبيا المركزي الحالي، وناقشنا حينها الموضوع؛ وقتها كشف الدكتور جبريل عن خطة كانت مكتوبة باللغة الإنجليزية، وتمَّ تسليمنا نسخة منها، مقابل خطة ثوّار طرابلس المفصلة للحسم والتي أرسلت من داخل طرابلس وأشرف عليها كل من السيد هشام أبوحجر، وجهاد الباجقني، وآخرين. وعلى إثر ذلك دعَا الدكتور جبريل إلى اجتماع يتيم في أبوظبي، حضره، بحسب ما أذكر، كلٌّ من: محمود شمام، وجمعة الأسطى، وعبد المجيد المليقطة، وأسامة بوراس، والعارف النايض، وهشام أبوحجر، وعبد الرزاق العرادي. ولم تعقد هذه اللجنة أي اجتماع آخر، إلا إذا كان قد عُقد وغُيّب أعضاء المجلس عن طرابلس، كما أنها لم تفعل أو تحقق شيئاً يذكر في تحرير العاصمة.

العاصمة قررت:

بدأت عملية تحرير طرابلس التي أطلق عليها البعض[1] «عملية فجر عروس البحر» وهو الاسم الذي اشتهرت به هذه العملية، ولكن ثوّار طرابلس كانوا قد أطلقوا عليها «**820 الله أكبر**» أي في يوم (20 رمضان 1432هـ) بعد أذان المغرب الذي كان عند الساعة الثامنة وعشرين دقيقة، الموافق (20 أغسطس 2011)، كان مقرراً للعملية أن تكون في بداية شهر يوليو، ثم تأجلت مرة أخرى إلى آخر يوليو، واستمرت المماطلات إلى أن قرر أهلها وبالتحديد ثوّار سوق الجمعة وتاجوراء، أنها ستكون يوم (17) رمضان. ونظراً لتأخر وصول بعض الأسلحة، أجلت عملية تحرير العاصمة (820 الله أكبر)، إلى يوم (20) رمضان، ورفض الثوّار أي تأجيل إضافي،

---

(1) علمت أن كل من الأستاذ محمود شمام والأستاذ محمد العلاقي كانا في مقهى في تونس عندما خطر عليهما هذا الاسم.

وذلك رغبة في اقتناص مناسبة غزوة بدر، أو فتح مكة، وقد كان الفتح يوم فتح مكة.

استمرت المعارك ثماني ساعات متواصلة تمَّت بعدها السيطرة الكاملة على العاصمة ما عدا باب العزيزية؛ الذي خلا من الحراسة وسقط في (23 أغسطس 2011م).

العاصمة قبل التحرير:

خرج من طرابلس سكانها؛ الذين ينتمون إلى المناطق المحررة، أو ينتمون إلى المدن التي تقاتل النظام، وخرج منها أهلها؛ الذين التحقوا بصفوف الثوّار، أو الذين هربوا من بطش النظام، خرج منها أيضاً القافز من السفينة الغارقة، ودخل إليها العتاة الظلمة المجرمون؛ الذين عاثوا في مدنهم فساداً، ليُحْكِمُوا سيطرتهم على العاصمة.

إن كل مدينة لفظت أخباثها ليحل هذا الخَبث بالعاصمة، فأحاطوا بالعاصمة إحاطة السِّوار بالمعصم، وأصبحت فارغة إلا من المناضلين الشرفاء الذين شرفهم الله بتحريرها، أو من الذين لا يجدون حيلة ولا يستطيعون سبيلاً، أما الباقي فكان من القتلة ومعاونيهم ومؤيدي النظام والمتورطين والمستفيدين من تجارة الحروب؛ الذين أتوْا من كل حدب وصوب.

كانت تدور الكثير من الأسئلة، وكان هناك تواصل مع المنطقة الشرقية لمعرفة ما هو المتوقع؟ وهل ستنجح المظاهرات؟ وما كان هناك من يعتقد أنها ثورة سوف تنتهي بما انتهت إليه، كانت هناك مبادرة سميت بـ «نداء من أجل الوطن» وقد وقَّع عليها خمسون شخصية، منهم: الدكتور الشيخ الصادق الغرياني، والدكتور حمزة أبو فارس، ورفض التوقيع عليها المدني الشويرف، كما وقّع عليها المحامي عبد الله بانون، وعَلمْتُ من نزار كعوان

أن المحامية عزة المقهور وافقت على التوقيع عليها أيضاً، ووقّع عليها ثلة من النشطاء الآخرين.

تمَّ تشكيل جبهة القوى الوطنية لسد الفراغ السياسي الذي قد ينتج بسقوط النظام، وحُلَّت بمجرد أن تمَّ تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، وكانت الأعمال كثيرة، منها: جمع المال، وإخفاء شخصيات، وتهريب أخرى، وتشكيل خلايا، وإدخال سلاح عبر الجرافات بالبحر، وترتيب مستشفيات ميدانية في المناطق، والتحق بالصفوف أبطال منهم من قضى نحبه، كما تمَّ تشكيل المجلس المحلي واعتماده من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وإيفاد ممثِّلين إلى بنغازي للالتحاق بالمجلس الوطني الانتقالي. كل هذا تحت الأرض.

«فجر عروس البحر» أو «820 الله أ كبر»:

لا يمكن بحال إهمال الضربات التي تلقاها النظام في بنغازي وأجدابيا والبريقة ومصراتة والزاوية والجبل الأشم، هذه الضربات كلها، كان لها عظيم الأثر في تحرير العاصمة، لكن عملية تحرير العاصمة (820 الله أكبر) قام بها أهلها، ويمكن تلخيص العملية في ثلاث نقاط رئيسة[1]:

ـ اقفلْ منطقتك ودافع عنها: قام ثوّار كل منطقة باستخدام ما تيسر لقفل منطقتهم ومنع سيارات النظام وآلياته من الحركة بيسر، وذلك باستخدام الأشجار المقطوعة، والسيارات والحواجز الترابية والحجارة، وبكل ما هو متاح، ومن ثمّ أصبح من السهل اصطياد فلول النظام، وإعاقة تحركهم، وقطع خطوط الإمداد.

ـ لا تذهب إلى الساحة الخضراء (ميدان الشهداء): ؛ إذ تمَّ إجهاض

---

(1) كما سمعتها من محمد عدنان القروي وآخرين.

الانتفاضة الأولى في (20) فبراير بسبب ذهاب الناس إلى الميدان ودون سلاح، فتمكَّن النظام من ضرب المظاهرات وتفريقها؛ إذ كان السلاح مقابل الحجارة في معركة غير متكافئة.

ـ لا تذهب إلى باب العزيزية: إذ كان من المتوقع أن تكون معززة بقوات ضاربة، ولم يتوقَّع أحد أن يفر منها القذافي يوم (18) أغسطس؛ ما سهل دخولها يوم (23) نظراً لعدم وجود قيادة بداخلها. وكنتُ قد شككت سابقاً في أن قائد حرس باب العزيزية وقتها اللواء «البرَّاني أشكال» أصدر أوامره بعدم التصدي للثوّار، إلا أني وجدت من يؤكِّد صحة هذه المعلومة.

بعد أذان المغرب مباشرة ليلة العشرين من رمضان انطلق ثوّار العاصمة في تنفيد الخطة. يلتقم أحدهم التمرة لإنهاء صومه ثم يصدح بالتكبير في مكبر الصوت، واستعاض آخرون عن أصواتهم بأقراص مدمجة سجل عليها التكبير، أقفلوا الطرق ودافعوا باستماتة خلال الساعات الأولى، وانهار النظام في ثماني ساعات.

وصل الثوّار من خارج العاصمة للتمشيط، ودارت معارك خفيفة في ضواحي المدينة، وقاموا بالسيطرة على المناطق الحيوية والعديد من المقرات، وسقط النظام بالكامل في العاصمة. بدأ ثوّار من خارح العاصمة في شحن الأسلحة والذخائر المتكدسة في العاصمة وما يحتاجونه لمواصلة محاربة النظام خارجها، ومنهم من تمركز في العاصمة ولم يواصل النِّضال خارجها.

كانت قوات الناتو قد بدأت في ذلك اليوم بقصف عدة مواقع لكتائب العقيد معمر القذافي داخل العاصمة.

هذه الضربات المتوازية والقوية من الأطراف الثلاثة (ثوّار طرابلس، وثوّار المدن المحررة، وقوات الناتو) حققت مكاسب كبيرة وأحدثت إرباكاً

لقوات العقيد القذافي، بل وانهياراً كاملاً؛ فقد تحدث قادتها عن نقص في الذخيرة والوقود، وعن وجود مصابين في صفوفهم[1]؛ ما جعلهم يتراجعون على وقع الضربات الموجعة الموجهة إليهم من طرف الثوّار.

عمَّم الثوّار اسم «ميدان الشهداء»، ليكون اسماً للساحة الخضراء سابقاً، واحتفلوا فيها، ورفعوا علم الثورة وأنزلوا عنها علم القذافي، وكانوا يردِّدون في هذه الأثناء شعارات، من قبيل «يا قذافي موت موت الشعب الليبي كله خوت (إخوة)» و«ليبيا حرة حرة والقذافي يطلع برا» و«دم الشهداء ما يمشيش هباء».

هرب معمر القذافي تاركاً باب العزيزية قبل تحرير طرابلس بيومين، وأصبح السؤال الذي يطرحه الجميع، أين اختفى معمر القذافي الآن؟ وهل خرج من ليبيا أم أنه ما زال مختفياً في بعض مناطقها؟

أخيراً، وللأمانة التاريخية هنا أقول؛ إن من تولى زمام المبادرة لتحرير وتأمين مدينة طرابلس، هم ثوّار طرابلس ومن ساندهم من ثوّار ليبيا بفتح غرف إمداد ودعم لوجستي في كل من بنغازي ومصراتة وجبل نفوسة، بالإضافة لغرفتين داخل العاصمة طرابلس، وكان أعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن طرابلس يشرفون على غرفة بنغازي، وكان السيد علي البصير في مصراتة يشرف على غرفة مصراتة، وأما الغرفتان في طرابلس؛ فالأولى كان يشرف عليها امحمد غولة، والثانية العقيد محمد الشيخ، وأما غرفة الجبل فلا أعلم من كان يشرف عليها، وليس لدي أي علم بوجود غرفة عمليات بتونس غير تلك التي كان يديرها عبد المجيد المليقطة؛ لتنسيق ضربات الطيران الأجنبي، إلا ما كان من اجتماعات يعقدها ائتلاف (17 فبراير) ـ طرابلس في تونس،

---

(1) الجزيرة نت: الثوّار يبدؤون عملية تحرير طرابلس.

وذلك لوجود منسِّقه الدكتور محمد عميش هناك بعد خروجه من طرابلس، بينما لم يكن هناك كبير مجهود يُبذل من طرف الدكتور جبريل وفريقه، رغم الكثير من الوعود والخطط التي كنَّا ننتظر تطبيقها دوماً، والتي لم تكن في كثير من الأحيان أكثر من فقاعات إعلامية لإخفاء الإخفاقات.

تكاليف باهظة.. كانت ثمناً لتحرير طرابلس:

لا شك أن تكلفة الاستبداد عالية وكذلك كلفة إزالته، ولكن بقاءه أكثر كلفة وكارثة مستمرة على البلاد والعباد. هكذا كان العقيد؛ دمر البلاد عندما تولى، ودمرها خلال مراسم إزالته، وورطها في قتال فقدت فيه أبناءها على الجبهتين سواء بسواء، وخلفت الأيتام والأرامل والجرحى والثارات، وحملت البلاد تكلفة بشرية واجتماعية واقتصادية باهظة. ومازالت البلاد تعاني؛ ما خلفه من دمار في الأرض وفي الإنسان. قال رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل: إن تحرير طرابلس كلف (400) شهيد و(2000) جريح في خلال (3) أيام[1]. هذا علاوة على إرث تجهيل الأجيال، ونشر ثقافة فاسدة، مازلنا نعاني من ويلاتها.

«إثر تحرير طرابلس؛ اكتشف الثوّار مئات الجثث في قبور جماعية، وداخل المعسكرات وفي سجون مخابرات القذافي. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن لديها أدلة على أن قوات القذافي قامت بتصفية السجناء رمياً بالرصاص وعشرات المدنيين في الأسبوع الماضي مع اقتراب قوات المعارضة المسلحة من طرابلس، كما قتل (17) معتقلاً على الأقل رمياً بالرصاص في مركز اعتقال مؤقت في مبنى الأمل الأخضر؛ التابع لقوات الأمن الداخلي الليبية. وفي (26) أغسطس عثرت هيومن رايتس ووتش

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص553.

على (18) جثة متحلِّلة في مجرى نهر جافّ بين حي غرغور وباب العزيزية. وقال شهود عيان للمنظمة: إن قوات القذافي قتلت هؤلاء الأشخاص في أوقات متفرقة في الأسبوع الذي سبق سيطرة المعارضة على المنطقة. وقالت سارة لي ويتسون مديرة شؤون برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة أن الأدلة التي لدينا تشير بقوة إلى أن قوات القذافي قامت بعمليات تصفية عشوائية مع اقتراب سقوط طرابلس»[1].



(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص546.

اللجنة الأمنية العليا المؤقتة

تحررت العاصمة بجهود الثوّار ودماء الشهداء وصمود الليبيين في أغسطس من عام (2011)، وبسرعة غير متوقعة، ولم يكن المكتب التنفيذي (الحكومة) قد شُكل بعد حلِّه غداة مقتل الفريق عبد الفتاح يونس، قبل أقل من شهر من تحرير العاصمة، ولم تكن هناك لجنة لحمايتها ولا لتأمينها، فرغم محاولات عديدة لتشكيل هذه اللجنة بعد تحرير العاصمة؛ إلا أن المكتب التنفيذي؛ الذي كان وقتها حكومة تسيير أعمال، برئاسة الدكتور محمود جبريل، لم ينجح في التوصل إلى توافقات بين التشكيلات المسلحة التي دخلت العاصمة وبقيت فيها.

وقد حاول المكتب التنفيذي تشكيل لجنة برئاسة العقيد محمود الشريف، ورفضها جلّ الثوّار، ثم شُكّلت لجنة برئاسة الدكتور علي عبد السلام الترهوني، وكُلّف الأستاذ هشام أبوحجر بمهمة منسِّق غرفة العمليات بها، ولكن الخلاف بين الثوّار منع خروجها إلى النور.

تجاوز المكتب التنفيذي في تشكيل اللجنة الأمنية:

لم يستطع المكتب التنفيذي توحيد الفصائل، ويرجع سبب ذلك حسب رأي الدكتور محمود جبريل «إلى رفض ثوّار طرابلس تحديداً، رغم اتفاق (18) فصيلاً على تشكيل اللجنة»، بحسب قوله، بينما كانت الحقيقة أن هذه الفصائل كواو «عمرو»، أي أن أغلبهم يمثِّلون الفصائل نفسها (تكرار)، وأغلبهم من القاعدين الذين تركوا الجبهات، وطاب لهم المقام

في العاصمة، وتركوا الجبهات المشتعلة من أجل تحرير باقي الوطن من أسر الاستبداد. بعض تلك الفصائل التي آثرت مكيفات العاصمة صارت فيما بعد حاضنة للواء (32 معزز) وبقايا كتائب القذافي.

العجيب أن عبد الحكيم بلحاج، رئيس المجلس العسكري طرابلس، ونائبه المهدي الحاراتي لم يُدعيا للاجتماع؛ بحسب قول بلحاج عندما استُدعي من قِبَل المجلس الوطني الانتقالي للاستماع لأسباب عدم حضوره للاجتماع، ورفضه الانضمام للجنة الأمنية العليا؛ إذ أكَّد أنه والحاراتي لم يُدعيا لذلك الاجتماع المذكور، وأقسم بلحاج على أنه غُيِّبَ بقصد ولم يُبَلَّغ به.

وبالنظر إلى وجود الدكتور جبريل خارج البلاد على الدوام، وإزاء عدم توافق المكتب التنفيذي في تشكيل اللجنة الأمنية، وكذلك اقتناع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي بعدم وجود أي خطة مسبقة لتأمين العاصمة؛ قرَّر المجلس أخذ المسؤولية على عاتقه والقيام بدوره في تأمين العاصمة، وشكل اللجنة الأمنية العليا المؤقتة والخاصة بطرابلس فقط.

على المستوى الشخصي؛ لم يكن لدي أي علم مسبق بتشكيل اللجنة الأمنية العليا، والذي رشحني وأصر على أن أكون نائباً له هو الأستاذ عبد المجيد سيف النصر، وقد كان الدكتور علي الترهوني معارضاً لهذا الترشيح بقوة، ثم تدخلَ المستشار عبد الجليل وأضاف للَّجنة الأستاذ فوزي عبد العال.

تشكلت اللجنة بقرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (140) لسنة (2011)، وحُدّدت مهامها ونطاق عملها بتنظيم وضبط الأمن في طرابلس الكبرى، وعينت السيد عبد المجيد غيث سيف النصر رئيساً لها، والسيد عبد الرزاق عبد السلام العرادي نائباً للرئيس، والسيد فوزي الطاهر

عبد العال عضواً، ونص القرار على أن تنتهي مهام اللجنة بتشكيل حكومة انتقالية وتؤول اختصاصاتها للشؤون الداخلية (وزارة الداخلية).

وهذا ما جرى بالفعل؛ وانتهى عمل اللجنة الأمنية العليا، التي شكلها المجلس، بتاريخ (22 نوفمبر 2011م)، بعد أن تمَّ اعتماد الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور عبد الرحيم عبد الحفيظ الكيب، وكان وزير داخليتها هو السيد فوزي الطاهر عبد العال، وقام في الجلسة ذاتها السيد رئيس اللجنة الأمنية العليا المؤقتة عبد المجيد غيث سيف النصر بقراءة بيان أكَّد فيه انتهاء أعمال اللجنة الأمنية العليا وتسليم اختصاصاتها مباشرة إلى وزارة الداخلية[1].

استعانت اللجنة الأمنية العليا المؤقتة بلجنة شكلها الأستاذ أحمد الضراط، وزير الداخلية (المكلف بملف الداخلية والحكم المحلي) تحت اسم «لجنة تأمين العاصمة»، وعين على رأسها العقيد جمال صفر والعميد أنور بومليانة، ونجحت هذه اللجنة في جمع القوى العمومية للشرطة من جديد، واستطاعت وضع خطة تفصيلية لحماية العاصمة من قبل الشرطة وبمساندة الثوّار.

المخاطر التي تواجهها العاصمة:

في تقريرها الأول، بتاريخ (18 سبتمبر 2011م)؛ حددت اللجنة الأمنية العليا المخاطر التي تواجهها طرابلس الكبرى، متمثِّلة بـ:

1 ـ انتشار ظاهرة السلاح.

---

(1) قدمت اللجنة تقريرين عن عملها؛ الأول ذو طابع أمني، وأحاله المجلس الوطني الانتقالي إلى وزارة الداخلية للاختصاص، والآخر مالي، وأحيل إلى ديوان المحاسبة.

2 ـ استمرار تشكيل كتائب داخل طرابلس، واستمرار قدوم كتائب مجهزة من خارجها.

3 ـ انتشار الذخائر عشوائياً في المناطق النائية وفي المزارع الخاصة.

4 ـ إشغال المنشآت العامة بطريقة غير قانونية.

5 ـ المداهمة والقبض على المواطنين بصورة غير مركزية ولا منضبطة.

6 ـ الاعتقالات غير القانونية.

7 ـ نهب مقدرات الدولة باسم الثورة.

8 ـ نقاط التفتيش العشوائية.

9 ـ قيادات النظام المنهار لا تزال طليقة.

10 ـ نشاط ملحوظ للطابور الخامس، وتشكيل كتائب ونقاط تفتيش.

اقترحت اللجنة بشكل عام تشكيل قوة «شبه نظامية» تتحوَّل تدريجياً إلى «نظامية»، وهو ما استدعى فكرة ومشروع «الحرس الوطني»؛ الذي كنت قد بدأت بالعمل عليه كنائب لرئيس اللجنة الأمنية العليا، لكنه ومع الأسف كان فرصة ضائعة ضمن الفرص الضائعة التي تسببت بالكثير من الأزمات من بعده، بحسب ما فصّلت في هذا الكتاب عند حديثي عن الحرس الوطني.

تأسست اللجنة الأمنية العليا على رؤية وُضعت في أمد قصير، بنيت على ثلاثة مستويات: المستوى الاستراتيجي المسؤول عن رسم الاستراتيجيات والسياسات العامة، والمستوى العملياتي الذي يعمل على تحقيق أهداف المستوى الاستراتيجي ويضع الخطط العملياتية عن طريق الشعب المختلفة ومركز العمليات الأمنية، كما ينفذها عن طريق المستوى التكتيكي المشكَّل

من قوات ضبط الأمن؛ لتنفيذ المهمة الأساسية المتمثِّلة بحفظ الأمن في طرابلس الكبرى وما حولها، ضمن المهمات التفصيلية الآتية:

1 ـ ضبط أمن المدينة.

2 ـ ضبط حمل السلاح وحيازته.

3 ـ جمع الذخائر وتخزينها حسب المعايير، من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

4 ـ القبض على عناصر النظام البائد من الفئة «أ»، وكذلك عناصر الطابور الخامس على أن يتمَّ ذلك بصورة مركزية داخل طرابلس الكبرى.

5 ـ إعادة تنظيم نقاط التفتيش.

6 ـ حماية مقدرات الدولة، وحماية المنشآت ذات الأولوية والبعثات الدبلوماسية.

7 ـ تأمين وثائق الدولة الليبية.

8 ـ حماية الشخصيات.

وفي خلال مدة قصيرة، بدأت تتضح ملامح الواقع الأمني والخطة الأمنية التي علينا العمل من خلالها، ففي الاجتماعين الثالث والرابع للجنة ـ اللذين صُنفت تقاريرهما على أنها سرية للغاية ـ في مطلع تشرين الأول والعاشر من الشهر نفسه، عام (2011م)؛ كانت أخطر الملفات التي علينا التعامل معها هي: مراكز القوة، والقبض غير المشروع، والمقرات، والوثائق، على التفصيل المقتبس من التقارير التي قمت شخصياً بإعدادها وقراءتها على أعضاء المجلس الوطني الانتقالي في جلسات رسمية، وذلك بناءً على تكليف من رئيس اللجنة الأمنية العليا الأستاذ عبد المجيد سيف النصر:

أولاً: مراكز القوة:

بالطبع ليس المقصود هنا المجلس [الوطني الانتقالي]، ولا [المكتب] التنفيذي، ولا [المجلس] المحلي، ولا اللجنة الأمنية العليا، ولكن كل من يملك ورقة مروسة وختماً وبطاقة تعريف وسلاحاً مهما كان، ثائراً أو طابوراً خامساً أو مجرماً، فكلٌّ يستطيع أن يقبض أو يسرق أو يستولي على أملاك عامة أو خاصة ويستولي على المقرات ويتحكم في إدارتها وموظفيها. بالإضافة طبعاً للأجسام الأخرى التي لديها جزء من الشرعية وتوسعت في أعمالها خارج اختصاصها.

في المدينة جيشان: الأول باسم «الجيش الوطني الليبي»[1]، والآخر باسم «جيش التحرير الوطني»، وكل يقوم بتبني كتائب وأفراد، بعضهم يقوم بأعمال خارجة عن القانون، مثل الاستيلاء على أملاك خاصة من سيارات وغيرها، وفي الوقت نفسه يقوم بأعمال أمنية خارج إطار صلاحياته من تفتيش وقبض وتحقيق مع المدنيين. قمنا بالحديث مع رئاسة الأركان بالخصوص، وما زالت الكتائب تتكوَّن بصورة مستمرة [داخل طرابلس الكبرى] أو تتوافد على المدينة [من خارجها].

ثانياً: القبض:

يتمُّ في ساعات الليل والنهار، وباستخدام القوة وترهيب الآمنين، وفي أثناء ذلك يتم الاستيلاء على سيارات ذلك المواطن حتى بات معروفاً في المدينة أن هذه [الثورة] (ثورة سيارات). كما يتم الاستيلاء على أمواله، ويؤخذ بجريرته أبناؤه وإخوانه وأقاربه ويُتحفّظ عليهم لأيام، والعديد منهم لا يزال قابعاً في السجون. والتحقيق معهم ليس حِرَفياً، وتُستخدم وسائل

(1) الجيس الوطني الليبي هو الكتيبة التي أسَّسها خليفة بلقاسم حفتر، وخلطت الأوراق حينها، واستمر الوضع في التطور، إلى ما أصبح معروفاً بعد ذلك.

النظام السابق فيه، والسجون نفسها وأماكن التوقيف سيئة للغاية. بعض الجرائم التي يتم التوقيف على أساسها ارتُكبت قبل السابع عشر من فبراير، وهي من اختصاص النيابة العامة، ولا يجب أن تتم على أساس أنها تبعاً للتمشيط.

عمليات القبض ما زالت مستمرة وكثير منها لمواطنين لا يجب أن يتمَّ استدعاؤهم في الوقت الحالي على أحسن تقدير.

ثالثاً: المقرات:

كلها مستباحة، والكتائب ما زالت تتكون حتى هذه اللحظة، ومن ثمّ تبحث لها عن مقرات، فجاء الدور على الأملاك الخاصة (بصرف النظر عن شرعية ملكيتها)؛ لتكون مقراً سواء كانت مزرعة أو سكناً لهذه الكتائب.

لا يوجد مقرات في المدينة غير مستغلة من قبل الكتائب، الصالحة كانت أو الطالحة، بل يتم الآن التوجه إلى الأملاك الخاصة وتحديداً لتلك التي تؤول [ملكيتها] إلى أفراد من النظام السابق.

رابعاً: الوثائق:

مبعثرة، وضاع منها الكثير، بل قد يصبح ما تبقى غير صالح للاستفادة منه. وهناك من يبحث عن ملفات بعينها لغاية في نفس يعقوب، وقد يكون هناك من يعمل لصالح دول أجنبية، تبحث عن ملفات بذاتها.

هناك استعداد لكثير ممن لديهم وثائق لتسليمها، ولكن لا يوجد من يستلمها، وبعضها بحاجة عاجلة إلى أرشفة حتى يتم الحفاظ عليها وسهولة الاستفادة منها.

وضعنا لحل هذه المشكلات الأمنية الخطيرة خطة مدتها ثلاثة شهور، تنطلق من الخارج إلى الداخل، تبدأ، بعد الطوق الخارجي وتوزيع نقاط التفتيش، بفك التداخلات بين الداخلية والنيابة والثوّار، بحيث تعمل

الشرطة فقط داخل المدينة على إخلاء المقرات وحل ظاهرة انتشار السلاح، وصولاً ـ في نهاية العام ـ إلى طرابلس، فلا يبقى داخلها سوى الداخلية والشرطة، بينما يعمل الثوّار في ثكناتهم أو يلتحقون بالجيش والداخلية وقوات الدعم التابعة للمجلس العسكري.

بدأ تنفيذ الخطة بالفعل في خلال أسبوع فقط، بتوزيع الموارد المطلوبة للتنفيذ، من عدد وعتاد، في أثناء المدة القادمة، بحسب ما أوضحنا في التقرير الرابع. ولعل من أهم الإنجازات التي تمَّت حتى ذلك الحين وحلت معها كثيراً من المشكلات وسهلت استكمال بقية المهام المطلوبة، كان صيانة سجن «عين زارة»، بحسب ما يوضح التقرير الخامس:

نجحت اللجنة الأمنية العليا بعد صيانة سجن عين زارة الجنائي بترحيل المحتجزين من سجن الجديدة إليه، وتمَّ البدء في صيانة سجن الجديدة، وفي الوقت نفسه تمَّ تسليمه إلى الشرطة القضائية في ندوة عقدت بالخصوص بمناسبة تسليم سجن الجديدة إلى الشرطة القضائية، بعنوان «نحو بناء دولة القانون، وعودة الحياة إلى طبيعتها». حضر الندوة وزير العدل، ووكيل وزارة الداخلية، والنائب العام، والمدَّعي العام العسكري، وبعض البعثات الدبلوماسية، والأمم المتحدة.

هذا الحدث المهم حقق جملة من الأهداف، منها: وضع اللبنة الأولى لتكون أماكن الاحتجاز تحت يد السلطات الرسمية، وقفل جلّها، وتحسين ظروف الاحتجاز، ومعرفة عدد ومكان المحتجزين، والوقوف على التُّهم الموجهة إليهم، وتحسين صورة الثورة سريعاً في مجال حقوق الإنسان. وكان المخطط أن يتم تباعاً استلام السجون الأخرى وتسليم ما هو للشرطة القضائية إليها.

قمنا في الوقت نفسه بالاستمرار في حصر الموقوفين، ومعرفة التُّهم

الموجهة إليهم ومكان احتجازهم من خلال عمليات الحصر التي تقوم بها لجان شُكلت (من ضبّاط شرطة) لهذا الأمر.

لجان التصنيف تمَّ تشكيلها، وبدأت أعمالها لتصنيف المحتجزين والإفراج الفوري لمن [المقصود: عمن] لا يستحق التوقيف لتقديم الباقي للادِّعاء العسكري العام أو للنيابة العامة.

تسليم سجن الجديدة للشرطة القضائية يعد مهماً في عمل مراكز الشرطة والنيابة العامة والمحاكم، وتعزيز الأمن في المدينة للبدء في تجميع الفارِّين من العدالة والذين قام القذافي بإخراجهم من السجون.

وقد تصادف التقرير الخامس للجنة؛ الذي كان بتاريخ (20 أكتوبر 2011)، مع مقتل القذافي، معلناً مرحلة جديدة بأدوات مختلفة، دفعتنا للتريث ومزيدٍ من التخطيط الذي استغرق ما يقارب الشهر؛ لتحديد ما تمَّ وما يجب أن يتم، قبل تسليم المهمات إلى وزارة الداخلية المشكَّلة حديثاً.

ففي التقرير الأخير للجنة الأمنية العليا؛ بتاريخ (20 نوفمبر 2011م)، أشرنا في البداية إلى أن أهم ملامح العمل الأمني في المرحلة الجديدة هي العمل الاستخباراتي، داخلياً وخارجياً، بقدر أهمية معالجة وضع الثوّار وتنظيم حيازة السلاح، ودعونا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة بهذا الخصوص.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة استطاعت خلال مدة قصيرة تحقيق الكثير من الإنجازات، كان من أهمها، بحسب تقريرها الأخير:

«دعم الداخلية بتزويدها بعدد من السيارات لتغطية النقص الحاد في أسطولها، وكذلك صيانة مراكز الشرطة وتجهيز بعضها، ومنح مكافأة في العيد أدت إلى ارتفاع القوة العمومية للجنة حماية العاصمة التابعة للداخلية

وتأمينها، من ألف وأربعمئة [شرطي] إلى ألفين وخمسمئة [شرطي]، ودعم وزارة العدل بتقديم عدد من السيارات، وصيانة وتسليم سجن الجديدة والسجن المفتوح للشرطة القضائية؛ إضافة لتشجيع بعض التشكيلات المسلحة على تسليم أسلحتها للداخلية؛ إذ تمَّ تسليم أكثر من ستمئة وعشرين قطعة سلاح للداخلية، وحماية جميع الوفود؛ التي زارت ليبيا بعد تحرير طرابلس، واستقبالها وتأمينها، وكذلك تأمين بعض السفارات والمنازل التابعة للسفراء، والبحث عن المتفجرات[1] لبعض السفارات مثل سفارة الأردن، والبحث عن المتفجرات في الأماكن العامة قبل بداية النشاطات المختلفة؛ إضافة لتسفير عدد من المهاجرين غير الشرعيين وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة».

وبعد ملخص تقدمت به اللجنة بشأن القضايا التي تعاملت معها وتطوراتها في خلال فترة عملها، رأت اللجنة أن الخيار الأمثل لحل الإشكالات الكبرى المذكورة سابقاً (مراكز القوة، القبض، المقرات، الوثائق) يكون بتبني استراتيجية يتم بها تكريم الثوّار، والاستغناء عن دور كافة الأجسام غير الشرعية، والشرعية المرحلية.

ولم أكتفِ بهذا المقترح؛ بل تقدمتُ باستراتيجية شاملة للمجلس الوطني الانتقالي، كانت ستنظم حاملي السلاح والأسلحة وتمنع انتشارها، وتضع أفرادها تحت الأمر العسكري في جهاز منظم وموحد ـ اقترحت تسميته بالحرس الوطني ـ وهو ما لم يأخذ به المجلس، طاوياً صفحة دراسة مهمة، وقاطعاً الطريق على مسار إنجازات نادرة، شارك فيها عدد كبير من الخبراء والمعنيين، ومفوِّتاً فرصة أخرى؛ كان يمكن أن يحفظ

(1) المقصود بالبحث عن المتفجرات، أن السفارة الأردنية أبلغت عن احتمال وجود متفجرات في مبناها، فأوفدت اللجنة فرقة بحث للتفتيش ومسح المكان.

الكثير من الدم والوقت، ويجنب الانقسامات التي تعززت وكبرت، واتضحت بعض أسبابها لاحقاً مع الوقت.

من المهم جداً التأكيد هنا على أن اللجنة المشكلة من قبل المجلس الوطني الانتقالي؛ التي استمرت شهرين وسبعة أيام فقط؛ أنجزت الكثير من المهام، كما أشرنا في التقارير التي كانت تقدم أسبوعياً إلى المجلس الوطني الانتقالي، طبقاً لما حددته المادة الخامسة من قرار تشكيلها.

كما أن اللجنة لم تقم بتوظيف أي من الثوّار، وكان العمل فيها تطوعياً، عدا عشرة موظفين فقط. وأما التوسع في نطاق عملها خارج طرابلس وتوظيف أكثر من (147) ألف عنصر من الثوّار؛ فقد تمَّ في مرحلة لاحقة عندما وسّع وزير الداخلية الأستاذ فوزي عبد العال نطاق عملها ليشمل ليبيا كلها، وهي بذلك تختلف كلياً عن اللجنة الأمنية العليا المؤقتة التي شكلها المجلس الوطني الانتقالي، وحدد نطاق عملها الجغرافي بالعاصمة طرابلس فقط.



الحرس الوطني... فرصة ضائعة

في الحادي والعشرين من مارس (2018م)، خرج المستشار مصطفى عبد الجليل، الرئيس السابق للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت، على قناة (218)، قائلاً: إن الشيخ حمد بن خليفة، أمير قطر السابق، عرض عليه تشكيل الحرس الوطني عندما كان رئيساً للمجلس، فنقل القرار إلى المجلس الوطني الانتقالي، وتمَّ التصويت ورفضه حسب قوله، مشيراً إلى أن من بين الذين صوَّتوا لصالح المشروع: عبد الرزاق العرادي، والأمين بلحاج، ومحمد الحريزي، وشخص من مدينة مسلاتة، يقصد به رمضان خالد.

والحقيقة أن تصريح المستشار عبد الجليل يخلط الحقيقة بالزيف، ويفتح ملفاً كبيراً هو ملف «الحرس الوطني»؛ الذي لم تكن لي به أي علاقة إلا عبر المستشار مصطفى عبد الجليل كما سأبيِّن لاحقاً. وبعد أن علمتُ بالفكرة من المستشار قمت بإعداد دراسة وقدمتها للمجلس، وذلك من خلال انتدابي لتولي مسؤولية نائب رئيس اللجنة الأمنية العليا المؤقتة ـ طرابلس، في أثناء عضويتي بالمجلس الوطني الانتقالي.

أهم ما أودُّ التأكيد عليه هنا هو أن المشروع، رغم أهميته والحاجة الماسة إليه خصوصاً في تلك الفترة، لم يعرض للتصويت، ولم يصل إلى تلك المرحلة على الإطلاق، وإنما تمَّ إجهاضه من قبل رئاسة المجلس من بدايته. وتفاصيل ذلك:

شخصياً، ورغم اهتمامي بالملف، أقول والله شهيد على ما أقول: لم أسمع اسم قطر، ولا اسم الشيخ حمد في هذا الموضوع على الإطلاق إلا بعد مقابلة المستشار مصطفى عبد الجليل على قناة (218) في مارس (2018)، ولم أسمع بموضوع الحرس الوطني إلا من المستشار مصطفى عبد الجليل ذاته، حينما طلبَ منّي الحضور إلى مقرِّ إقامته بجمعية الدعوة الإسلامية بطرابلس أواخر أكتوبر (2011)؛ لحضور اجتماع مع بعض الثوّار بخصوص موضوع إنشاء الحرس الوطني.

حضرت الاجتماع، وممن أذكر أنهم حضروا اللقاء وكيل وزارة الدفاع السابق بالحكومة المؤقتة المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام لشؤون حرس الحدود الصدّيق الغيثي، وآخران لا أذكر اسميهما. وكان في استقبالنا السيد حامد العمروني المسؤول عن ترتيب لقاءات المستشار، وناقشنا في أثناء اللقاء موضوع الحرس الوطني وأهميته ودوره، وعندما سألني المستشار بعد هذا اللقاء عن رأيي في الحرس الوطني؛ قلت له بوضوح: «جاء على قدر، كنت أفكر في حل لهذه الكتائب المسلحة التي تتوالد بصورة مخيفة»، واعداً إيَّاه بأن أقوم بدراسة الموضوع وتقديم مقترح بالخصوص، ورحَّب بذلك.

الحاجة إلى كيان يجمع الثوّار ويحُدُّ من توالد الكتائب:

ضمن عملي في اللجنة الأمنية العليا، تعرفت على خطورة توالد الكتائب المسلحة، وسهولة تشكيلها، وانتشار السلاح، وسهولة الحصول عليه، وسوء استخدامه، وأكدت وفصّلت، شيئاً فشيئاً على مدى أكثر من شهر، في التقارير كلها التي سلمتها باسم اللجنة الأمنية العليا، وقمت بقراءتها في أثناء اجتماعات المجلس الوطني الانتقالي على خطورة هذه الظاهرة، مع مقترحات وآليات للحد منها وتنظيمها.

ففي التقرير الأول الذي قدمته أمام المجلس بتاريخ (18) سبتمبر من العام (2011)؛ أوضحت المخاطر والتهديدات ذات الأولوية القصوى في مدينة طرابلس الكبرى، وتقدَّمت حينها، باقتراح لتشكيل قوة شبه نظامية (تتحوَّل إلى نظامية بمرور الوقت)، على شاكلة فكرة «الحرس الوطني»، تعمل على إظهار القوة وبسط الأمن بصورة سريعة، وتفرض هيبة الدولة المتمثِّلة في المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، ثم أعدتُ التأكيد على هذا الملف الخطير في التقرير النهائي للجنة؛ إذ قلت حرفياً أمام المجلس بتاريخ (20 نوفمبر من عام (2011):

«يعد [كلّ من] معالجة وضع الثوّار وتنظيم حيازة السلاح، من التحديات الخطيرة التي تواجه المجلس، ولن يكون هناك متسع من الوقت للدراسة والتأجيل لعلاج هذين الأمرين إلا باتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة.

لا بدَّ من الإسراع في تبني استراتيجية يتم بها تكريم الثوّار بصورة يتمُّ بها الاستغناء عن دور الأجسام غير الشرعية جميعها، وكذلك الشرعية ذات الطابع المرحلي مثل المجالس العسكرية والتشكيلات المسلحة. كما أن بطء المجلس باتخاذ قرارات حاسمة فيما يخص الجيش الليبي (تسبب بتشكيل ما يسمى) «جيش التحرير الوطني» و«الجيش الوطني» وغيره من المسميات التي شكلت عبئاً أمنياً خطيراً داخل طرابلس، ومارس بعض هذه التشكيلات باسم الشرعية ممارساتٍ أشبه ما توصف بأعمال العصابات المسلحة الخارجة عن القانون».

لا بدَّ من استراتيجية شاملة لتكريم الثوّار المحاربين وبسط الأمن وتنظيم السلاح: ومن هذا المنطلق تقدمت للمجلس بدراسة، بعنوان **«استراتيجية شاملة لتكريم الثوّار المحاربين وبسط الأمن وتنظيم**

السلاح»[1]، تحتوي على فِكَر لكيفية تنظيم الثوّار في كيان يكونون فيه تحت الأمر العسكري «حرس وطني» إلى حين قيام الجيش، وقمت بالتعاون مع رئيس هيئة شؤون المحاربين بدراسة مقارنة لتجارب الدول الأخرى للاستفادة منها وأخذ ما يناسب ويمكن تطبيقه في ليبيا؛ مثل الدنمارك؛ التي يتكوَّن بها «الحرس الوطني» من المتطوعين المنظمين قانونياً بمرسوم خاص، والمنتشرين في أنحاء البلاد كلها؛ لاستدعائهم مباشرة عند الحاجة كرديف للقوات النظامية؛ التي تختلف مع «الحرس الوطني» في الولايات المتحدة من حيث التشكيل؛ إذ يتكوَّن هذا الأخير من قوات نخبة موزعة بحسب الولايات، في حين تمارس قواتُ «الحرس الوطني» الإسبانية، أقدم أجهزة حفظ الأمن في البلاد، المهماتِ الموكلةَ إلى الشرطة بانتشار أكبر وتنظيم أوسع، وتخضع للمساءلة أمام كل من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، بما يجعلها شبيهة إلى حدٍّ ما بـ «الجندرمة الفرنسية».

كانت النتيجة الأهم لهذه الدراسة أن مثل هذه الكيانات يتم تأسيسها في الغالب بعد حروب أهلية ساهمت في انتشار السلاح والمحاربين؛ ليتمَّ تأهيلهم تحت هذه الكيانات؛ لتحفظ حقوقهم وتضحياتهم بقدر ما تحفظ الأمن وتضبط السلاح، وقد استمرت كثير من هذه الأجهزة إلى يومنا هذا.

وبناء على هذه الدراسة؛ قمت بالتعاون مع وزارة الداخلية، ورئاسة الأركان، وبعض قيادات اللجنة الأمنية العليا، ولجنة تأمين طرابلس التابعة لوزارة الداخلية، وهيئة شؤون المحاربين، والمجموعة الوطنية الاستشارية، وآخرين بإعداد الدراسة. وشارك فيها: اللواء عبد الرحمن

---

(1) استراتيجية شاملة لتكريم الثوّار المحاربين وبسط الأمن وتنظيم السلاح. انظر ملحق رقم (8).

الطويل، والسيد المبروك عيسى، والعقيد جمال صفر، والعميد أنور بومليانة، والعقيد عمر الخذراوي. وشارك عبر الهاتف العقيد سالم جحا، وحضر أحد اللقاءات رئيس الوزراء المنتخب في ذلك الوقت الدكتور عبد الرحيم الكيب، ورئيس هيئة شؤون المحاربين المهندس مصطفى الساقزلي، والعقيد محمد البرغثي، والدكتور محمود الفطيسي، والدكتور عيسى التويجري، وآخرون.

كانت الاستراتيجية مفصلة وشاملة وتهدف لتحقيق جملة من الأهداف الحاسمة والضرورية في تلك المدة، وكان يمكن أن تجنب البلاد منذ ذلك الحين كثيراً من الأزمات والدماء، وكانت أهدافها ممثَّلة بالآتي:

1 ـ توفير حياة كريمة للثوّار المحاربين من خلال دفع مكافأة شهرية منتظمة للثوّار بعد انضمامهم إلى الهيئة وعملهم المؤقت بالحرس الوطني، وإلى حين توجيههم للعمل بإحدى الجهات، وتعهدهم بالامتثال للأوامر المتعلقة بالانضباطية، وعدم المشاركة في النزاعات أو الاعتداءات، أو أي اشتباكات مسلحة.

2 ـ استيعاب الثوّار المنضبطين بأقصى سرعة، والاستفادة منهم في بسط الأمن، وفرض سيادة القانون تحت غطاء قانوني، هو هيئة الحرس الوطني، مع ضم من يرغب منهم إلى الداخلية أو الدفاع أو أي من المجالات الأخرى.

3 ـ عزل المخالفين وإخضاعهم لسلطة القانون.

4 ـ دعم الشرطة.

5 ـ يمكن التوجه نحو الانتخابات بصورة أسرع.

6 ـ العمل على القبض على السجناء السابقين؛ الذين أخلى سبيلهم النظام السابق، والمحكوم عليهم بقضايا جنائية.

7 ـ تمكين الثوّار المحاربين من بناء مستقبلهم، والحصول بعد العمل على تسهيلات مصرفية بضمان الراتب للزواج، وشراء مسكن وسيارة.

وبقدر حجم هذه الأهداف وتعقيداتها؛ كانت الخطة الموضوعة لتنفيذها مفصلة بالمتطلبات المالية والبشرية، ومحددة الخطوات بدقة، وكل ما تحتاجه كان قراراً جريئاً فقط لاعتمادها وتنفيذها؛ إذ كانت الخطوات كالآتي:

1 ـ يتمُّ تكوين فروع لهيئة شؤون المحاربين بهيئة مستقلة في جميع المناطق التي بها مجالس محلية.

2 ـ تقوم هذه الفروع بحصر وتسجيل الثوّار المحاربين.

3 ـ يتمُّ إنشاء هيئة للحرس الوطني تقوم بمهام محددة. (يجب تحديد تبعية الحرس للقانون العسكري أو لقانون الشرطة).

4 ـ يوجه الثوّار المحاربون بأسلحتهم للالتحاق بأقرب معسكر تابع لهيئة الحرس الوطني للتدريب، والقيام بمهام أمنية محددة في المنطقة التابعة لها.

5 ـ تصرف للثائر المحارب مكافأة شهرية من هيئة شؤون المحاربين بناءً على أدائه في هيئة الحرس الوطني.

6 ـ تقوم هيئة شؤون المحاربين بتعيين المشرفين، والقيام بالدراسة اللازمة للثوّار المحاربين.

7 ـ تقوم الهيئة بناءً على هذه الدراسات؛ التي تمَّت بالخصوص بتوجيه الثوّار المحاربين حسب رغباتهم وإمكانياتهم في العمل المدني أو الأمني أو في استكمال الدراسة أو التأهيل للقيام بعمل ما أو العمل الحر.

8 ـ يعاد النظر في حجم واختصاصات هيئة الحرس الوطني بعد استقرار عملية توجيه الثوّار المحاربين.

9 ـ ينتهي عمل هيئة شؤون المحاربين، ويمكن أن تتحوَّل إلى هيئة للتنمية البشرية لجميع الليبيين.

أما الركنان الرئيسيان اللذان قامت عليهما هذه الاستراتيجية، بحسب ما يتضح أعلاه؛ فقد كانا:

أولاً: «هيئة شؤون المحاربين» القائمة أساساً بقرار المكتب التنفيذي واعتماد المجلس الوطني الانتقالي، ذات الاختصاصات التالية:

1 ـ حصر الثوّار المحاربين في سجلات ومنحهم إفادات بذلك.

2 ـ دمج الثوّار المحاربين وجميع أفراد التشكيلات المقاتلة في القطاعات المختلفة للدولة عموماً وقطاع الداخلية والدفاع خصوصاً.

3 ـ العمل على توفير احتياجات الثوّار المحاربين من قروض بناء المساكن، وشراء الأراضي، والقروض السكنية، وغيرها من الحوافز والتسهيلات بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.

4 ـ اقتراح البرامج التدريبية والدراسية والتأهيلية الداخلية والخارجية للمحاربين؛ لدمجهم في مؤسسات الدولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

5 ـ اقتراح التشريعات اللازمة لتسهيل عملية دمج المحاربين بمؤسسات الدولة.

6 ـ العمل على وضع خطط مناسبة لجمع السلاح من الثوّار المحاربين، والمساهمة في تنفيذها.

وثانياً، وهو الأهم: «هيئة الحرس الوطني»؛ التي بحسب الاستراتيجية كان «يمكن أن توفر أسرع طريق لانضمام الثوّار تحت كيان عسكري قانوني، يكون على رأسه ضابط عسكري، ومن ثمّ حل كل المجالس العسكرية والتشكيلات المسلحة التي تتوالد بصورة مخيفة، وسحب البساط

من تحت الطابور الخامس والخارجين عن القانون وأصحاب المنافع الشخصية من المتسلِّقين».

حظيت «هيئة الحرس الوطني» لأهميتها باهتمام وعناية خاصة، في دراسة منفصلة؛ إذ تمَّ تطوير وتفصيل مهام الهيئة واختصاصاتها، وصولاً إلى احتياجاتها المادية والبشرية. وتهدف الخطة لتدريب الثوّار ليصبح مجموع العناصر (10) آلاف عنصر خلال ثلاثة شهور، بتفصيل للهيكلية الجغرافية والإدارية بناءً على العرض الذي تمَّت مدارسته في لقاء جمعية الدعوة الإسلامية مع المستشار عبد الجليل؛ فتصبح مهمات الهيئة كالآتي:

1 ـ العمل على ضم الثوّار الراغبين وتنظيمهم وتدريبهم بالتعاون مع هيئة شؤون المحاربين.

2 ـ القيام بالتعاون مع الشرطة بالدوريات ونقاط التفتيش اللازمة.

3 ـ حماية المنشآت النفطية والمنشآت العامة.

4 ـ حماية الحدود والمنافذ البرية والبحرية بالتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية.

5 ـ المساهمة في فض النزاعات المسلحة.

6 ـ دعم قوات الشرطة لفرض سيادة القانون.

7 ـ تنظيم سلاح الثوّار وتخزينه وتنظيم أساليب استعماله وشروطه.

إضافة لذلك، ركزت الخطة على «الجانب المدني»؛ الذي حرصت أن يميز «الحرس الوطني الليبي»، باهتمامه ببناء المواطن تربوياً، ومساهمته الكبيرة في البناء المدني لدولة القانون والحريات، وذلك من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والمهنية، وفتح الباب للتطوع.

بعد إبلاغي المستشارَ بأن الدراسة باتت جاهزة للعرض، قام بإدراجها

في جدول الأعمال للجلسة التي تمَّت بتاريخ (19 نوفمبر لعام 2011)، وتمَّ توزيع نسخ من الدراسة على الأعضاء.

في تلك الجلسة، قام الدكتور فتحي البعجة، رئيس لجنة الخارجية بالمجلس الوطني الانتقالي حينها، والذي أصبح سفير ليبيا في كندا بعد انتهاء مهمته كعضو في المجلس الوطني الانتقالي، بإلقاء خطبة عصماء كعادته رافضاً المشروع، وهو رفض نابع من هاجسه برفض أي فكرة تأتي من شخص ينتمي للتيار الإسلامي، أو قريب منه، شكلاً وموضوعاً؛ إلا أن الأشد غرابة كان قفل المستشار عبد الجليل لهذا الموضوع دون مزيد من النقاش ودون أي تصويت؛ إذ لم يصل إلى مرحلة التصويت أصلاً. وتمَّ إغلاق الملف، بالرغم من أن المستشار عبد الجليل هو من قدح الفكرة في ذهني أولاً.

الفرصة الضائعة:

كانت «**الاستراتيجية الشاملة**» لو تمَّت الموافقة عليها، ستساهم في إنهاء المشكلات الأمنية الكبرى التي تعاني منها البلاد اليوم، سواء على مستوى انتشار السلاح أو تكاثر الأجسام المسلحة أو الانفلات الأمني، والتي أدت بدورها إلى تأخر الاستقرار السياسي في ظل بيئة الفوضى التي ساهم فيها تدني مستوى الخطاب الإعلامي، وتسلل عبرها الفتن، واستغلتها الأطراف المغرضة لتعزيز الانقسامات السياسية، بما أوصلنا اليوم إلى هذه الحال.

كان من الممكن لو اتُّخذت هذه الخطوة، أن يكون السلاح والمقاتلون تحت الأمر العسكري وتحت جسم قانوني واحد، يحفظ حقوقهم بقدر ما يحفظ الأمن، ويوحد العمل العسكري مثلما يوحد البلاد،

كخطوة أولى أساسية في طريق تعزيز الاستقرار السياسي والوعي الاجتماعي وقطع الطرق على كل المشاريع الشخصية والفوضوية.

كان مقترحاً مناسباً لحصر المسلحين وتصنيفهم ودمجهم، وحصر أسلحتهم تمهيداً لتنظيم حيازة السلاح وجمعه، وكان مشروعاً علمياً سبق وأن تبنَّته العديد من دول العالم بعد خروجها من صراعات مسلحة، لكن هذا المشروع أجهض قبل طرحه للتصويت.

الآن وبعد مرور سبع سنوات من رفضه يتم إقحامه في لوثة الصراع بين الإمارات وقطر، فما ذكره عبد الجليل (من مكان عمله في أبوظبي) على قناة (218) يفتقد الدقَّة ويعيبه الاختصار المخلّ، فما تقدمتُ به كان عملاً وطنياً، وشارك فيه أناس ذكرتهم بأسمائهم، أُعدَّت الدراسة بناءً على ما تمَّ في اللقاء الذي دعاني إليه في مقر إقامته ونال موافقته، ثم انقلب عليه في الجلسة.

كنَّا في المجلس الوطني الانتقالي قد تعاهدنا ضمنياً على أن لا ننشر الخلافات على الملأ، وأن لا نجرح بعضنا بعضاً، وأن نطوي صفحة المرحلة، إلا في حالة تدوين الأحداث لتكون مرجعاً لتاريخ المرحلة. وقد التزمتُ بذلك رغم عدم قناعتي؛ إذ لا شك أن المرحلة بكل ما حصل فيها من تقصير تستحق أن يُلقى عليها الضوء للاستفادة منها. وكنت أنوي الاستمرار بهذا التعهد بالفعل، لكن وقد فتح المستشار عبد الجليل الملف علانية وعلى وسائل الإعلام ـ وليته فتحه بحق ـ فإن من حق الليبيين أن يعرفوا ما جرى بالفعل، خصوصاً وأن المستشار عبد الجليل قد اضطر للعمل في دولة، لم تكتفِ بأنها لم تحترم شخصه ولا منصبه السابق، وهي ضالعة فيما يحصل في ليبيا من فساد الحياة السياسية وإشعال الحرب وقتل الليبيين بعضهم بعضاً. وكم يحزُّ في نفسي أن يكون المستشار قد لعب دوراً

في الصراع الخليجي ـ الخليجي، انطلاقاً من دولة تمثِّل أحد أطراف هذا الصراع، وعلى قناة يقال إنها مموَّلة من الطرف ذاته.

وكم يحزُّ في نفسي أن الدولة الليبية الغنية لم توفر للأستاذ عبد الجليل، ولمن شغلوا مناصب سامية مثله، ما يغنيهم عن التكفف على موائد دول وحكومات لن تتورع عن استغلال إنعامها عليهم لمصالحها الخاصة، حتى ولو أضر ذلك بمصالح ليبيا وتاريخها، وصورتها في أذهان الأجيال.

في تلك الفترة؛ اجتهدنا بما نستطيع، وبما يحفظ البلاد والعباد، وقدمنا ودفعنا بالدراسة التي نعتقد حتى الآن أنها كانت طوق نجاة من الفوضى التي نعيشها، ولو تمَّ اعتمادها في حينها لما سالت الدماء وأزهقت الأرواح، لكنها رُفضت فجأة دون أن نعرف الأسباب. اللهم إلا ما قد يكون من اختلاف إيديولوجي أو تنافس سياسي، لم يوجد إلا في مخيلة أصحابه، ودون بديل مقنع يلبي احتياجات المرحلة، فهلّا نسمع اليوم من الإخوة الذين رفضوا مقترح الاستراتيجية الشاملة اعتذاراً أو تبريراً عن رفضهم للمقترح قبل سبعة أعوام ومئات الشهداء؟ وهلّا وُضعنا بصورة استراتيجيتهم اليوم لحل هذا المشكل المعقد؛ الذي كان من الممكن بقرار جريء وتنازلات بسيطة أن لا نصل إليه[1]؟

---

(1) ونحن نعاني تداعيات تغول المليشيات لاحت في الأفق فرصة إحياء مشروع الحرس من خلال القانون الذي أعده المؤتمر الوطني العام، وفي غمرة التهديدات التي كان حفتر يطلقها باتجاه العاصمة طرابلس، أقدم بعض قادة الثوّار، والعسكريين على إعلان قيادة للحرس الوطني، من عند أنفسهم، فتواصلت مع رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، واقترحت عليه اقتناص هذه الفرصة، وإعادة تشكيل القيادة بحيث يتمكن من وضع المجموعات المسلحة تحت الأمر العسكري.

ومع الأسف، فلم يكتفِ المستشار عبد الجليل بإجهاض هذا الملف المهم والحرج، ولم يتحمل مسؤولية رفضه وتبعاتها عندما وصله المشروع مع دراسته جاهزاً منتظراً المناقشة والتصويت عليه واتخاذ القرار المهم بشأنه، خصوصاً أنه كان موافقاً على المشروع قبل عرضه، ولكنه تراجع لأسباب ما زلت أجهلها، وزاد على ذلك بتسييسه لهذا الملف الحرج بإدخاله في الخلافات السياسية وامتداداتها الإقليمية، رغم أنه ـ قبل الجميع ـ يعلم حقيقة ما جرى، وأتمنى منه أن يتجرَّأ لإعلانها مثل ما تجرأ في تصريحه الأول، وأن لا يتهاون بحمل وزر هذا الافتراء في الدنيا قبل الآخرة.

كما وأن السذاجة التي تطرح بها مثل هذه المواضيع كارثية؛ فالمجلس الوطني الانتقالي له لائحته الداخلية؛ التي تحدد كيف يتم إدارج بنود في جدول أعماله، وكيف يتمَّ مناقشتها وأخذ القرار بشأنها، فلو صدق فيما قال، فكيف يلام زميلهم الذي مارس حقه في تقديم مقترح ويشهر به في الإعلام، في حين أن رئيس المجلس أدرج هذا البند في جدول الأعمال وفتح باب النقاش حوله، ثم أقفله ولم يعرضه للتصويت!!

إنه لأمر مضحك أن يتمَّ تداول هذا الحق بهذه الطريقة في وسائل الإعلام من قبل رئيس المجلس ونائبه المستقيل الأستاذ عبد الحفيظ غوقة.

ولعلم القارئ الكريم فإنه لم يكن أي من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المحسوبين على التيار الإسلامي في يوم ما، من قيادة المجلس الوطني الانتقالي؛ لا رئيساً ولا نائباً للرئيس ولا رئيساً للجنة من لجان المجلس، ما عدا الدكتور محمد الحريزي؛ الذي كان ناطقاً باسم المجلس، وتولى رئاسة لجنة السياسات العامة لوقت قصير، فكيف تعقل هذه الاتهامات الباطلة وهذا العبث الذي يتردَّد حول سيطرة التيار الإسلامي أو سعيه لتمرير هذا الموضوع أو ذاك!!

لقد كان هؤلاء من أنشط الأعضاء وأكثرهم حضوراً وجدية وقوة في الرأي والاقتراح، وحينما التحقوا بالمجلس وجدوه يعمل دون لائحة داخلية، فقدَّموا مقترحاً باللائحة، وكانوا وراء المقترح الذي نظم انتخاب رئيس الحكومة المؤقتة وإخراجه بالشكل الذي شاهده العالم، وشاركوا بفاعلية في صياغة الإعلان الدستوري، ولجنة انتخابات المؤتمر الوطني العام وفي لجان المصالحة، وكانوا الأقل نصيباً في المهام الخارجية، وتعهَّدوا بعدم الترشح، ولم يتولَّ أي منهم أي مسؤولية بعد انتهاء مهمته بالمجلس الوطني الانتقالي، بل عادوا إلى سابق أعمالهم. وقد قمت بنشر كشف خاص بي يبيِّن أنني لم أستفد شخصياً من أي تعويض مادي على الإطلاق من خلال عضويتي بالمجلس، ونظرت إلى هذه المدة على أنها فترة نضال، وأطلقت على هذا الكشف عنوان «وداعاً»[1]، وتعهدت بالعودة إلى سابق عملي، وعدم تقلد أي منصب، وأحسب أني قد وفيت[2].



(1) وداعاً كشف حساب. انظر الملحق رقم (9).

(2) صوة التعهد بعدم الترشح. انظر الملحق السابق.

تحرير ليبيا من الاستبداد

بعد خروج القذافي وأبنائه من العاصمة طرابلس وفرار بعض قادة كتائبه واختفائهم وتسليم بعضهم لنفسه أو انضمامه للثوّار في أثناء تحرير طرابلس؛ باتت مسألة تحرير ليبيا بالكامل من القذافي والجيوب التابعة لقواته مسألة وقت. ومع ذلك فإن عملية تحرير ليبيا لن تتحقق إلا بنهاية القذافي، وتحرير بعض المناطق التي لم تزل كتائب النظام تسيطر عليها. وقد تطلّب ذلك قرابة شهرين بعد تحرير طرابلس.

كانت أبرز المعارك التي خاضها الثوّار هي المعارك التي تمَّت في سرت مسقط رأس العقيد معمر القذافي. وقد تمكن الثوّار في الأسبوع الأول من أكتوبر (2011) بعد معارك عنيفة «من السيطرة على مقر كتيبة الساعدي، والمنطقة رقم (1) في مدينة سرت. ووجد الثوّار مقر الكتيبة مهجوراً، وعدداً من الطائرات المحطمة على أرضية المطار الصغير الذي يتبع المقر، كما عثر الثوّار على كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة»[1].

أبناء القذافي بين القتل والأسر والفرار:

وقد أدت معارك تحرير ليبيا وخصوصاً تلك التي دارت في سرت إلى مقتل اثنين من أبناء العقيد معمر القذافي، هما: معتصم وخميس، وتشريد بقية أبنائه وفرارهم خارج ليبيا، واعتقال سيف الإسلام القذافي في نوفمبر

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص646.

(2011) وهو يحاول الهروب إلى النيجر. وأما سيف العرب فقد قتل في شهر أبريل في طرابلس في إحدى الغارات، أو هكذا يقال.

وقد مثَّل مقتل بعض أبناء القذافي وفرار بقيتهم خارج ليبيا منعطفاً حاسماً في مسار ثورة فبراير، مؤشراً على قرب انتهاء نظام العقيد وتحرير ليبيا كاملاً.

فقد كان أبناء القذافي هم رأس الحربة في الدفاع عن حكم أبيهم، أو على الأصح حكمهم هم أنفسهم؛ لأنهم كانوا في أعلى هرم السلطة، ولهم نفوذ قوي وواسع، وكانوا ينعمون بالثراء الفاحش والامتيازات المالية الكبيرة داخل الدولة الليبية، وكان يعرف عنهم الطيش والبطش.

فقد كان محمد وهو الابن الأكبر للقذافي وأعقل إخوانه (ابن زوجته الأولى فتحية خالد) رئيسَ الهيئة الليبية العامة للاتصالات، وأيضاً رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية في طرابلس، وقد لجأ إلى الجزائر عام (2011) مع أمه وأخته، ثم انتقل إلى سلطنة عُمان.

وكان الدكتور في الفلسفة سيف الإسلام ـ الذي أُسر بعد شهر من مقتل والده وهو يحاول الفرار باتجاه النيجر ـ يرأس مؤسسة القذافي للتنمية، وكان من أكثر أبناء القذافي تدخلاً في السياسة، بل إنه كان يهيئ لوراثة أبيه في الحكم.

وكان الساعدي القذافي: لاعب كرة القدم، وصاحب العلاقة مع التيار السلفي المدخلي، يتولى رئاسة الاتحاد الليبي لكرة القدم، وقائد فريق المنتخب الوطني الليبي.

بينما كان العقيد معتصم بالله يشغل منصب مستشار الأمن القومي، وقد قتل بأيدي الثوّار في اليوم نفسه الذي قُتل فيه والده، وكان أشجع أبنائه.

وكان الطبيب ذو التكوين العسكري هنيبعل يتحكم في الصناعة

والموانئ البحرية، وهو الابن الذي أشعل خلافاً دبلوماسياً مع سويسرا عام (2008) بعد مهاجمته موظفين بأحد الفنادق؛ ما جعل والده يفرض عقوبات اقتصادية ضد سويسرا. وقد تسبب في فضائح كثيرة في العديد من مدن أوروبا.

بينما كان خميس الابن الأصغر للقذافي؛ الذي تلقى تعليمه العسكري في روسيا يقود وحدة من أقوى وأكبر الواحدات العسكرية، وهي القوات الخاصة التي تحمل اسمه، وقد قُتل في أغسطس (2011).

وأما سيف العرب؛ الذي قتل في طرابلس؛ فلا يعرف عنه سوى القليل، ويقال إنه درس في ألمانيا. في العام (2008) قالت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية إن الشرطة الألمانية أوقفته لقيادته السريعة لسيارته الفيراري.

وأما عائشة القذافي، المحامية والبنت الوحيدة للقذافي؛ فقد كانت تدير جمعية «واعتصموا» للأعمال الخيرية. وقد منحت اللجوء في الجزائر مع أمها صفية فركاش واثنين من إخوتها، ثم انتقل الجميع إلى سلطنة عُمان[1].

مقتل القذافي:

كان يوماً حاسماً في تاريخ ليبيا المعاصر، بل وفي تاريخ المنطقة عامة، ذلك اليوم (20 أكتوبر 2011) الذي تمَّ فيه اعتقال العقيد معمر القذافي في أحد أنابيب مجاري تصريف مياه الأمطار وهو يحاول الفرار من مدينة سرت مع وزير دفاعه «أبي بكر يونس»، وآمر الحرس الشعبي «العميد منصور ضوء»، وبعض حراسه الشخصيين، عقب غارة جوية للمقاتلات الفرنسية اعترضت رتلاً من السيارات (حوالي أربعين سيارة) كان القذافي

(1) هذه المعلومات من موقع الجزيرة نت: أسرة القذافي بين قتيل ومحكوم ولاجئ، وموقع أفرانس 24: من هم أبناء العقيد القذافي؟

موجوداً فيه، وكان ابنه معتصم هو الذي يشرف على تنظيم هذا التجمُّع وقيادته[1].

وقد «أخذته سيارة إسعاف، ومات في الطريق إلى مصراتة. وقيل إنه قتل برصاص أنصاره في مواجهة على الطريق. وفي وقت لاحق تناقلت وسائل إعلام عربية وعالمية صور شاب ليبي وهو محمول على الأعناق، قالوا إنه مَن قتل القذافي، يحمل في يده مسدساً ذهبي اللون، قيل إنه كان بحوزة القذافي قبل مقتله. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية صورة شاب يحمل مسدساً ذهبياً، قالوا إن اسمه أحمد الشيباني، وهو شاب في مقتبل عمره، لم يتجاوز الثامنة عشرة»[2].

وبمقتل القذافي تكون صفحة من صفحات تاريخ ليبيا المعاصر قد طويت، وفتحت صفحة أخرى جديدة، ليس فيها القذافي ولا أبناؤه ولا رجال نظامه.

إعلان التحرير:

بعد مقتل القذافي أعلن المجلس الوطني الانتقالي، تحرير البلاد بالكامل من نظام معمر القذافي؛ ما يمهد الطريق لتشكيل حكومة انتقالية تكون خطوة أولى على طريق إرساء الديمقراطية واستعادة الاستقرار.

وجرى إعلان التحرير في احتفال حاشد بساحة الكيش في بنغازي، حضره أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وعدد من السياسيين والعسكريين، وفي مقدمتهم رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل.

وبدأ الاحتفال الذي حضره عشرات الآلاف بتلاوة آيات من القرآن

---

(1) محمد المفتي، ذاكرة النار، ص676 ـ 677.

(2) المصدر السابق، ص678.

الكريم، وإذاعة النشيد الوطني، وجرى بعد ذلك عرض رمزي لطلائع الجيش والأمن الوطنيين، وسرايا الثوّار.

وأكد رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل في كلمته في حفل إعلان التحرير على أن الثورة بدأت سلمية، وأن كفاح الليبيين ضد النظام السابق بدأ في الواقع منذ انقلاب (1969)، وأشار إلى الدعم الذي نالته الثورة خاصة من خلال القرار الدولي (1973).

وأبدى تفاؤله بمستقبل ليبيا، ودعا إلى اللحمة الوطنية، وشدد على ضرورة أن يكون لليبيا جيش وطني. وتحدث عن أسس الدولة الجديدة، مشيراً بالخصوص إلى اعتماد الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً للتشريع، وقال: إن أي قانون يعارض الشريعة ـ مثل قانون تحديد عدد الزوجات ـ سيتم تعطيله.

وواجهت كلمة عبد الجليل انتقاداً شديداً لضعفها ونقصانها ولكونها لا ترسم بوضوح ملامح المرحلة المستقبلية القادمة، وكان الناس يظنون أنها هي خطاب التحرير ولكنها لم تكن كذلك، فعبد الجليل أصرَّ على إلقاء كلمته ورفض أن يلقي خطاب التحرير الذي اعتمده المجلس فأضاعهُ.

خطاب التحرير:

لم تكن الكلمة التي أدلى بها المستشار مصطفى عبد الجليل هي خطاب التحرير، وإنما هي كلمة أصرَّ المستشار على إلقائها. وأما خطاب التحرير فقد تمَّ تفويض الأستاذ عبد الحفيظ غوقة بإلقائه.

وقصة ذلك أن اللجنة السياسية بالمجلس الوطني الانتقالي برئاسة الدكتور فتحي البعجة أعدت بياناً يليق بالمناسبة، تضمن رسائل مهمة عن الدولة التي يحلم بها الليبيون، وكانت صياغته موفقة إلى حدٍّ بعيد، وتمت

قراءته داخل الاجتماع الذي كان بفندق الفضيل بمدينة بنغازي، ونال موافقة الأعضاء الحاضرين جميعهم، وكنت ممن وافق على هذه الكلمة.

وفوجئنا في المجلس بأن المستشار مصطفى عبد الجليل قال إن لديه كلمة أعدَّها، ويريد أن يقرأها على مسامع الليبيين، وذكر مستشاراً قانونياً يدعى طارق الوليد قائلاً إنه أعانه في إعداد الكلمة قبل أشهر من التحرير.

الأعضاء رفضوا موقف مصطفى عبد الجليل؛ إلا أنه أصرَّ على موقفه، واقترح اسم مسؤول الدائرة المالية والنفط الدكتور علي الترهوني لقراءة خطاب التحرير، المُعد من قبل اللجنة السياسية، بديلاً عنه؛ إلا أن أعضاء المجلس الوطني الانتقالي رفضوا ذلك وأكَّدوا على ضرورة أن تقوم الرئاسة بإلقاء خطاب التحرير كما هو، بل وأكدوا على ضرورة أن يقرأ حرفياً من رئاسة المجلس. وأمام إصرار المستشار، اتفقوا على أن يقرأ خطاب التحرير الأستاذ عبد الحفيظ غوقة نائب رئيس المجلس.

على منصَّة التحرير بدأ المستشار مصطفى عبد الجليل بإلقاء كلمته، وبعد مضي ما يقارب الساعة والنصف من بداية الحفل، وصل الدور إلى الأستاذ عبد الحفيظ غوقة، وما هو إلا أن وصل إلى مكان المتحدِّثين حتى علت الهتافات ضدّه، وحاول جاهداً، وحاولنا معه تهدئة الجماهير، لكن الأمر خرج عن السيطرة، وانقطع الصوت، وقرأ غوقة البيان من دون أن يسمعه الناس في المكبرات إلى ما يقارب نهاية الكلمة «خطاب التحرير»، ومن ثمّ ذهب خطاب التحرير في التِّيه، ولم يتذكر الناس منه شيئاً إلا كلمة المستشار التي كانت مخيبة للآمال.

كنت وما زلت أعتقد أن الأستاذ عبد الحفيظ غوقة شخصية وطنية، وكتبت عن الفراغ الذي تركه في المجلس الوطني بعد استقالته، واستغربت كثيراً أن ينعتني بالمدعو في أكثر من مناسبة، وأنا على يقين أنه لا مسوِّغ

لخصومته إلا من باب أنه يرفض ويعاديَ التعددية الفكرية، وهذه والله سقطة من شخصية أحترمها وأقدر نضالها، وإن اختلفنا.

ما قام به الأستاذ غوقة في صفحته، بالفيسبوك، بنشر تدوينه حول خطاب التحرير، كان من المفترض أن يكون حصرياً على أصدقائه، لكنه أخطأ فجعلِ المنشور عاماً. وبالرغم من أن الخطأ يلحقه في الحالتين؛ إلا أنه كما ذكرت؛ فإن الذي نال الحقيقة من هذا المنشور غير دقيق المحتوى، أكثر مما نالني ومما يمكن أن ينال شخصية مثل السيد غوقة؛ الذي كان نائباً للرئيس.

حديثي للسيد غوقة برأيي معين، كأن يقرأ بيان التحرير في مؤتمر صحفي لو صحَّ؛ إذ إنني لا أنفي ذلك، ولكنني لا أذكره؛ فإننا الآن نستطيع الجزم بأن هذا الرأي كان هو الرأي السديد، بالنظر إلى أن بيان التحرير قد ضاع في التيه، ما بين إصرار عبد الجليل على خطابه وما جرى في ساحة الكيش من ضوضاء وانقطاع للصوت.

ولقد بحثت كثيراً بعد ذلك عن نسخة من بيان التحرير المفقود، وبعد لأيٍ وجدتها عند زميلي في المجلس الوطني الانتقالي الأستاذ أحمد عبدِ ربه العبار؛ الذي زوَّدني بها مشكوراً[1].

انتخاب الدكتور عبد الرحيم الكيب رئيساً للوزراء:

جاء في المادة (30) من الإعلان الدستوري ـ الصادر في (3 أغسطس 2011) عن المجلس الوطني الانتقالي ـ: «بعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيس بطرابلس، ويكوِّن حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً».

---

(1) انظر الملحق رقم (10).

ومن أجل إنجاز هذا الاستحقاق الدستوري، قام المجلس الوطني الانتقالي، بعد إعلان تحرير ليبيا في يوم (23 أكتوبر 2011) من نظام القذافي بأيام قليلة بإجراء انتخابات لاختيار رئيس الحكومة التي ستشرف على تسيير المرحلة الانتقالية للبلاد. ودار نقاش داخل المجلس الانتقالي حينها بشأن آلية الترشح وشروطه وضرورة عرض كل مرشح لبرنامجه.

وتقدم عشرة مرشحين لخوض هذه الانتخابات، انسحب منهم (5) مرشحين قبل إجرائها؛ وهم: عبد الحفيظ غوقة نائب رئيس المجلس الانتقالي، وناصر المانع، والدكتور عمر الناكوع، والدكتور محمود الفطيسي، والدكتور إدريس أبو فايد. بينما خاض الخمسة المتبقون (علي الترهوني، وعلي زيدان، ومصطفى الهوني ﷺ، ومصطفى الرجباني، وعبد الرحيم الكيب) غمار الانتخابات التي صوَّت فيها أعضاء المجلس الوطني الانتقالي البالغ عددهم (51) عضواً.

وقد فاز عبد الرحيم الكيب في الدورة الأولى من هذه الانتخابات التي تمَّ إجراؤها يوم (31 أكتوبر 2011) بمنصب رئيس الوزراء بعد حصوله على (26) صوتاً من أصوات أعضاء المجلس الانتقالي[1]. وتولى قيادة أول حكومة انتقالية ليبية بعد سقوط القذافي، وضمت حكومته؛ التي أقسمت على اليمين الدستوري يوم (24 نوفمبر 2011)، نائبين له و (24) وزيراً.

ووافق المجلس على إمكانية القبول أن يكون رئيس الوزراء حاملاً لجنسية أخرى إلى جانب جنسيته الليبية، وذلك لأن عدداً من المرشحين لرئاسة الحكومة الانتقالية كانوا ممن يحملون جنسية أخرى بجانب الجنسية الليبية؛ ما اضطر المجلس لعرض الموضوع للنقاش والتصويت عليه؛ إذ صوَّت لصالح هذا القرار (29) عضواً، بينما عارضه (11) عضواً.

---

(1) موقع BBC العربي: انتخاب عبد الرحيم الكيب رئيساً للحكومة الانتقالية الجديدة.

الانتخابات وتسليم السلطة

كان تأسيس «المجلس الوطني الانتقالي المؤقت» ضرورة اقتضتها طبيعة المرحلة من أجل إدارة البلاد وتنسيق جهود تحريرها. وبعد التحرير وسقوط نظام العقيد معمر القذافي كاملاً، لم تعدْ هناك ضرورة لاستمرار المجلس الوطني الانتقالي، خاصة وأن الإعلان الدستوري قد حدد مساراً واضحاً رسم فيه كيفية إجراء الانتخابات وتسليم السلطة إلى جسم منتخب.

فما دامت الثورة قد تمكنت من إسقاط النظام، وأصبحت الظروف مواتية لانتخاب سلطة تشرف على إدارة المرحلة، تكون شرعيتها نابعة من الشعب لا من التصدر في الثورة، فلِمَ لا يتم انتخاب هذه السلطة؟

نصَّت المادة (30) من الإعلان الدستوري على أنه بعد إعلان تحرير كامل التراب الليبي يشكل المجلس الوطني الانتقالي «حكومة انتقالية في خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً، وفي خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير، يقوم المجلس بالآتي:

- إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.
- تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

يتمُّ انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مئتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير».

الإشراف على انتخابات حرة ونزيهة، يختار فيها الشعب الليبي أعضاء «المؤتمر الوطني العام» الذي سيتولى السلطة التشريعية في خلال المرحلة الانتقالية.

قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام:

قام المجلس الوطني الانتقالي بإصدار قانون ينظم انتخابات «المؤتمر الوطني العام». وقد تمَّ إقرار هذا القانون مرتين **قبل أن يصدر في المرة الثالثة القانون المعيب والمشوَّه الذي أدخل البلاد في كارثة سياسية ما زلنا نعاني آثارها حتى الآن.**

في كل مرة كان يتم الاعتراض على مشروع القانون بعد إقراره، ويستجيب المجلس للضغوط التي مورست عليه، وقد كان بعض هذه الضغوط إيجابياً وبعضها الآخر كارثياً، كما سنرى:

مشروع القانون الأول: وقد أصدر المجلس الوطني الانتقالي في (20 نوفمبر 2011) قراره رقم (180) لسنة (2011م) بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها في القيام بدراسة كافة المتطلبات اللازمة لإجراء عملية الانتخابات في ليبيا. وقدمت هذه اللجنة مقترح قانون ينصُّ على أن «المؤتمر الوطني العام» يتشكل من (200) عضو، يتم انتخابهم بطريقة الانتخاب الحر المباشر، وورد في المادة (17) من هذه المسودة أنه «يتم انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني من خلال إدلاء كل ناخب بصوت واحد لصالح مرشح واحد، ويفوز المرشح في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد الحاصل على أكثرية أصوات الناخبين الصحيحة في تلك الدائرة، أما في الدوائر الانتخابية المتعددة المقاعد يفوز المرشحون الأوائل الحاصلون على أعلى نسبة من الأصوات بحسب الأحوال».

أثارت هذه المسودة جدلاً، واعترض عليها عدد من المنظمات والكتل

السياسية، وأصدرت مجموعة من المنظمات، من بينها: اتحاد ثوّار ليبيا، ورابطة علماء ليبيا، وتجمع شباب ليبيا، وحزب الإصلاح والتنمية بياناً انتقدت فيه هذه المسودة، ورأت أنها تخالف في مضمونها المادة (4) من الإعلان الدستوري التي تنصّ على أن «تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التَّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة».

كما رأت أن نظام «اختيار الصوت الواحد والفوز بالأكثرية» ـ الذي تنصّ عليه المسودة القانونية المقترحة ـ ينتج «هدراً للأصوات الانتخابية؛ إذ يمكن أن يحقق فوز أحد المرشحين ونسبته لا تزيد عن (20%) من إجمالي الأصوات، وذلك لتوزع باقي الأصوات الأقل نسبة على باقي المتنافسين؛ ما يؤثر على درجة التمثيل الحقيقية»؛ إضافة إلى هذا فإن هذا النظام لا يشجع على قيام أحزاب سياسية فاعلة، وإنما يشجع على تكوين فعاليات قبلية، وعلى تأسيس المجتمع على المحاصصة؛ قبلية كانت أو جهوية، ويسمح بتأثير المال السياسي في العملية الانتخابية.

مشروع القانون الثاني: بعد ما تمَّ رفض المشروع الأول بسبب اعتراض قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية عليه، تواصل معي الأستاذ صلاح المرغني، والدكتور الكوني عبودة، والدكتور الهادي بوحمرة، وطلبوا منِّي العمل على تمكينهم من حضور جلسة من جلسات المجلس الوطني الانتقالي؛ بغرض تقديم فِكَر لمقترح قانون انتخابات المؤتمر الوطني العام، وقد نجحت في إقناع السيد رئيس المجلس الوطني الانتقالي بإتاحة الفرصة لهم، وقد كان.

تداول المجلس الانتقادات الموجهة لمشروع القانون الأول في إطار الفِكَر التي عرضها الأستاذ صلاح المرغني وزملاؤه، وتمَّ بالفعل تشكيل

لجنة فنية من القانونيين والخبراء، من بينهم: الأستاذ صلاح المرغني، والدكتور الهادي بوحمرة، والدكتور الكوني عبودة، والأستاذة عزة المقهور، والدكتور نجيب الحصادي، والأستاذ هشام الشلوي، والأستاذ إسماعيل القريتلي، والدكتور يونس ميلاد منصور، الذي ترأس هذه اللجنة وآخرون[1] قدمت مقترحاً لقانون انتخاب «المؤتمر الوطني العام».

وقد اقترحت هذه المسودة في المادتين (13 و14) على التوالي أن «يكون الترشح لعضوية المؤتمر الوطني العام على أساس الترشح الفردي للمستقلين لـ (64) مقعداً، والتمثيل النسبي بطريق القائمة المغلقة مع معادلة أكبر البواقي للأحزاب والتجمُّعات السياسية لـ (136) مقعداً»، وأن «يتم ترتيب المرشحين في القوائم على أساس التناوب بين المرشحين من الذكور والمرشحات من الإناث، ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلّا في حدود ما يحتمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لدائرة معينة».

وقبل التصويت على القانون (النسخة الثانية) استمع أعضاء المجلس إلى رئيس اللجنة الدكتور منصور ميلاد يونس فيما قاله عن حدود التعديلات؛ التي أجريت على المشروع الأول، ثم تحدث الأستاذ صلاح المرغني؛ الذي تولى لاحقاً وزارة العدل في حكومة زيدان، عن النظام الانتخابي، وتحدث بعده الدكتور الكوني عبودة عن العزل السياسي، الذي ضمن في هذا المشروع.

مشروع القانون الثالث: بعد أن تمَّ إقرار المسودة القانونية التي تقدمت بها لجنة من الخبراء الفنيين من طرف المجلس الوطني الانتقالي، وكان الدكتور فتحي البعجة قد غاب عن الجلسة التي أقر فيها مشروع القانون

(1) عبد الرزاق العرادي، خمس شداد من أجل الحرية ولها، هامش ص59.

الثاني، وعندما حضر في الجلسة القادمة حذّر المجلس من هذه المسودة، وشدد على رفضه لها، واتّهم الإخوان المسلمين بأنهم هم من أعدَّها، وأنهم قاموا بصياغتها لصالحهم من أجل فرض هيمنتهم.

وقد أدى تصرف الدكتور البعجة هذا إلى إلغاء القانون الذي تمَّ اعتماده في الجلسة السابقة، وفتح باب التداول من جديد عشوائياً داخل الجلسة، فاقترح عضو المجلس الأستاذ فرحات الشرشاري، أن يكون انتخاب المؤتمر على أساس (120) للفردي و(80) للقائمة، وتمَّ الضغط باتجاه إقرار هذا المقترح في القانون رقم (4) لسنة (2012) بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام[1].

وبالعودة إلى يومياتي التي كنت أسجلها في أثناء الجلسات؛ وجدت أني سجلت تحفُّظي على القانون، وكتبت إن إعادة التصويت تمثِّل انتكاسة عن الإنجاز الذي تمَّ في جلسة إقرار القانون.

«لم تكن هذه الأرقام ـ التي اقترحها الشرشاري ـ تحمل أي دلالات؛ إلا مخرجاً لكي لا يتعطل إصدار القانون، فتقوم المفوضية ـ مجبرة ـ بتأخير موعد الانتخابات، وهذا ما لا يريده أعضاء المجلس الوطني الانتقالي»[2].

خلاصة القول: إن إقرار قانون انتحاب المؤتمر الوطني العام، مرَّ بثلاث مراحل، تمَّ عرض مقترح قانون مختلف في كل مرحلة من هذه المراحل، وتمَّ الاتفاق في المرحلة الأخيرة على مقترح فرحات الشرشاري؛ الذي جاء ارتجالياً ومن دون أي دراسة ولا تفكير مسبق ولا نظر في مآلات الأمور من أبعادها كلها.

(1) انظر قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام
https://security-legislation.ly/ar/node/31673

(2) عبد الرزاق العرادي، خمس شداد من أجل الحرية ولها، هامش ص219.

وباختصار يمكن تقييم هذه المقترحات المقدمة كما يلي:

ـ يؤخذ على المقترح الأول؛ الذي تقدمت به اللجنة المشكلة من المجلس الوطني الانتقالي أنه غابت فيه الكيانات السياسية، كما غاب فيه التخطيط لإشراك المرأة في الحياة السياسية من خلال تخصيص نسبة لها أو اقتراح صيغة انتخابية تساعد على صعودها في الانتخابات. هذا المقترح يهمش دور الأحزاب في العملية السياسية ويكرس القبلية والجهوية، كما أنه يمكن من خلاله هيمنة المشاهير على جلِّ المقاعد أو غالبيتها، ومن ثمّ تتبعثر إدارة المرحلة القادمة دون إشراك للفصائل السياسية التي بدأت تتشكل.

ـ أما المقترح الذي تقدمت به اللجنة الفنية، فهو مقترح مدروس ومتزن من ناحية كونه يؤسس لإشراك المرأة عبر نظام القوائم، ويمنع أي فصيل من الهيمنة على مقاعد المؤتمر الوطني العام جميعها، ويتيح الفرصة أمام الكيانات السياسية لتقديم أعضاء أكفاء «وفق برامج وتوجهات محددة، لا على أساس شهرة رياضية أو إعلامية أو دينية»[1].

ـ وأما المقترح الأخير؛ الذي جاء عشوائياً وتمَّ إقراره؛ فإنه أفسد مقترح الفنيين بحجة أنه يقف وراءه فصيل سياسي، ولم يأت بجديد، بل على العكس من ذلك أسَّس للفردية وأتاح الهيمنة، كما قلص من حضور المرأة في المؤتمر الوطني، وضيع على الكيان السياسي الفائز فرصة تصدُّر المشهد وتحمُّل المسؤولية لقيادة المرحلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المشاريع الثلاثة تشترك في عيب أساس، وهو ما احتوته من مواد تُقصي العديد من المواطنين من حقوقهم السياسية

(1) عبد الرزاق العرادي، خمس شداد من أجل الحرية ولها، هامش ص218.

بسبب وظائفهم أو ماضيهم السياسي. وهنا أؤكد أن هذه الملحوظة أسجلها بأثر رجعي، ولم يكن لدي حينها هذا التحفظ وقت أن كانت المشاريع تحت التداول، ولكنه خطأ جوهري، وكان له آثاره السيئة.

القانون مشوَّه والمؤتمر خِداج:

أدى القانون الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي، (المشروع الثالث) الذي ولد مشوَّهاً إلى ميلاد المؤتمر الوطني العام مشوَّهاً كذلك. فلم «يستطع الحزب الفائز «تحالف القوى الوطنية» الحصول على أغلبية المقاعد، بالرغم من تصويت ما يقارب تسعمئة ألف ناخب لصالحه، ولم يستطع أن يقيم تحالفات تمكنه من تشكيل الحكومة، أو الحصول على رئاسة المؤتمر وذلك بسبب هذا القانون المشوَّه»[1].

إن تحالف القوى الوطنية الذي يتزعمه رئيس المكتب التنفيذي السابق الدكتور محمود جبريل لم يحصد في نظام القوائم، إلا (39) مقعداً من أصل (80)، بينما حصد أقرب منافس له وهو حزب العدالة والبناء (17) مقعداً فقط، وهيمنت الجِهَويَّة والقبلية والشخصيات الشهيرة على المقاعد الفردية البالغ عددها (120) مقعداً.

عدم حصول أي كتلة سياسية على أغلبية تخولها تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، وعلى رأسها صياغة دستور للبلاد ـ عبر الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور ـ وتنفيذ ما انتخب من أجله المؤتمر الوطني العام؛ تسبَّب في تعطل المؤتمر وانقسامه إلى قسمين «كل منهما يشكِّك في شرعية الآخر ومرجعيته ودوره الوطني وتمثيله للشعب الليبي»[2].

---

(1) عبد الرزاق العرادي، خمس شداد من أجل الحرية ولها، هامش ص219.

(2) الجزيرة نت: أي دور للمؤتمر الوطني العام في ليبيا؟

من الذي شوَّه القانون؟

وأرى أنه من المهم هنا أن أروي في هذا الكتاب ما حصل وراء الكواليس، والذي سبق وأن نشرته في مقال بتاريخ (28 فبراير 2018م) بعنوان «يداك أوكتا وفوك نفخ»؛ ليكون وثيقة إدانة ضد مَن شوَّهوا هذا القانون واكتووا بناره، هم والبلاد من قبلهم؛ إذ أرادوا التصدي للخصوم السياسيين من خلال التلاعب بهذا القانون.

يتَّهم رئيس تحالف القوى الوطنية الدكتور محمود جبريل بتكرار تياراً معيناً بأنه كان وراء صياغة وإقرار قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام، وبعد قرابة ست سنوات خرجت الحقيقة الدامغة.

ذكر الدكتور محمود جبريل في معرض حديثه عن قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام على قناة العاصمة في (25 ديسمبر 2013م): «إن الذي فرض القانون [قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام] هو تيار سياسي معين».

وقال أيضاً في مقابلة مع الصحفي غسان شربل لصحيفة الحياة اللندنية في فبراير (2014): «إن صياغة قانون انتخابات المؤتمر تمَّت بطريقة تتيح لتيارات معينة فرصة الالتفاف على ما يسمونه «الصوت المتحوِّل»».

وقال جبريل في المقابلة ذاتها: «إن قانون الانتخابات كان غير ديمقراطي على الإطلاق، ورغم ذلك رضينا بهذا القانون».

وفي مقابلة على قناة (218) في (13 يناير 2018م) قال جبريل: «إن القانون تمَّت صياغته بطريقة غير ديمقراطية ولم يكن عادلاً على الإطلاق»، ولا ينبغي هنا بحال أن أنكر، أن الدكتور محمود جبريل قال في هذه المقابلة كلاماً آخر نفيساً، بشأن الحياة السياسية والحزبية، ونفى قطعياً أن تكون هناك حياة ديمقراطية دون وجود أحزاب.

الحقيقة تتكشف:

لا تلبث الحقيقة مختفية طوال الوقت؛ فيأتي اليوم الذي تنجلي فيه، وينكشف زيف الدعاوى التي يحاول البعض حجبها. وقد وقع ذلك في هذه الحالة كما يقع دائماً، وجاءت الحقيقة على ألسنة شهود غير متهمين في العلاقة بهذا التيار المعين الذي يقصده جبريل.

التحالف وراء القانون المشوَّه:

في إحدى المناسبات الاجتماعية، استمعت لمن كان يتحدث عن قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام، وقال: جاء يوم الجمعة (27 يناير 2012م) إلى مكتب تحالف القوى الوطنية بحي الأندلس الدكتور فتحي البعجة، ليخبرهم بانفعال شديد، أن المجلس الوطني الانتقالي، قد أقر قانوناً لانتخاب المؤتمر الوطني العام في جلسته يوم (26 يناير 2012م)، على أساس انتخاب (136) عضواً على القوائم و(64) على الفردي، وأنه لم يكن حاضراً تلك الجلسة التي أقر فيها القانون[1].

كان الدكتور محمود جبريل من ضمن الحضور، بالإضافة إلى الأستاذ أشرف الشح، والأستاذ عبد الرحمن الشاطر، والدكتور فيصل الكريكشي، وعبد المجيد المليقطة، وآخرين. فقال الدكتور محمود جبريل: «هذا أمر دبر بليل من قبل الإخوان المسلمين، فقال له الشح: لماذا؟ فقال له جبريل: لأنهم أكثر تنظيماً، فقال الشح: لربما في مصر ولكن ليس في ليبيا، وإن رفضنا هذه التركيبة فلن نضمن الأغلبية».

---

(1) بعد رجوعي إلى مذكرتي التي كنت أدون فيها بعض اليوميات، تبين لي أن الجلسة التي غاب عنها الدكتور البعجة، وأقر فيها القانون (النسخة الثانية) كانت يوم السبت، وعليه فالأغلب أن الاجتماع في مقر التحالف كان يوم السبت وليس يوم الجمعة كما ذكر أعلاه. وعليه فإن القانون (النسخة الثانية) أقر يوم 28 يناير 2012 وليس يوم 26 كما ذكرت في المقال، على سبيل الاستقراء.

تمَّ الاتفاق، في هذا اللقاء، على تخويف أعضاء المجلس الوطني الانتقالي من هذا القانون؛ الذي يزعمون أن صياغته تمَّت من قبل الإخوان، وقرروا الضغط على أعضاء المجلس لإجهاض هذا القانون (المشروع الثاني) الذي تمَّ صياغته من قبل لجنة فنية وأقره المجلس في الجلسة الماضية.

وهذا ما تمَّ بالفعل، فقام الدكتور فتحي البعجة بلعب هذا الدور نيابة عن تحالف القوى الوطنية، فأجهض القانون المتوازن (المشروع الثاني) وأقر القانون المشوَّه (المشروع الثالث)؛ الذي حال دون حصول تحالف القوى الوطنية على الأغلبية التي تمكنه من الوصول للسلطة، ورب ضارة نافعة، وستعرفون لماذا.

استفسرت من الأستاذ أشرف الشح في حينها، والشح شخصية وطنية، كان من قيادات التحالف النشطة، وأكَّد لي دقة ما ذكرته أعلاه.

ثم عرضت هذه الرواية على الأستاذ عبد الرحمن الشاطر، وهو كاتب وشخصية وطنية معروفة، وكان من قيادات التحالف، فعلَّق بالقول: «صدقت، هذا ما تمَّ فعلاً، وصف دقيق». كما تواصلت مع الدكتور فيصل الكريكشي، ولم ينفهِ بالمطلق، ولكن لم يتذكر هذا اللقاء.

ترشيح أعضاء يمكن التحكم في إرادتهم:

تواصلتُ مرة أخرى مع الأستاذ أشرف الشح بعد أشهر، مستفسراً عن ضعف خيارات التحالف، والأداء السيئ لكتلته تحت قبة البرلمان، فعلق الشح بالقول: «الحمد لله أنهم لم يوافقوني (يقصد: على إبقاء مشروع قانون 136 للقوائم و64 للأفراد)» نظراً لضعف أداء أعضاء التحالف كما سيبين أدناه.

ثم أضاف الشح: «حصل نقاش بيني وبين عبد المجيد المليقطة في كيفية اختيار الأعضاء، فكان رأيي أن يتمَّ اختيار الأعضاء من الوزن الثقيل

ومن أصحاب الكفاءات، وكان رأي عبد المجيد أن يتمَّ اختيار أعضاء يمكن التحكم في إرادتهم، وقد رُجِّحَ رأي المليقطة».

قيادات التحالف تترشح على النظام الفردي:

ذكر الدكتور محمود جبريل في مقابلته على قناة (218) التي ذكرتها آنفاً، أن هذا القانون «مخالف لإرادة المواطن»، وقال فيما يخص النظام الفردي: إن هناك «تلاعباً»، «وخدعة واستغلالاً لوعي المواطن»، وهذه مغالطات لا تستقيم على مسطرة العملية الديمقراطية.

ولكن، لو أننا فرضنا أن ما ذهب إليه جبريل كان صحيحاً، وأن هناك تلاعباً وخدعة واستغلالاً لضعف وعي المواطن؛ فإنه بذلك يكون الدكتور جبريل والتحالف قد شاركا في هذا الخداع وهذا التلاعب وهذا الاستغلال؛ إذ شارك تحالف القوى الوطنية بالدفع من خلال النظام الفردي، في الدوائر الانتخابية كلها[1]، بأعضاء كانوا في قيادة الهيئة العليا للتحالف قبل الانتخابات، منهم: الأستاذ **أبو بكر مرتضى مدور** عن غدامس، **ومسعود عبيد الطاهر** عن مرزق، وآخرون ترشحوا على النظام الفردي، وهم من تحالف القوى الوطنية.

والجدير بالذكر هنا؛ أنه وقت إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام؛ لم يكن قد رخص لأي حزب سياسي عدا أربعة أحزاب، وبالتالي شاركت الأحزاب كلها ككيانات سياسية، واكتسبت شرعيتها من خلال تسجيلها لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وهي المفوضية ذاتها التي حسمت قطعياً الجدلَ بشأن النظام الفردي، وقررت أنه لا يشترط في المترشح على النظام الفردي أن يكون مستقلاً؛ مفسرة بذلك مراد المشرع؛ الذي لم يعترض على تفسيرها، وكان آنذاك لا يزال على رأس السلطة التشريعية.

---

(1) أكَّد لي هذه المعلومة الدكتو فيصل الكريكشي، الأمين العام للتحالف حينها.

على من يقع اللَّوم؟

في المقال الذي أشرت إليه آنفاً وجهت كلامي إلى الدكتور محمود جبريل قائلاً: لا وجود لأي حبكة إلا في الأذهان، وكان بالإمكان التعاون مع هذا التيار الذي واصلتم الإشارة إليه، وقد أثبتت لكم الأيام أنه تيار وطني بامتياز، مَدَّ أياديه إليكم في كل المحطات وبكل صدق، لأجل هذا الوطن، ولكن الحبكة التي في الأذهان انحرفت بخيارات التحالف.

إن التحالف هو مَن يلام في إجهاض مشروع القانون المتوازن؛ الذي كاد أن يوصله إلى السلطة، والتحالف هو من يلام في إقرار القانون المشوَّه؛ الذي أبعده عن السلطة، وهو الذي يلام في اختيار أعضاء ضِعاف، ليتم التحكم في إرادتهم، في مقابل الكفاءات التي كان يزخر بها التحالف قبل أن تبتعد.

ويؤكِّد الدكتور الهادي بوحمرة في شهادته على أن مشروع القانون الثاني الذي أجهض «لم يكتب بتأثير أي حزب، لكن الشك والريبة وسوء الظن أدت إلى إفساده، وتراجع البناء على نظام القوائم ليسيطر النظام الفردي». وأنه «كتب بروح حيادية واستقلالية ومن أجل الوصول إلى بناء مؤتمر وطني عام متوازن»، وأن «تبني نظام القوائم كان الهدف منه إبعاد التأثير القبلي عن العملية الانتخابية»[1].

إجراء الانتخابات وتسليم السلطة:

وعلى كل حال، ومهما قلنا عن النواقص التي عابت قانون الانتخاب؛ إلا أن إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام في موعدها المحدد مثَّل خطوة هامة في تاريخ ليبيا المعاصر، وعرساً ديمقراطياً احتفل به الليبيون جميعهم.

---

(1) عبد الرزاق العرادي، مقال يداك أوكتا وفوك نفخ، منشور على الرابط الآتي:
https://www.eanlibya.com/archives/160723

وبحسب ما جاء في إيجاز نشرته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على موقعها؛ فقد «تقدم للترشح لانتخاب المؤتمر الوطني العام (4334) مترشحاً، منهم (3400) من الذكور، و(934) من الإناث»، «وبلغ عدد المقترعين (1,768,605)، منهم (1,081,331) من الرجال، و(687,274) من النساء، وبنسبة مشاركة تصل إلى (61%) من عدد المسجلين بالسجل الانتخابي».

وذكرنا في الصفحات الماضية أن تحالف القوى الوطنية؛ الذي يتزعمه رئيس المكتب التنفيذي السابق محمود جبريل قد تصدر نتائج هذه الانتخابات بحصوله على (39) معقداً من أصل (80) هي عدد أعضاء لائحة القوائم، تلاه حزب العدالة والبناء؛ الذي حصل على (17) مقعداً.

وبعد تصديق المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على النتائج بتاريخ (1 أغسطس 2012) تسلم المؤتمر الوطني العام مقاليد السلطة من المجلس الوطني الانتقالي (8 أغسطس 2012)، وقام المؤتمر في أول جلسة له بانتخاب الدكتور محمد المقريف رئيساً له بعد حصوله على (113) صوتاً من أصل (200) هي عدد أعضاء المؤتمر الوطني، وقد صوَّت (85) عضواً لصالح علي زيدان الذي نافس المقريف على رئاسة المؤتمر.

يُعدُّ هذا العرس الانتخابي تحوُّلاً كبيراً بعد فترة الحكم التي غيبت رأي الليبيين، وحكمتْها مقولات «من تحزب خان» و«الحزبية إجهاض للديمقراطية» و«التمثيل تدجيل». خرج الشعب الليبي كباراً وصغاراً، رجالاً ونساء، شيوخاً وشباباً؛ ليطووا صفحة الماضي المظلم، ويفتحوا صفحة جديدة ليتنفسوا عبق الحرية والديمقراطية؛ رغم المكدرات وعوائق التحوُّل الديمقراطي ومحاولات وأد آمال الحرية وإجهاض حلم الشعب الليبي.



خاتمة الكتاب

من هو عبد الرزاق العرادي؟

تأتي هذه الصفحات التي أردتُ أن أختم بها هذا الكتاب، والتي لا تمثِّل في حقيقة الأمر مذكرات، ولكنها على الأقل تعطي نبذة للقارئ عني وعن المحيط الذي ولدت وتربيت ونشأت فيه.

بدأت رحلتي في بحر السياسة المتلاطم منذ الأيام الأولى لوصولي إلى مدرسة الحرية في العالم الحديث؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ تحررت من كل الروابط التي كانت تقيدني، فأصبحت حراً في كل اختياراتي.

قيَّدتني مؤسسة الطاقة الذرية لأدرس هندسة البيئة، فاخترت الهندسة الكهربائية[1]، اشترط نظام القذافي حضور دورة ثقافية في معسكر (7) أبريل لتحصيني[2] قبيل إيفادي، فدخلت للمعارضة، والتحقت بالجبهة الوطنية للإنقاذ.

حارب القذافي الأحزاب والحركات الإسلامية فخرجت للدعوة مع جماعة الدعوة والتبليغ، ثم التحقت بجماعة الإخوان المسلمين.

---

(1) الذي حبب إليّ الهندسة الكهربائية وأعانني في دراستها هو الدكتور محمد سمير البوني الذي كان لرفقته ورفقة الدكتور وجدي الرتيمي أثر إيجابي في حياتي جزاهما الله خيراً.

(2) ومن العدل والإنصاف ذكر أنه لم يكن كل ما في الدورة عن فكر القذافي ولكن كانت فيها دروس مهمة خاصة عن الاحتياط والتحصين من طرق التجنيد التي تستخدمها المخابرات الأجنبية وكانت في غاية الأهمية، بالنسبة لشاب طرير مثلي.

حارب القذافي حرية التعبير وحرية الانضمام للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، فرجعت إلى ليبيا، وعملت سراً من أجل وطني إلى أن انكشف التنظيم جزئياً في (1995) وكلياً في (1998م)، فهاجرت مرة أخرى إلى أن رجعت في جوار آل عقيل[1] سنة (2004).

والدي وعائلتي:

ولدت في الأول من ربيع الأول من عام (1378هـ) الموافق للرابع عشر من شهر سبتمبر (1958م)، ففتحت عيني أول مرة على والدي الحاج عبد السلام محمد علي بلقاسم العرادي (1920 ـ 1979)، وزهرتي الحياة: والدتي الحاجة زهرة عبد الحفيظ قدّح (1927 ـ 2018) وخالتي، زوجة عمي، الحاجة زينب عبد الحفيظ قدّح رحمهم الله جميعاً، ووجدت أختي الحنون سالمة وخالتي، زوجة عمي، الحاجة زينب عبد الحفيظ قدَّح (1927 ـ 2008) رحمهم الله جميعاً، ووجدت أختي الحنون سالمة، وأخي الطبيب والطيب الدكتور «محمد مصدق»، وأختي الغالية نجاة، وعميد الأسرة عبد الرؤوف، ثم جاء من بعدي المهندس عبد المجيد، والمهندس محمد، والمهندس سليم، حفظهم الله ورعاهم.

تزوجت بالحبيبة فوزية رمضان قدَّح في شهر أغسطس سنة (1981) ورزقنا الله بخريجة العلوم أماني، والمحامية سارة، ورجل الأعمال عبد الرحمن، والمحامية عائشة، وخريج الإعلام عبد الله، تعلموا جميعاً من أعمامهم وعمَّاتهم ومن أفراد العائلة كلهم مكارمَ الأخلاق، وتربَّوا على

---

(1) آل عقيل من قبيلة المقارحة والذين لهم الفضل بعد الله في حماية الأسرة في أثناء لجوئي السياسي مرتين في الخارج. وعند عودتي لم يضايقني الأمن الداخلي أو الخارجي إلا مرة واحدة، وتدخل عبد الله السنوسي عن طريق الدكتور بلقاسم عقيل لكفّهم.

حسن العشرة وطيب الكلام، وفي العموم على أخلاق الإسلام، وساروا على درب الأجداد والآباء، وأما طفلتي هاجر فقد رحلت إلى ربها، اللهم اجعلها لنا ذخراً، وفرطاً وشفيعاً مجاباً، والحمد لله رب العالمين.

كان والدي رحمه الله جميل الظاهر والباطن، أنيق الملبس، حريصاً على النظافة؛ رغم حرفته التي تحمل الغبار وتتسخ فيها الملابس، فكان يحتاط لذلك بلبس «بالطو شبيه ببالطو الأطباء». كان رجلاً هادئاً مبتسماً جذاباً، قليل الكلام، يحبه الناس ويحبون لقاءه والجلوس معه.

كان تاجر عطرية، وكان رحمه الله مشهوراً بأمانته وصدقه في كلامه وتجارته وفي معاملاته، كان يوفي الميزان حتى تعلمنا منه أن الميزان الصحيح عندما ترجح كفة الميزان إلى نهايتها، في حين أن الوزن المكافئ هو الذي تستوي فيه الكفتان. يحسن اختيار بضاعته، بل يقوم بما يسمى بـ «التكربيل» حتى لا تحتوي البضاعة على ترابها. وكان إذا سأله شخص عن بضاعة ما، ولم يكن لديه النوعية الجيدة يقول له: اللي عندي «بالهون» لكن بر لفلان فعنده بضاعة أفضل أو شوف «لقدّام»، أي المحلات الأخرى في نهاية الشارع.

كان يبدأ يومه بصلاة الفجر، وكان حريصاً على أداء الصلوات كلها في المسجد، وبعد الرجوع من المسجد يقرأ ورده من القرآن، ثم يفطر وينطلق إلى الدكان. يستمر بالعمل وهو واقف إلى صلاة الظهر، فيذهب إلى المسجد، يترك (عصا) لوحة بالعرض للدلالة على أنه في الصلاة، ثم بعدها يذهب إلى البيت بعد أن يترك أحد الأولاد، وكان ابن العم عبد الرحمن أو شقيقي محمد مصدق أو عبد الرؤوف وبعض الأحيان عبد الرزاق أو عبد المجيد، إلى حين رجوعه في حدود الساعة الثالثة والنصف.

يرجع إلى حين صلاة العصر، ويذهب لحضور جنازة وعقد قران في اليوم نفسه، وفي بعض الأحيان أحدهما فقط. كان والدي رحمه الله يعلم بحكم عمله أخبار المتوفين والمتزوجين. ثم يرجع إلى الدكان إلى حين صلاة

العشاء، ثم يعود إلى البيت. وهكذا كل يوم ما عدا يوم الجمعة؛ فإنه لا يحضر فيه لا قراناً ولا جنازة إلا إذا كانت لقريب. كان يخصص يوم الجمعة للذهاب إلى عرادة، ثم لاحقاً إلى عين زاره؛ إذ المزرعة.

عرف عنه عند كل من كان في السوق أنه لا يفتح في الأول من شهر المحرم من كل سنة هجرية؛ إذ يخصصه للجرد، ويقوم بوزن كل البضاعة في المحل وفي المخازن أو عدّها. يجلس لفترات طويلة يحتسب مقدار الزكاة. يحدد الزكاة ويجدد قائمة المحتاجين، ويسأل أمي وخالتي وأعمامي وأصحابه عن المحتاجين ويضعهم في هذه القائمة. يحدد المقدر لكل محتاج، يستعين بظروف برتقالية اللون، فيقوم بكتابة اسم المحتاج على الظرف ووضع المبلغ المخصص لكل شخص ويسلمه له مباشرة أو بواسطة شخص، وهكذا كل سنة. كنّا نساعده في كل خطوة من هذه الخطوات.

كان والدي الحاج عبد السلام بن محمد بلقاسم العرادي يجمع مكارم الأخلاق، وقد أوتي جوامع المروءة، وكان مشهوراً بكرمه، محسناً عفيفاً حيياً، أميناً في عمله، يوفي الكيل والميزان، يشارك الناس أفراحهم وأحزانهم، رحيماً وَفِياً متواضعاً، جميل الطالع، وله ذوق رفيع في ملبسه وفي تعامله مع الناس. يشهد له كل من عرفه، ويشهد له باب الحرية وطريق الحلقة وشوارع بلخير وبن عاشور وسوق الجمعة بذلك.

قبل نهاية شهر رمضان، يقوم مع أعمامي بشراء قمح، ونقوم باستخدام الصاع بوضع الكمية في أكياس وتوزع على المحتاجين. وكان ﷺ يقدم في العيد طبقاً من الحلويات يوزعه على الأهل والأحباب في عرادة، وذلك بوضعها في علب «كواليتي ستريت» وتوزيعها عليهم.

توفي جدي محمد ﷺ في الحج ودفن بالبقيع، وكان والدي وأخواه، علي وحسين ـ والأخير دفين البقيع أيضاً ـ رحمهم الله، يتناوبون على الحج

والعمرة كل سنة، وعلى هذا الدرب سارت والدتي رحمها الله التي تصر على مرافقة كل من يذهب منا للحج أو للعمرة، وبالذات في شهر رمضان حتى توفاها الله.

بعد وفاة والدي رحمه الله، المدرسة التي تعلمنا منها الدين والحياة، في شهر رمضان من عام (1399هـ الموافق 7 يوليو 1979م)؛ أصرَّت والدتي أن نستمر معاً ولا نقسم الميراث حتى يكمل كل أخوتي دراستهم ويتزوجوا، وبالفعل بقينا معاً في ابن عاشور، كان الأولاد يعيشون في صالة (عنبر) كبيرة والبنات في صالة أخرى كبيرة أيضاً، ولكل متزوج حجرة؛ عدا عبد المجيد الذي استقل في شقة منفصلة، وعندما انتقلنا إلى عراده مع الوالدة استقل كل منا في شقة إلى يومنا هذا.

يظن الناس أننا نعيش في قصور، وكنا بفضل الله نعيش عيشة الملوك، دون أن يملك الملوك ما نملك. قسم الناس ميراث آبائهم، وحوّلنا الميراث إلى شراكة بارك الله فيها فنمت، فلله الحمد من قبل ومن بعد.

في حياة والدتي كان يأكل من الصحن ذاته أربعة أجيال، حتى إذا ما توفاها الله صاروا ثلاثة. رأى بعض الناس أن قوة العائلة في تماسكها، ورأى آخرون هذا التماسك؛ مالاً جمع من حله وحرامه ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: 216]، حفظنا الله فيه فحفظه لنا، فلله الحمد والمنّة.

الجيرة والدراسة والسياسة:

في شارع بلخير وتحديداً زنقة القره بوللي (زنقة الشيشمة) ولدتُ وعشت سنواتي الأولى؛ إذ كان جل فروع العائلة من أعمام وعمة وخالات وأخوال يعيشون في منطقة بلخير، وحظينا بجيرة يتهلل، حتى اليوم، الوجه فرحاً إذا ما تشرف برؤية أحد أفرادها، ثم انتقلنا إلى بن عاشور والقلب في حيرة أي الجيرتين أحب للنفس؛ جيران الطفولة أم جيران الشباب.

ثم انتقلنا إلى سوق الجمعة إلى عرادة؛ إذ الأهل والأصل، وبفضل

الله كان جيراننا، سواء في بلخير أو بن عاشور أو عرادة، دون استثناء من أحسن ما يكون الناس؛ جيرة وعشرة.. بيننا وبينهم ودٌّ وتقدير قائم، حفظناه لهم وحفظوه لنا، ولم يلحقنا منهم أذى، وأقاموا لنا حق الجيرة كما وصى بها نبينا عليه الصلاة والسلام، وأحسب أننا كنَّا كذلك.

درست الابتدائية بالمدرسة المركزية ببلخير، ثم في مدرسة أحمد قنابة، والإعدادية في مدرسة أحمد الشارف بباب الحرية، ثم سافرت إلى جمهورية مصر العربية؛ إذ أكملت هناك دراسة الإعدادية في الإسكندرية في مدرسة عبد الله النديم، ودرست الثانوية في مدرسة محمد كريم بمنطقة سموحة بالإسكندرية وكان والدي قد أرسلني إلى الأسكندرية رفقت شقيقي «محمد مصدق» الذي كان يدرس الطب بجامعة الأسكندرية أنذاك، وكان له الفضل بعد الله في تحصيلي العلمي في تلك المرحلة.

بعد حصولي على الشهادة الثانوية بدأت دراسة الهندسة في جامعة الإسكندرية، لكن القذافي طالب كل الطلبة الليبيين بالرجوع إلى ليبيا على إثر زيارة الرئيس الراحل أنور السادات تل أبيب في سنة (1977). رجعت إلى طرابلس وبدأت الدراسة الجامعية بكلية الهندسة بجامعة طرابلس إلى حين حصولي على بعثة عبر أمانة الطاقة الذرية (وزارة الطاقة الذرية)[1] إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها انفتح باب العمل السياسي المعارض لنظام الاستبداد على مصراعيه.

وصلت أمريكا في صيف (1978م) وتوقفت بواشنطن دي سي مع تسعة من زملائي، كانوا من عدة مدن ليبية. تواصلنا مع السفارة الليبية

(1) كان الفضل لله ثم للأخ الصديق عبد الغني المصراتي في الحصول على هذه البعثة؛ إذ دلّني عليها وساعدني في تقديم أوراقي للأمانة (وزارة الطاقة).

لإتمام إجراءات التفويض المالي، ورتبوا لنا سفرنا إلى ولاية أوكلوهوما بمدينة تُلسا.

كانت أمريكا في ذلك الوقت تعج بالنشاط الإسلامي، وبالذات نشاط جماعة الإخوان المسلمين؛ التي كانت وراء العديد من النشاطات في المساجد المنتشرة، وكانت أغلب أماكن الصلاة مؤجرة من طرف المسلمين، أو تُوَفِّرُهَا الجامعات، وبالذات مكاتب شؤون الأجانب. من النشاطات التي انتشرت: الدروس والرحلات والمخيمات والمؤتمرات السنوية، وكان من أشهرها المؤتمر الذي تعقده سنوياً رابطة الشباب المسلم العربي والذي كان يعقده في الأصل اتحاد الطلبة الكويتيي في أمريكا؛ الذي تسيطر عليه جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك المؤتمر السنوي لاتحاد الطلبة المسلمين.

ومما لا شك فيه أن جماعة الإخوان المسلمين والجماعات التي تشترك معها في الفكر من أتباع أبي الأعلى المودودي ﷺ، قد قاموا بمجهودات كبيرة لخدمة مسلمي الولايات المتحدة؛ فقد أسَّسوا في يناير (1963) اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة وكندا، وأنشؤوا اتحاد الأطباء المسلمين في (1967)، واتحاد الأطباء والمهندسين الإسلاميين في (1969)، واتحاد العلميين الاجتماعيين الإسلاميين في (1972)، وفي عام (1977) تكونت رابطة الشباب المسلم العربي، وذلك لخدمة وتجميع الشباب المسلم العربي، وكنت من الناشطين في اتحاد الطلبة المسلمين (أم إس إي) وفي رابطة الشباب المسلم العربي (مايا) وشاركت في اللجان التحضيرية للعديد من المخيمات والمؤتمرات.

بعد أن تركت الجبهة الوطنية للإنقاذ وجماعة التبليغ، والذي سيأتي الحديث عنهما، التحقت بجماعة الإخوان في عام 1982 وقد فاتحني في ذلك عبد الله محمد الشيباني الذي قتل في سجن بوسليم بطرابلس وكان

يعاني من عدة أمراض، ولم تتمكن عائلته من استلام جثمانه ولم يمكنوهم من دفنه، بل طلبت الأجهزة الأمنية من العائلة القدوم إلى ثلاجة مستشفى شارع الزاوية لإلقاء نظرة أخيرة عليه، ثم ردوا الجثمان إلى الثلاجة دون أن يعرفوا مصيره أو يكون لهم الحق في استلامه ودفنه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، غفر الله له وأسكنه فسيح جناته.

أتممت المرحلة الجامعية وتحصلت على شهادة البكالوريس في مجال الهندسة الكهربائية من جامعة وسكانس بمدينة مادسون وسكانس، ثم التحقت بجامعة بردجبورت بولاية كونتكت؛ إذ تحصلت على درجة الماجستير في المجال ذاته في الهندسة الكهربائية، ولاحقاً تحصلت على ماجستير إدارة الأعمال.

الجبهة الوطنية للإنقاذ:

في هذه الأجواء وخلال دراستي في جامعة مادسون وسكانس بدأت بحضور لقاءات اتحاد الطلبة الليبي المعارض، وفي تلك الأثناء زارنا في مدينة ميلواكي بولاية وسكانس الدكتور محمد يوسف المقريف، والدكتور علي أبو زعكوك، وعرضا علينا فكرة الانضمام إلى الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وبالفعل التحقت بها وحضرت العديد من النشاطات واللقاءات.

في مايو (1984) قامت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بمحاولة قتل القذافي من خلال الهجوم على باب العزيزية بطرابلس، قاد الهجوم أحمد احواس رحمه الله، ومعه مجموعة من شباب الجبهة، تدربوا في عدة دول منها المغرب والجزائر والسودان، وعبروا الحدود، ودخلوا طرابلس. قتل بعضهم قرب الحدود التونسية بعد انكشاف أمرهم، منهم قائد العملية أحمد احواس، ولكن ذلك لم يمنع البقية من المضي قدماً في مهاجمة مقر القذافي؛ الذي تمكنت قواته من قتل بعضهم واعتقال بقيتهم، وقامت اللجان الثورية بمحاكمة ثمانية منهم محاكمات ثورية ميدانية.

«لم تستغرق (هذه المحاكمات) سوى ساعات قليلة، (ثم) أصدرت بحقهم أحكاماً جائرة بالإعدام، نفذت بالساحات العامة وعلى مرأى من المواطنين خلال ساعات من صدورها، كما نقل تلفزيون النظام مشاهد المحاكمة، وتنفيذ عمليات الإعدام الإجرامية وهدم البيوت»[1].

وهؤلاء الذين تمَّ تنفيذ حكم الإعدام فيهم بعد هذه المحاكمات الهزلية هم: الشيخ محمد سعيد الشيباني، وساسي علي زكري، وأحمد علي سليمان، وعثمان علي زرتي، والصادق الشويهدي، وعبد الباري عمر فنوش، وفرحات عمار حلب، والمهدي رجب لياس رحمهم الله.

وكان قد قتل في أثناء هذه العملية كل من قائدها أحمد إبراهيم احواس، والشقيقين خالد ويحيى معمر، وعبد الله الدحرة، ومصطفى أبو غراراة، ومحمد ونيس الرعيض، وجمال السباعي، ومحمد هاشم الحضيري، وعبد الله الماطوني، وسالم الماني، ومجدي الشويهدي، وسالم القلالي رحمهم الله جميعاً.

كانت معركة باب العزيزية رداً طبيعياً على «قرار القذافي تصفية كل المعارضين الليبيين في الخارج، وَبدْءِ من كانوا يسمون باللجان الثورية بقتل العشرات منهم، فقامت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في شهر مايو عام (1984) بالردِّ بعملية فدائية للقضاء على القذافي داخل باب العزيزية»[2].

على إثر هذه العملية قام نظام القذافي ولجانه الثورية بحملة اعتقالات شملت كل مواطن له علاقة بمنفذي العملية أو جبهة الإنقاذ، كما قاموا بعمليات إعدام في محاكم استثنائية، وعمليات هدم لبيوت المشاركين في العملية، وهذا ما دفع الكثير من الليبيين إلى تقديم طلبات اللجوء السياسي

---

(1) الذكرى 32 لملحمة معركة باب العزيزية، ليبيا المستقبل، 8 مايو 2018.

(2) الذكرى 32 لملحمة معركة باب العزيزية، ليبيا المستقبل، 8 مايو 2018.

في أمريكا وكندا وأوروبا، وكنت ممن تقدم بطلب للجوء السياسي في أمريكا[1]، رغم أنني تركت الجبهة (1982)، أي بعد حوالي سنة من التحاقي بها.

الشيخ المبروك غيث المدهون:

تَرَكْتُ الجبهة، والتحقت بجماعة التبليغ، و«خرجت»[2] معهم في داخل أمريكا وباكستان والهند، وتعرفت على الشيخ المبروك غيث؛ الذي قتل غيلة في البلد الحرام بمكة المكرمة. كان الشيخ المبروك ممن يَأْلَفُ وَيُؤْلَفُ، لا يمكن لمن رآه إلا أن يحبه، وقد زرته عدة مرات وتعرفت على سيرته.

كان ﷺ يعيش حياة البساطة والتواضع دون تَكَلُّفٍ، بل كان ذلك سجية له، وكان ﷺ داعيةً مصلحاً، يرتاد الخير للناس، ويطرق كل باب من أجل نصحهم ودعوتهم إلى الحق، وقد هدى الله على يديه الكثير من أبناء المسلمين.

أصبح الصبح:

في مارس (1988) قام القذافي بما سماه البعض «تجديد إقامة» بهدم السجون وإطلاق سراح المساجين وإصدار العفو عنهم واعتبارهم جزءاً من المجتمع؛ ما ساهم في إلغاء قوائم الممنوعين من السفر وفتح باب التجارة، وحدوث انفراجة، كانت البلاد بأمس الحاجة إليها بعد التضييق

---

(1) وإن أنسى فلن أنسى دعم ابن خالي وشقيق زوجتي الحاج علي رمضان قدح خلال انقطاع المنحة الدراسية إلى أن تحصلت على عمل، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وجزاه الله عني كل خير.

(2) الخروج في أدبيات جماعة الدعوة والتبليغ هو عبارة عن خروج مجموعة من الأشخاص إلى أحد المساجد لمدة معينة، يحرصون في هذه المدة على الإكثار من فضائل الأعمال، ويقومون ببعض الزيارات داخل الحي لترغيب أهله ووعظهم.

الشديد في البلاد. كان السفر خارج البلاد شاقاً جداً، فإلى جانب الحاجة إلى تأشيرة للدولة المراد السفر إليها؛ يجب على المواطن الحصول على تأشيرة خروج تتطلب موافقات من عدة أجهزة، بلغت في بعض الأحيان سبع موافقات من سبع جهات مختلفة. وفي أغلب الأحيان بعد الحصول على تأشيرة خروج من السلطات الليبية يتعين عليك تجديد التأشيرة الأجنبية، وهكذا دواليك.

في مارس (1988) وفجأة وجد المواطن الليبي نفسه يستطيع أن يخرج من السجن الكبير بتذكرة سفر، والذهاب إلى عدة دول دون تأشيرة، فنشطت التجارة وعاد الناس إلى مزاولة أعمالهم ونشاطهم التجاري، وكان ممن عاد لهذا النشاط أشقائي الذين كان بعضهم طلبة، بدأ في البداية محمد وسليم، ثم التحق البقية.

الرجوع إلى ليبيا:

في يونيو (1988) رجعتُ إلى ليبيا وبدأت العمل في وزارة الطاقة، في الإدارة الفنية، وعينت رئيساً لقسم البحوث والدراسات، وكنت حينها نشيطاً في مجال كتابة البحوث، وكان بعض زملائي يضحكون عليّ بأنني أضيع وقتي، وأنه لا وجود لجدية من أعلى الهرم إلى أدناه، وبالفعل هذا ما توصلت إليه.

طالب حديث التخرج من أمريكا، حاصل على شهادة البكالوريوس وعلى شهادة الماجستير، وكان يتطلّع إلى خدمة بلاده من خلال التخصص الذي بذل فيه جهداً كبيراً، ودفعت الدولة في دراسته أموالاً طائلة، إلا أن ذلك ذهب أدراج الرياح. وجدت نفسي أستيقظ الساعة الرابعة صباحاً وأذهب إلى المزرعة، أُحمِّل السيارة العكارية (بي كب) بالغنم ثم أذهب إلى السوق وأبيع ما أستطيع منها، وعند الساعة السابعة صباحاً أكون بربطة

عنقي، وبدلتي، أول الحاضرين إلى المكتب، وفي جيبي أرباح يومي التي تتجاوز ثلث المرتب. ومع الوقت رأيت أن أقدم استقالتي، وبالفعل قبلت الاستقالة بعد سنة من تقديمها.

ما بين العمل الخاص والنشاط في مناشط جماعة الإخوان اليومية والأسبوعية والشهرية والزيارات في ربوع البلاد والتخطيط لهذه المناشط؛ قضيت السنوات التي تلت رجوعي إلى ليبيا، إلى أن انكشف التنظيم جزئياً سنة (1995) واضطر بعض قيادته ومنهم مراقب الجماعة (مسؤولها) الدكتور عبد المجيد أبو روين لمغادرة البلاد.

تقدمتُ بعد هذه الحادثة بمقترح إلى قيادة الجماعة في حينها لتغيير طريقة عمل الجماعة[1] لتفادي الاحتكاك المكلف مع النظام، ولكن مقترحي لم يلقَ أي اهتمام. بدأت علاقتي بالجماعة تتغير من الانتماء التنظيمي[2]، إلى الانتماء الفكري تدريجياً، إلى أن انكشف التنظيم بصورة شبه كلية في صيف (1998)؛ ما اضطرني للخروج من البلاد مرة أخرى، إلى تونس ومنها إلى مالطا ومنها إلى الإمارات، ثم استقر بي المقام أخيراً في كندا؛ إذ تقدمت بطلب اللجوء السياسي[3]، وتمت الموافقة عليه.

بدأ نظام القذافي مع بداية العام (2003م) محاولة تبييض نفسه من

(1) ذكرت ملامح هذا المقترح في مقالي «حصاد السبع الشداد.. الإيديولوجيا والسياسة»، موقع عين ليبيا، 25 أكتوبر 2018م.

(2) بالرغم من أنني تركت جماعة الإخوان منذ عدة سنوات ولم يعد يربطني بها أي رابط تنظيمي إلا أنني كنت وإلى وقت قريب أجيب بنعم إذا سئلت هل أنتمي إلى الإخوان؟ وإنما أقصد بذلك المدرسة الفكرية.

(3) ساهم في مدي ببعض المعلومات للحصول على اللجوء عدد من المعارضين الليبيين أذكر منهم الأستاذ علي زيدان.

خلال تقديم ابنه سيف، والتعاون في مجال التخلص من البرنامج النووي، وكَشْفِ الشركات والأشخاص الذين تعاونوا معه في السوق السوداء؛ لشراء المعرفة والتقنية لصناعة القنبلة النووية. وقام بتعويض ضحايا تفجير طائرة لوكربي، وَحثِّ الليبيين في الخارج على الرجوع. وقد لعب الأستاذ أبو زيد دوردة دوراً بارزاً في إقناع الليبيين بالعودة مع تعهد بأن لا يمسهم أي أذى، وبالفعل رجع العديد من الليبيين، وكنت ممن رجع في صيف (2004م).

بعد رجوعي إلى طرابلس بترتيب من الدكتور عقيل حسين عقيل، تواصلت معه مرة أخرى من أجل ترتيب عودة الدكتور علي الصَّلابي، وبالفعل نجح الدكتور عقيل عن طريق العميد عبد الله السنوسي في إصدار جوازات سفر له ولأفراد عائلته، وفي تأمين عودة الدكتور الصَّلابي[1].

وكان من ثمار هذه العودة أن قام الدكتور علي الصَّلابي بجهود كبيرة في تفريج كربات الكثير من الليبيين في الخارج، فبعضهم حصل على جوازات سفر وتمكَّنوا من تسجيل أبنائهم الذين ولدوا في الخارج وتأمين من يريد العودة، ولعب دور الوسيط بين النظام والسجناء، وساهم في الحوار، ومد السجناء بالمراجع التي يحتاجونها، ومن ضمنها كتبه، ومهد الطريق لخروجهم من السجن بعد أن أصدر النظام عفواً عنهم.

وكان من أهم ما قام به الصَّلابي إقناع النظام بإصدار شهادات وفاة لشهداء بوسليم، وقال لهم: «هناك أحكام شرعية متعطلة، وصدور شهادات الوفاة ستساهم في أن تعتد المرأة وأن تتزوج من بعد، ويقسم الميراث. . .».

وكنت والدكتور عقيل نجتمع مع الصَّلابي قبل كل لقاء له مع أطراف

(1) الدكتور عقيل حسين عقيل، أسرار وحقائق من زمن القذافي، ص75 ـ 78.

الحوار، ونتدارس فحوى اللقاء ونطرح الفِكَر، كما نجتمع بعد اللقاء لمدارسة ما تمَّ فيه والخطوات التي ستتخذ بعده.

كنت مساعداً ومستشاراً للدكتور علي الصَّلابي في خلال هذه الفترة في كل ما قام به في الحوار، وفي اللجان التي شارك فيها، وبالذات لجنة الدستور؛ إلا أن كل ذلك كان من وراء حجاب ولم أحضر أي لقاء معه، إلا بعض اللقاءات المحدودة.

ثورة فبراير:

غادرتُ طرابلس في أبريل (2011م) والتحقت بالمجلس الوطني الانتقالي[1]، فكان ما ذكرت بين دفَّتي هذا الكتاب. انحزت إلى الحرية ووقفت ضد الاستبداد كلما أطل بوجه القبيح ليفسد علينا التغيير الذي حصل في السابع عشر من شهر فبراير (2011م).

لا أرى فبراير سوى حدث أسقط الاستبداد؛ دون أن تكون له قيادة أو أهداف أو مبادئ غير التخلص من الاستبداد، وكذلك تكون الانتفاضات الشعبية. ومن ثمّ فإن كل الذين حاولوا تشويه الثورة من خلال ما حصل بعدها لم ينظروا لها بإنصاف؛ لأن الذين ركبوا موجة الثورة جلّهم لم يشارك فيها، بل بعضهم كان من أركان النظام السابق، وعلى رأسهم عبد الجليل؛ الذي كان علي رأس وزارة العدل في نظام القذافي.

تأسس حزب العدالة والبناء في مارس (2012م) وكنت من أعضائه المؤسسين، وكان حزباً سياسياً بامتياز، ولأسباب متعددة تركت الحزب في

---

(1) حين غادرت طرابلس والتحقت بالمجلس الوطني الانتقالي بمدينة بنغازي طلب مني شقيقي سليم إخراج عائلتي من طرابلس، رفض ابني عبد الرحمن في البداية المغادرة فأصررت عليه حتى غادر صحبة العائلة وبعد خروجي على قناة الجزيرة من منطقة البريقة خرج جميع أفراد العائلة من طرابلس.

أبريل (2014م)، واستقلت منه رسمياً في نوفمبر (2016م)، ولي علاقات متميزة مع أغلب أعضائه وقيادته حتى الساعة، وذلك لأنني أخذت العهد على نفسي في كل عمل أنتمي إليه، أن أعمل فيه بجد وإخلاص، وأن أحافظ على علاقاتي فيه حين أغادره، أحفظ الود ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

انحزت إلى عملية فجر ليبيا؛ لأنها عملية شرعية تابعة لرئاسة الأركان وللجسم الشرعي بشهادة الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية، وكذلك المحكمة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ التي أكدت أن عملية فجر ليبيا عملية شرعية تابعة لرئاسة الأركان ضد كتائب متمردة تحاول الانقلاب على الجسم الشرعي وهو المؤتمر الوطني العام. اللافت للأمر أن المحكمة الاتحادية العليا الإماراتية ذكرت هذا الكلام في ثلاثة أحكام منفصلة وفي سنة (2016م) في الوقت الذي شاركت دولة الإمارات مع الكتائب ـ التي وصفتها المحكمة الاتحادية الإماراتية بأنها متمردة ـ في عدوانها ضد القوات التي وصفتها المحكمة الإماراتية بأنها شرعية.

بهذا الكتاب أكون قد وثَّقت المرحلة والمشوار السياسي الذي كنت جزءاً منه؛ فكان كتابي الأول «خمس شداد من أجل الحرية ولها» قد وثَّق، من خلال مقالات كُتِبَتْ ونشرت حينها، السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة، ثم جاء الكتاب الثاني «ليبيا. . صراع الحرية والاستبداد» الذي وثَّق السنوات الأخيرة حتى أكتوبر (2018م)، ثم جاء هذا الكتاب «الثورة الليبية. . مفاصل وتداعيات» ليستكمل توثيق المراحل التي شاركت فيها.

بين دفَّتي هذا الكتاب والكتابين اللذين ذكرت أعلاه، مواقفي وشهاداتي والحقائق كما رأيتها من النافذة التي رأيت منها الأحداث، أو شاركت فيها دون إسهاب أو خيال ودون تزيين للألفاظ. الحقائق كما هي

وكما حصلت. ما كان في هذه المسيرة من خير وصلاح وصواب فمن الله وحده، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



الملحق رقم (1)

إعلان تأسيس

المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

بتاريخ (2 مارس 2011م) بمدينة بنغازي



الجمهورية الليبية

إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

* * * * *

تأكيداً لسيادة الشعب الليبي على كامل إقليمه البري والبحري والجوي، واستجابة لمطالب الشعب الليبي وتحقيقاً لإرادته الحرة التي صنعت ثورة السابع عشر من فبراير، وحفاظاً على وحدة الشعب والوطن، تقرر تشكيل مجلس وطني يسمى "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت" يكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي.

مادة (1)

مهام المجلس

1- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
2- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
3- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
4- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
5- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي، على أن يستمد الدستور الجديد شرعيته من إرادة الشعب وثورة 17 فبراير المظفرة وعلى احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وبناء المؤسسات الوطنية على أسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.
6- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
7- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

مادة(2)

هيكلية المجلس

1-يتكون المجلس من ثلاثين عضواً يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي على ألا تقل عضوية الشباب فيه عن خمسة أعضاء.

2-يختار المجلس من بين أعضاءه رئيساً وناطقاً رسمياً ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية.

مادة (3)

مقر المجلس

المقر الدائم للمجلس طرابلس العاصمة، على أن يتخذ له مقراً مؤقتاً بمدينة بنغازي إلى حين تحرير العاصمة.

مادة (4)

للمجلس تحديد آلية اجتماعاته الدورية والطارئة واتخاذ قراراته بما يخدم مصلحة الشعب الليبي، بما لا يخالف مطالب الشعب التي أعلن سقفها في ثورة 17 فبراير بإسقاط نظام القذافي وإقامة الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية.

مادة (5)

بناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة على اختيار السيد مصطفى عبدالجليل رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت والسيد عبد الحفيظ عبدالقادر غوقة نائباً له وناطقاً رسمياً باسم المجلس.

عاشت ليبيا حرة موحدة

المجد لشهداء ثورة 17 فبراير

ليبيا الحرة في 2 مارس 2011

ثوار 17 فبراير



الملحق رقم (2)
أسماء أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

حسب المراحل الخمس

المرحلة الأولى
أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت
(مرحلة التأسيس)

1 ـ مصطفى عبد الجليل ـ رئيساً.

2 ـ عبد الحفيظ غوقة ـ نائب الرئيس والمتحدث الرسمي باسم المجلس.

3 ـ محمود جبريل ـ مسؤول الشؤون الخارجية.

4 ـ علي العيساوي ـ نائب مسؤول الشؤون الخارجية.

5 ـ عمر محمد الحريري ـ المكلف بالشؤون العسكرية.

6 ـ الدكتور فتحي البعجة ـ مسؤول الشؤون السياسية.

7 ـ أحمد الزبير السنوسي ـ مسؤول السجناء السياسيين.

8 ـ الدكتورة سلوى فوزي الدغيلي ـ مسؤولة الشؤون القانونية وشؤون المرأة.

9 ـ أحمد عبد ربه العبار ـ مسؤول الشؤون الاقتصادية.

10 ـ المحامي فتحي تربل ـ مسؤول الشباب.

11 ـ عبد الرحمن شلقم ـ ممثِّل ليبيا لدى الأمم المتحدة.

المرحلة الثانية
أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت
ما بعد التأسيس

(مرحلة فصل المكتب التنفيذي عن التشريعي والرئاسي)[1]
(2مارس ــ 30 أبريل 2011م)

1 ـ مصطفى محمد عبد الجليل فضل.

2 ـ عبد الحفيظ عبد القادر غوقة.

3 ـ فتحي محمد البعجة.

4 ـ أحمد عبد ربه العبار.

5 ـ عاشور حمد بوراشد.

6 ـ عثمان سليمان احباره المقيرحي.

7 ـ أحمد الزبير أحمد الشريف السنوسي.

8 ـ عبد الله موسى الميهوب أبو سيف ﷺ.

9 ـ عمر محمد الحريري ﷺ.

---

(1) كان يحضر اجتماعات المجلس الوطني الانتقالي بشكل دائم وبصفة مراقب كل من؛ الأستاذة انتصار مبارك العقيلي والأستاذ المهدي إبراهيم كشبور والأستاذ مصطفى محمد المانع.

10 ـ فتحي عثمان محمد علي تربل.

11 ـ سلوى فوزي الدغيلي.

12 ـ انتصار مبارك امراجع العقيلي.

13 ـ خالد امحمد السائح إبراهيم.

14 ـ فوزي الطاهر عبد العال.

15 ـ إبراهيم يوسف خليفة بن غشير.

16 ـ محمد عبد اللطيف المنتصر.

17 ـ سليمان محمد الفورتية.

18 ـ عبد الله محمد قزيمة.

19 ـ علي قلمة محمد علي.



المرحلة الثالثة
أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت
الملتحقون في الفترة
(1 مايو ــ 20 أغسطس 2011م)
(قبل تحرير طرابلس)

في هذه المرحلة اشترط المجلس الوطني الانتقالي لقبول أي عضو جديد أن يكون مرشحاً من المجلس المحلي للفئة التي يمثِّل، ثم يمرُّ بلجنة العضوية بالمجلس الوطني الانتقالي[1].

1 ـ جمال صالح عيسى.

2 ـ محمد نصر المبروك الحريزي.

3 ـ عبد الباسط أبو بكر أبو نعامة رحمه الله.

4 ـ عبد الرزاق عبد السلام العرادي.

5 ـ مصطفى محمد الهوني رحمه الله.

(1) أذكر أن الدكتور عبد الرحمن الكيب؛ الذي ترأس الحكومة لاحقاً، بعد أن رشح من طرف المجلس المحلي ـ طرابلس لعضوية المجلس الانتقالي، دخل القاعة لحضور جلسة للمجلس الانتقالي، فجاءني عبد الحفيظ غوقة الذي كان رئيساً للجنة العضوية بالمجلس، وقال لي: هل تطلب من الدكتور الكيب المغادرة، أو أطلبها منه؟ فقلت له: بل أنا. وانتقلت إلى حيث إذ يجلس الدكتور الكيب وقلت له بلباقة إن للمجلس إجراءات لاستكمال العضوية، يجب المرور بها قبل حضور الجلسات، فغضب الكيب، وغادر القاعة، ولم يحضر إلى أن اكتملت الإجراءات.

(1)عبد المجيد غيث سيف النصر.

7 ـ الصدِّيق عمر الكبير.

8 ـ حسن علي محمد الصغير.

9 ـ الأمين أحمد بلحاج.

10 ـ فرحات عبد الحميد الشرشاري.

11 ـ سالم مسعود قنان.

12 ـ عبد الرزاق مختار أحمد عبد القادر.

13 ـ خالد امحمد توفيق نصرات.

14 ـ عماد الدين نور الدين نصير.

15 ـ علي محمد علي المانع.

16 ـ عبد الله عمران التركي.

17 ـ محمد خليفة سالم زين العابدين.

18 ـ طاهر سالم دياب.

19 ـ إدريس محمد أبو فايد.

20 ـ محمد الصويعي السايح خليفة اللطيف.

21 ـ عبد الرحيم خالد عبد الحافظ الكيب.

22 ـ مصطفى علي خليفة الرجباني.

23 ـ عثمان جمعة بن ساسي.

24 ـ أحمد مفتاح الزوي.

25 ـ موسى الكوني بلكاني.

26 ـ رمضان صالح خالد.

المرحلة الرابعة
أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت
الملتحقون في الفترة
(20 أغسطس ــ 23 أكتوبر 2011م)
(ما بين تحرير طرابلس وإعلان التحرير)

1 ـ عبد الرزاق سالم موسى مادي.

2 ـ علي محمد أحمد الجواني.

3 ـ الحسن المصري فضيل المغربي.

4 ـ سعد محمد نصر.

5 ـ مصطفى عيسى لندي.

6 ـ عبد الهادي محمود شاويش.

7 ـ فرج محمد شعيب.

8 ـ خالد أحمد منصور شكشك.



المرحلة الخامسة
أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت
الملتحقون في الفترة
(24 أكتوبر 2011م ــ 8 أغسطس 2012م)
(ما بعد إعلان التحرير إلى حين تسليم السلطة للمؤتمر الوطني العام)

1 ـ عبد الله زكي بانون.

2 ـ محمد أحمد منصور الرماش.

3 ـ احبيل عربي محمد دوعي.

4 ـ عبد القادر عبد السلام أحمد المنشاز.

5 ـ حسن علي الدروعي.

6 ـ المختار صالح مصباح الجدال.

7 ـ منصور محمد الكيخيا.

8 ـ يونس علي أسعيد البرغثي.

9 ـ صالح عبد الرحيم محمد.

10 ـ أحمد خير الله محمد الديخ.

11 ـ عبد الناصر سعيد سالم بن رمضان.

12 ـ عبد الناصر بشير بن نافع.

13 ـ أسامة محمد الهادي أبو كرازة.

14 ـ علي التوفيق مفتاح الشتوي.

15 ـ صالح صالح درهوب.

16 ـ عبد الباسط مصباح عبادي.

17 ـ ميلاد محمد سالم العود.

18 ـ محمد المبروك عمر أبو زيد.

19 ـ سيف النصر عبد السلام بالحسن محجوب.

20 ـ الصادق حسين عبد السلام غيث.

21 ـ عبد الغني أحمد محمد الفطيسي.

22 ـ محمد عثمان علي اشناف.

23 ـ محمد النعاس الطاهر محمد.

24 ـ أبو القاسم عبد الرزاق عبد السلام العربي.

25 ـ إبراهيم حامد عبد السلام الأسمر.

26 ـ حسن موسى محمد حسن.

27 ـ منصور ميلاد يونس.

28 ـ حسن محمد القرج.

29 ـ رياض سلطان أحمد أبو الشواشي.

30 ـ خليفة أبو القاسم كعال.

31 ـ عمر محمد أبو زيد.

32 ـ محمد رمضان سيدي عمر.

33 ـ محمد علي المهدي الشريف.

34 ـ امبارك رحيل ضو سعيد.

35 ـ مصطفى امحمد القليب.

36 ـ فتحي حماد خليفة أبو زويده.

37 ـ المهدي إبراهيم كشبور.

38 ـ عبد الله عمرو اسعيد الحمراني.

39 ـ عبد الجليل صالح عبد الله النمر.

40 ـ سالم محمد الطبيب.

41 ـ ناصر محمد أحمد الكريوي.

42 ـ عبد الحميد امحمد المهدي.

43 ـ الصيد علي أبو عبود.

44 ـ محمد مسعود أبو راس.

45 ـ جمعة محمد بركة القرج.

46 ـ يوسف عمر المهدي.

47 ـ فرج عبد الله هاشم العبيدي.

48 ـ أبو القاسم محمد عبد الله محمد.

49 ـ حسين أبو القاسم الرحيبي.

50 ـ إبراهيم رمضان محمد برغوث.

51 ـ عبد السلام علي عمر.

52 ـ عبد الله سالم علي.

53 ـ عبد السلام عمر عبد القادر المحروق.

54 ـ عبد السلام إبراهيم عطية آدم.

الملحق رقم (3)
الميثاق التأسيسي للمرحلة الانتقالية

(استبدلت التسمية لاحقاً بـ «الإعلان الدستوري»)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

إيماناً بثورة السَّابع عشر من فبراير (2011م)؛ التي قادها الشَّعب الليبي في شتى ربوع بلاده، ووفاءً لأرواح شُهداء هذه الثَّورة المباركة؛ الذين ضحَّوا بحياتهم من أجل الحُرية، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحُقوق التي سُلبت.

واستناداً إلى شرعية هذه الثورة، واستجابةً لرغبة الشَّعب الليبي، وتطلعاته إلى تحقيق الديمقراطية، وإرساء التَّعددية السياسية ودولة المُؤسسات، وإيجاد مُجتمع ينعم فيه الجميع بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، مُجتمع ينهض بالعِلم والثقافة والرفاهية والصِّحة، ويعمل على تنشئة الأجيال الصَّاعدة على الرُّوح الإسلامية وحُب الوطن.

وانطلاقاً نحو مُجتمع المواطنة والعدالة والمُساواة والازدهار والتقدُّم والرخاء؛ الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحُكم الفرد؛ فقد اقتضت هذه الثَّورة أن تصدر هذه الوثيقة، لتكون أساساً للحُكم في المرحلة الانتقالية إلى أن يصدر الدستور الدائم.

وبناءً على ذلك، واستناداً إلى النظام الأساس للمجلس الوطني الانتقالي المُؤقت الصَّادر في (12 مارس 2011م) والقرار رقم (. . .) لسنة. . . الخاص بتسمية المجالس المحلية، صدر (قُرّر) الميثاق الآتي:

الباب الأول
أحكام عامة

مادة (1):

ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ولغتها الرسمية اللغة العربية، مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية لمكونات المجتمع الليبي كلها، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية واحترام نظم أحوالهم الشخصية.

مادة (2):

يُعيَّن شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون.

مادة (3):

يكون العَلَم الوطني وفقاً للشكل والأبعاد الآتية:

طُوله ضعف عرضه، ويُقسم إلى ثلاثة ألوان متوازية: أعلاها الأحمر، فالأسود، فالأخضر، على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين، وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض اللون، بين طرفيه كوكب أبيض خُماسي الأشعة.

مادة (4):

تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي يقوم على التَّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة.

مادة (5):

الأسرة هي الركن الأساس للمُجتمع، وهي في حمى الدولة، وتحمي الدولة الزواجَ وتُشجع عليه، وتحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

مادة (6):

الليبيون إخوة، تقوم علاقاتهم الرسمية على أساس القانون، لا على الانتماء القبلي أو الجهوي أو الشخصي. وهم سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والوضع الاجتماعي.

وتكفل الدولة للمرأة جميع الفرص؛ التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.



الباب الثاني
الحقوق والحُريات العامة

مادة (7):

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واجبة الاحترام، وتسعى الدولة إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات.

مادة (8):

تضمن الدولة تكافؤ الفرص والمستوى المعيشي اللائق لكل مواطن، كما تضمن حق العمل، وحق التعليم، وحق الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وحق الملكية الفردية والخاصة، كما تضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مدن الدولة ومناطقها المختلفة.

مادة (9):

الدفاع عن الوطن، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري الديمقراطي، والتمسك بالقيم المدنية ومكافحة النعرات الجِهَويَّة والعشائرية، ورعاية حرمة الأموال العامة واجب على كل مواطن.

مادة (10):

لا يجوز تسليم اللاجئين السِّياسيين، وتكفل الدولة حق اللُّجوء بمقتضى القانون.

مادة (11):

للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال التي ينصُّ عليها القانون، وبالكيفية المبينة فيه.

مادة (12):

لحياة المُواطنين الخاصة حُرمة يحميها القانون.

مادة (13):

للمُراسلات والمُحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حُرمتها، وسرِّيتها، وهما مكفولتان، ولا تجوز مُصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها، إلا بأمرٍ قضائي مُسبِّب، ولمدة مُحددة، ووفقاً لأحكام القانون.

مادة (14):

تضمن الدولة حرية الرأي، وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمُّع والتظاهر والاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع النظام العام.

مادة (15):

تكفل الدولة حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر مُنظمات المُجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مُخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة ووحدة التراب الوطني.

مادة (16):

الملكية الخاصة مصونة، ولا يُمنَع المالك من التصرف في ملكه، إلا في حدود القانون.

الباب الثالث
نظام الحكم في خلال المرحلة الانتقالية

مادة (17):

في خلال المرحلة الانتقالية؛ المجلس الوطني الانتقالي أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثِّل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية، وسلامة التراب الوطني، وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية.

مادة (18):

يتكوَّن المجلس الوطني الانتقالي من ممثِّلين عن المجالس المحلية، ويُراعى في تحديد ممثِّلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثِّلها، وللمجلس الحق في إضافة (10) أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية.

ينتخب المجلس الوطني الانتقالي رئيساً له ونائباً أولاً وثانياً، وإذا خلا أيٌّ من منصبي الرئيس ونائب الرئيس؛ اختار المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته. ويكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية النسبية

للحاضرين؛ فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية؛ اختير الأكبر سناً.

مادة (19):

يحلف أعضاء المجلس الوطني الانتقالي اليمين القانونية وذلك بالصيغة التالية:

«أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهام عملي بكل أمانة وإخلاص، وأن أظل مخلصاً لأهداف ثورة السابع عشر من فبراير، وأن أحترم الميثاق التأسيسي للمرحلة الانتقالية واللوائح الداخلية للمجلس، وأن أرعى مصالح الشعب الليبي رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال ليبيا وأمنها ووحدة أراضيها».

مادة (20):

يكون للمجلس الوطني الانتقالي لائحة، تنظم أسلوب العمل فيه، وكيفية مُمارسة وظائفه.

مادة (21):

لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني وتولي الوظائف العامة، وكذلك الجمع بين عضوية المجلس الوطني الانتقالي وعضوية المجلس المحلي. ولا يجوز للعضو أن يُعين في مجلس إدارة شركة، أو أن يُساهم في التزامات تعقدها الحُكومة أو إحدى المُؤسسات العامة. كما لا يجوز للعضو أو زوجه أو أقاربه حتى الدرجة الرابعة، في أثناء مدة عضويته، أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يُؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يُقايضها عليها، أو أن يُبرم مع الدولة عقداً بوصفه مُلتزماً أو مورِّداً أو مُقاولاً.

مادة (22):

لا يجوز إسقاط عضوية عضو المجلس الوطني الانتقالي إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية، أو أخلَّ بواجبات عضويته. ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس الوطني الانتقالي بأغلبية ثلثي أعضائه.

وتنتهي العضوية بالوفاة، وقبول الاستقالة من قِبل المجلس الوطني، وفقد الأهلية، أو فقد القُدرة على أداء الواجب.

وفي حالة إسقاط العُضوية أو انتهائها؛ يتولى المجلس المحلي المعني اختيار من يحل محل العُضو الذي أسقطت أو انتهت عضويته.

مادة (23):

مقر المجلس الوطني الانتقالي مدينة طرابلس، وله أن يتخذ مقراً مؤقتاً بمدينة بنغازي، ويجوز له، بناءً على طلب أغلبية أعضائه، عقد اجتماعاته في مكان آخر.

مادة (24):

يُعين المجلس الوطني الانتقالي مكتباً تنفيذياً ـ أو الحكومة المؤقتة ـ، يتكوَّن من رئيس وعدد كافٍ من الأعضاء، لتسيير القطاعات المختلفة في البلاد. وللمجلس الوطني الانتقالي الحق في إقالة رئيس المكتب التنفيذي ـ أو الحكومة المؤقتة ـ أو أي من أعضائه، على أن يصدر هذا القرار بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

رئيس المكتب التنفيذي ـ أو الحكومة المؤقتة ـ وأعضاؤه مسؤولون بالتضامن أمام المجلس الوطني الانتقالي عن تنفيذ السياسة العامة للدولة،

وفق ما يرسمه المجلس الوطني الانتقالي، كما يكون كل عضو مسؤولاً عن أعمال القطاع الذي يرأسه أمام المجلس الوطني الانتقالي.

مادة (25):

يؤدي رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي ـ أو الحكومة المؤقتة ـ والأعضاء اليمين القانونية بالصيغة المنصوص عليها في المادة (20) قبل مُباشرة أعمالهم أمام المجلس الوطني الانتقالي.

مادة (26):

يتولى المكتب التنفيذي ـ أو الحكومة المؤقتة ـ تنفيذ السياسة العامة للدولة، وفق ما يرسمه المجلس الوطني الانتقالي، كما يتولى إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة. ويتولى المكتب التنفيذي ـ أو الحكومة المؤقتة ـ تقديم مشروعات القوانين التي تُعرض على المجلس الوطني للنظر فيها، واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.

مادة (27):

تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون.

مادة (28):

يُنشئ المجلس الوطني الانتقالي ديواناً للمُحاسبة، يتولى الرقابة المالية على جميع الإيرادات والمصروفات وكافة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للدولة، والتأكد من حُسن استعمال هذه الأموال والمُحافظة عليها، ويرفع تقريراً سنوياً عن ذلك لكلٍّ من المجلس الوطني والمكتب التنفيذي ـ أو الحكومة المؤقتة ـ.

مادة (29):

يتولى المجلس الوطني الانتقالي تعيين الممثِّلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج، بترشيح من الشؤون الخارجية، كما له الحق في إقالتهم وقبول استقالتهم، وله أيضاً قبول اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية. وللمجلس تفويض رئيسه في قبول اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

مادة (30):

● قبل التحرير يتمُّ استكمال المجلس الوطني الانتقالي حسب العدد المحدد لكل مجلس محلي معتمد، ويبقى هو المجلس الذي يمثِّل أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسؤول عن إدارة البلاد حتى تولي السلطتين التشريعية والتنفيذية المنتخبتين مقاليد الدولة.

● بعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي إلى طرابلس، وفي أول اجتماع له في مركزه الرئيس يشكل حكومة وطنية مؤقتة.

● بعد شهر من التحرير يعيّن المجلس الوطني الانتقالي أعضاء الهيئة التأسيسية بالاقتراع السري من خارج أعضاء المجلس.

● تشرف الهيئة التأسيسية على وضع دستور البلاد، في خلال ثلاثة أشهر من اجتماعها الأول، وتعتمد مقترح الدستور في شكله النهائي، ثم تعرضه لاستفتاء الشعب الليبي.

● يُطرح الدستور للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا)، في خلال شهر من تاريخ إعداده، وإذا وافق الشعب الليبي على الدستور بالأغلبية المطلقة، تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره الدستور المعتمد للبلاد، ويصادق المجلس الوطني الانتقالي على ذلك أيضاً. إذا لم يوافق الشعب الليبي على

الدستور، تُكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغتة وطرحه مرة أخرى للاستفتاء في خلال مدة لا تتجاوز شهراً.

• تُعِدّ لجان قانونية تتبع المجلس الوطني الانتقالي قوانين الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق الدستور، وذلك في خلال ستين يوماً من اعتماده.

• يُعلن عن موعد عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية، على ألا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك، ويشرف المجلس الوطني والحكومة المؤقتة على إعداد متطلبات إجراء العملية الانتخابية كلها بصورة ديمقراطية شفافة.

• تُجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية تحت مراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

• يُصادق المجلس الوطني الانتقالي على النتائج ويعلنها، ويدعى البرلمان للانعقاد في مدة لا تزيد على شهر. وفي أول جلسة له يتم حل المجلس الوطني الانتقالي ويقوم البرلمان بأداء مهمته التشريعية.

• تُعين الحكومة الدائمة وفق الدستور، وتقدم الحكومة المؤقتة استقالتها.

مادة (٣١):

في أول انتخابات تشريعية وأول حكومة منتخبة، لا يجوز لرئيس وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي والحكومة المؤقتة وأعضاء المجالس المحلية الترشح للمجالس التشريعية أو التعيين في مناصب: رئاسة الدولة، عضوية المجلس التشريعي، الحقائب الوزارية.



الباب الرابع
الضمانات القضائية

مادة (32):

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة، تكفل له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه، ولكل مواطن الحق في اللجوء إلى القضاء وفقاً للقانون.

مادة (33):

- السُّلطة القضائية مُستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، والقُضاة مُستقلّون لا سُلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والضمير.
- يُحظر إنشاء محاكم استثنائية.

مادة (34):

- التقاضي حق مصون ومكفول للناس جميعاً، ولكل مُواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المُتقاضين، وسُرعة الفصل في القضايا.
- ويُحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار إداري من رقابة القضاء.

الباب الخامس
أحكام ختامية

ماده (35):

تُلغى الوثائق والقوانين ذات الطبيعة الدُّستُورية المعمول بها قبل العمل بهذه الوثيقة.

مادة (36):

يستمر العمل بجميع الأحكام المُقررة في التَّشريعات القائمة، فيما لا يتعارض مع أحكام هذه الوثيقة إلى أن يصدر ما يُعدلها أو يُلغيها. وكل إشارة في هذه التشريعات إلى ما سُمِّي بـ (المؤتمرات الشعبية) أو (مؤتمر الشعب العام) تعدُّ إشارة إلى المجلس الوطني الانتقالي، وكل إشارة إلى ما سُمِّي بـ (اللجنة الشعبية العامة) أو (اللجان الشعبية) تعدُّ إشارة إلى المكتب التنفيذي أو أعضاء المكتب التنفيذي أو الحكومة المؤقتة أو أعضاء الحكومة المؤقتة كل في حدود اختصاصه، وكل إشارة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) تعدُّ إشارة إلى (ليبيا).

مادة (37):

لا يجوز إلغاء أو تعديل أي حُكم وارد بهذه الوثيقة إلا بحكم آخر صادر عن المجلس الوطني الانتقالي وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

مادة (38):

تُنشر هذه الوثيقة بوسائل الإعلام المُختلفة، ويُعمل بها من تاريخ إقرارها ونشرها بوسائل الإعلام.

المجلس الوطني الانتقالي
بنغازي في 21/ 06/ 2011م



الملحق رقم (4)

المبادرة المصرية وردود الطرفين عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع

عُقد بالقاهرة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٥/٢٥ اللقاء الثانى من الحوار الوطنى الليبى بمشاركة وفدى ممثلى الدولة الليبية وبعض التيارات السياسية الأخرى لمواصلة البحث فى سبل التوصل لتسوية الأوضاع الحالية التى تمر بها ليبيا.

عرض الطرفان خلال الإجتماع وجهة نظرهما حول سبل حل الأزمة الحالية، كما قدم كل طرف ورقة تتضمن مقترحاته ورؤيته لتنفيذ ما أتفق عليه فى الإجتماع الأول طبقاً للورقة المصرية.

نظراً لوجود إختلافات فى وجهات النظر حول بعض النقاط، أتفق على قيام كل طرف بعرض مضمون المناقشات التى تمت والرؤى التى تم تقديمها للحل على قيادتيهما لمناقشتها وإبداء أية ملاحظات تجاهها تمهيداً لبلورة خطوات عملية لحل الأزمة على أن يتم الإجتماع مجدداً بالقاهرة خلال فترة أسبوعين من تاريخه إن شاء الله.

جدد الوفدان التحية والتقدير والعرفان للإخوة فى مصر شعباً وحكومة ومجلساً على كل ما قاموا به وقدموه وأنهم سيحتفظون لمصر بكل ذلك ويدعون الله أن يوفقهم إلى النجاح.

تسوية الأحداث
الجـــاريـــة في ليبـــيا

نظراً لما يتعرض له الشعب الليبي من أحداث مؤلمة، وما يصاحب ذلك من مخاطر استعمارية هدفها نهب ثرواته وهدم مستقبل أجياله وتحطيم بنيته الأساسية وتفتيت وحدة ترابه.

وللقناعة التامة بأن ليبيا تهم الجميع ، ولا تكون إلا بالجميع فقد رؤى التوصل إلى نقاط تفاهم مشتركة تساعد على إنهاء الوضع القائم .

فقد اتفق على مايلي:

أولاً: وقف إطلاق النار وجميع أشكال الأعمال العدائية.

1. وقف إطلاق النار وجميع أشكال الأعمال العدائية ابتداءً من الساعة.... بتاريخ ....
2. وقف العمليات العسكرية الجوية والبحرية للقوات الأجنبية ، والانسحاب من كافة الأجواء والمياه الإقليمية الليبية.
3. يتولى الإشراف على وقف إطلاق النار مراقبون يُتفق بشأنهم ، وتتم تسميتهم من الإتحاد الأفريقي بالتنسيق مع الأمم المتحدة.
4. من ساعة سريان مفعول وقف إطلاق النار تتولى الشرطة والهيئات الضبطية النظامية الأخرى مهمة حفظ الأمن ، وإنفاذ القانون في كامل التراب الليبي.
5. اعتباراً من ساعة سريان وقف إطلاق النار يتم تسليم وتجميع السلاح من أيدي المدنيين والعسكريين المتمردين، ووضعه في مكانه الصحيح [مخازن ومعسكرات القوات المسلحة].
6. رفع وإنهاء كافة العوائق مهما كانت طبيعتها التي تحد أو تحول دون تنقل واتصال المواطنين بين مختلف مناطق البلاد ، وكذلك تسهيل نقل السلع المدنية وتوزيعها في عموم البلاد.

ثانياً: اللجنة التنفيذية ومسئولياتها:

1. تشكل لجنة تنفيذية يتم التوافق على عدد أعضائها وتسميتهم ويصدر بهم قرار من مؤتمر الشعب العام الذي تتم دعوته للانعقاد في دورة استثنائية لهذا الغرض.

1

2. تتولى اللجنة التنفيذية القيام بمسئوليات التسيير الإداري ولها الصلاحيات التنفيذية المنصوص عليها في التشريعات النافذة، وتتولى على وجه الخصوص ما يلي:

أ. إدارة القطاعات بما يجعلها تقوم بواجباتها على أفضل وجه للعودة بالحياة إلى طبيعتها في أسرع وقت ممكن.

ب. العمل على وقف كافة التدخلات السياسية والعسكرية الأجنبية في الشئون الليبية.

ج. يتزامن مع وقف إطلاق النار رفع العقوبات المفروضة على ليبيا بموجب قراري مجلس الأمن 1970 و 1973 (2011).

د. المبادرة بدعوة الشركات المتعاقد معها لتنفيذ أعمال في ليبيا للعودة لاستكمال أعمالها وتسوية أي عقبات تعترضها.

هـ. تتولى اللجنة التنفيذية متابعة تنفيذ محتوى بنود الفقرة (أولاً) أعلاه الخاصة بوقف إطلاق النار وجميع أشكال الأعمال العدائية.

و. تسهيل عودة الليبيين الذين غادروا مناطقهم إلى مساكنهم بمدنهم وقراهم وممارسة حياتهم الطبيعية.

3. وضع آلية للحوار السياسي وتقديم كافة التسهيلات لإنجاحه.

ثالثاً: الحوار السياسي:

1. إجراء حوار سياسي شامل تشارك فيه كل القيادات الشعبية والمجتمع المدني اعتباراً من ....

2. تشكيل لجنة لصياغة المرجعية الدستورية ، وتُعرض النتائج التي يتم الاتفاق عليها من خلال هذا الحوار على الشعب لإقرار ما يراه في شأنها باعتباره صاحب القرار.

3. يتم عقد الحوار بمدينة سرت.

رابعاً: أحكام عامة:

1. لا يجوز للجنة التنفيذية عقد أي اتفاقيات أو إبرام أي معاهدات مع دول أجنبية أو التصديق عليها.

2. إصدار عفو عام عن الجرائم المرتبطة بالأحداث التي جرت في الفترة مابين 2011/02/15 وساعة وتاريخ وقف إطلاق النار، وذلك من جهة الاختصاص قانوناً بشأن الذين استجابوا.

[illegible]			
[illegible]	[illegible]		
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
التوصل لصيغة مشتركة لإدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية بأداة يتفق على تشكيلها وتسميتها من الجانبين، على أن يتم التوافق على أسماء المرشحين لعضويتها وتقوم هذه الأداة بتنفيذ ما يلي:	تشكيل مجلس رئاسي من خمسة أشخاص	يتمتع هذا المجلس بـ: 1- كونه أعلى سلطة في البلاد. 2- الشرعية: يعترف المجلس الوطني الانتقالي والنظام بالمجلس الرئاسي ويحل محلهما. 3- حضورية المجلس الرئاسي بالتوافق.	1- خروج القذافي وأبنائه ورجال نظامه المتورطين في الدماء خلال الفترة الانتقالية. 2- تحديد المدة الزمنية للمرحلة الانتقالية.
1- تطبيق وقف إطلاق النار يتضمن تجميع السلاح من أيدي المدنيين وتسليمه إلى مكانه الصحيح (مخازن ومعسكرات القوات المسلحة). 2- عودة جميع وحدات القوات المسلحة في كافة المناطق الليبية بدون إستثناء إلى معسكراتها والإضطلاع بالمهام والواجبات الموكلة إليها.	1- وقف إطلاق النار. 2- يستمر تطبيق قراري مجلس الأمن 1970، و1973. 3- إنسحاب الكتائب و كل أشكال القوات المسلحة من المدن بما في ذلك طرابلس. 4- سحب كل الأسلحة والعتاد الموجودة لدى المدنيين من الطرفين وكذلك من الكتائب والحرس. 5- حصر الأسلحة المفقودة وتحديد أماكنها.	1- مراقبون لوقف إطلاق النار من الأمم المتحدة (قوات عربية وإسلامية). 2- لجان عربية ودولية تشرف على مخازن جمع السلاح 3- إعلان إجراءات رادعة لكل من يتخلف عن تسليم الأسلحة والعتاد. 4- البدء في بناء جيش وطني يؤسس على عقيدة حماية حدود الوطن	1. توكل المهام الجيش الليبي من المجلس الرئاسي. 2. إعادة تشكيل قيادات الجيش. 3. إعادة الكتائب التي شكلت في المناطق التي لا تقع تحت سيطرة النظام كجزء من الجيش الليبي.
1- إستئناف قوات الأمن العام والشرطة الليبية القيام بمهام ومسئولية حفظ الأمن، وتعليق التشريعات النافذة في كافة أنحاء البلاد.	1- عودة قوات الأمن إلى مراكزهم والقيام بمهامهم. 2- إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين. 3- استئناف العمل في المحاكم	1- وقف العمل بأية تشريعات تقيد الحريات العامة فورا. 2- قوات الأمن العام من مهامها تأمين حرية الرأي والتظاهر وحماية منشآت ومؤسسات الدولة. 3- التقليل من حمل السلاح وضبطه بمجموعات محدودة جدا. 4- تحرير القضاء والمحاماة من تبعية أي سلطة	1- إعادة تشكيل القيادات الأمنية.
2- العمل على وقف كافة التدخلات السياسية والعسكرية الأجنبية في الشئون الليبية، مع التأكيد على أن يتم ذلك بالتزامن مع	1- يدخل وقف إطلاق النار من قبل قوات الناتو حيز التنفيذ فور العمل بقرار وقف إطلاق النار المذكور أعلاه.		
الإجراءات السابقة.	2- تنظم قوات الحدود مداخل الدولة لتنظيم دخول الأجانب. 3- يعمل المجلس الرئاسي بعد مباشرة مهامه على وقف كافة التدخلات السياسية والعسكرية الأجنبية على الأرض.		
3- بدء حوار وطني للوصول إلى شكل النظام السياسي، وشكل الحكم، والإطار الدستوري، والحكم المحلي، وهياكل إدارة الدولة، على أن يتم عرض ما يتفق عليه على الشعب لإقراره باعتباره صاحب القرار. 4- تتولى أداة المرحلة الإنتقالية تشكيل لجنة لصياغة مشروع الدستور الليبي بما يحقق طموحات المواطنين، ويعرض مشروع الدستور الجديد للاستفتاء العام بوجود إشراف يتفق عليه. 5- الإعداد للإجراءات التي ينص عليها الدستور الجديد بعد إصداره.	تأسيس مؤتمر وطني عام يمثل كافة المدن والمناطق والذي يكون من مهامه: 1- الاشراف على الحوار الوطني. 2- الاشراف على الحالة الانتقالية. 3- إختيار هيئة صياغة مشروع الدستور بناءاً على طموحات الشعب الليبي والتي تم التعرف عليها من خلال الحوار الوطني. 4- إعتماد الحكومة المؤقتة المقترحة من المجلس الرئاسي. 5- الاشراف على الاستفتاء على الدستور بمساعدة مراقبين عرب ودوليين 6- اعتماد التشريعات اللازمة التي تمليها مواد الدستور فيما يخص الانتخابات. 7- الدعوة للانتخابات بإشراف قضائي محلي ومساعدة عربية ودولية. 8- إلغاء الإجراءات المفروضة بناءاً على قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973.		

الملحق رقم (5)
التحقيق الإداري للجنة
التي شكلت من قبل المجلس الوطني الانتقالي
بشأن حادثة اغتيال الفريق عبد الفتاح يونس

1

التقرير المقدم من لجنه التحقيق الإداري

بناءا علي القرار رقم (111) لسنة 2011 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بتشكيل لجنه تحقيق إداري والتي من مهامها وفقا للمادة الأولي من القرار التحقق من سلامه القرارات والإجراءات الإدارية تسلسلاً من المجلس الوطني الانتقالي إلي غيره من الإدارات ، قامت اللجنة بعقد عده اجتماعات تم فيها فحص الوثائق المتعلقة بالموضوع كذلك قامت بعقد جلسات استماع مع المسئولين الذين لهم علاقة بالموضوع وهم :

- السيد المستشار مصطفى عبدالجليل .
- السيد الدكتور علي العيساوي .
- السيد محمد العلاقي .
- السيد سالم الشيخي .
- السيد أحمد الضراط .
- السيد جلال الدغيلي .

وقد رأت اللجنة أن تتقدم بهذا التقرير الذي يشتمل علي الوقائع والإجراءات ونتائج اللجنة .

أولا الوقائع والإجراءات :

- اطلعت اللجنة علي الوثائق التالية :

1- النظام الأساسي للمجلس الوطني الانتقالي واللائحة الداخلية له .

2- قرار إنشاء المكتب التنفيذي رقم 53 لسنه 2011 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي .

3- محضر اجتماع المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 21 . 06 . 2011 بإحالة ملف الدفاع إلي المكتب التنفيذي بعد أن كان تابعا فعليا لرئيس المجلس الوطني الانتقالي .

4- المستندات الواردة إلي رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت والمؤرخة كالتالي : 10 .07 . 2011 ، 17 .07 . 2011 .

- قام رئيس المجلس الوطني الانتقالي بإحالة المستندات الواردة إليه السيد علي العيساوي نائب رئيس المكتب التنفيذي ، وقد جاء نص تأشيره الاحاله كالتالي (الدكتور علي العيساوي للتحقق مما ذكر واتخاذ اللازم قانونا) .

2

- عقد المكتب التنفيذي اجتماعا استثنائيا بتاريخ 20 . 07 . 2011 تدارس فيه المكتب بأغلبية أعضاؤه موضوع الدفاع بشكل عام ، وتطرق فيه إلي المستندات المحالة من رئيس المجلس الوطني بشكل عام وخلص إلي تشكيل لجنه مصغره مكونه من :
  1- السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي .
  2- السيد مسئول العدل .
  3- السيد مسئول الأوقاف .
  4- السيد مسئول الداخلية والحكم المحلي.

لتتولي بشكل عاجل التحقق من الأمر من خلال استدعاء السيد مسئول الدفاع بتاريخ 21 . 07 . 2011 وقد أقر المجتمعون علي اتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال هذا الملف في حاله عدم حضور مسئول الدفاع للاجتماع بناءا علي الدعوة الموجهة إليه .

<u>نتائج أعمال اللجنة</u>

1 - بالنسبة لقرار الاحاله الصادر من رئيس المجلس الوطني الانتقالي بناءا علي ما ورد له من مستندات وتقارير بشأن السيد رئيس هيئه الأركان فإن تصرفه بإحالتها إلي المكتب التنفيذي جاءت صحيحة ومطابقة للنظام الأساسي للمجلس الوطني الانتقالي بالخصوص .

(وهنا نشير بأن صراحة الإحالة للتحقق لا تنفي بالضرورة رغبه وعلم السيد رئيس المجلس الوطني الانتقالي بالتحقيق فيما سلف ذكره ونستدل علي ذلك باقتراحه لأسماء أعضاء لجنه التحقيق وعلمه بصدور قرار تشكيل هذه اللجنة وعدم اعتراضه عليها .)

2- بالنسبة للاجتماع الطارئ للمكتب التنفيذي الذي أنعقد يوم 20 . 07 . 2011 علي تمام الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم الأربعاء بمقر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وبرئاسة السيد الدكتور علي العيساوي ، فقد كان اجتماعا صحيحاً إذ حضره 12 عضو وتغيب أربعه أعضاء ، وقد خصص الاجتماع لمناقشه ملف الدفاع والملاحظات الواردة حول ضعف أداء مسئول الدفاع في ظل التطورات العسكرية الجارية ، وقد تركز النقاش حول ملف الدفاع بشكل عام ولم يتم التطرق

3

إلي الملاحظات المنسوبة لرئاسة الأركان- في المستندات السالفة الذكر والمحالة من رئيس المجلس الوطني - إلا بشكل عام ، وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق علي تشكيل لجنه مصغره لمحاوله الاتصال بالسيد مسئول الدفاع كما هو مشار له أعلاه ، مع ملاحظه أن الاجتماع قد استغرق 30 دقيقه فقط كما هو ثابت في محضر الاجتماع .

3- بالنسبة للجنه المصغرة ، من الناحية الشكلية ، فأن الثابت بما لا يدع مجالا للشك من خلال جلسات الاستماع أنها لم تنعقد بالشكل المطلوب والمتعارف عليه حيث لم يتم تحرير محضر لاجتماعها ولم تقدم أي تقرير عن نتائج انعقادها ، كما أكد علي ذلك بعض من أعضائها (السيد محمد العلاقي ، السيد أحمد الضراط) .

أما من الناحية الموضوعية ، تبين إستحاله إعلام مسئول الدفاع باجتماع اللجنة المشكلة للاتصال به وإستحاله حضوره وذلك لوجوده خارج الوطن والثابت لدينا من خلال مستند سفره بتغيبه عن الوطن في الفترة بين 20 : 22 يوليو 2011 .

هذا بالإضافة إلي عدم اتفاق أعضائها علي موضوع الاجتماع الذي تم في فندق تيبستي وذلك بنفي بعضهم العلم بسبب حضوره (السيد أحمد الضراط) ، واعتراض البعض علي عضويته في اللجنه المصغره (السيد محمد العلاقي) ، في حين أتفق السيد العيساوي والسيد سالم الشيخي علي صحة اجتماع اللجنة وتغيب السيد مسئول الدفاع الذي أفاد أنه كان خارج الوطن في مهمة .

4- بالنسبة لقرار المكتب التنفيذي ، من الناحية الشكلية أغفل في ديباجته الإشارة إلي تقرير اللجنة المشكلة بموجب الاجتماع الاستثنائي المنعقد بتاريخ 20 .07 .2011 أما من الناحية الموضوعية فأن اللجنة تنتهي إلي عدم اعتباره قرارا جماعيا حيث لم يعرض في اجتماع المكتب التنفيذي بالرغم من الإشارة إلي صدوره عن المكتب التنفيذي ، وأن ما بذل من جهود لإصداره عن المكتب التنفيذي كهيئة شابه القصور وعدم استيفاءه للشروط المنصوص عليها في محضر اجتماع المكتب التنفيذي .

5- فيما يتعلق باللجنة القضائية ، التي تم تشكيلها بموجب القرار رقم (29) لسنه 2011 ، فأن اللجنة تعتقد أن هذه اللجنة هي لجنه إداريه بالنظر إلي جهة إنشائها أما في موضوعها فهي لجنه استشاريه منحت اختصاص المدعي العام العسكري أي نيابة استثنائية وأن التحوط باختيار قضاه ووكلاء نيابة يبقي محمودا ولكنه لا يعطي شرعيه واستقلالا .

4

6-لم تتعرض اللجنة إلي قرار الفحص حيث اعتبرت ان هذا القرار يدخل في نطاق التحقيق الجنائي.

من خلال جلسات الاستماع والإطلاع على الوثائق والمستندات التي بحوزتنا أتضح لنا جليا رغبه جميع الإطراف بالتحقق والتحقيق فيما ورد من مستندات إلا أن اختلافهم يبقى على شكل هذا التحقيق والجهة المناط بها وتوقيته .

وبناءا على ما سبق فأن اللجنة تخلص إلي أن القرار رقم 29 لسنه 2011 والصادر عن المكتب التنفيذي وبالنظر إلي إغفاله اللجنة المشكلة بموجب الجلسة الاستثنائية ليوم 20 . 07 20111 وإفراغ هذه الأخيرة من محتواها شكلا وموضوعا فأنه لا يمكن نسبة هذا القرار للمكتب التنفيذي كهيئة ولذلك لا يعتبر قرارا جماعيا و أنما صدر عن نائب رئيس المكتب التنفيذي بصفته وليس عن المكتب التنفيذي كهيئة ومن هنا يشوبه القصور ولا يستوفي الشروط المنصوص عليها في محضر اجتماع المكتب التنفيذي بتاريخ 20 . 07 . 2011 .

أعضاء اللجنة :

د. الصالحين الهوني

د. حسن الصغير

د. سلوي الدغيلي

2011 .08. 06

الملحق رقم (6)
مقترح تعديل المادة (30) من الإعلان الدستوري

(تقدمتُ به إلى المجلس الوطني الانتقالي
قبل إحالته إلى اللجنة القانونية)

مقترح بتعديل المادة (30)

ـ قبل التحرير يتم استكمال المجلس الوطني الانتقالي حسب ما أقره المجلس، ويبقى هو أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسؤول عن إدارة البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

ـ بعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيس بطرابلس ويشكل حكومة انتقالية في خلال مدة أقصاها خمسة عشرة يوماً. وفي خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير يقوم المجلس بـ:

1 ـ إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

2 ـ تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

3 ـ الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

ـ يتم انتخاب المؤتمر الوطني العام في خلال مئتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير.

ـ يتكوَّن المؤتمر الوطني العام من مئتي عضواً منتخباً، من كل أبناء الشعب الليبي، وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام.

ـ في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام، يتم حل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت؛ وتؤول للمؤتمر صلاحيات المجلس جميعها، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة.

ـ يقوم المؤتمر الوطني العام في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من أول اجتماع له بـ:

ـ تعيين رئيس للوزراء، والذي يقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته، على أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم بصفته حكومة مؤقتة. وكذلك يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية.

ـ اختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تسمى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، على أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من انعقاد اجتماعها الأول.

ـ يُعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويطرح لاستفتاء الشعب الليبي عليه بـ (نعم) أو (لا)، في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده من قبل المؤتمر، وإذا وافق الشعب الليبي عليه بالأغلبية المطلقة، يصادق المؤتمر الوطني العام على اعتباره دستوراً معتمداً للبلاد. وإذا لم يوافق الشعب الليبي عليه تُكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته، وبعد اعتماد المؤتمر الوطني العام، يعاد طرحه للاستفتاء في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

ـ يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الانتخابات التشريعية والتنفيذية وفقاً للدستور خلال ستين يوماً من المصادقة عليه.

ـ تُجرى عملية الانتخابات التشريعية والتنفيذية في خلال مئة وثمانين يوماً من صدور القانون المنظم لها. ويشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إعداد متطلبات العملية الانتخابية كلها بصورة ديمقراطية وشفافة.

ـ تتولى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتي يُعاد تشكيلها من

قبل المؤتمر الوطني العام، إجراء الانتخابات التشريعية والتنفيذية تحت إشراف القضاء الوطني وبمراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

ـ يُصادق المؤتمر الوطني العام على النتائج، ويعلنها، ويدعى البرلمان للانعقاد، في مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً. وفي أول جلسة له يُحل المؤتمر الوطني العام ويقوم البرلمان بمهامه التشريعية.

ـ بانعقاد الجلسة الأولى للبرلمان تعدُّ الحكومةُ المؤقتة حكومةَ تسييرِ أعمالٍ إلى حين اعتماد الحكومة الدائمة وفقاً للدستور.



الملحق رقم (7)

خطة الحسم

خطة الحسم

«الهدف الاستراتيجي: إحداث نقلة ذهنية لأعضاء المجلس لتصبَّ الجهود في اتجاه استكمال التحرير»

لماذا الحسم الآن؟

إن الجمود العسكري على الجبهة الشرقية، رغم جهود الثوّار وضربات الحلف الأطلسي المتتالية، يتطلب وضع خطة شاملة وموحدة، تأخذ في الاعتبار تنسيق عمل الجبهات، من خلال غرفة عمليات موحَّدة، وتحرُّك الثوّار داخل العاصمة، وتوفير السلاح والذخائر، والدعم اللوجستي، بحيث تصب كلها في اتجاه دعم خطة الحسم. وبما أن المجلس الوطني الانتقالي قد أنجز أهم وثائقه، ألا وهي الميثاق التأسيسي للمرحلة الانتقالية؛ لذا عليه تركيز استراتيجيته في المرحلة القادمة؛ ليكون مجلساً للحسم واستكمال التحرير، ويكون في حالة انعقاد دائم لحين إنجاز هذه المسؤولية الثقيلة.

وقبل أن نتطرق للمفاصل الرئيسة للخطة نؤكد على أنها، أي خطة الحسم، شاملة وموحدة وعاجلة للاعتبارات التالية:

1 ـ الإشارات الصريحة لبعض دول التحالف في الطلب بوقف القتال؛ التي آخرها وأهمها تصريحات وزير خارجية إيطاليا، ومطالبة بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي بوقف دعم القتال على الساحة الليبية.

2 ـ مطالبة الصين وروسيا وبعض الدول الإفريقية وتصريح أمين الجامعة العربية بوجوب الوصول إلى حل سياسي ووقف القتال.

3 ـ المشكلات المتعلقة بالموارد المالية واللوجستية.

4 ـ تشبث نظام القذافي بالحكم ومراهنته على الزمن لكسب المعركة، رغم كثرة الضحايا والخسائر.

5 ـ كثرة الاعتقالات في الفترة الأخيرة بين شباب المناطق المحاصرة وخاصة مدينة طرابلس.

6 ـ نزوح أعداد هائلة من الأسَر في المدن الغربية إلى تونس تركَ مجالاً أوسع لأنصار النظام وزبانيته من إظهار قوتهم في تلك المدن وزيادة حصارهم للعناصر المعارضة.

7 ـ تعامل بعض الدول الصديقة والشقيقة مباشرة مع جبهات القتال ودعمها مالياً وعسكرياً من أجل توجيه المعركة في اتجاه معين.

8 ـ تزايد عدد التشكيلات المسلحة؛ التي تسعى لتحرير طرابلس، دونما وجود خطة موحدة قد يؤدي إلى خطورة كبيرة وتضارب في الأهداف.

9 ـ فرار عدد كبير من القيادات العسكرية والأمنية وانضمامهم للمجلس، دونما توظيفهم في عمل عسكري يقرب من ساعة التحرير؛ ما جعل بعضهم يخلد للراحة والبحث عن دول توفر لهم سبل الإقامة.

10 ـ تزايد عدد القيادات العسكرية والأمنية المؤيدة للثوّار داخل المدن المحاصرة المنتظرة لساعة التحرك.

هذه المعطيات والأسباب تجعل من الوقت ضاغطاً في اتجاه المسارعة في خوض معركة الحسم؛ لكي لا تدفع بالمجلس إلى تبني

مبادرات أو مصالحات في غير صالح الثورة. وعليه نضع بين أيديكم ملخصاً لخطة الحسم، منطلقين من أن قطع الرأس يميت باقي الأعضاء.

أولاً: تكليف لجنة من المجلس لمتابعة خطة الحسم:

حيث تقوم بالآتي:

1 ـ الإشراف على توفير السلاح والذخيرة والاحتياجات اللوجستية.

2 ـ تشكيل غرفة عمليات موحدة لتنسيق العمل بين الجبهات.

3 ـ تنسيق العمل بين الجيش الوطني والثوّار.

4 ـ متابعة تنفيذ خطة الحسم.

ثانياً: خطة الحسم:

رغم أن خطة الحسم ترتكز على البعد العسكري لتحرير العاصمة والبعد الأمني لتأمينها؛ إلا أن هذه الخطة يجب أن تكون شاملة لخوض المعركة الحاسمة في العديد من الميادين؛ التي من أهمها:

1 ـ **الميدان الإعلامي**: وذلك بإعداد خطة إعلامية تساهم في تحفيز الهمم للثوّار، وتحبيط معنويات القذافي وزبانيته، وذلك من خلال حرب نفسية وإعلامية مركزة تسبق وتصاحب ساعة الحسم، وتجهيز رسائل توجيهية وبيانات خاصة متعلقة بسقوط النظام.

2 ـ **الميدان السياسي**: إعداد خطة للتعاطي السياسي مع المبادرات المطروحة في ظل المحددات المتفق عليها تصاحب خطة الحسم.

3 ـ **الميدان الاجتماعي**: إعداد خطة للتواصل مع الأعيان والوجهاء والقيادات السياسية والعسكرية والأمنية لتشجيعهم للانضمام لثورة (17 فبراير) وذلك من خلال الاتصال المباشر أو بتوظيف وسائل الإعلام المختلفة.

4 ـ الميدان الإغاثي والطبي: توظيف كافة المؤسسات الخيرية ومنظمات الإغاثة الدولية، وذلك لتوفير الاحتياجات المتعلقة بخطة الحسم لتوفير الغذاء والدواء والوقود والاحتياجات المادية الأخرى.

ثالثاً: لجنة شؤون العاصمة:

ومن مهامها تحرير وتأمين العاصمة وفق الخطة المقترحة الآتية:

1 ـ الميدان العسكري: تمَّ وضع مسودة للخطة يتم عرضها على جهات الاختصاص.

2 ـ الميدان الأمني: تمَّ وضع مسودة لخطة أمنية يتم عرضها على جهات الاختصاص.

3 ـ الميادين الأخرى والتي سبق ذكرها آنفاً: هناك مفردات لخطة في الميدان الإعلامي والإغاثي والطبي في خطة الحسم.

وعليه نطلب الإسراع في إصدار قرار تشكيل لجنة شؤون العاصمة وفق المشاورات التي تمَّت بالخصوص.

وستتولى لجنة شؤون العاصمة إعداد ميزانية تقديرية لتنفيذ الخطة سالفة الذكر؛ لكي تعرض للاعتماد.

أعضاء المجلس الوطني عن طرابلس

التاريخ: 25/ 6/ 2011م



الملحق رقم (8)
استراتيجية شاملة لتكريم الثوّار المحاربين وبسط الأمن وتنظيم حيازة السلاح

استراتيجية شاملة لتكريم الثوّار المحاربين وبسط الأمن وتنظيم حيازة السلاح

ملخص تنفيذي عن الاستراتيجية الشاملة:

يستحق الثوّار المحاربين التكريم، ويجب علينا العمل للانتقال من الثورة إلى الدولة، وهذا يتطلب بسط الأمن وتنظيم حيازة السلاح.

فتكريم الثوّار المحاربين يتم من خلال:

1 ـ مكافأة شهرية مؤقتة.

2 ـ دراسة أوضاعهم وتوجيههم حسب رغباتهم للعمل أو التأهيل أو الدراسة.

3 ـ توفير التسهيلات اللازمة للحصول على احتياجاتهم للزواج، وتوفير السكن، ووسيلة نقل، وغيرها من متطلبات الحياة الكريمة.

وبسط الأمن يكون من خلال:

1 ـ القيام بالمهام الأمنية اللازمة بواسطة جهاز شرعي ومنضبط.

2 ـ حل المجالس العسكرية والتشكيلات العسكرية كلها.

3 ـ البدء الفوري في بناء الجيش الليبي ودعم الداخلية.

وتنظيم حيازة السلاح يتم من خلال:

1 ـ تسليمه أو الحصول على تصريح بالنسبة للجهات المختصة، أو الحصول على ترخيص لمن يريد الاحتفاظ بسلاح خفيف.

2 ـ إصدار تعديلات لقانون حيازة السلاح.

3 ـ عودة السلاح إلى الحرس الوطني، ومن ثمَّ للجيش الليبي.

هذه الاستراتيجية تساهم في تحقيق أهداف ثورة (17 فبراير) وطموحات الثائر الذي قاتل من أجل تحقيق الكرامة والعدالة والحرية، ويأمل بالانتقال من تضحيات الثورة الجسام إلى عدالة الدولة؛ التي حرم منها المواطن الليبي على ما يزيد عن أربعة عقود، ومن ثمّ يستطيع المجلس الوطني الانتقالي وضع الإعلان الدستوري موضع التنفيذ، وتحديداً إجراء الانتخابات في موعدها لتتحقق هذه الأهداف.

لكي نخطو نحو تحقيق هذه الأهداف لا بدَّ من بسط الأمن، وتنظيم حيازة السلاح، وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للثوّار المحاربين، ووضع الخطط اللازمة لاستيعابهم في مؤسسات الدولة، وتحقيق طموحاتهم.

الثوّار المحاربون يأملون في بناء دولتهم ومستقبلهم، ومن ثمّ فلا بدَّ إذاً من حصرهم وتسجيلهم في هيئة شؤون المحاربين؛ التي تقوم بإجراء الدراسات اللازمة لتوجيههم حسب رغباتهم. وفي خلال مدة عملهم في الحرس الوطني يتم صرف مكافآت شهرية لهم، ويستمر الحرس الوطني في القيام بالمهام الأمنية والعسكرية إلى حين تكوين الجيش الليبي وتقوية الشرطة.

هذه الاستراتيجية رُسمت لكي تؤتي أكلها، وتحقق بعضاً من هذه الأهداف على الفور إذا توفرت الميزانية التسييرية اللازمة.

الحالة الأمنية:

بعد انتهاء المعارك بالجبهات أصبح الثوّار يشعرون بنوع من اللا انتماء، بل وأحياناً بالإحباط بسبب اختفاء الشعور الذي كان يوحِّدهم وهو الجهاد؛ الأمر الذي دفع جزءاً كبيراً منهم إلى إهمال واجبه في الحفاظ على الأمن لشعوره بأن الناس قد تنكروا لدورهم في التحرير بدليل عدم تكريمهم والاهتمام بهم، وهذا أمر خطير.

إن غياب الشرطة، وعدم قدرة بقايا الجيش على القيام حتى بالواجبات العامة لحماية الوطن عوضاً عن حماية المواطن بسبب تفكُّكه وانتشار حالة عدم الانضباط بين منتسبيه، وقلة الأفراد من الرتب الصغرى كالجنود والملازمين، بالإضافة إلى فتور المجالس العسكرية والتشكيلات المسلحة المختلفة، وتولي العديد من الخارجين عن القانون هذه الصفة، بل واستغلالها في تحقيق مآرب شخصية؛ أربك المشهد الأمني بحيث يمكن وصفه بالخطير. ويمكن تشخيص هذا المشهد كما يلي:

- وجود عدد كبير من المسلحين، منهم الثوّار، ومنهم المندسّون؛ الذين يمارسون السطو، ومنهم وهو الأخطر من يريد زعزعة النظام.
- وجود فراغ سياسي، وغياب كامل للخطاب الإعلامي الموثوق به؛ القادر على توعية الناس، وتحييدهم لصالح الاستقرار والأمن، وعزل المخالفين، وتفويت الفرصة على الطابور الخامس.
- التأخر الكبير في صدور حزمة القوانين الانتقالية لتصحيح أوضاع المعتقلين، والانتقال إلى سيادة القانون.
- حاجة الثوّار إلى سد الرمق والعيش بكرامة.
- بوادر الانفلات الأمني.

- ضعف جهاز الشرطة في مواجهة الحالة الراهنة، علاوة على قلة الإمكانيات (هذه الحالة تتطلب تدخل الجيش عادة).
- تفكُّك القوات المسلحة.

الفكرة:

توفير طريقة سريعة لضم الثوّار المحاربين في جسم شرعي؛ ليتم تحقيق احتياجاتهم الحالية، بينما تقوم هيئة شؤون المحاربين بدراسة أوضاعهم وتوجيههم إلى الجهات التي يرغبون فيها. ونظراً للحاجة المرحلية للاستمرار في قيام الثوّار بمهام أمنية؛ فإن الحرس الوطني يتولى القيام بتلك الأعمال التي كانت تقوم بها المجالس العسكرية والتشكيلات المسلحة؛ التي سلمت أسلحتها إلى هيئة الحرس الوطني. ويمكن تلخيص الفكرة في الخطوات الآتية:

1 ـ يتم تكوين فروع لهيئة شؤون المحاربين بصورة مستقلة في جميع المناطق التي بها مجالس محلية.

2 ـ تقوم هذه الفروع بحصر وتسجيل الثوّار المحاربين (يجب تحديد آلية لحصر الثوّار وتصنيفهم وفقاً لأوضاعهم).

3 ـ يتم إنشاء هيئة الحرس الوطني؛ التي تقوم بمهام محددة كما هو موضح أدناه (يجب تحديد تبعية الحرس للقانون العسكري أو لقانون الشرطة).

4 ـ يوجَّه الثوّار المحاربون بأسلحتهم للالتحاق بأقرب معسكر تابع لهيئة الحرس الوطني للتدريب، والقيام بمهام أمنية محددة في المنطقة التابعة لها.

5 ـ يصرف للثائر المحارب مكافأة شهرية من هيئة شؤون المحاربين بناءً على أدائه في هيئة الحرس الوطني.

6 ـ تقوم هيئة شؤون المحاربين بتعيين المشرفين، والقيام بالدراسة اللازمة للثوّار المحاربين.

7 ـ تقوم الهيئة بناءً على هذه الدراسات التي تمَّت بالخصوص بتوجيه الثوّار المحاربين حسب رغباتهم وإمكانياتهم في العمل المدني أو الأمني، أو في استكمال الدراسة، أو التأهيل للقيام بعمل ما، أو العمل الحر.

8 ـ يعاد النظر في حجم واختصاصات هيئة الحرس الوطني بعد استقرار عملية توجيه الثوّار المحاربين.

9 ـ ينتهي عمل هيئة شؤون المحاربين، ويمكن أن تتحوَّل إلى هيئة للتنمية البشرية للّيبيين جميعهم.

هيئة شؤون المحاربين:

أصدر المكتب التنفيذي بتاريخ (9/ 10/ 2011م) قرار رقم (60) لسنة (2011م)، القاضي بإنشاء هيئة شؤون المحاربين؛ الذي حدد اختصاصاتها في:

1 ـ حصر الثوّار المحاربين في سجلات، ومنحهم إفادات بذلك.

2 ـ دمج الثوّار المحاربين وأفراد التشكيلات المقاتلة كلهم في القطاعات المختلفة للدولة عموماً، وقطاع الداخلية والدفاع خصوصاً.

3 ـ العمل على توفير احتياجات الثوّار المحاربين من قروض بناء المساكن والأراضي، والقروض السكنية، وغيرها من الحوافز والتسهيلات بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.

4 ـ اقتراح البرامج التدريبية والدراسية والتأهيلية الداخلية والخارجية للمحاربين لدمجهم في مؤسسات الدولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

5 ـ اقتراح التشريعات اللازمة لتسهيل عملية دمج المحاربين بمؤسسات الدولة.

6 ـ العمل على وضع خطط مناسبة لجمع السلاح من الثوّار المحاربين، والمساهمة في تنفيذها.

الهيكل التنظيمي للهيئة:

- مجلس الإدارة (الاستراتيجية والمتابعة).
- المدير التنفيذي (تنفيذ الخطة).
- إدارة البيانات والإحصاء والتوثيق.
- إدارة بناء القدرات (المناهج ـ شراء خدمات التدريب).
- الإدارة المالية.
- مكتب المعلوماتية، مكتب الإعلام، مكتب العلاقات، المكتب القانوني.

هيئة الحرس الوطني (مرفق مقترح قرار الإنشاء):

يتم إنشاء هيئة الحرس الوطني؛ التي يمكن أن توفر أسرع طريق لانضمام الثوّار تحت غطاء قانوني، ومن ثمّ حل كل المجالس العسكرية والتشكيلات المسلحة، وسحب البساط من تحت الطابور الخامس والخارجين عن القانون وأصحاب المنافع الشخصية من المتسلقين، بحيث تكون اختصاصات الهيئة على النحو التالي:

1 ـ العمل على ضم الثوّار الراغبين وتنظيمهم وتدريبهم بالتعاون مع هيئة شؤون المحاربين.

2 ـ القيام بالتعاون مع الشرطة بالدوريات ونقاط التفتيش اللازمة.

3 ـ حماية المنشآت النفطية والمنشآت العامة.

4 ـ حماية الحدود والمنافذ البرية والبحرية بالتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية.

5 ـ المساهمة في فض النزاعات المسلحة.

6 ـ دعم قوات الشرطة لفرض سيادة القانون.

7 ـ تنظيم سلاح الثوّار وتخزينه، وتنظيم أساليب وشروط استعماله.

المجالات التي يتم استيعاب الثوّار المحاربين فيها:

- البقاء في الحرس الوطني.
- الانضمام إلى الجيش الليبي.
- الانضمام إلى الأمن والشرطة.
- الانضمام إلى إحدى الوزارات الأخرى.
- المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- التأهيل العلمي (استئناف الدراسة أو الإيفاد من جديد).
- التأهيل المهني.
- المهارات (لغوية، إدارية، مالية، إلخ...).

ما الذي تحققه هذه الاستراتيجية؟

1 ـ توفير حياة كريمة للثوّار المحاربين، من خلال دفع مكافأة شهرية منتظمة للثوّار، بعد انضمامهم إلى الهيئة وعملهم المؤقت بالحرس الوطني وإلى حين توجيههم للعمل بإحدى الجهات، وتعهدهم بالامتثال للأوامر

المتعلقة بالانضباطية، وعدم المشاركة في النزاعات أو الاعتداءات أو أي اشتباكات مسلحة.

2 ـ استيعاب الثوّار المنضبطين بأقصى سرعة، والاستفادة منهم في بسط الأمن، وفرض سيادة القانون تحت غطاء قانوني، وهو هيئة الحرس الوطني مع ضم من يرغب منهم إلى الداخلية أوالدفاع أو أي من المجالات الأخرى.

3 ـ عزل المخالفين وإخضاعهم لسلطة القانون.

4 ـ دعم الشرطة.

5 ـ يمكن التوجه نحو الانتخابات بصورة أسرع.

6 ـ العمل على القبض على السجناء السابقين الذين أخلى سبيلهم النظام السابق والمحكوم عليهم بقضايا جنائية.

7 ـ تمكين الثوّار المحاربين من بناء مستقبلهم، والحصول بعد العمل على تسهيلات مصرفية بضمان الراتب للزواج وشراء مسكن وسيارة.

الميزانية التقديرية لسنة ميلادية واحدة:

البيان	العدد	القيمة (د.ل.)
رواتب للأفراد	100،000	480,000,000
رواتب للإدارة	2000	50,000,000
إعاشة	6,5د.ل.*300يوم*100،000	195,000,000
مهمات	2*125د.ل.*100،000	25,000,000
آليات	2500 سيارة + أخرى	75,000,000
وقود ومحروقات وصيانة	للآليات	2,000,000
أسلحة متخصصة	متنوعة	10,000,000
أجهزة اتصال	ثابتة ومتحركة	5,000,000

صيانة مواقع		5,000,000
أخرى		3,000,000
الإجمالي		850,000,000

ملحوظة أخيرة:

من المهم الانتباه إلى أنه بالرغم من هذا العمل قد شارك فيه كل من: وزارة الداخلية، اللجنة الأمنية العليا، المجموعة الوطنية الاستشارية، هيئة شؤون المحاربين، بعض الثوّار، لجنة حماية وتأمين العاصمة؛ إلا أن هذه الاستراتيجية بهذه الصورة لا تمثِّل وجهات نظر هذه الجهات، ولكن تمثِّل وجهة نظر صاحب هذا المقترح، وذلك بالنظر لأهمية المبادرة إلى معالجة الوضع الأمني قبل أن يتفاقم ويتحوَّل إلى انفلات أمني تصعب السيطرة عليه.

عبد الرزاق عبد السلام العرادي

عضو المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

طرابلس: 19/ 11/ 2011م



الملحق رقم (9)
وداعاً ـ كشف حساب ختامي

وداعاً

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى وبعد؛

قال الله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ۝٤٠ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ۝٤١ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: 39 ـ 42].

فيما يلي كشف حساب ختامي للفترة التي كنتُ فيها عضواً بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت، أحببت عرضه على أصدقائي في صفحتي الشخصية ليعلم الذين وقفوا إلى جانبي هذه الحقائق:

السؤال	الإجابة	ملحوظات
ما هي إجمالي الرواتب التي تحصلت عليها من المجلس؟	صفر	انظر ملحوظة رقم (1)
كم كانت إجمالي فواتيرك في الفنادق؟	صفر	انظر ملحوظة رقم (1) ورقم (2)
كم سيارة استلمت من المجلس؟	صفر	انظر ملحوظة رقم (1)
عدد المهام الخارجية؟	صفر	
تذاكر خارجية؟	صفر	
مكافآت وعهد؟	صفر	
ما هي إجمالي فواتير الهاتف النقال المستلَم من المجلس؟	في الغالب كنت أستعمل هاتفي الشخصي، لكن إجمالي الفواتير كان 416 دينار و500 دينار كانت ضماناً.	انظر ملحوظة رقم (2)

هل سلَّمت السلاح؟	نعم	
هل سلمت جواز سفرك السياسي؟	نعم	
هل سلمت إقرار الذمة المالية؟	نعم	عند تولي الوظيفة وعند تركها
ما هي أبرز الأعمال التي شاركت فيها؟	ـ الصياغة الأولى لخارطة الطريق. ـ إدارة غرفة العمليات التي أعادت الأمن إلى مدينة بنغازي عقب اغتيال الشهيد عبد الفتاح يونس. ـ (إدارة أو المشاركة في) عملية الشجرة لإدخال السلاح لطرابلس قبل التحرير.	
هل لديك أية إضافات؟	نعم! كانت نظرتي للمرحلة أنها نضالية ومن ثمّ: ـ لم أستخدم عملي بالمجلس لتحقيق أية مصلحة شخصية، ولم أطلب أية وظيفة أو سفارة لا في بيروت ولا في بوركينا فاسو. ـ عندما أدخل لاجتماعات المجلس همّي كان وطني وكيف أخدمه، ومن ثمّ لم أعمل من أجل أية إيديولوجية مهما كانت.	

ملحوظات:

1 ـ من حق زملائي أعضاء المجلس الذين يحتاجون إلى رواتب أو وسيلة نقل أو إقامة بالفنادق أن يتحصلوا عليها، فهذا حق أقرَّه المجلس.

2 ـ قمت بإيداع مبالغ في حساب المجلس تغطي الفواتير التي دفعها عني المجلس، وهناك فائض لصالحي.

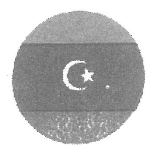
يعلم الله أنني بذلت الجهد؛ فإن أصبت فمن الله، وإن أسأت فمن الشيطان، ونعوذ بالله من الشيطان الرجيم. أطلب من أبناء شعبنا الكريم العفوَ والصفح عن أية أخطاء غير مقصودة، وبالذات التقصير الذي عادة ما يصاحب العمل في بعض الأحيان.

في الختام، فبرغم المشقة التي ذكرتُ؛ إلا أنني سعيد بأنني كنت يوماً ما خادماً لشعبي.

سبحانك الله وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنتَ أستغفرك وأتوب إليك.

العبد الفقير إلى عفو ربه/ عبد الرزاق عبد السلام بلقاسم العرادي
العضو السابق بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت
طرابلس ـ الأربعاء، 20 رمضان 1433هـ
الموافق 8 أغسطس 2012م





المـجلس الوطـني الإنتقالـي - ليبيا
National Transitional Council - Libya

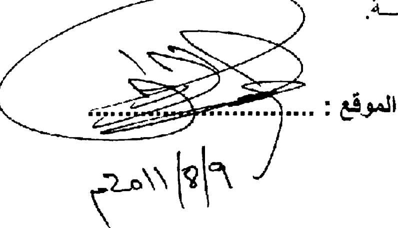
تعهــــــــد

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من النظام الاساسى للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت و ترسيخاً لمبداء تداول السلطة، وأيفاءاً للالتزام الذي قطعه رئيس وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي أمام الشعب، بعدم الترشح لأول انتخابات تشريعية,أو تولي أي مناصب قيادية في أول حكومة بعد إصدار الدستور النهائي عليه :

أتعهــد أنا الموقع أدناه :عبدالرزاق عبدالسلام محمد بلقاسم العرادي عضو المجلس الوطني الانتقالي عن .طرابلس.. بعدم الترشح أو تولي أي من المناصب **القيادية التالية :**

1 – رئــاســـــة الدولــــــــة .
2- عضويـــة المجـــالس التشريعيـــة .
3- الحقــــــــائـــب الوزاريـــــة.

الموقع : ....



الملحق رقم (10)

خطاب التحرير

المجلس الوطني الانتقالي ليبيا
National Transitional Council - Libya

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان التحرير

ايها الشعب الليبي الحر

بعد اندلاع ثورة 17 فبراير المباركة وبعد انقضاء 9 اشهر من القتال الباسل والنضال والجهاد ضد نظام العسف والقهر والدكتاتورية والفوضى والفساد والخراب الذي ساد فترة تزيد على أربعة عقود .. ، وفي ملحمة تاريخية نضالية رائعة اعترفت بها البشرية جمعاء ، وبتقديم الدماء الزكية الطاهرة لآلاف الشهداء ، استطاع الشعب الليبي العظيم ان يكسر قيوده وينتزع حريته ويُجلي ظلام الدكتاتورية البغيضة وان يعلن اليوم للعالم بان الدكتاتور قد مات وان نظامه المستبد الكريه قد سقط وولى بدون رجعة وان صفحة الاستبداد قد طويت وان محطة تاريخية جديدة من عمر هذا الشعب المناضل قد فتحت أبوابها لإعادة بناء الدولة والمجتمع بشكل حر وحديث, زكته ارواح الشهداء ودماء وسواعد المقاتلين الأشاوس ونضالات وعذابات الشرفاء : ان عهدا جديدا قد بدأ ، عهد بناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة الحق والمساواة و العدالة ، دولة الدستور وسيادة القانون ، دولة المؤسسات الحرة المستندة على قواعد ومبادئ حقوق الانسان والمواطنة ، دولة العلم والتخطيط والازدهار والرخاء والتكامل التي تضمن وحدة التراب الوطني وسلامة نسيجه الاجتماعي التسامحي المسالم الذي ينبذ العنف والتعصب والتطرف .

ايها الشعب الليبي العظيم

إن المجلس الوطني الانتقالي .. في هذا اليوم التاريخي العظيم يعلن تحرير ليبيا من نظام البطش والاستبداد , و المجلس إذ يهنئ الشعب الليبي بكل أطيافه ومكوناته الوطنية والحضارية على تحقيق هذا الانتصار الكبير ويهنئ كل القوى العالمية المحبة للعدل والسلام التي أيدت ووقفت إلى جانب ثورة 17 فبراير المباركة ,يدعو الله بقلوب مؤمنة الحفاظ على هذا المسار المبارك و نجاحاته , ويدعو جميع الليبيين إلى التعاون مع المجلس الوطني لتحقيق التالي :



المجلس الوطني الانتقالي ليبيا
National Transitional Council - Libya

أولاً - التمسك بالوحدة الوطنية و لحمة و تماسك النسيج الاجتماعي و روح التضامن و التعاون و الوئام الذي حافظ على نجاح ثورتنا المجيدة حتى الان و حقق لها قاعدة الصمود و الانتصار و نبذ كل النزاعات المصلحية و الانانية و الشخصية النفعية و الجهوية و القبلية الضيقة التي تعيق تقدمنا الاجتماعي والسياسي.

ثانياً - نبذ كل مظاهر التطرف والغلو والانتقام والعنف ,والتمسك في المقابل بقيم العدل والوسطية والتسامح , وما تمليه تعاليم ديننا الحنيف ومبادئ شريعتنا السمحاء, ونزاهة وإنصاف العدالة ,التي تساهم، جميعها في تحقيق الامن والامان وارساء بذور التحول الديمقراطي المنشود .

ثالثاً – الالتزام بما يصدر عن المجلس الوطني الانتقالي وهيئاته من قرارات وإعلانات في المجالات المختلفة إلى حين انتخاب المؤتمر الوطني العام وتنفيذ سياسات الحكومة الانتقالية التي ستشكل في الوقت القريب بإذن الله باعتبارها السلطة التنفيذية المؤقتة إلى حين إصدار دستور للبلاد وقيام الدولة الديمقراطية الحديثة .

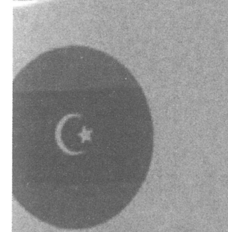
رابعاً - الالتزام بخطط وقرارات المجلس الوطني الانتقالي لإعادة بناء وتشكيل الجيش الوطني الليبي باعتباره المؤسسة الشرعية للدولة المخولة باستخدام السلاح لحماية الوطن من الأخطار الخارجية والدفاع عن إقليم وحدود الدولة الليبية وحماية مكتسبات الثورة ومبادئ الديمقراطية .

خامساً - الالتزام بخطط وقرارات المجلس الوطني الانتقالي الخاصة باعادة بناء وتنظيم وزارة الداخلية وكل الفروع والأجهزة التابعة لها واعتبار أي تشكيل مسلح خارج هذا الإطار كيان غير شرعي ومضاد للثورة المجيدة.

سادساً - الشروع الفوري في تنفيذ المرحلة الانتقالية كما نص عليها الإعلان الدستوري المؤقت الصادر بتاريخ 3/رمضان / 1432 هجرية الموافق 2011/8/3 م. لاسيما الخطوات والإجراءات التي تسبق قيام انتخابات المؤتمر الوطني العام .

سابعاً - ان الشعب الليبي وهو يؤسس لدولة القانون ، يؤكد للعالم :

1- احترام كل الاتفاقيات والعقود المبرمة وفق المعايير الدولية.
2- العمل من اجل تعزيز الأمن والسلم الدوليين والدعوة للتعاون ونبذ الإرهاب.
3- العمل من اجل إزالة كل أنواع التوتر الدولي والمساهمة الجادة من اجل القضاء على الفقر والعوز في العالم .
4- بناء علاقات أساسها الاحترام و التعاون المتبادل مع جميع دول العالم لا سيما دول الجوار.



المـجلس الوطـنـي الإنتقالـي ليبيا

National Transitional Council - Libya

ايها الشعب الليبى العظيم .

اليوم ندخل بخطوات ثابتة وثقة بالله عز و جل إلى أعتاب المرحلة الجديدة ((مرحلة ما بعد التحرير)) وهى مرحلة تتطلب منا جميعا مسؤولية اكبر وجهد أعظم وعمل دؤوب لا يعرف التراجع أو التواكل أو التراخي .. مرحلة تتطلب ثقة بالله وبالنفس .. نؤكد بأننا عازمون كمجلس وطني وحكومة انتقالية ومجتمع مدني ومؤسسات على خوض غمار هذه المرحلة وإنجازها على أكمل وجه في ظل أجواء من الأمن والاستقرار والتعاون والوئام الوطني والمسؤولية الجماعية قادرين كلنا بحول الله و قوّته وبإرادة التحرر التي أجلت الظلام و أزاحت الظلم على تحقيق حلمنا الكبير : **ليبيا الحرة المدنية الديمقراطية** ، وما النصر إلا من عند الله.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ... وعاشت ليبيا حرة أبية

المجلس الوطني الانتقالي – ليبيا



صدر في بنغازي

الأحد 25 ذو القعدة 1432 هجرية

الموافق 2011/10/23 ميلادية

الملحق رقم (11)
دعوة للمجلس الوطني الانتقالي

لطيِّ صفحات الماضي مقدَّمة من:

عبد المجيد غيث سيف النصر وعبد الرزاق عبد السلام العرادي

وثيقة للتاريخ تقدم بها
عبد المجيد سيف النصر
وعبد الرزاق عبد السلام العرادي

وتلاها على المجلس الوطني الانتقالي
السيد عبد المجيد غيث سيف النصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على رسوله الذي اصطفى.

السادة رئيس وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يتعين علينا الإقرار بأننا أمام لحظة تاريخية غاية في الأهمية، وفي الوقت نفسه غاية في الخطورة، ومن ثمّ تتطلب أن نكون في مستوى المسؤولية، وأن نواجه هذه اللحظة برحمة الشجاع وسرعة الحكيم وحزم المشفق، مستمدِّين العون من الله، فالأمر جدٌّ لا هزل فيه، وإن التوفيق والعون من الله وحده.

الأخوة الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،

بعد نجاحكم في تشكيل الحكومة الانتقالية، لا بدَّ من العمل على إنجاحها من خلال وضع الحلول للنقاط التالية:

1 ـ لا بدَّ من علاج موضوع الثوّار المحاربين، وأمامنا على الأقل

مقترح أكتفي بالإشارة إليه، ويتحتم على المجلس أن يظل في حالة انعقاد إلى حين التوصل إلى قرار شجاع وحازم بالخصوص.

2 ـ ضرورة الحوار الوطني وعلى رأسه موضوع المصالحة الوطنية، وذلك من خلال تكوين جسم تابع للمجلس يتمتع بشيء من الاستقلالية، يقوم برعاية الحوار الوطني والتوصل إلى أجندة لهذا الحوار؛ الذي يجب أن يتمتع بالشجاعة والصراحة. هذا الجسم يجمع الفِكَر التي تنتج من هذا الحوار، ويقوم بإيصالها لجهة القرار لتوضع موضع التنفيذ، ويستفاد منها مستقبلاً في صياغة الدستور.

أما موضوع المصالحة؛ فلكم الخيار إما أن نتعالى على الجراح ونصل إلى حلول شجاعة وحكيمة وحازمة، وإما أن نكرر تجربة الظلم والقهر والاستبداد؛ الذي ثرنا من أجل التخلص منه.

لقد ضرب الرسول ﷺ المثل الأعلى في الصفح والعفو والعدل، فلقد سأل أهل مكة: ما ترون أني فاعل بكم؟ قالوا: أخٌ كريم وابن أخٍ كريم، فردَّ المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه: اذهبوا فأنتم الطلقاء، ومع ذلك سمَّى مجرمين بأسمائهم، وقال: اقتلوهم وإن تعلَّقوا بأستار الكعبة. ورغم ذلك عفا عن معظمهم.

كما أنه أمامنا تجربة جنوب إفريقيا الحضارية، وتجربة زمبابوي الأليمة، وتجربة الصومال وحصادها المر التي راح ضحيتها آلافٌ في حرب استمرت عشرين سنة، وها هم الآن يجلسون على طاولة الحوار ويضعون دستورهم. فهل ننتهي إلى ما انتهوا إليه أم نقتفي أثرهم؟!

نحن نريد أن نعرف الحقيقة، ونريد أن نحاكم الجناة، لكن إلى أي حدٍّ نريد أن نعاقب؟ فهناك عشرات الآلاف من العائلات مشردون في مصر

وتونس والمغرب والجزائر والنيجر، وفي جميع أنحاء العالم، فما أشبه الليلة بالبارحة!

لا تغادروا هذا الموضوع قبل أن تروا فيه رأيكم ليحدد كل منا مسؤوليته وموقفه التاريخي، فالتاريخ يسجل مواقفكم. هذه لحظة فارقة ينتظر فيها شعبكم الحكمة والحزم في التعاطي مع الملفات الشائكة والصعبة، والله ولي التوفيق. اللهم إننا قد بلغنا، اللهم فاشهد. قال تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ﴾ [هود: 88]، وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [الشورى: 40].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد المجيد غيث سيف النصر وعبد الرزاق عبد السلام العرادي

بنغازي في 27/ 11/ 2011م



فهرس الموضوعات



الثـورة الليبيـة..
مفاصل وتداعيات

وقف القذافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك عام 2009، بعد 40 عاما من توليه السلطة، لأكثر من ساعة ونصف يهاجم مجلس الأمن وحق النقض، ثم قام بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة والرمي بكتابه "إسراطين" في وجه رئيس الجلسة الدكتور علي عبدالسلام التريكي رحمه الله.

بعد الانتهاء من كلمته، سأل القذافي الأستاذ أبوزيد عمر دوردة، مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة ورئيس جهاز الأمن الخارجي السابق، عن رأيه في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية فقال له أبوزيد "هذا ليس خطاباً هذا إعلان حرب، وتي روحك"، أي جهز نفسك لتبعاته.

كان نظام القذافي مشاكساً للنظام العالمي ويسعى على الدوام لخرقه وخاض العديد من المغامرات الدموية في الداخل والخارج. ولما حانت الفرصة للتخلص منه، لم يتوان المجتمع الدولي من قنصها والعمل على إسقاطه، وساعده في ذلك أركان النظام السابق الذين انشقوا عليه وحرضوا ضده، فوقفوا من على كرسي النظام في المحافل الدولية ضد القذافي الذي تصدى لشعبه بالحديد والنار.

ما حدث في فبراير كان يتوقعه أقرب المقربين إلى القذافي، وقد حاول بعضهم إحداث تغييرات في بنية النظام وطريقة تعامله مع ملف حقوق الإنسان وبالذات ملف مذبحة بوسليم، إلا أن الوقت لم يسعفه.

من مقدمة الكتاب

ISBN 978-9959-42-073-2

9 789959 420732